

قضايا المهاجرين العرب في أوربا

مصطفى عبدالعزيز مرسي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قضايا المهاجرين العرب في أوربا

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2010

النسـخة العـادية: ISBN 978-9948-14-287-4
النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-288-1

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبـوظـبـي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قضايا المهاجرين العرب في أوربا

مصطفى عبدالعزيز مرسي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994؛ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة

ليست الهجرة ظاهرة حديثة، بل ارتبطت بوجود الإنسان على الأرض، ولازمته على مدى قرون وأجيال؛ فهي تشكل جزءاً أساسياً من تاريخ البشرية، ولا تكاد توجد منطقة أو بلد في العالم لم يتأثرا بالهجرة وتداعياتها، وقد اتسمت القرون الماضية، ولاسيما القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بموجات متعددة من الهجرة الواسعة النطاق، أسهمت في تطوير مختلف جوانب الحياة الإنسانية، وإثرائها بروافد متجددة، من الفكر والإضافات والابتكارات التي يقدمها المهاجرون إلى الدول التي هاجروا إليها، ولولا موجات الهجرة المتتالية لما كُتب لبعض الدول الوجود؛ فهناك دول تدين بوجودها الحالي للمهاجرين؛ كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وغيرها.

وقد شكلت الهجرة على هذا النحو ما يمكن تسميته العولمة الإنسانية المبكرة، وهي التي أغنت البشر والإنسانية وعمرت الكون؛ لتأثيرها الإيجابي في تلاقح الحضارات والثقافات وزيادة عطائها المتبادل، ولما أسهمت به في توسيع نطاق المعرفة والتكنولوجية والمهارات بين الشعوب، وفي نهضة الدول الكثيرة وتقدمها، بل في تأسيسها، فضلاً عن إنجازات ما يُطلق عليه "رأس المال الإنساني" المهاجر، بما يملكه من حيوية، ومعرفة ثقافية، إضافة إلى إسهامات روح التحدي والابتكار والإقدام، التي يتسم بها عادة الشخص المهاجر.

ولم يعد الاهتمام بقضايا الهجرة والمهاجرين مقصوراً على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي فحسب، بل تزايد هذا الاهتمام على المستوى الدولي في العقود الأخيرة، ولاسيما إزاء ما يتعلق بحقوق المهاجرين وواجباتهم ومشكلات اندماجهم في مجتمعات الهجرة، والهجرة غير الشرعية، وغير ذلك من قضايا، وتجدر الإشارة هنا، بصورة خاصة إلى عمل "اللجنة العالمية للهجرة الدولية" – وهي المنبثقة عن الأمم المتحدة – وتقريرها الذي أصدرته في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2005، والتوصيات التي تضمنها لتدعيم إدارة

الهجرة الدولية وتنظيمها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، ويعد هذا التقرير وتوصيات اللجنة، مدخلات رئيسية بالنسبة إلى الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، حول الهجرة الدولية والتنمية وسبل تطويرها،[1] ولقد ذهب المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية إلى حد القول: «إن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الهجرة».[2]

ونظراً إلى وجود مصالح وهموم مشتركة، لدى كل من الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها، فقد جعل ذلك قضايا الهجرة أحد البنود الثابتة على أجندة الحوار بين الشمال والجنوب، وعلى مستوى أجندة العلاقات الثنائية بين دول العالم المختلفة، بل فرضت نفسها على أجندة قمم أوربية وأمريكية وإفريقية – أوربية وغيرها، وقد عبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان عن جانب من دوافع الهجرة وعولمتها بقوله: «من الأكيد أن رغبة الكثير من الناس في القدوم للعيش في البلدان الغنية سوف تستمر؛ ففي عالمنا غير المتكافئ، تفتقر أعداد كبيرة من الآسيويين، والأفارقة، وسكان أمريكا اللاتينية، إلى فرص التطور المتوافرة المكتسبة لدى سكان البلدان الغنية؛ ومن ثم يتطلع الراغبون في الهجرة إلى حياة جديدة في بلد يمنح الفرصة، تماماً كما كانت الحال في "العالم الجديد"، الذي استقطب في فترة من الزمن عشرات الملايين من الأوربيين الذين كانوا فقراء، ولكنهم كانوا مقدامين أيضاً».[3]

وعندما يهاجر الناس من بلد إلى آخر؛ فعادة ما يفعلون ذلك باختيارهم وإرادتهم الحرة، لا لأن هذه الهجرة أصبحت السبيل الوحيدة المتبقية لهم للبقاء على قيد الحياة، وحب البقاء هو ما يُمثِّل بالهجرات القسرية؛ نتيجة الحروب الإقليمية والنزاعات الأهلية، وإذا كان المهاجرون على هذا النحو يعدون من اللاجئين، فإن كل لاجئ في أغلب الحالات مرشح لأن يصبح مهاجراً، إذا طالت مدة إبعاده عن وطنه الأصلي.

ويقدر بعض المتخصصين أن هناك أكثر من 190 مليون مهاجر في العالم، أو ما نسبته واحد إلى كل 35 شخصاً، أو 4٪ من سكان العالم؛ فعلى عكس الشائع، لا تُقصَر تيارات الهجرة على الاتجاه من الجنوب إلى الشمال؛ إذ قدر عدد المهاجرين من الجنوب إلى الجنوب

بـ 61 مليون مهاجر، ومن الجنوب إلى الشمال بـ 62 مليون مهاجر، مقابل 14 مليون مهاجر فقط من الشمال إلى الجنوب.[4]

وتتعدد دوافع الهجرة وحوافزها؛ فالمهاجر قد يترك وطنه؛ نتيجة ضائقة اقتصادية حلت به أو ببلده، وجعلت العيش فيه صعباً، أو حدوث عوامل تمس الاستقرار السياسي، أو مخاطر أمنية تولد الشعور بعدم الأمان؛ فيبحث المهاجر عن موطن آخر أكثر أماناً واستقراراً، أو يتطلع لتحقيق حلمه بتكوين ثروة، أو حباً في المغامرة، أو رغبة في تحقيق طموح مهني، أو إشباع رغبة في التخصص، في مجال لا تتوافر أغلب مقوماته في الوطن الأم؛ وبطبيعة الحال، فإن هذه الحوافز كلها وغيرها، لا تكفي وحدها لإتمام عملية الهجرة، ما لم تتوافر مناطق الجذب الخارجية الراغبة في استيعاب المتطلعين إلى الهجرة.

وسنركز في هذا الكتاب على هجرة العرب ومسلمي الأمم الأخرى بصفة خاصة إلى دول الاتحاد الأوربي، مع الإشارة إلى مناطق أخرى في العالم، كلما كان ذلك مفيداً، وقد خصصنا الفصل الأول منه لعرض مجمل الدوافع المتعلقة بالهجرة بصفة عامة، والعوامل الديمغرافية بصفة خاصة؛ فأهم العوامل المحفزة للهجرة أو الجاذبة لها، هو التفاوت النسبي في عدد السكان، مقارنة إلى حاجة سوق العمل، وارتباط ذلك بالتفاوت في درجة النمو، ومستويات المعيشة من منطقة إلى أخرى في العالم، ولكن الفجوة الديمغرافية والفارق التنموي لا يكفيان في تفسير ظاهرة الهجرة؛ إذ لا بد من توافر فرص عمل جاذبة للمهاجر، تجعله يتخذ قرار البحث عن وطن بديل.

إن جوهر عملية الهجرة ومحورها الرئيسي هما الإنسان المهاجر نفسه؛ فهو الذي يكابد مشاقّ الانتقال والمغامرة بالهجرة إلى مجتمع جديد، ويبذل جهوداً غير عادية للتكيف مع قيمه وعاداته، ومواءمتها مع ما يحمله من قيم وعادات موروثة من الوطن الأم، وهي ليست عملية سهلة في معظم الأحوال، ويتبع أغلب دول المهجر سياسات متعددة؛ بهدف تسهيل هذه المواءمة، فبعضها يتبع مفهوم "الاندماج" – وهو مفهوم يسمح بالمزاوجة بين

قيم المجتمع المضيف والموروث الثقافي للمهاجر - فيمكِّنه ذلك من المحافظة على لغته وعلى ما يمكن تسميته "الكرامة اللغوية والكرامة الثقافية"، بينما تطبق مجتمعات مضيفة أخرى مفهوم "الاستيعاب"، وهو مفهوم يركز أساساً على قيم المجتمع المضيف الذي لا يرحب باحتفاظ المهاجر بقيمه الموروثة، بل يسعى - عبر آليات متعددة - لإذابتها في بوتقتَيه القيمية والثقافية، ولا شك أن الإدارة الحكيمة لأشكال التنوع اللغوية والثقافية والدينية توفر نموذجاً لمرجعية ضرورية لشعوب الأرض، فضلاً عن أن النجاح في إدارة تدفقات الهجرة والتعامل وإياها بشكل إنساني كريم، والسعي لدمج المهاجرين بآليات مناسبة وبشكل مدروس، أمور ستعود بالفائدة على الدول المستقبلة للهجرة وعلى المهاجر، وتثري مجتمعاتها.

وسنتناول بالتحليل، طبيعة أهم المشكلات المرتبطة باندماج المهاجرين العرب والمسلمين بصفة خاصة في مجتمعات الهجرة الأوربية، ونظراً إلى أهمية هذا البعد سنخصص له الفصل الثاني.

وقد برزت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، قضايا جديدة للهجرة؛ كالربط بين الهجرة والمهاجرين ومشكلات الإرهاب، وفرض قيود على انسياب الهجرة الطبيعية من منطقة إلى أخرى في العالم، بل جمدت الهجرة - بشكل غير معلن - من بعض المناطق؛ كالمنطقة العربية بصفة خاصة والمناطق الإسلامية بصفة عامة، إلى دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وغيرها؛ بحجة أنها مناطق موبوءة أو منبع للجماعات الإرهابية؛ وقد أدى فرض قيود متعددة على تيارات الهجرة النظامية أو الهجرة المشروعة، إلى تزايد مشكلات الهجرة غير المشروعة بأبعادها المختلفة، ونظراً إلى أن هذه الظاهرة تمس منطقتنا العربية وأنها أصبحت من ضمن شواغلها، فقد خصصنا لها الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وبطبيعة الحال، فإن للهجرة عائدها الإيجابي، بالنسبة إلى الدول المصدرة لها، وهو الممثل بالتحويلات المالية التي يحولها المهاجرون إلى الأوطان الأم، وبرغم أن القسم الأكبر

من هذه التحويلات لا يمثل هو ذاته إضافة مباشرة إلى الإنتاج المحلي الإجمالي، فإنه يمكن أن ينظر إليه؛ بوصفه عائداً من منظور التنمية الاقتصادية، ومصدراً إضافياً للنقد الأجنبي، يمكن توظيفه في استيراد المعدات الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج، وبصفة عامة فإن هذه التحويلات – إذا أحسن استخدامها – يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تنمية الدول المصدرة للهجرة، والتقليل من حدة الفقر فيها، غير أن للهجرة أيضاً، سلبياتها، وفي مقدمتها هجرة العقول والكفاءات من دول الجنوب، وما لها من تداعيات سلبية على مسيرة التنمية والتقدم في هذه الدول، وقد أفردنا الفصل الرابع لتناول الهجرة بمغانمها ومغارمها.

وإذا كانت الهجرة تجلب الكثير من الفوائد للمجتمع الدولي، فإنها في الوقت ذاته، تضع أمامه تحديات عدة؛ ومن هنا كانت الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي لمعالجة قضايا الهجرة، بما يكفل إدارتها عبر الحدود بشكل أكثر فاعلية وإنسانية، وقد دار حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية خلال عام 2006؛ بهدف تعظيم عائدها الإنمائي، والتقليل من تداعياتها السلبية، عن طريق توفير الآليات والمبادئ التي تكفل حقوق المهاجرين وحمايتهم هم وأسرهم، والتوصل إلى عدد من التشريعات الدولية التي تكفل لهم ذلك، وتمثل واقعاً دولياً جديداً.[5] ونظراً إلى أهمية هذا الجانب، تم تخصيص الفصل الخامس لدراسة حقوق المهاجرين بين ضغوط العولمة والتطور الدولي سياسياً وتشريعياً، وحمايتها.

وقد اتبعنا في إعداد بعض أجزاء هذا الكتاب المنهج التاريخي المقارن؛ بهدف التعرف إلى التطورات التي شهدتها ظاهرة الهجرة في مناطق عدة من العالم، وهي ظاهرة ديناميكية بطبيعتها ودائمة التغير وفق الزمان والمكان والظروف والأشخاص، ولا يتم التعامل وإياها وفق معايير أو نظم موحدة على مستوى العالم، كما اعتمدت هذه الدراسة في أجزاء أخرى على منهج التحليل الكمي لظاهرة الهجرة وتطوراتها، وتمت الاستعانة بالمنهج الإحصائي على هذا النحو، في تحليل بعض جوانب الهجرة، وقد صادفته صعوبات متعددة؛ منها مثلاً: عدم توافر سلسلة إحصائيات متكاملة ومتتابعة زمنياً، وتأخر

صدورها، ولاسيما في منطقتنا، فضلاً عن عدم الإفصاح عن أرقام الهجرة الحقيقية، سواء؛ بسبب إعطائها طابع السرية، أو لعدم توافرها أصلاً، وعدم وجود سنة أساس للمقارنة ولمتابعة تطورها، فضلاً عن عدم توحيد المصطلحات الإحصائية على مستوى العالم، إضافة إلى أن المتاح من البيانات الإحصائية غير دقيق، فهو لا يتضمن مثلاً، أرقام الهجرة غير النظامية أو غير المشروعة؛ لصعوبة رصدها بشكل دقيق؛ ومن هنا فإن أغلب الأرقام المرتبطة بالهجرة في منطقتنا، أرقام انطباعية، يتفاوت حجمها بين مصدر وآخر، في الدولة نفسها، كما تمت الاستعانة في بعض الأجزاء بمنهج التحليل الوصفي؛ لتفهم التداعيات الاجتماعية والثقافية للهجرة.

لقد تعددت الدراسات والأبحاث الأجنبية التي تتناول جانباً أو آخر، من الجوانب المتعددة للهجرة وقضاياها؛ فلماذا هذا الكتاب؟ إن ظاهرة الهجرة - في الواقع - أصبحت تؤثر في جميع أرجاء العالم العربي؛ إذ يقدر بعض المصادر عدد المهاجرين العرب في العالم ما بين 15 و20 مليوناً.[6] ونجد أن منطقة الخليج العربي هي أكبر جاذب للهجرة "المؤقتة"، كما تتسم المنطقة العربية بتحركات غير عادية للسكان، وأغلبها يتم بشكل قسري، ويأخذ طابع موجات الهجرة الاضطرارية؛ نتيجة الحروب الإقليمية المكرورة وعدم الاستقرار.

ومع ذلك، تلاحظ محدودية الكتب المتعلقة بقضايا الهجرة في المكتبة العربية؛ فثقافة الهجرة في المجتمعات العربية مازالت دون المستوى المأمول فيه، إن لم تكن هامشية، فضلاً عن غياب النظرة الشاملة إلى ظاهرة الهجرة، كما نجد كذلك، أن قضايا الهجرة والمهاجرين أصبحت مادة تخصص في الكثير من الجامعات الأوربية والأمريكية، وبالمقابل، فإنه يصعب - في حدود ما نعرف - تحديد جامعة عربية واحدة، أدرجتها ضمن برامجها الدراسية النظامية؛ ومن هنا، ومن منطلق السعي لتعميق الوعي بقضايا المهاجرين والهجرة وثقافتها، وفهم المتغيرات الدولية ذات العلاقة بذلك، تم إعداد هذا الكتاب ليعد مدخلاً لدراسات الهجرة من منظور عربي، على أمل أن يسد جانباً من هذا الفراغ، وأن يكون إسهاماً متواضعاً في مجاله.

الفصل الأول

دوافع الهجرة وعلاقتها بالبعد الديمغرافي

دوافع الهجرة الدولية

إذا كان التاريخ الإنساني المعاصر قد شهد الكثير من موجات الهجرة الواسعة النطاق، فإن كبراها هي ما شهدته القارة الأوربية خلال القرن التاسع عشر؛ فقد حرك التحول الصناعي بها ثورة، وحركة ديمغرافية عارمة، لم تعرف البشرية مثيلاً لها من قبل؛ ففي القرن التاسع عشر ارتفع عدد سكانها على مدار مائة عام من 187 مليوناً عام 1800، إلى 400 مليون عام 1900، وأصبحت أوربا متخمة بفائض سكاني، تحول بالهجرة إلى تدفق بشري في موجات متتالية خارج القارة الأوربية، توطنت نهائياً في المستعمرات والأقطار الجديدة، ولقد لفظ القرن التاسع عشر وحده، من القارة الأوربية نحو 60 مليون نسمة خلال الفترة 1821 - 1924، وقد عُدَّ ذلك المشهد الأضخم والأطول لرحلة في التاريخ عبر القارات والمحيط، ولا يفوقها إلا قرصنة الرقيق وتهجيرهم.[1]

لقد زحف المهاجرون الأوربيون بالملايين من العالم القديم إلى العالم الجديد، في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، ودول أمريكا اللاتينية، ولم يكن يسكن هذه الأراضي إلا أعداد قليلة من الهنود الحمر في الولايات المتحدة، والهنود والإسكيمو في كندا، والأزتيك والإنكا في أمريكا اللاتينية، وقد تم التعامل والسكان الأصليين بقسوة ووحشية موثقتين، يستحيل تناسيها، وكان مفترضاً أن العصر بحضارته ومدنيته وما يعلنه من شعارات ومبادئ، قد تجاوز تلك المرحلة.

ولا ننسَ أن الغزوات التي اجتاحت الكثير من أرجاء العالم، صاحبها استقرار مجموعات من الغزاة في بعض بلدانها؛ تحت دعاوى تاريخية، أو دينية، أو حضارية،

تجاوزها العصر؛ آخرها في منطقتنا حديثاً، وتم ذلك على حساب سكانها الأصليين الذين هجّروا قسرياً، وبات أغلبهم لاجئاً في دول أخرى مجاورة، وإذا كانت الهجرة - في معظمها - افتعلتها نوازع بشرية؛ فكم من الهجرات فرضتها تغيرات المناخ التي تحتفظ بآثارها في النقوش المحفورة على الصخور، في العصور الحجرية، وما بعدها!

وابتعاداً عن تلك الفترة وظروفها - وهي التي استغلتها الدول الأوربية؛ للهجرة إلى العالم الجديد - واقتراباً من حاضرنا المعاصر، نجد أن مثل هذه الظروف والشروط للعالم الثالث لم يتوافر؛ فلم يعد هناك تلك الأراضي البكر، والغنية، والمضيافة، والجاذبة للمهاجرين، بعد أن ولى عصر كولومبس وزمن الفتوحات، ماعدا استكشافات القطبين الجنوبي والشمالي، فضلاً عن الفضاء الخارجي، وهذه كلها تنفرد بها مجتمعات الشمال المتقدمة التي تتنافس عليها.

والهجرة، من حيث هي ظاهرة اجتماعية، لها مغانمها ومغارمها، وأسبابها ودوافعها، ولا تستطيع أي محاولة لدراسة تياراتها، الإحاطة بالقوى المحركة لها بشكل كافٍ، إلا إذا وضعناها ضمن أوساطها الاجتماعية والتاريخية، التي خلقت بيئة مشجعة، تغذي تيارات الهجرة من منطقة إلى أخرى في العالم،[2] فما دوافعها الرئيسية؟

أولاً: الدوافع الاقتصادية

هناك أدبيات ترجع أسبابها بدرجة كبيرة إلى منطق التحليل الاقتصادي الذي يركز على منطلقات الفاعل الرشيد، وتحليل التكلفة، والعائد؛ فلا شك أن عملية الهجرة ترتبط - في الغالب - برغبة الشخص في تحسين وضعه الاقتصادي ووضعه الاجتماعي؛ ويأتي قرار الهجرة بعد حساب الشخص التكاليف التي سيتحملها، حالَ انتقاله من بلده الأصلي إلى بلد المهجر، لقاء المنافع التي سيجنيها مقابل هذا الانتقال، ويدفعه إلى اتخاذ القرار رجحان كفة المنافع،[3] وقد عبر المدير العام لمكتب العمل الدولي خوان سومافيا، عن هذا الواقع بقوله: «... إذا ما نظرتم إلى الاقتصاد العالمي من منظور الأشخاص، فإن أكبر

إخفاق هيكلي أصابه، هو عدم قدرة هذا الاقتصاد على خلق ما يكفي من الوظائف؛ حيث يقطن الأشخاص».[4]

إن التبادل غير المتكافئ الناجم عن وجود منطقتين - يحصل المنتجون فيهما على أجور مختلفة تماماً عن عملهم - يؤدى إلى جذب المهاجرين إلى منطقة الأجور المرتفعة (دول المركز) للعمال، من المناطق ذات الأجور المتدنية (في دول الأطراف)، وبرغم أن تحويلات العمال المهاجرين المقيمين وحدهم، إلى أسرهم في مواطنهم الأصلية؛ نتيجة صعوبة لمّ شمل العائلات، وعرقلتها، تكفي - بصعوبة - لمواجهة الاحتياجات الضرورية، فإن نشاط الهجرة هذا، يجعل إمكان دفع أجور منخفضة للمهاجرين أمراً قابلاً للاستمرار؛ لافتقار أغلب الدول الإفريقية، وبعض الدول الآسيوية، إلى مراكز إنتاج، قادرة على إبقائهم في مواطنهم، وتتولى أسر العمال المهاجرين، تربية الصغار، وإعدادهم؛ ليصبحوا الجيل اللاحق من العمالة المرشحة هي ذاتها للهجرة، ويستمر التبادل غير المتكافئ بين الجانبين، وهو الذي جنت الرأسمالية منه مكاسب ضخمة، وتستمر معها مواسم الهجرة إلى الشمال!

ويضيف بعض الدراسات، منطق السببية التراكمية Cumulative Causation، في تفسير تزايد دوافع الهجرة، ووفقاً لهذا المنطق، فإن هجرة بعض أفراد منطقة معينة أو إقليم معين، تسهم بتحويلاتهم المالية، في خلق قدر من عدم المساواة بين المقيمين فيه؛ وهذا يخلق حافزاً للهجرة لدى مجموعات أخرى، من المنطقة نفسها، أو الإقليم ذاته؛ نتيجة تزايد الشعور بالحرمان، وخاصة في المناطق الريفية، وقد أوجد ذلك نمطاً جديداً ناجماً عن اتساع نطاق ما يُطلق عليه "ثقافة الهجرة"؛ وهذا يعني أن يصبح الميل إلى الهجرة، جزءاً من النسق القيمي للأفراد، في منطقة معينة.

ولكن "الدوافع الاقتصادية" التي تذهب إليها النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وتُشكل في الواقع دوافع الهجرة، لا تنهض وحدها، من حيث هي تفسير كافٍ للهجرة،

فهي - على الأقل - لا تفسر لماذا يتحمل الكثير من الأشخاص، مخاطر الهجرة غير المشروعة إلى دولة معينة، إضافة إلى ما يتحمله هؤلاء الأفراد من نفقات كانت تمكنهم من إقامة أحد المشروعات الصغيرة مثلاً، في بلدانهم! ولماذا يلجأ آخرون إلى العودة إلى موطنهم الأصلي، برغم استمرار وجود الحوافز الاقتصادية نفسها! ولذلك، فقد تم تطوير ما يسمى مفهوم "الاقتصادات الجديدة لهجرة العمالة" New Economics of Labor Migration، وهو الذي يرى أن الهجرة لا تدفعها حسابات اقتصادية صرف، لفاعل وحيد، وإنما وفق تقديرات على مستوى العائلة، أو مستوى الجماعة.[5]

ومن أصحاب هذا الرأي فيليب فرج الذي يرى أن العوامل الاقتصادية - على أهميتها - ربما لا تكون المحدد للهجرة المحتملة، وهي غير كافية؛ لجعل هذه الهجرة تُحقَّق على صعيد الواقع؛ فالسياسات لها تأثيرها أيضاً؛ إذ إن سياسات الدول المستقبلة للهجرة، لها دور كبير في هذا المجال؛ فالدول الصناعية التي تضع قيوداً قانونية على الهجرة، ينظر إليها على أنها المنظم الأساسي لتدفقاتها، كما أن السياسات الاقتصادية نفسها - وهي التي تتضمن مساعدات تنمية وتعاون إزاء الدول المرسلة - تعد جزءاً من موضوع سياسات الهجرة الأوسع نطاقاً؛ إذ يتوقع أن تسهم التنمية في خلق بدائل اقتصادية للهجرة.[6]

ثانياً: المتغيرات الاجتماعية

بالإضافة إلى الاتجاه الاقتصادي في تفسير الهجرة - سواء اعتمد على دوافع الشخص أو دوافع الجماعة - توجد نظريات البنيوية Structural Theories، التي تربط الهجرة بالتطورات، وأثرها في البنى المجتمعية التي تشهدها دولة معينة؛ فالدول التي تشهد تحولات ناجمة عن إعادة هيكلة تركيبتها الاقتصادية، وتركيبتها الاجتماعية، في بعض المراحل، قد تغير الوضع الاجتماعي، أو الوضع الطبقي، لبعض الأشخاص؛ ومن ثم تدفعهم إلى الهجرة؛ ومن هنا يحدد بعض الناس الدوافع الاجتماعية للهجرة في: البحث عن العمل، والمكانة الاجتماعية، فضلاً عن أثر هذه الهجرات في مستوى الحياة الاجتماعية، والهياكل الاجتماعية، وتغيير أنماطها، وظروف التنمية بها، وحول هذا الدافع

يشير روبرت مرتون، إلى أن الوضع الطبقي، يلعب دوراً مهماً في ديناميكية حركة الهجرة؛ ذلك أن الإنسان المهاجر، يضع في حسبانه أنه يهاجر؛ من أجل الحراك الاجتماعي، وتغيير وضعه الطبقي؛ ومن ثم يحاول اقتناص الفرص؛ للحصول على عمل، يدر عليه دخلاً كافياً، ويحقق له ما يريده من خارج الحدود، وقد ينقله إلى طبقة اجتماعية عليا؛[7] إلى جانب النظريات التي تركز على الإطار الدولي المحدد لهيكل السوق الدولية للعمالة في التأثير في الهجرة؛ فازدياد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وتحول الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي، يزيدان معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال؛ بحثاً عن حياة مثلى، ويشير بعض النظريات إلى أن الآثار المختلفة التي تتركها الشركات المتعددة الجنسيات – وهي العاملة في دول الهامش – في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول؛ تؤدي – في النهاية – إلى أن تصبح مجموعات متزايدة من الأفراد المقطوعي الصلة بالواقع الذي تغير؛ ومن ثم فهم أكثر استعداداً للهجرة من مواطنهم الأصلية.

ثالثاً: الميراثان التاريخي والاجتماعي

يذهب بعض الناس بالنسبة إلى القارة الإفريقية، مثلاً، إلى القول: إنه يصعب فصل ظاهرة الهجرة الإفريقية، عن طبيعة طريقة الحياة الإفريقية؛ فالسفر والهروب من الظروف السيئة في المواطن الأصلية، إضافة إلى الرغبة في التحرك والترحال، أمور تعد سمة دائمة من سمات الحياة الإفريقية التقليدية، وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد كبير؛ فهناك مظاهر عدة، لتيارات الهجرة الإفريقية المتبادلة؛ إذ يتنقل الرعاة الرحل الباحثون عن مناطق العشب لقطعانهم من منطقة إلى أخرى، متجاوزين الحدود السياسية الفاصلة بين الدول الإفريقية، فضلاً عن المهاجرين من القرى إلى المدن؛ بحثاً عن فرص عمل، علاوة على المهنيين والمتعلمين الذين يميلون إلى العمل في الخارج، إلا أن الحجم الأكبر لتيارات الهجرة الإفريقية، هو هجرة قسرية، ترتبط بالكوارث البيئية، والحروب الإقليمية.

تشكل الأراضي الإفريقية المزروعة بمحاصيل الكفاف – بصعوبة – المقوماتِ الأساسيةَ للاستقرار والبقاء في مختلف المناطق، غير أن عدم استقرار الأوضاع فيها، يرتبط

بتقلبات الطبيعة؛ كنقص الأمطار، وموجات الجفاف، فضلاً عن الممارسات السلطوية الفاسدة التي تزيد شقاء السواد الأعظم من الشعوب، وتداعيات ذلك على استقرار الدخل، والحياة اليومية للإنسان، والتلاحم الاجتماعي، ويتجه فقراء الريف للهجرة، سواء إلى المناطق الحضرية أو إلى الخارج؛ نتيجة معدلات البطالة المتزايدة، وهي ما يدفعهم إلى اللجوء إلى الهجرة بشقيها القانوني وغير القانوني، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تواجهها المجتمعات الإفريقية، والتي تعود إلى محدودية الموارد المتاحة للاستثمار، وعدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة، وانخفاض مستويات الأجور في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة الأساسية، وفقدان الأمل في تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة المتطلبات الاجتماعية والعائلية، والنزعة الاستهلاكية التي تنميها وسائل الإعلام، أو ما يسمى "ثورة التطلعات"، وكلها يدفع في اتجاه تنامي ظاهرة الهجرة.

يضاف إلى ذلك، أن حركة الاستعمار الأوربي، والاستيطان، والحروب التي اشتعلت بين القوى الأوربية في القارة الإفريقية، تركت تداعيات سلبية فيها، مازالت قائمة حتى الآن، فقد شهد القرن التاسع عشر صراعاً أوربياً؛ للتكالب على السيطرة على موارد القارة الإفريقية؛ لنهب ثرواتها، وتقسيم أوصالها، وما أعقب ذلك من تطورات، كان في مقدمتها: إعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي الإفريقي، بجعله مقصوراً على عدد محدود من السلع الزراعية، والمواد الأولية؛ لتصديرها إلى الدول المستعمرة، بحيث يصبح هذا الإنتاج ترساً في العجلة الكبرى، لإنتاج القوى الاستعمارية، وأشكالها الحديثة؛ مثل: الشركات المتعددة الجنسيات، والكيانات العابرة للحدود والقارات، ومازالت هذه السلع تواجه مشكلات متعددة في تصديرها؛ نتيجة انتهاج سياسة "الحماية المستترة"، التي تتبعها دول الشمال في علاقاتها التجارية بدول القارة الإفريقية؛ نتيجة ضغط المزارعين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ودول الاتحاد الأوربي، وغيرها، على حكوماتهم بطرائق مختلفة؛ للمحافظة على مكاسبهم، ولزيادتها على حساب الصادرات الإفريقية، ومن المعروف أن القطاع الزراعي في دول إفريقيا – ومنها شمالها العربي – هو أكبر قطاع مُشَغِّل للأيدي العاملة، ومستوعب لها، وعرقلة تلك الصادرات على هذا النحو، تؤدي إلى

الاستغناء عن أعداد من العاملين في هذا القطاع؛ فتجذب بعضهم عصابات تهريب البشر والاتجار بهم.

وهذه العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، والدافعة إلى الهجرة، ليست جديدة؛ فهناك بعض الكتابات التي تضع هذه العلاقات الاقتصادية الدولية في إطارها التاريخي؛ لتفسر لماذا تتجه مجموعات ضخمة من دول بعينها إلى الهجرة إلى دول معينة دون غيرها؛ ففي هذه الحال لا يكون عامل الظروف الاقتصادية للفرد وحده، هو المحدد للهجرة، إنما يرتبط الأمر بما هو أبعد من ذلك؛ أي بالعلاقات التاريخية التي تربط بين دول معينة في الشمال والجنوب، وقد تطورت هذه العلاقات من تجارة الرقيق والاستعمار، إلى جذب العمالة الرخيصة؛ فهذا الاختراق الخارجي الذي تم تطويره تاريخياً؛ ليتحول من الدفع القسري إلى تقديم الحافز الاقتصادي، أو استغلال الروابط الثقافية الناتجة من العلاقات الاستعمارية القديمة، ظل دافعاً مهماً إلى الهجرة؛ حيث هاجرت أعداد كبيرة من دول شمال إفريقيا الفرانكوفونية مثلاً، إلى فرنسا، على الرغم من إمكانية وجود ميزات كبرى، في دول أوربية أخرى.[8]

وتسجل الظروف والأوضاع التاريخية في منطقتنا العربية، أن هناك عوامل ملائمة، أفسحتها مصر أمام الشوام؛ فانتقلوا إليها بأعداد كبيرة، أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتزايد عددهم؛ حتى ناهز مائة ألف مهاجر؛ منهم من هاجر إليها طلباً للحرية السياسية؛ كبعض الكتاب، والمثقفين، والشعراء، والصحفيين، ومنهم من قدم إليها بدافع الظروف الاقتصادية، على اختلاف أنواعها.[9]

وثمة نوع من الهجرة، ذو طابع عالمي، وهو هجرة التجار؛ فقد اتسم بعض البلاد بهجرة بعض تجار الجملة، وصغار التجار إلى مناطق معينة؛ فالتجار السوريون واللبنانيون موجودون مثلاً، في إفريقيا، ويعمل التجار الهنود في مدغشقر وبعض الدول الإفريقية، أما التجار الصينيون فإنهم منتشرون في جنوب شرق آسيا، كما أن لتجار حضرموت تاريخاً

غنياً في هذا المجال؛ فمنطقة حضرموت مشكلة من وادٍ ضيق مروي بشكل جيد، وهو يمتد حوالي 80 ميلاً من الشرق إلى الغرب، ولطالما سكنها شعب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بصعود الإسلام في المناطق الواقعة إلى الشمال منه، وبرغم مقدرات الوادي الغنية على مستوى الزراعة والتجارة، فإنه منذ ثمانية قرون، بدأت حركة الهجرة التي أثرت - ومازال تؤثر - في جزء كبير من سكانه الذكور، كان أولهم السادة الذين انضموا إلى صفوف الدعاة المسلمين، ثم أصحاب الشخصيات المدنية والدينية، ممن توجهوا للمناطق الهندية المختلفة، وأخيراً يأتي المغامرون والسلاطين والتجار ومالكو الأراضي الذين توغلوا شرقاً، نحو ماليزيا وإندونيسيا؛ وقد تعين على هؤلاء الحضرميين المجردين من السلطة والحماية أينما حلوا، أن يشقوا طريقهم بأنفسهم، داخل التركيبة الاجتماعية والتركيبة السياسية المحليتين، في المنطقة التي استقبلتهم؛ ولذلك تصاهروا وأبناء المجتمعات المحلية، وأسسوا عائلات ترتبط ببلدهم الأم، عبر صلة الدم.[10]

هل عوامل الطرد والجذب كافية لتفسير دوافع الهجرة؟

إن حوافز الهجرة ودوافعها، لا يمكن حصرها في عامل دون آخر؛ فالهجرة المحتملة هي محصلة العوامل الدافعة إليها، وهي تبدأ عادة من القول: إنها تنجم عن وجود عرض للعمل فقط؛ أي عوامل الجذب، ولكنها في بعض أدبياتها تعطي عوامل الطرد أهمية خاصة، وهناك مدرستان في هذا الشأن: الأولى تركز على جانب العرض Supply-determined، والأخرى تركز على جانب "الطلب" Demand-determined؛ وهما - بتعبير آخر - تبحثان في كون أي من العرض أو الطلب هو العامل الأساسي، إن مدرسة العرض - بصفة عامة - ترى أن هناك أعداداً من المهاجرين الراغبين في الهجرة، (وهم عادة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية)، بغض النظر عن شروط الطلب في الدول التي يتوجهون لها، بينما تدعي مدرسة الطلب أن الهجرة تبرز، وتُحقَّق على صعيد الواقع، عندما تتوافر شروط طلب في الدول المضيفة؛ ومصدر التعارض بين المدرستين يعود إلى الخلط بين الهجرة الفعلية وإمكانات الهجرة؛ فمن الشائع أن نقول: إن الأولى تُحقَّق عملياً

من الأخيرة، وإن بقيت فرضية نظرية فقط، وبالمقابل، فإن مدرسة "الطلب"، ترى أن إمكانات الهجرة، يصبح لها معنى ودلالة، عندما تتوافر شروط الطلب المؤكدة في الدول المستقبلة فقط؛ فالطلب يمثل العامل الحاسم في عملية الهجرة، ولكن الهجرة لا تنشأ فجأة، ومن دون النظر إلى الوضع في الجانب المستقبل لها؛ فحتى تتم صفقة في أي سوق، لا بد من توافر مشترٍ لكل بائع؛ فالبائع الذي يعرض بيع سلعة - ولو بأسعار منخفضة - لا يستطيع أن يقوم ببيعها ما لم يوجد المشتري فعلاً، والعكس صحيح؛ إذن لا يكفي توافر إمكانات الهجرة، بل لا بد من توافر عوامل الجذب، في معادلة الهجرة.[11]

ولقد كتب الكثير من المتخصصين عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية، وعن السياسية المؤثرة في تدفق الكفاءات المغتربة أو المهاجرة بصفة عامة أحياناً، مشيرين إلى ما يسمونه عوامل الدفع أو الطرد، وعوامل الجذب، وعوامل الطرد يُمثل بعضها باتساع نطاق البطالة، وضيق الفرص الوظيفية للترقي، وانخفاض المرتبات، وعدم الرضا عن الذات، وغير ذلك من العوامل التي تدفع الكفاءات إلى خارج مجتمعاتنا، وبالمقابل، فإن عوامل الجذب تُمثل بإغراءات المرتبات العالية، والفرص الواعدة، للتقدم المهني، وتسهيلات إجراء الأبحاث العلمية، وتيسير الظروف المادية، وغير ذلك من العوامل التي تجذب الكفاءات، إلى البلدان التي تتوافر فيها هذه العناصر؛ وبتعبير آخر، فإن عوامل الطرد لا تكفي وحدها؛ لتحقيق الهجرة أو الاغتراب، بل لا بد من توافر مناطق تتمتع بعوامل الجذب.

ومن هنا لا يكفي النظر إلى بعد واحد من الأبعاد السابقة؛ لفهم أسباب ظاهرة الهجرة الدولية؛ فالأمر يتطلب تقديم تحليل اقتصادي، وتحليل اجتماعي، يربطان الهجرة الدولية بالواقع الاقتصادي لدول المنشأ، وسياستها التنموية، ودور الدولة، وتطوره، ويأخذ في الحسبان أيضاً، أن موجات الهجرة تتأثر بإطار دولي عام، سياسياً واقتصادياً، وبسياسات دول المهجر، وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية، وروابطها التاريخية، بدول المنشأ؛[12] الأمر الذي يتطلب منا، سبر أغوار دوافع الهجرة العميقة والمحفزة لها، والأسباب

العميقة الجذور، والخاصة بالهجرة التي تتصل بمجالات التنمية، والثقافة، والجاذبية القوية لبعض الأفكار والمنجزات؛ مثل: فكرة دولة الرفاه، وشبكات الأمن المادي، والأمن الاجتماعي، والصحة، والبنى التحتية في مجالات التعليم والاتصال، وتحقيق الذات مهنياً، ولكن - بالإضافة إلى عوامل وقوى من الإغراء أو الجذب هذه - ثمة عوامل دفع أو طرد قوية؛ كوجود اختلالات في التوازنات الاقتصادية، والفقر، ونظم الحكم الفاسدة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي حوافز قوية دافعة إلى الهجرة؛ وهذا يجعل اختيار البقاء في بلد المرء أمراً صعباً، ويضطره إلى اتخاذ قرار الهجرة من بلده الأصلي.

خلاصة القول: هي أنه مهما تعدد شرح أسباب الهجرة، ودوافعها، فنحن نميل إلى الرأي القائل: إن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة؛ يعود إلى عوامل ومؤثرات اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى؛ فليس هناك سبب أشد، أو دافع أقوى - في تقدير أصحابه - من دافع الصعوبات المعيشية اليومية التي تضطر الإنسان إلى مغادرة أرضه، ومفارقة أهله؛ ليضرب في بقاع العالم مغترباً أو مهاجراً؛ فالأوطان لم تقم لتهجر - على حد تعبير بعض الناس - «فلا تصدق من يخبرك أنه ترك وطنه ترفاً، إلا إذا كان لديه هوس الترحال؛ فالأوطان تقوم ليعيش أهلها في اطمئنان، متمتعين بخيراتها، فإذا تفشى الفقر والبطالة لملم بعض الأفراد من شعبها حوائجه، واضطر إلى النزوح عن أوطانه». [13]

الهجرات القسرية والإحلالية

وهناك بطبيعة الحال فرق بين حق الهجرة الطوعية، الذي يكفله إعلان حقوق الإنسان، وبين التهجير القسري؛ فالهجرة هي عمل فردي اختياري حر، يتم بشكل إرادي ذاتي، ولا يهدد أمن الآخرين، أما التهجير فهو عملية اقتلاع قسرية، لمجموعات بشرية من أوطانها، وزعزعة أمنها واستقرارها، وعادة ما يسبب ذلك صراعاتٍ إقليمية ودولية.

ومن أمثلة الهجرات القسرية في عصرنا الحديث: نقل السكان الذي فرضته القرارات السياسية إثر الحرب العالمية الثانية؛ كتبادل السكان اليونانيين والأتراك المقيمين على طرفي

بحر إيجة، وكذلك فإن عشرة ملايين من الهنود الهندوس والهنود المسلمين، قد بدلوا إقامتهم، بحيث تجمعت الفئة الأولى في الهند، وتجمعت الفئة الثانية في باكستان، كما استوعبت جمهورية ألمانيا الاتحادية الألمان المقيمين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بعد توحيد الألمانيتين.

وثمة ظاهرة أخرى للهجرة الناشئة عن أسباب سياسية؛ كالتي رافقت تصفية المستعمرات، وهي تشتمل على مرحلتين: الأولى عودة بعض الأوربيين إلى البلاد الأصلية، والثانية قيام القسم الآخر منهم بالتوجه لمواطن جديدة، وخاصة في جنوب أمريكا، وأحدث انتقال للسكان الأوربيين هو الذي تم من منطقة المغرب العربي، وخاصة من الجزائر إلى فرنسا، ويبلغ عددهم قرابة مليون نسمة، وفي الطرف الشرقي من العالم؛ حيث قاست اليابان الأحداث نفسها؛ إذ رافق انهيار إمبراطوريتها، إثر الحرب العالمية الثانية، عودة مواطنيها الذين كانوا قد هاجروا إلى كوريا، وجزر المحيط الهادي، وجزيرة سهالين، ويبدو مختلف هذه التحركات - إلى حد ما - بمنزلة تجمع للفئات الوطنية، في إقليمهم التاريخي، وختاماً لمغامرتهم الكبيرة التي قاموا بها في القرن التاسع عشر، وهي المبنية على غزو اقتصادي وغزو سياسي في آنٍ واحد، وعلى هجرة عدد متفاوت من السكان؛ تبعاً لطبيعة الاستعمار؛ كأن يكون "استعمار إسكان أو استعمار توطين"، كما كان الأمر في الجزائر، وروديسيا، وجنوب إفريقيا، وموزمبيق، أو "استعمار استثمار"، كما كان في إندونيسيا؛ حيث كان الهولنديون يؤلفون كياناً، يوجه السكان الأصليين في الأعمال المنتجة الحديثة.[14]

وفي العالم العربي مثلاً، ارتبطت الهجرة بحياة اللبنانيين، منذ زمن بعيد؛ فأصبحت سلسلة مترابطة الحلقات، تبرز فيها المراحل التاريخية، بحيث يمكن تصنيف الهجرة على أنها من أهم المؤشرات التي تعبر عن مدى استقرار الأوضاع في لبنان، وخلال سنوات الحروب في لبنان، استمرت موجات الهجرة خارجه، وقد قدر الذين هاجروا منه؛ إثر الحرب الإسرائيلية عليه في تموز/ يوليو عام 2006، بمئات الآلاف، وحُوِّلت الهجرة من

المغامرة الفردية المعروفة إلى الهجرة الجماعية القسرية؛ وهكذا يبدو أن الهجرة، من حيث هي ظاهرة سكانية مميزة للمجتمع اللبناني، قد انحرفت عن مسارها الذي سلكته منذ بداية القرن العشرين، بحيث تبدلت من "صمام أمان"؛ أدى منذ القدم إلى توازن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلى واقع استنزاف للقدرات البشرية والكفاءات العليا، ولاسيما التي هاجرت، خلال سنوات الحرب الأهلية التي استمرت فترة 1975 - 1990؛ ولهذا كله فإن طموحات المهاجرين في العودة إلى الوطن الأم قد بُدِّلت، وتطلعاتهم الدائمة إلى العودة قد غُيِّرت، كما تغيرت بمرور الزمن، أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، في البلدان المستقبلة؛ وهذا يشير إلى ضعف فرص عودتهم، وأن الموقف المؤقت، بدأ يتحول إلى موقف دائم.[15]

ومن أمثلة الهجرة القسرية الأخرى في عالمنا العربي: تيارات هجرة العراقيين المتواصلة وتأثيراتها في البنية السكانية التي تقدر بأربعة ملايين مهاجر عراقي؛ نتيجة عدم الاستقرار، والعنف، والإرهاب، والتصفيات المذهبية والطائفية، بعد احتلال العراق، في نيسان/ إبريل عام 2003، وسيكون لذلك تداعيات سلبية، على بنية المجتمع العراقي من النواحي الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وغيرها، وكان العراق يستقطب في السابق قرابة أربعة ملايين مهاجر، نصفهم من العرب؛ الأمر الذي سيخلق ضغوطاً في الدول العربية، وغيرها، من التي سيهاجر إليها هؤلاء العراقيون؛ فكأن هناك قرابة ثمانية ملايين شخص، أصبحوا خارج إطار الدورة الديمغرافية الطبيعية.[16]

وهناك نوع آخر من الهجرة، يسمى "الهجرة الإحلالية"؛ كالهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهي التي ترتب عليها تهجير قسري للسكان الأصليين (من الفلسطينيين)، وإحلال مهاجرين آخرين (يهود) محلهم؛ فقد كان من بين موجات الهجرة مؤخراً، هجرة اليهود السوفييت الذين قدروا بأكثر من مليون مهاجر، وتتميز هذه الموجة من الهجرة عن الموجات التي سبقتها - فضلاً عن كثافتها - بارتفاع نسبة المثقفين والمتعلمين الحاصلين

على شهادات جامعية في تخصصات؛ مثل: الطب، والهندسة، والكومبيوتر، وأصبح واحد من كل خمسة يهود في إسرائيل يتحدث الروسية؛ بوصفها لغة أولى؛ ولذا أطلق عليهم "القبيلة الجديدة"؛ وقد سببت هذه الهجرة اضطرابات اقتصادية وسياسية في روسيا الاتحادية؛ فالمهاجرون - في معظمهم - كانوا يعملون في قطاعات مهنية وعلمية مهمة، وبطبيعة الحال فإن قدرة إسرائيل على استيعاب المزيد من ملايين اليهود المهاجرين، ترتبط يقيناً بمخططات للتوسع الإقليمي وتقترن به، على حساب طرد السكان العرب من ديارهم وأراضيهم؛[17] وهذا نوع من "استعمار الإجلاء"، أو "الاستيطان الاستئصالي"،[18] في إطار مفهوم "يهودية الدولة"؛ فهي هجرة مقصورة على المهاجرين اليهود، ورفض استيعاب غيرهم، بل تتم على حساب غيرهم؛[19] فالهجرة في العقل الجمعي اليهودي تمثل في الكيان الإسرائيلي مفهوماً سياسياً أيديولوجياً، يخدم هذا الكيان واستمراريته؛ فهي عماد وجوده، وحيويته، واستمرار قوته.[20]

إن إسرائيل - انطلاقاً من مهمتها لـ "تجميع يهود المنفى أو الشتات"، تعد يهود العالم وكأنهم مواطنون من رعاياها، وأنهم منفيون في الخارج، ولهذا تطلق عليهم "يهود الدياسبورا" Diaspora، وتعطي نفسها حق التحدث باسم جميع يهود العالم، في كل المحافل الدولية، وتعد نفسها المسؤولة عنهم، وهي - بهذه الصفة - تمكنت من الاستيلاء على أموال من لا وارث له في سويسرا، وكذلك على التعويضات الألمانية، وعلاوة على ذلك، استحدثت القوانين التي تتلاءم وتحقيق هدف تهجير "بلاد الشتات" إليها؛ لقانون "العودة والجنسية"؛ ومن هذا المنطلق عدَّت اليهود خارجها، وكأنهم من مواطنيها، برغم أنهم يحملون جنسيات دول أخرى، وسعت لفرض نظام للحقوق والواجبات عليهم.[21]

ويأخذ بعض الهجرات القسرية أبعاداً مأساوية؛ فالهجرات الأرمنية استمرت خلال حقب التاريخ، إلى أن بلغت ذروتها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ إثر ما يطلق عليه اضطهاد العثمانيين للأرمن في تركيا؛ فتكون "الشتات الأرمني"، وتدفقت الهجرات الأرمنية الكبرى من أرمينيا إلى سورية؛ ومنها انتشر الأرمن إلى البلاد العربية الأخرى، وفي جميع أنحاء العالم.[22]

وبهذا، نجد أن هناك – كما سبق أن أوضحنا – نظريات متعددة لتحليل جوانب الهجرة، ودوافعها، وقضاياها، ولسنا هنا في مجال اقتراح نظرية جديدة، أو نموذج جديد لها؛ فليس هذا مجال بحثنا، وفي رأينا أن تفسير تدفقات الهجرة على مستوى العالم باتباع نظرية واحدة للتحليل دون أخرى، سيتمخض عن دراسة غير مكتملة؛ فالهجرة بطبيعتها ظاهرة متعددة الأبعاد، وديناميكية غير ثابتة المعالم، كما يرتبط الأمر باحتمال كوننا ندرس ظاهرة الهجرة، من زاوية الدول المرسلة، أو من رؤية الدول المستقبلة، ومعرفة على أي جانب سيتم التركيز.

خلاصة القول: هي أنه يتضح بمراجعة الأدبيات الخاصة بالهجرة الدولية، أنه لا توجد نظرية متكاملة، أو نموذج شامل وحيد، يكون قادراً على تفسير الأسباب والديناميكيات للهجرة ودوافعها؛ فالإسهامات المقدمة في هذا المجال، تمثل نظريات ونماذج جزئية، تقترب من ظاهرة الهجرة، من زوايا وأبعاد مختلفة.

وبصفة عامة، يمكن أن نقول: إن هناك في الجانب الإيجابي للهجرة، استفادة متبادلة بين الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة إياها؛ فالدول المصدرة للعمالة تستفيد منها، لما توفره من فرص عمل لمواطنيها، وتخفف بذلك من ضغوط البطالة، وفرص تعلم مهارات جديدة، ولعل أكثر أوجه هذه الاستفادة أهمية، يُمثَّل بالتحويلات التي يتم إرسالها إلى أسر هؤلاء المغتربين، والتي تشكل أحد أهم عائدات الدخل، في بعض الدول، كما تستفيد أيضاً، الدول المستقبلة هذه العمالة، بما يقدمه هؤلاء المهاجرون من إسهامات إلى الاقتصاد، وبما قد تقدمه العمالة الماهرة من أفكار جديدة، وتقنيات، وتوجهات، تعبر عن تعدد الثقافات، كما أن الهجرة توفر للبلدان المستقبلة للعمالة المهاجرة قوى عاملة، تقوم بالأعمال التي يرفض مواطنو الدول المستقبلة القيام بها، فضلاً عن مواجهة العجز الديمغرافي الذي تعانيه، بإضافة قوى عاملة جديدة وشابة، تسهم بجهودها في اقتصادات هذه الدول؛ فالعائلات العربية التي هاجرت إلى أوربا، لم تلعب دوراً مهماً في المجال الاقتصادي الأوربي فحسب، بل في المجال البشري أيضاً؛ حيث سدت عجزاً كبيراً؛ نتيجة الضمور

الديمغرافي الأوربي، وخفضت حدة نتائج الهجرة الأوربية إلى أمريكا، وكندا، وأستراليا، وغيرها، كما أن تدفقات الهجرة العربية إلى الدول الأوربية - بعد سنوات الحرب العالمية الثانية - أسهمت من دون شك، في إعادة بناء الاقتصادين البريطاني والفرنسي وغيرهما، وسنتناول العلاقة بين البعد الديمغرافي والهجرة في المحور الآتي:

علاقة البعد الديمغرافي بالهجرة

تعد الديموجرافية أحد أهم عناصر صنع التاريخ، وهو الذي غالباً ما يبدأ أعظم تحولاته كماً ونوعاً، عندما يقرر رجال منفردون ونساء فرادى في علاقاتهم الشخصية الحميمية البدء في تغيير مجرى حياة الأمم، بإسهامهم في إضافة أفراد جدد، ينضمون إلى عالمنا، وإلى قوانا البشرية المتزايدة.[23]

واهتمامنا بالبعد الديمغرافي في هذه الدراسة؛ لا يعود إلى ما يشكله من أهمية خاصة؛ لتعلقه بالسكان، والموارد البشرية، ودورها الأساسي، في أي تطور أو تنمية، بل يعود أيضاً، إلى ما يلعبه تضخم المُكون الديمغرافي، أو قصوره الكمي وقصوره النوعي غير العاديين، من ضغوط في بعض المناطق، وهي التي تعاني أصلاً، معضلة تحقيق التوازن بين سكانها المتزايدين، ومواردها الاقتصادية المحدودة؛ بدفع موجات من تيارات الهجرة منها إلى الدول التي تعاني نقصاً في عدد سكانها.

وسنقسم هذا الجانب، إلى قسمين: الأول يعرض بعض الأدبيات النظرية للديمغرافية، والثاني للعلاقة بين الأوضاع الديمغرافية والهجرة.

أولاً: بعض الأدبيات النظرية للديمغرافية

من المعروف ديمغرافياً أن للنمو السكاني مصدرين: أحدهما صافي التكاثر الطبيعي، والآخر صافي الهجرة الاختيارية من أي دولة، وإليها، وهجرة الإنسان الطوعية من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان على وجه هذه الأرض؛ فهي عمل فردي

اختياري حر، يتم بشكل إرادي ذاتي، أما التهجير فهو عملية اقتلاع قسرية لمجموعات بشرية من أوطانها، وزعزعة أمنها واستقرارها؛ وهي عادة تسبب صراعاتٍ إقليمية ودولية،[24] ويتوزع السكان في العالم بصورة غير متوازنة، بحسب القارات، وتحتل آسيا المركز الأول، في هذا التوزع، ويقطنها 55.7٪ من سكان العالم، والأمريكتان 14٪، وأوربا 13.2٪، وإفريقيا 9.6٪.[25]

والاختلال في توزيع السكان على مستوى دول العالم، والخلل في توزيع الموارد، هما مصدر عدم المساواة بينها، ومكان الولادة، هو – اليوم – مصدر من مصادر عدم المساواة بين البشر، لا يمكن تفاديه؛ فخريطة توزيع سكان العالم تبرز تفاوتاً كبيراً في إشغال سطح القارات؛ إذ إن بعض أجزائها يرزح تحت وطأة مجتمعات شديدة الازدحام، على حين أن غيرها يكاد يكون خالياً من ذلك؛ (قارن مثلاً، بين حال أستراليا وحال الهند)؛ أي أن أربعة أخماس سكان الكرة الأرضية يحتلون أقل من خمس مساحة القارات،[26] مع ما يصاحب ذلك من تفاوت، في توزيع الثروات وتوزيع البشر، والتباين الكبير بين البلاد التي يزداد فيها الدخل، والبلاد التي تزداد فيها الحاجة، ويُخفَّض دخل أبنائها، يجعل جغرافية السكان وتحركاتهم وحظوظهم، من الجوانب المثيرة، حول الحقيقة الإنسانية في عالمنا المعاصر.

والمعطيات الديمغرافية المتوافرة، تبرز أن بعض الدول المتقدمة التي تتميز بثرائها، ينزع في بعض الحالات، نحو تراجع "خصوبة" سكانها؛ لمعطيات ثقافية وحضارية سائدة فيها، بينما تعاني البلدان النامية مصاعب اقتصادية واجتماعية متنامية، وتضخماً سكانياً، كما توضح مؤشرات البنية العمرية، حد التمايز الديمغرافي بين البلدان النامية التي تمثل العناصر الفتية فيها الأغلبية، وبين البلدان المتقدمة التي تنزع ديمغرافيتها نحو الشيخوخة؛ إذ يلاحظ أن عدد السكان في الدول الأكثر تقدماً في العالم، يرتفع بمعدل سنوي يبلغ 0.25٪، على حين يتزايد هذا المعدل في الدول الأقل تقدماً، بحوالي ستة

أضعاف؛ أي بمعدل سنوي يبلغ نحو 1.5٪، ومن المتوقع أن تستمر الفوارق قائمة إلى حدود عام 2050.[27]

وتمثل الدراسة العلمية لسكان أي مجتمع من المجتمعات، أهمية بالغة؛ لأنهم العنصر الديناميكي في البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات؛ فالتنمية تتم بالإنسان؛ ومن أجله، وبقدر نماء خصائص هؤلاء السكان، يحدث التقدم والازدهار في الحياة الاجتماعية، والحياة الاقتصادية، والحياة الثقافية، وغيرها، والعكس صحيح، إلى جانب دراسة المتغيرات الديمغرافية، من مواليد ووفيات وهجرات سكانية، وما يستتبع ذلك من دراسة الخصائص النوعية الناجمة عن الزيادة السكانية، سواء كان ذلك، من حيث العمر، أو النوع، أو المكانة، أو المهنة.

ولقد قامت علوم كثيرة بدراسة هذه الموضوعات السكانية؛ فالاقتصاد يدرس أثر الزيادة السكانية في قانون العرض والطلب مثلاً، والجغرافية تدرس السكان وتوزيعهم على الأرض، فضلاً عن قيام دراسات أخرى بدراسة القوى العاملة، وأهمية تطوير مهاراتها... إلخ؛ وهذا يشير إلى أن دراسة السكان، تمثل موضوعاً حيوياً، ومتعدد الأبعاد، وهي دراسة تتداخل وتتفاعل، في تحقيق نتائجها علوم كثيرة؛ بسبب أنها تدرس حقيقة واحدة هي الإنسان،[28] وقد اهتمت هذه الدراسات، بمقدار ما يخلفه السكان في المجتمعات المتقدمة، من نتائج، وآثار لها بصماتها الواضحة فيما تقدمه هذه المجتمعات؛ لأن نوعية هؤلاء السكان وخصائصهم تشجع على خلق ظروف التقدم المادي والتطور الإنساني، فضلاً عن علاقة الضغوط السكانية بتيارات الهجرة.

أما إذا نظرنا إلى المسألة السكانية، مطلع العصر الحديث فيمكننا أن نقول: إنه منذ حوالي عام 1662، أُنشِئت الدراسة العلمية للمسألة السكانية، على يد المفكر الإنجليزي جون جرونت، في القرن السابع عشر؛ حيث رأى أهمية إخضاع الأرقام الواردة في قوائم المواليد والوفيات والزيجات للتحليل العلمي، وأطلق عليها «تأملات طبيعية وسياسية مستخلصة من قوائم الوفيات».[29]

وقد بدأت أساليب إعداد الجداول الإحصائية للوفيات، تميل إلى التحسن بشكل واضح، بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر، فضلاً عن أنه تم إدخال تحسينات كثيرة على كيفية رصد إحصاءات السكان، وتسجيل المواليد في أوربا، خلال ذلك القرن أيضاً، كما أن عالم السكان جان كوتكا، استخدم الأساليب الرياضة والإحصائية في إعداد نموذج سكاني ثابت، مطلع القرن العشرين،[28] ولا ننسَ أفكار القس الإنجليزي توماس مالتوس، وكتاباته عام 1798، وخاصة تلك التي ربط فيها الموارد الاقتصادية بعدد السكان.

وقد أشار السير روي كالن، في كتابه القيم المعنون **عالم يفيض بسكانه**، إلى أن «البيولوجية الطبيعية، والبيولوجية الإنسانية، والطب، والسياسة، والطمع، والحسد، والخوف، والموارد الطبيعية الناضبة، كلها عناصر متداخلة، ترسم لوحة "موزاييك"؛ للنمو السكاني في العالم، ينبغي النظر إليها ككل؛ حتى يسهل فهمها».[29]

ويفرض الاهتمام بمعدلات المواليد، والخصوبة، وعلاقتها بالاقتصاد، ونظام الطبقات في المجتمع، مزيداً من الاهتمام بمتغير ديمغرافي مهم، وهو موضوع الهجرة وأثرها في المجموعات السكانية التي يهاجر منها جيل الشباب، والمجموعات التي يهاجر إليها المهاجرون، وفضلاً عن ذلك، زاد الاهتمام في غضون القرن التاسع عشر، بموضوع توزيع السكان على الكرة الأرضية، وعلاقة ذلك بوضع الإقليم الجغرافي؛ الأمر الذي تفرع منه موضوع الجغرافية البشرية، وكان العالم الجغرافي الألماني فريدريك راتزل، والفرنسي فيدال دي لابلاش رائدَي هذا الفرع.

كما اتجهت عناية المؤرخين بموضوع تاريخ السكان؛ حيث درسه يوليوس بلوخ في أوربا، خلال عصر الإمبراطورية الرومانية والعصور الوسطى، ودرس كل من جاكسون تريز عام 1893، في أمريكا، ويوجين كولسنجر عام 1932، في روسيا، موضوع الهجرة في التاريخ، وأثرها في الحياة الاجتماعية والحياة السياسية، في البلاد المفتوحة للهجرة.[30]

وفضلاً عن ذلك، بدأ الاهتمام الآن، بموضوع تنظيم النسل، كما ظهر الاتجاه نحو العدد الأنسب للسكان، واتجاهات أخرى، تشير إلى ضرورة وضع سياسات سكانية متوازنة،[31] وإلى ما خلفته من نظريات، تتعارض - أحياناً - والموروث الثقافي والتفاعل السياسي والتفاعل الاجتماعي.

وينتج التغير في توزيع السكان، بتأثير زيادة عدد المواليد في حساب معدلات الوفيات، وقد يحدث التغير في التوزيع - فضلاً عن ذلك - بالهجرة؛ حين يتنقل السكان من منطقة إلى أخرى؛ فتقل نسبة الزيادة في المنطقة التي هاجروا منها، بينما تزداد في المنطقة التي هاجروا إليها، بل عند وجود ضرورة بيولوجية أحياناً، حين يقل نوع نسبة إلى آخر ويندر؛ كمجتمع النساء ومجتمع الرجال؛ وستظل الديمغرافية أحد أهم عناصر التحول في التاريخ؛ لارتباطها بالهجرات والغزوات والفتوحات.

ويشكل الحجم الكبير للسكان - في أغلب الحالات - عبئاً وضغوطاً بصفة عامة، على أي دولة؛ وبالمثل، فإن الحجم الصغير للسكان، ربما يشكل صعوبة بالنسبة إلى بعض الدول الصغيرة، وخاصة الغنية منها، ومتطلبات الدفاع فيها، في بعض الحالات، وعلى أي حال، فإن حجم السكان لا يمثل وحده مؤشراً كافياً للقوة، بل إن الأمر في النهاية يرتبط أيضاً، بنوعية السكان، ومدى تماسكهم الاجتماعي، ومستوى تعليمهم، ومهاراتهم التكنولوجية، وغير ذلك من العناصر التي لها أهميتها الحاسمة، في التفرقة بين مستويات الدول، وقوتها، في إطار ما أصبح يسمى معايير القوة الشاملة للدول.[32]

ثانياً: علاقة الأوضاع الديمغرافية بالهجرة

تهتم الدراسات السكانية بدراسة ما يحدث من متغير في حجم السكان وتركيبتهم، من خلال دراسة عادات السكان المستحدثة، وما يحدث من تكيف مع الأوضاع الجديدة، ورد الفعل السكاني الذي يحدث تجاه الانفجار السكاني، وهو الذي قد يؤدي إلى عوامل دافعة إلى الهجرة.

وتلعب الهجرة على هذا النحو، دوراً أساسياً في مساعدة النوع البشري، على إعادة توزيعه على مساحات أرضية معينة، وعلى المواءمة بين هذه الأعداد السكانية، والموارد الطبيعية، وكان أهم ما يشغل السكان في مرحلة ما قبل الصناعة، البحث عن الطعام للأفواه الجديدة التي يولد أصحابها؛ ولذا كان الكثير من السكان يهاجر إلى مناطق جديدة؛ خشية الجوع والحروب، أما في الأوقات المعاصرة فإن الموازنة بين السكان والطعام، تكون محكومة – عادة – بواسطة عامل الهجرة من الريف إلى المدينة؛ حيث إن الزراعة تفتح آفاقاً جديدة من فرص العمالة في المناطق الريفية، بدلاً من الهجرة إلى مناطق التصنيع في المدن،[33] كما أن التباين في مستويات النمو الاقتصادي، واختلاف مستويات الأجور، يعدان في مقدمة الدوافع التي تحرك المشتغلين من مناطق الفائض الديمغرافي إلى مناطق العجز الديمغرافي.

وبناء على ذلك، تكون الهجرات ذات معنى؛ لأنها – حينئذٍ – تشكل العملية الأساسية للحركات السكانية، وهي التي ينتشر البشر من خلالها، ويتوزعون على أماكن كثيرة من دول العالم؛ والهجرة بذلك، تمثل آلية للتغير الاجتماعي،[34] وقد ينظر إليها على أنها تمثل معالجة مرحلية لضعف الاقتصاد وتضخم عدد السكان في بلدان الجنوب، واختلال التوازن بينها وبين بلدان الشمال المتطورة اقتصادياً والمتراجعة سكانياً، وبالمقابل، يرى بعض الناس أن عامل السن قد يكون عاملاً ديمغرافياً مؤقتاً، وليس عاملاً تكوينياً للإحلال بالهجرة من الجنوب إلى الشمال؛ فتقدم السن اتخذ شكلاً متوازناً، وأصبح ظاهرة منتشرة عالمياً.[35]

ومن ينظر إلى التركيبة السكانية في أمريكا الشمالية برمتها، يرى نفسه أمام ملحمة بشرية لا مثيل لها؛ فأهل البلاد الأصليون – وهم "الهنود الحمر" في أمريكا، والهنود والإسكيمو في كندا – تم التخلص من أغلبهم؛ تحت الضغوط المتزايدة لملايين المهاجرين إليهما من العالم القديم، كما زحف الإسبان والبرتغاليون على أمريكا الجنوبية التي لم يكن

يسكنها هي أيضاً، غير "الهنود"، وبين المهاجرين الموسرين والمهاجرين الفقراء والمهاجرين اللاجئين، تتغير ديمغرافية العالم تماماً؛ إذ تمتلئ دول وتفرغ أخرى.[36]

وقد تمكنت أوربا على هذا النحو، من تخفيض ضغوطها الديمغرافية ومعدلات مواليدها المتضخمة، من دون مانع للحمل، أو حملات لتنظيم النسل؛ حيث مثلت موجات الهجرة الواسعة والمفتوحة خارجها، المخرج الحقيقي لهذا المأزق.

ولا يتوافر بطبيعة الحال اليوم، لدول الجنوب، مثل هذه الشروط والظروف التي توافرت للهجرات الأوربية؛ فلم تعد هناك الأراضي البكر، والغنية، والمضيافة التي تمكن الهجرة الدائمة إليها، بعد أن ولى عصر كولومبس، وزمن الفتوحات، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، والانفجار السكاني، وأزمة الديون، وغيرها من تلك التي يواجهها أغلب دول الجنوب، ويلاحظ – إضافة إلى ذلك – أن أدمغة العالم الثالث، هي التي ترحل في المقام الأول؛ فأفضل التقنيين والمهندسين والأطباء والباحثين والعلميين، هم الذين يغادرون الهند، وباكستان، والعالم العربي، وغيرها إلى عالم الشمال؛ بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية، والعائلية، والمهنية.

ويلجأ بعض الدول؛ مثل روسيا، إلى معالجة نقص السكان بدعوة المهاجرين أو المغتربين الروس إلى العودة، في إطار خطوة؛ تهدف إلى حل مشكلة تناقص السكان؛ وكان الرئيس السابق ورئيس الوزراء الحالي فلاديمير بوتين، قد أشار في تقريره عن وضع الأمة الأخير إلى أن انخفاض تعداد السكان بشكل مطرد منذ عام 1990، يمثل الخطر الأكبر بالنسبة إلى مستقبل روسيا كلها؛ فطبقاً للأرقام الرسمية، تناقص عدد الروس بمقدار 11.2 مليون نسمة منذ عام 1993؛ بسبب ارتفاع الوفيات، وتراجع معدلات المواليد، وإذا استمرت المعدلات على هذا النحو، فإن إجمالي عدد السكان، قد ينخفض في روسيا من 143 مليون نسمة حالياً، إلى 100 مليون، بحلول منتصف القرن الحالي؛[37] وقد أعقب

ذلك، تقديم مجموعة من السياسات؛ تهدف إلى تشجيع النسل، وتأمين الأمومة، والترحيب بعودة ملايين المواطنين الروس في الخارج إلى وطنهم الأم؛ ولذا فتحت روسيا حدودها للكثير من مواطني دول الاتحاد السوفيتي سابقاً؛ نظراً إلى الانخفاض المستمر في عدد سكانها، وما يحتاج إليه اقتصادها، من زيادة عدد العاملين؛ للمحافظة على معدل النمو، على نحو مستقر.

وبالمقابل، نجد دولاً؛ مثل: الدنمارك التي تُعد ذات مستوى إنتاجي مرتفع، ضمن الدول الأوربية، وفنلندة التي جاءت في المرتبة الثانية، في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وخاصة في مجالات الابتكارات التكنولوجية، تعدان من أقل الدول الأوربية سكاناً، ولكنهما أقل ميلاً إلى زيادة سكانهما، بجذب الهجرة إليها.

وضمن هذا السياق، يرى بعض الناس، أنه برغم وجود علاقة بين الهجرة والوضع الديمغرافي، فإنه يجب التعامل والمسألتين بشكل منفرد، أو طريقة منفصلة؛ لئلا تتم معالجة الانخفاض في عدد السكان، من خلال جذب المهاجرين؛ لما لذلك الحل، من آثار سلبية في الهيكلين الاجتماعي والسياسي في الدول، وأخذ تأثير الهجرة في التجانس السكاني، في الحسبان.

أما بالنسبة إلى بعض الدول العربية، فنجد أن الهجرة لعبت دوراً سلبياً في نمو السكان في سلطنة عُمان؛ لأنها كانت هجرة خارج السلطنة، إلى الدول العربية الأخرى بصفة أساسية، وقد بدأ العُمانيون في العودة تدريجياً إلى وطنهم الأم.[38]

وأما بالنسبة إلى إسرائيل مثلاً، فنجد أنها تعد من الدول التي يقوم كيانها على أساس نمو غير طبيعي، بالاعتماد على الهجرة اليهودية الواسعة من الدول الأخرى، لا على درجة النمو الديمغرافي الطبيعي؛ لتجديد كيانها الديمغرافي.[39]

وقد عانى لبنان بعد العدوان الإسرائيلي عليه في تموز/ يوليو عام 2006، نزفاً بشرياً عبر الهجرة، ولاسيما من فئة الشباب؛ حيث تبين من نتيجة استطلاع عن تأثير هذه الحرب

في قرار الرحيل، أن نسبة 68.4٪ من المستطلعة آراؤهم، أكـدت أن الحـرب أثـرت فـيهم، وساعدتهم في اتخاذ هذا القرار، أما بالنـسبة إلى أسـباب الهجـرة فـإن نـسبة 39.3٪ مـنهم، قالت: إنها ستهاجر لتأمين مستقبلها، بينما عزا 25.3٪ السبب إلى وضع لبنان غـير الآمـن، ويلفت الاستطلاع الانتباه، إلى أن خطورة الهجرة، تكمن في إفـراغ المجتمـع اللبنـاني مـن شبابه؛ وهذا يحوله إلى مجتمع هرم، وبالمقابل، تفتح الـدول المتقدمـة أبـواب الهجـرة إليهـا للشباب؛ لأنهم يـدفعون عجلتهـا الاقتـصادية إلى الأمـام أولاً، ويـساعدون عـلى تجديـد تركيبتها الديمغرافية، وتمويل خدماتها الاجتماعية، ولاسيما تلك التي تخص المـسنين، عـبر تسديدهم الضرائب ثانياً.[40]

وفي نهاية السبعينيات من القرن المـاضي، طبقـت الـصين سياسـة "طفـل واحـد لكـل أسرة"، في إطار جهودها؛ للسيطرة على الزيادة السكانية الهائلـة، وإذا كانـت هـذه الـسياسة نجحت في تحقيق أهدافها، فإنها مازالت في نظر الكثيرين، مـسؤولة عـن ظهـور الكثـير مـن السلبيات داخل المجتمع الصيني، ولعل أبرزها الخلل الواضح الذي تـشهده منـذ سـنوات، بين عدد المواليد الذكور وعدد المواليـد الإنـاث؛ فقـد رصـد بعـض الدراسـات، أن معـدل المواليد الذكور وصل إلى 118 مقابل 100 أنثى؛ نظراً إلى أن معظم العائلات، يفضل المواليـد الذكور؛ ومن ثم يلجأ إلى عمليات الإجهاض المنتقاة إذا كان الجنين أنثى؛ انتظـاراً للحـصول على طفل ذكر، وهو ما يعد تحدياً حقيقياً للبلاد، أما الانتقاد الآخر الـذي يقـف حجـر عثـرة تجاه التسليم بالنجاح المطلق لهذه السياسة، فهو الاعتقاد الراسخ لدى الكثيرين، بـأن الطفـل الوحيد يعاني الكثير من المشكلات، فهو يشعر بالوحدة، ويفتقد دفء وجود أشقاء، كـما أنـه طفل أفسده التدليل، وعادة ما يطلق عليه "الإمبراطور الصغير"؛ لأن طلباته تجاب مهما يكن من أمر،[41] إضافة إلى اتساع نطاق معدلات الشيخوخة التي توشك أن تكون حجر عثرة أمام استمرار السياسة الديمغرافية الصينية كلها.

إن التحدي السكاني الذي يواجه العالم، هو التناقص السكاني، أو الـذي يـصل إلى حد وصف بعض المؤلفين بـ "الانتحار السكاني"، في بعض دول العـالم، وإذا نظرنـا إلى

معدلات الخصوبة والوفيات، وجدنا أن معدلات الخصوبة في الدول الأوربية المتقدمة، واليابان، سوف تبقى أقل من معدل الإحلال، وأن الاستمرار في هذه المعدلات المنخفضة لأجيال عدة قادمة، سوف يسبب مشكلة، أما بالنسبة إلى الهجرة، فقد تكون حلاً، ولكنه حل مؤقت؛ لانخفاض السكان في هذه الدول؛ حيث سرعان ما سيصل المهاجرون - ومعظمهم في مقتبل العمر - إلى سن التقاعد؛ ليضافوا إلى أعداد المسنين في بلد المهجر، أما بالنسبة إلى الوفيات، فعلى الرغم من أنها منخفضة جداً في الدول الأوربية واليابان، فإنه مع تقدم التكنولوجية الطبية والهندسة الوراثية، يمكن هذه الدول تخفيض معدلات الوفيات بشكل أكبر، كما يمكنها أيضاً، تحسين ظروف الحياة؛ ليرتفع بذلك معدل البقاء على قيد الحياة في هذه الدول؛ وهذا يسهم في التقليل من حدة انخفاض السكان فيها، ويرى بعض الناس أن الحل الأمثل لمشكلة تناقص السكان في هذه الدول، هو العمل على مستوى العمليات الثلاث معاً: رفع معدل الخصوبة، وقبول عدد محدد من المهاجرين، وتخفيض معدل الوفيات ورفع معدل البقاء على قيد الحياة.

وهناك ما يُعرف بالمجتمع الثابت، أو المجتمع المستقر Stationary Population؛ فالسويد - بوصفها مثالاً واقعياً - تمثل هذا المجتمع، والوصول إلى المجتمع المستقر هو الهدف الذي يجب أن يسعى أغلب الدول لتحقيقه، ومفهوم المجتمع المستقر - من وجهة نظر علم السكان - هو المجتمع الذي يظل فيه التركيب العمري والتركيب النوعي للسكان وحجم السكان أموراً ثابتة لا تتغير.

وفي دول الجنوب على سبيل المثال، قبل عام 1960، وقبل أن تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض، كان بالإمكان الحديث عن ارتفاع معدل النمو في الدول النامية، بشكل جمعي، (معدل النمو السنوي للسكان بلغ 2٪)، ولكن هذا التعميم أصبح غير ممكن في القرن الحادي والعشرين؛ ففي بعض الدول اقتربت معدلات النمو السكاني من معدل الإحلال، كما بلغت النسبة المئوية لاستخدام موانع الحمل معدلات أعلى مما هي عليه، في

الولايات المتحدة، وفي المقابل، فإن بعض الدول النامية، وبخاصة الدول الإفريقية، ظلت فيه معدلات النمو السكاني مرتفعة (2٪ – 3٪ سنوياً)، في ظل مشكلات سياسية واقتصادية وصحية حادة؛ وهذا يعني أن الحد من النمو السكاني وحده، لن يحل المشكلة في هذه الدول، وأن استمرار النمو السكاني على الوتيرة نفسها، سيفاقم حدة المشكلات التي تواجهها هذه الدول؛ ولذلك يجب التعامل وهذه الدول بطريقة تأخذ في الحسبان، اختلاف الأوضاع فيها عن الدول النامية الأخرى؛ ومن ثم فإن عليها أن تسعى للحد من النمو السكاني أولاً، وتعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية فيها ثانياً.

أما المجتمعات المتقدمة فإن معدلات النمو، ستظل فيها عند مستوى الصفر، أو أقل من ذلك، وفي ظل هذه الظروف العالمية؛ أي ظل كثافة سكانية في الدول النامية ونقص سكاني في الدول المتقدمة، يتوقع بعض الناس أن تنشط حركة الهجرة للتخفيف من حدة هذه المشكلات؛ فعامل الهجرة يمكن أن يقوم بدور مهم في توازن الوضع الحالي للسكان في العالم، بانتقال الملايين من البشر من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية؛ لتحقيق التوازن السكاني، لكن المسألة ليست بهذه البساطة، فهناك عوامل متعددة، تحول دون الانسياب الطبيعي لتدفقات الهجرة.

وإذا ما قارنا الوضع الديمغرافي بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال – وهي التي ترتبط باتفاقيات شراكة معها – فسوف نجد أن التغيير الديمغرافي للدول الأوربية والمتوسطية – وخاصة العربية – يأخذ اتجاهين معاكسين، من حيث النمو العددي والهرم العمري، فقد بلغ عدد سكان أوربا بصفة عامة، (بما في ذلك روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا)، 725 مليون نسمة؛ أي 12٪ من عدد سكان العالم، (مقابل 25٪ عام 1914)، وقد أخذ هذا القصور ينمو ديمغرافياً، منذ الخمسينيات؛ فالمواليد (وهم 4.3 ملايين)، لا يعوضون الوفيات (وهم 8.1 ملايين سنوياً)، فلم تعد أوربا تضمن تعويض سكانها.[42]

كان عدد سكان الاتحاد الأوربي، قبل انضمام الأعضاء الجدد إليه، يقدر بـ 370 مليون نسمه؛ أي 6.2٪ من سكان العالم، (بالمقارنة إلى 13.7٪ عام 1900)، ويوضح كتاب حقائق وأرقام أساسية، أصدرته اللجنة الأوربية عام 2005، أن إجمالي سكان دول الاتحاد الأوربي الخمس والعشرين، وصل 456.8 مليوناً، وأن الزيادة في عدد السكان؛ تعود إلى النمو الطبيعي، إضافة إلى معدل الهجرة الصافي، وأن أغلب النمو في إجمالي عدد السكان؛ يعود إلى الهجرة الصافية، وأنه من دون الهجرة فإن عدد سكان دول؛ كألمانيا، واليونان، وإيطاليا، كان من الممكن أن ينخفض مثلاً، عام 2030؛ فالهجرة تُمكن دول الاتحاد من جذب فئة الشباب، التي هي في أمس الحاجة إلى عمل أفرادها.[43]

وفي أغلب دول الاتحاد، تقع مؤشرات الإنجاب تحت خط التعويض، وتشغل السويد أعلى ترتيب في هذا المجال، بنصيب 1.8 (طفل) لكل امرأة، بينما تأتي إسبانيا بأقل المعدلات؛ أي 1.1 (طفل) لكل امرأة، كما يعد سكان الاتحاد الأوربي الأكبر سناً في العالم، مع هبوط نسبة جيل الشباب، تحت سن العشرين من العمر، بنسبة 20٪، وارتفاع نسبة الكبار فوق الستين بنسبة 20٪.[44]

وقد أعلن مكتب الإحصاءات الرسمية الإيطالي، على سبيل المثال، في تقريره السنوي عام 2006، أن إيطاليا لديها النسبة العليا من السكان المسنين بين دول أوربا، ولكن عدداً متزايداً من المهاجرين، يعوضون النقص في المواليد، وقد جاء في التقرير أن الإيطاليين الذين كانوا يعرفون ذات يوم بأنهم يحبون الأسر الكبيرة الحجم، تراجع معدل المواليد بينهم؛ إذ أصبح يقل عن طفلين لكل امرأة، وهو المستوى الذي كان مسجلاً، منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتوضح الأرقام أن معدل الخصوبة في إيطاليا، زاد بشكل طفيف؛ ففي عام 2006، بلغ متوسط الإنجاب لكل امرأة 1.35 (طفل)، ارتفاعاً من 1.24 عام 2005، لكنه مازال أقل من معدل "الإحلال"؛ وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لزيادة نسبة السكان المسنين في إيطاليا؛ فهناك 141 شخصاً، تزيد أعمارهم على 65 سنة، مقابل كل مائة شخص، تقل أعمارهم عن 15 سنة، وعلى النقيض، فإن معدل الإنجاب بين الأجانب

الذين يعيشون في إيطاليا، يزيد مرتين تقريباً؛ إذ بلغ في المتوسط 2.45 (طفل) لكل امرأة عام 2005، كما أن النساء الأجنبيات، يبدأن الإنجاب، من سن 27 سنة، مقارنة إلى 31 سنة للإيطالية، وقد ألقت زيادة نسبة المسنين في إيطاليا، أعباء على نظام معاشات التقاعد، ويقول الخبراء: إنه يتعين على الحكومة، إما أن ترفع الحد الأدنى لسن التقاعد، أو أن تخفض مدفوعات معاشات التقاعد؛ للمحافظة على استمرارية النظام، ويشكل المهاجرون المسجلون قانونياً 5٪ تقريباً، من سكان إيطاليا، البالغ عددهم حوالي 58 مليوناً.[45]

وقد تضمن التقرير السنوي الثالث عن الهجرة - وهو الذي يصدره الاتحاد الأوربي - هذه المتغيرات حتى حزيران/ يونيو عام 2007؛[46] فأشار إلى أنه في كانون الثاني/ يناير عام 2006، قُدِّرَ عدد مواطني الدول الثالثة (غير الأوربية)، المقيمين في الاتحاد الأوربي بـ 18.5 مليوناً ونصف المليون، أو ما يعادل 3.8٪ من إجمالي عدد السكان، كما أوضح هذا التقرير أن الهجرة مازالت العنصر الرئيسي الداعم لنمو سكانها، وأن الصافي الإيجابي للهجرة، سجل في أغلب دول الاتحاد الأوربي، معدلاً يتراوح ما بين نصف مليون ومليون، لمعظم سنوات التسعينيات، وزاد إلى مستويات تتراوح ما بين 1.5 مليون ونصف و2 مليونين، منذ عام 2002.[47]

وسيظهر التسارع نحو أوربا ذات الشيخوخة بشكل أوضح خلال العقود القادمة، إلا إذا سارعت نسبة المواليد بالارتفاع، وهذا غير متوقع؛ فالذين يبلغون من العمر فوق الستين، سيمثلون 34٪ من إجمالي السكان عام 2050؛ فدولة؛ مثل: إسبانيا، لن تجد نفسها غير قادرة على تجديد أجيالها فحسب، بل سترى أيضاً، عدد سكانها البالغ 40 مليوناً عام 2000، يُخفَّض بأكثر من 5 ملايين، أو أقل (عام 2050)، كما أنه من المتوقع ارتفاع عدد الذين يفوقون سن الستين من العمر، بمقدار 10 ملايين، أما في فرنسا فالوضع أفضل من حيث الكم؛ (زيادة سكانية مقدرة بحوالي 5 ملايين، عام 2050، على عام 2000)، ولكن الأمر ليس كذلك، إزاء ما يتعلق بالهرم العمري.[48]

وليس من المفترض أن يظهر أثر هذه التغيرات في السكان الناشطين، بشكل واضح حتى عام 2015، ولكن ضعف النمو سيتخذ خطوات ثابتة بعد ذلك؛ فمن الآن - وفي كل مكان إلى حد ما - تتقلص الفئة العمرية القادرة على الإنجاب، وهي ما بين 20 و29 من الأعوام؛ ولذا فهناك ظاهرتان تلتقيان؛ عدد المسنين الآخذ في النمو، بينما يستمر عدد جيل الشباب في الهبوط، ويظهر هذا الانعكاس في الهرم العمري، في التكوين الديمغرافي، لسكان الاتحاد الأوربي.[49]

بالنسبة إلى ديمغرافية دول وسط أوربا وغربها، المعنية بتوسيع الاتحاد الأوربي، فإن الوضع ليس باهراً؛ فمن قبل انهيار حائط برلين، أخذ معدل الخصوبة في هذه الدول في الانخفاض بشكل لا يمكن تفاديه، وتفاقم في التسعينيات، وفي الواقع أنه في الوقت الذي سجلت فيه دولتان فقط، هما بلغاريا وهنغاريا، من بين الدول العشر المعنية، نمواً ديمغرافياً في الفترة ما بين عامي 1985 و1990، سجلت الدول الثماني الأخرى، نمواً سلبياً في الفترة 1995 - 1999، واستمرت بولندة وسلوفينيا فقط، في تحقيق نمو متواضع بنسبتي 0.04٪ و0.03٪ على التوالي، ولكن أهم التغيرات العرضية، وأكثرها - إلى حد ما - مدعاة إلى القلق، في جميع هذه الدول، هو الانحدار الجماعي، في نسب الخصوبة التي تحسب بعدد الأطفال لكل امرأة، فبينما يسجل متوسط الخصوبة، في دول وسط أوربا وغربها، وهي المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، 2.05 (طفل) لكل امرأة عام 1985، فإن هذا المتوسط لا يتعدى 1.26 (طفل) عام 1999، وتتنبأ التوقعات بهبوط إضافي بحلول عام 2010، ويلاحظ إجمالاً، أن التكوين الديمغرافي للدول التي رُشحت للانضمام إلى دول الاتحاد الأوربي، لا يختلف كثيراً عنه في الاتحاد الأوربي؛ فثمة هبوط حاد في السكان، وزيادة سريعة في السكان المسنين، وتقلص الفئة العمرية، تحت سن خمسة عشر عاماً.[50]

وفي التقدير أن دول الاتحاد الأوربي، أصبحت تنظر إلى الهجرة في المديين القريب والمتوسط، خلال العقدين القادمين، على أنها حاجة، أما بعد ذلك فستبدو الهجرة ضرورة ملحة، بل ضاغطة، في المدى الزمني الأبعد؛ فاستقرار حجم السكان، ليس هو الذي

سيشغل دول الاتحاد الأوربي فحسب، على المدى البعيد فقط، بل التكلفة المتزايدة لنظم التأمينات التي يُعرض بعضها لأزمات جدية تزداد حدة؛ ومن الحلول المناسبة لمواجهة هذا الواقع الديمغرافي المتراجع: التوسع في استقبال المهاجرين من جيل الشباب، فهم الذين يمكنون النظم الاجتماعية، من استعادة توازنها، بوجود ثلاثة منتجين عاملين لكل مسن واحد، على الأقل؛ للمحافظة على مستوى الطاقات الإنتاجية، والخدمية، والرعاية الاجتماعية، في هذه الدول.

وقد خلصت شعبة السكان، بالأمم المتحدة في أحد تقاريرها عام 2002، إلى أنه إذا عدَّت الهجرة الوافدة السبيل الوحيدة؛ للمحافظة على القوى العاملة الحالية بالاتحاد الأوربي، فسيكون من الضروري زيادة نسبتها، وتحتضن البلدان الأربعة الكبرى في الاتحاد الأوربي – وهي: ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة – ثلثي سكان الاتحاد الأوربي، و88٪ من المهاجرين الوافدين إليه، وإذا ظل عدد السكان، كما كانت عليه الحال عام 1995 – مع مراعاة النظر إلى معدلات الخصوبة الحالية – فإن مستويات الهجرة الوافدة، ينبغي أن تزيد بمقدار ثلاثة أضعاف؛ أي أن تنتقل من 237 ألف مهاجر سنوياً، إلى 677 ألف مهاجر كل سنة؛ بيد أن الهدف لم يكن المحافظة على نسبة السكان لعام 1995 فحسب، بل المحافظة على نسبة القوى العاملة، ونسبة الإعالة؛ وبذا سيتعين على البلدان الأربعة الكبرى في الاتحاد الأوربي، أن تستقبل وحدها 1.1 مليون مهاجر وافد سنوياً.[51]

وفي الوقت الذي تقوم السلطات المختصة فيه، في بلد؛ مثل سنغافورة التي تشعر بالانزعاج من انخفاض معدلات مواليدها، ببدء حملة، تستغرق شهراً؛ لتشجيع مواطنيها على الزواج، وتكوين أسر، وتمنح خصومات ضريبية لمن ينجبون طفلين أو أكثر، نجد دولاً أخرى؛ كالصين، والهند، وغيرهما من الدول الآسيوية، وبعض الدول العربية، حاولت جاهدة، كبحَ جماح الزيادة السكانية بكل السبل والوسائل، وقد حقق بعضها نتائج نسبية في هذا الاتجاه، ومن المفارقات، أن بعض أبناء هذه الدول، مازال يشعر أنه يمارس حريته الحقيقية، بعيداً عن رقابة الحكومات.

لقد كانت الشعوب العربية - حتى نهاية السبعينيات - توصف لدى الديمغرافيين بأنها خصبة، وغير قابلة لتحديد النسل؛ وهم يرجعون ذلك إلى العامل الديني، والزواج المبكر، وعدم كفاءة تطبيق وسائل منع الحمل، وانخفاض مستوى التعليم، والإسهام في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى حجم سكان الريف الهائل،[52] إلا أن الربع الأخير من القرن العشرين، شهد مرحلة تغير ديمغرافي عميق، للمغرب العربي، وبقدر أقل، لدول المشرق العربي، وباستثناء الحالات الخاصة في الواقع، بدول الخليج العربي، والأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة التي بقيت فيها معدلات الخصوبة عالية، خلال بدايات القرن الحالي، وبرغم انخفاضها عن السبعينيات، فإن الكبح الديمغرافي، يبدو أكثر دواماً، مما توقعه المتخصصون في دولتي المغرب ومصر؛[53] فبينما كانت الأسرة الكبيرة، هي السائدة منذ 30 عاماً فقط، بمتوسط ما بين 6 و8 من الأطفال، أصبح الميل - اليوم - إلى الأسر الأصغر حجماً؛ ويبدو هذا التغير واضحاً في أغلب الدول العربية.

وقد كان انخفاض معدل الخصوبة استثنائياً تقريباً في دول المغرب العربي ولبنان، بطريقة تذكرنا بالهبوط الحاد في المواليد، في الدول اللاتينية: (إسبانيا وإيطاليا)، والأرثوذكسية: (اليونان)، قبل ذلك بقليل؛ فاليوم هبطت دولتان، هما: لبنان وتونس إلى أقل من الخط الحاسم 2.10 (طفل) لكل امرأة، وهو الذي يعد حد تعويض الأجيال، ولا تبعد الدول العربية كثيراً عن هذا المستوى، ولا تنجب الفتاة التونسية عموماً، أطفالاً أكثر من الفتاة في مرسيليا، وهي على المستويين التعليمي والاجتماعي نفسيهما، ولم يكن هذا التحول ناتجاً من ظاهرة مؤقتة (حرب أهلية)، أو ظاهرة متوقعة (البطالة بين جيل الشباب)؛ ولكنه يرجع إلى ثورة حقيقية في العقليات، على مستوى جميع الدول، ومرتبطة هي ذاتها بظاهرة كونية؛ مثل: العولمة، والتعليم، وكفاءة التشغيل، وتضاؤل دور الأسرة، من حيث هي وحدة إنتاجية؛ (مثل: المجتمعات الريفية)؛ أو بسبب الاتجاه لأسلوب الحياة الغربي الذي يُعنى بـ (المظاهر).

وبقراءة التباين في التركيبة السكانية في جنوب المتوسط وشماله، كما يوضحها الجدولان الآتيان، نجد الجنوب يتميز بارتفاع نسبة جيل الشباب فيه، وبالمقابل فإن الشمال نلاحظ فيه ارتفاع نسبة كبار السن.[54]

الجدول رقم (1)

التوزيع النسبي لسكان أوربا بحسب المجموعات العمرية عام 2005

المجموعات العمرية	نسبتها من جملة السكان ٪	المجموعات العمرية	نسبتها من جملة السكان ٪
0 – 4	5٪	أكثر من 60	20.7٪
5 – 14	10.8٪	أكثر من 65	15.9٪
15 – 24	13.9٪	أكثر من 80	3.5٪
25 – 60	30٪	جملة كبار السن	40.1٪

المصدر:

Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Secretariat, Trends in Total Migrants Stock: The 2005 Revision (New York, NY: U.N., 2005), at: http://esa.un.org/migration

الجدول رقم (2)

التوزيع النسبي للسكان بحسب المجموعات العمرية في شمال إفريقيا عام 2005

المجموعات العمرية	نسبتها من جملة السكان ٪	المجموعات العمرية	نسبتها من جملة السكان ٪
0 – 4	11.6٪	أكثر من 60	6.6٪
5 – 14	21.4٪	أكثر من 65	4.6٪
15 – 24	21٪	أكثر من 80	0.5٪
25 – 60	35٪	جملة كبار السن	13.7٪

المصدر: Ibid.

وهذا التباين في البناء السكاني في جنوب المتوسط وشماله، بين منطقتين متقاربتين جغرافياً إلى حد كبير، يبرز مشكلة التعايش السلمي، وإمكانية إحداث التوازن بين سكان أوربا المسنين، وسكان جنوب المتوسط المتميزين بجيل الشباب الناشط الذي يواجه

الآفاق المغلقة؛ فوفقاً لتقديرات مدير معهد صندوق النقد الدولي ليسلي ليبشيتز، فإن المنطقة العربية؛ أي: (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، تواجه تحدياً ديمغرافياً استثنائياً، يُمثَّل بيد عاملة شابة، من المقدر أن يصل تعدادها 185 مليون مواطن، بحلول عام 2020؛ أي بزيادة 80٪ على عام 2000، كما أن معدلات البطالة لدول المنطقة، هي من بين الأعلى عالمياً، وهناك حاجة إلى توفير 100 مليون وظيفة جديدة، بحلول عام 2020؛ بهدف استيعاب العاطلين عن العمل الحاليين، واليد العاملة المستقبلية، أو ما يوازي الفرص التي تم توفيرها طوال العقود الخمسة الماضية.[55]

وإذا تأملنا هذه المعطيات والحقائق على ضفتي البحر الأبيض المتوسط مثلاً، نستشعر الحاجة الماسة إلى حوار عقلاني بين دولها وشعوبها؛ للتوصل إلى معادلة مقبولة للتعامل وظاهرتي العجز والفائض الديمغرافيين، بين ضفتيه؛ فانخفاض معدل المواليد في أغلب دول الاتحاد الأوربي، وتزايد نسب أفراد العمر الثالث Troisième âge، (ما بين 65 سنة و80)، في الوقت الذي يتزايد فيه معدل النمو في جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، يخلقان حاجة متبادلة بين الجانبين؛ لإحداث توازن بين العجز والفائض الديمغرافيين، في شكل تيارات هجرة نظامية.

وفي مثل هذه الظروف نتساءل: هل تستطيع الهجرة مثلاً، أن تصنع صمامَ أمان، يسمح بتصدير الفائض من سكان جنوب المتوسط، وخاصة في اتجاه الاتحاد الأوربي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤالين المطروحين، هما:

1. هل تستطيع الدول العربية – جنوب المتوسط – أن تسد العجز الديمغرافي، في بعض دول الاتحاد الأوربي، أو أن هناك عوائق سياسية، قد تحول دون ذلك؟

2. هل يمكن الدول العربية – جنوب المتوسط – أن تواجه منافسة من دول وسط أوربا وغربها، في صورة تدفقات الهجرة إلى داخل الاتحاد؟

إن الأمر سيرتبط في النهاية بمدى اتباع الاتحاد الأوربي سياسة ليبرالية حقيقية للهجرة، وعدم التمييز في وضع هذه السياسات؛ حيث يلاحظ أنه منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، والقيود تتصاعد على الهجرة القانونية القادمة من الجنوب، وهي التي شملت بشكل رئيسي العرب والمسلمين؛ حتى بات الاتحاد الأوربي يشبه "القلعة".

وعلى الرغم من ذلك، فإن العوامل الديمغرافية - بصرف النظر عن مدى أهميتها في تحديد تحركات السكان؛ ومن ثم خلق تيارات الهجرة المحتملة - ليست كافية وحدها؛ لإحداث هجرة فعلية، كما أن وجود فجوة في مستوى التنمية ومستوى الأجور، برغم أهميتها في بلدين، ليس كافياً لتحقيق الهجرة بينهما، ولكن المهم، هو طبيعة السياسات الخاصة المتعلقة بالدول المستقبلة للمهاجرين، فضلاً عما تفرضه هذه الدول، من قيود قانونية لتنظيم تدفق تيارات الهجرة إليها والتحكم فيها؛ وعلى هذا النحو، أصبحت الهجرة هي هجرة منتقاة، ركزت بصفة أساسية على استقطاب العقول وفئة الشباب.

وقد صرح نائب رئيس المفوضية الأوربية، المكلف بشؤون العدل والحريات والأمن بتاريخ 13/ 9/ 2007، خلال انعقاد مؤتمر لوزراء الهجرة في الاتحاد الأوربي، أنه سيقدم اقتراحاتٍ؛ لقلب المعادلة الحالية التي تسمح باجتذاب العمالة الماهرة، بدلاً من قليلي التدريب، إلى دول الاتحاد الأوربي، عوضاً عن اتجاههم إلى الولايات المتحدة، عبر منح حوافز لـ "المؤهلين"، من حملة الشهادات العليا، وخصوصاً في مجالات: الهندسة، والطب، والكمبيوتر، والكيمياء، والفيزياء، وغيرها، من التخصصات العلمية التطبيقية؛ وتستهدف هذه الاقتراحات الشرائح ذات التخصص المهني، في دول آسيوية وإفريقية، وهي التي تهاجر عادة، بسهولة إلى الولايات المتحدة التي تحصل على نسبة 55٪ من المهاجرين ذوي الكفاءات من دول العالم الثالث، مقابل حصول أوربا على نسبة 5٪ من المؤهلين فقط.[56]

الفصل الثاني

اندماج المهاجرين العرب والمسلمين في المجتمعـات الأوربيـة

معاناة المهاجرين ومشكلات اندماجهم

عندما يهاجر الإنسان تحت أي ظرف أو دافع، يُشغَل أولاً، بالبحث عن سبل تثبيت موقعه في أرض جديدة غريبة، تختلف طبيعياً، عن موطنه الأصلي مادياً ومعنوياً، فضلاً عن تباين المفاهيم والعادات والتقاليد والنظم السياسية والثقافية والاجتماعية؛ فالمهاجر يغادر وطنه الأصلي تحت ضغوط اقتصادية، أو مهنية، أو اجتماعية، أو شخصية، لا يجد لها – في نظره – حلاً إلا البحث عن موطن جديد، كما يرى في بعض الحالات أن وطنه – من وجهة نظره – مسؤول إلى حد كبير عن هجرته، وهو الذي دفعه إليها؛ نتيجة عدم توفير العوامل المثبتة بالقدر الذي يبقيه في وطنه الأصلي؛ فيضطر إلى مواجهة المجهول ومشكلاته، بالهجرة إلى وطن جديد بديل؛ وفي مقدمة هذه المشكلات التي تواجهه في المجتمع الجديد: مشكلة الاندماج؛ فالمهاجر يحمل معه موروثاً ثقافياً معيناً، ومنظومة من القيم والعادات، تطرح تساؤلات عدة؛ في مقدمتها: كيف ستتفاعل هذه المخزونات الثقافية والاجتماعية والدينية والأخلاقية وعادات المجتمعات المضيفة ومفاهيمها بكل ما تحمله من اختلاف؟

إن الهجرة تعني انتقال الإنسان بإرادته، من موطنه وبيئته ومجتمعه، إلى مجتمع ووطن جديدين؛ فعليه – بدايةً – مواجهة مشكلة التأقلم مع الوسط الإنساني المغاير لوسطه الأصلي، وغالباً ما يجد صعوبة بالغة في تحييد ميراثه الثقافي وميراثه الاجتماعي وميراثه الديني، وقد وصف أحد الكتاب مصاعب المهاجر بقوله: «يمر المهاجر بأطوار غريبة، فهو يبذل جهداً خاصاً؛ ليتعلم التسامح، ويتدرب على حسن التعامل، والاعتماد على النفس؛

فعون الآخرين لا يستمر، وكون الإنسان مهاجراً، مسألة ليست سهلة، بل هي نوع من المحنة، عليه أن يجتازها وينتصر عليها؛ فهو مقاتل في حركة مستمرة وتفاعل متصل، يدافع ويتقدم ويتراجع، يفكر ويخطط وينجح ويخفق، وله - في النهاية - أن يكتسب ميزات المقاتل وعيوبه»،[1] ويرتبط الأمر في النهاية، بقدرة المهاجر على التأقلم، ومدى ما توفره المجتمعات الجديدة، من آليات تسهل اندماج المهاجرين، وتنمية شعور الاحترام، والفهم المتبادل، ومدى احترام حقوق الإنسان في تعاملها إزاءه.

وتواجه تجمعات المهاجرين في الدول المستقبلة كذلك، بعض مشكلات الاندماج - وإن اختلفت في بعض تفصيلاتها ودرجاتها - فالهيئات المعنية بالهجرة في المهجر، وأجهزتها المتخصصة، تتابع سلوك المهاجر إليها، والمشكلات الناجمة عن مدى تكيفه مع الأوضاع القانونية والاجتماعية والثقافية الجديدة، كما تقومه؛ والمطلوب من المهاجر - ولاسيما في مرحلة الانتقال - الولاء المطلق للوطن الجديد، والانتماء الكامل إليه، والاندماج في مجتمعه، من دون نسيان جذور الوطن الأم الاجتماعية والثقافية المزروعة فيه، والإقرار بفضله عليه وبما منحه إياه، وهي معادلة متعددة المجهولات، فإذا حُلت في درجتها الأولى أو في درجتها الثانية، فإن حلها في درجات لاحقة، لا يكون سهلاً أو ميسراً، بحسب مفهوم المجتمع المضيف وسياسته؛ فبعض الدول الأوربية؛ كفرنسا، يعمل على برمجة فك ارتباط المهاجرين إليه بثقافاتهم الأصلية، والسعي لاستيعابهم وتذويبهم في بوتقة الانصهار الوطنية الفرنسية، بينما يتيح المفهوم البريطاني للاندماج، مجالاً للتنوع الثقافي والتنوع العرقي.

إن المهاجرين يجدون أنفسهم في أحوال كثيرة، في حيرة بين التمسك بمقومات الهوية الأصلية، ومتطلبات المواطنة الجديدة في مجتمعات الهجرة، وبين ممارسة حياتهم الخاصة؛ وفقاً لقيمهم وأعرافهم وتقاليدهم، ومتطلبات أشكال اندماجاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وضروراتها، في المجتمعات الجديدة، ويتميز بعض الهويات، بنجاحه في هذا المضمار؛ كالجاليات اليهودية؛ حيث يمارس أبناؤها حياة المجتمع المضيف، بشكل عادي، ويعيشون مفردات حياتهم اليهودية على مستوى الأفراد والأسر، داخل مساكنهم

وتنظيماتهم الخاصة، وقد وفقوا إلى حد كبير في مواءمة مجتمعاتهم والتعايش وإياهـا، ولعـل هذا، يفسر الكثير من أسباب نجاحهم ونفوذهم في الدول التي يعيشون فيها، وثمة بطبيعة الحال، نقطة توازن؛ لتحقيق المواءمة بين "الأنا" و"الآخر"، تُعرف بالاندماج الإيجابي.

ومما يعرقل عملية الاندماج في المجتمعات الجديدة، ما يُعرَّض له المهـاجرون أحيانـاً، من ممارسات عنصرية وعدائية، تجعلهم يشعرون أنهم غرباء وسط آخرين، ينظرون إلـيهم بخوف وشك أحياناً، وباستعلاء وسخرية أحايين أخرى؛ وهذا يعمق مشاعر الإحـساس بالدونية والإحساس بأنهم مرفوضون ومهمشون ومغبونون.

كما يعاني المهاجرون، في المراحل الأولى - ولاسيما وهم مازالوا تحت ضـغوط نفـسية ومعنوية – تعدد الأطراف المحليين والإقليميين الذين يتجاذبونهم، والذين يسعى بعضهم لتأطيرهم في بوتقات مذهبية أو عقائدية أو تنظيمية، لا ترتضي منهم سواها؛ وهـذا يـؤدي إلى مزيد من النزاعات والصراعات بين المهـاجرين أنفسهم، وقد استطاعت شرائح مـنهم – برغم هذه العقبـات – أن تـصمد، وتثبـت وجودهـا، وقـدرتها عـلى الخلـق والإبـداع؛ فشغلت مناصب مرموقة في مواطن الاغتراب والهجرة؛ وبالمقابل، هنـاك روايـات أخـرى عن مهاجرين لم يتمكنوا من الصمود، أمـام معانـاة الغربـة الطويلـة وضـغوطها، وصراع التكيف ما بين قيم المجتمعات الجديدة وموروثـات المجتمعـات الأصـلية، ذات التقاليـد والعادات المرعية في الوطن الأم، كما عاد بعض المهـاجرين إلى أرض الـوطن ثانيـة؛ لعـدم تمكنه من تحـقيق حلمـه المادي، أو لعدم استطـاعته مقـاومة ضغـوط الهـوية الـضائعة، أو – لنقل – فقدان القدرة على المواءمة بين متطلبات الهوية المزدوجة.

ونعرض فيما يأتي، مستويات التكيف التي يعيشها المهاجرون، والتـي تعكـس مـدى القدرة على مواجهة المعاناة التي يلاقونها:

معلوم أن للهجرة تداعيات وتفاعلات اجتماعية وثقافية ونفسية بالنسبة إلى المهـاجر، وهي تختلف في درجاتها ومستوياتها، من حيث آثارهـا الـسلبية أو آثارهـا الإيجابيـة؛ تبعـاً

للظروف والأوضاع في كل مجتمع، وظروف كل مهاجر، بل كل مرحلة؛ فإذا كانت الهجرة في مفهومها المادي، تُمثل رحيلاً عن الوطن؛ سعياً وراء توفير متطلبات مادية أو مهنية أو اجتماعية، فإن لها وجهاً آخر، يرتبط بمجموعة القيم والمبادئ التي يحملها المهاجر معه من وطنه، وتلك التي يلاقيها في بلد الهجرة، سواء كانت صادمة أو كانت متقبلة؛ فالأمر يتطلب – في معظم التقديرات – محاولة إعادة تشكيل شخصيته، من خلال التوفيق والملاءمة، بين ما هو أصيل من قيم وعادات وتقاليد موروثة، وما هو طارئ ومتغير في بلاد الهجرة؛ فالمهاجر في المراحل الأولى، يحاول انتزاع نفسه من بيئته الاجتماعية، ووسطه العائلي، ومحيطه الثقافي، وموروثه الديني؛ ليعيد زرع نفسه في بيئة غير مألوفة تماماً له، وهي مسألة نفسية معقدة، ومسألة معنوية بالغة الصعوبة.

وقد عبر أحد الكتاب عن هذه المعاناة بقوله: «والمهاجر يقاوم الحنين للوطن الأم "النوستالجيا"، ويعرف أوجاعها، ويقتله حزن ثقيل دؤوب ومستمر، ينام أحياناً ويستيقظ في الليل، أو في الهجير من النهار؛ ومن هذا المصدر نبعت موسيقا "البلو"، التي برع فيها زنوج أمريكا، وهذا النوع من النوستالجيا، أو الحنين إلى الوطن الأم، يتوارثه الأبناء وأبناؤهم، حتى أولئك الذين لا يعرفون الوطن الأم ولم يروه؛ فهناك في الذاكرة مكان لصورة هذا الوطن، وكأنها موجودة في الجينات الموروثة، يتخيلها المهاجر ملاذاً آمناً، وإن يكن كئيباً وشحيحاً».[2]

ومع ذلك، لا يمكننا أن ننكر – في حالات عدة – نفور المهاجر من دار غربته، سواء تم التعبير بالرفض، أو بالنقد، أو بأي أسلوب آخر؛ فالمهاجر لم يأتِ من العدم، بل من شعب يعيش حياته، وله تصوراته للحياة وما بعد الحياة، وله معايير للمجتمع، والأخلاق، وهذه التصورات المشتركة، يعرفها أفراده، من دون أن يتعلموها في كتاب، وهي تشكل لهم مرجعية مشتركة، تختلف من بيئة إلى أخرى، ويزداد الاختلاف، كلما طالت المسافة الجغرافية بين البيئتين، وهذه المرجعية هي التي تحكم العلاقات بين أبناء البلاد والمهاجرين؛ فيطلق كل منهما على الآخر، أحكاماً قيمية مستمدة من مرجعيته،

ويزن كل منهما أخلاق الآخر وسلوكه وتفكيره، بمعاييره المثالية الخاصة، لا بمعايير بشرية كونية جامعة، ولكن قيمة الحكم ليست في ذاتها، بل في فعاليتها وتأثيرها في المحكوم عليه؛ والحال أن حكم أهل البلاد هو "الأفعل"؛ لأن المهاجر يحتاج إليهم، وهم غير محتاجين إليه بالدرجة نفسها؛ ولهذا يتحول النفور - في بعض الحالات - إلى احتقار من هنا، وكراهية من هناك، ولا علاج لهذه المسألة إلا الزمن الذي ينمي في المهاجر قدراته على التكيف.[3]

وهناك شعوب فرضت عليهم ظروف بلادهم الطبيعية، منذ تاريخ طويل، استشراف الحياة خارج أوطانهم، وكثيراً ما أسهم ذلك، في توارث ما يمكن تسميته القابلية للهجرة التي تؤهل الفرد على سرعة الاندماج والتواؤم في المجتمعات الجديدة، بأقل قدر من المعاناة؛ لتراكم التجارب على مر السنين والأجيال؛ ولعل التجمعات اللبنانية والسورية، تبرز - في ذلك - على المستوى العربي، والتجمعات اليونانية والإيطالية مثلاً - وهي التي نراها منتشرة في جميع أنحاء العالم - كانت تعكس هذا الاستعداد على المستوى الأوربي؛ حتى باتت المسألة لدى مثل هذه الشعوب، وكأنها تتسم بموروثات وخصائص، تجعل لها ما يمكن أن نسميه القابلية النفسية للهجرة.

ويرتبط مدى تفاعل المهاجر ومجتمع الهجرة، بخلفيتيه الثقافية والحضارية للنشأة الأولية التي شكلت وجدانه، ومدى نضجه الفكري، ونضجه النفسي، ومدى خضوعه لعوامل ومؤثرات ضاغطة، ومعرفة الأسباب الدافعة إلى الهجرة؛ وترتبط محصلة هذا التفاعل - في النهاية - بمدى ما يتخلى عنه المهاجر، بالنسبة إلى ما حمله معه من موطنه الأصلي، من زاد ثقافي ورصيد اجتماعي، وتبنيه معايير معيشية جديدة، يتوقع أن تحقق له إشباعاً نفسياً وإشباعاً مادياً، وتُمَثَّل بإعادة التقدير الذاتي للنفس، بشعوره - من حيث هو عضو فاعل في مجتمعه الجديد - أنه يتقاسم وإياه الأرضية الثقافية ذاتها، والخلفية "الحياتية" نفسها، وتبني أنماط وطرائق للحياة الانتقالية الجديدة للمهاجرين، وخاصة

داخل المجتمعات الأوربية، ترتبط صيرورتها ونتاجها في النهاية، بمرحلة التلاقي بين مدى استعداد المهاجر للاندماج أولاً، وما تسمح به أوضاع بيئة الدولة المضيفة التي هاجر إليها وظروفها؛ لتسهيل هذه العملية ثانياً.

وبرغم أن ما تفترضه رؤية بعض الناس في عصر العولمة، من زيادة التداخل بين ما هو "وطني"، وما هو "أجنبي"، قد يوحي بشحوب الفكرة الوطنية "القومية"، وتراجع مفهوم السيادة الوطنية، ويجعل الأفراد على الجانبين: المهاجر والمهاجر إليه، أقل حساسية من حيث الانتماءات الوطنية، أو العرقية، أو "العقائدية"،[4] فإن الجدل بشأن الهجرة والتفاعل والمهاجرين، نادراً ما يتصف - للأسف - بهذه العقلانية، بل إنه غالباً ما تعصف به الأهواء السياسية والأيديولوجية، وخاصة في العالم النامي المصدر الأساسي للهجرة، في عالم اليوم، ولاسيما ونحن نشهد في أيامنا هذه - لأسباب عدة - تصاعداً للعنصرية والتمييز.

وفي إطار هذا المناخ، يواجه المهاجرون صعوبة في تعايش مكونات الهوية الخاصة التي أتوا بها إلى المهجر؛ فهو انتماء يكاد يكون متصلاً بالجينات الموروثة في كيانهم البيولوجي، وهم يعانون الانقسام النفسي، ومشكلات التكيف الناجمة عن الانتقال من هوية إلى أخرى؛ وقد اتجه بعضهم للمحافظة على التقاليد التي ورثها، مع بعض المواءمة المتدرجة والمفاهيم والتقاليد والأوضاع في مجتمعات الهجرة، وقد نجح بعضهم في الاندماج نسبياً في هذه المجتمعات، كما أن هناك شريحة أخرى تم استيعابها، وذابت في مجتمعات الهجرة بشكل شبه كامل، وبالمقابل، عزل بعض أفرادها الآخرين نفسه، داخل ما يسمى "الجيتو الاختياري".

ويميل أغلب المهاجرين - ولاسيما من دول العالم الثالث - إلى تبني نظرة ناقدة إلى أوضاع الأوطان الأم، والمقارنة بينها وبين مجتمع الهجرة الذي ينتمي إليه، ممن سمحت له النظرة العادلة برؤية إيجابيات في المجتمع الجديد؛ وأدت - بالمقارنة - إلى رؤية نقائص في مجتمعه الأصلي؛ فآلمته تلك النواقص، ولأن أفراد هذه الفئة «باهوا طويلاً بالوطن، فقد

صاروا يشعرون – إزاء كل نقص فيه – نقصاً فيهم؛ وهكذا نشأ وضع جديد، وقف فيه المهاجر عن استعادة الوطن من ذاكرة الطفولة، ومن مشاعر الحنين، وبدأ يفكر فيه، بعقل الرجل المسؤول؛ فحل عنده الألم الوطني مكان الألم الشخصي، والسعي لإصلاح المجتمع الأم، من خلال غربلة الثقافة السائدة، كما طهر الحنين نظرتهم إلى الوطن؛ فترفعوا عن الغرض الذاتي».[5]

ويعدُّ الأدباء والفنانون في المهجر خير من عبر عن مدى معاناة المهاجرين؛ فالشعراء تزيد الهجرة نبضات قلوبهم الحساسة وتضنيهم، والكتابة أو الرسم للأدباء والفنانين هما متنفس عن أحاسيسهم، ونوع من العلاج لمعاناتهم، وبعض الكتاب والشعراء الذين هاجروا أو اغتربوا، عبّرت كتابات بعضهم عن استسلام، واستيعاب كامل لبلاد المهجر، وفي الاغتراب يحاصر المكان ومفرداته المبدع، ويضيق الدوائر عليه، ويحاول أن ينحت لنفسه أسلوباً وتعبيراً يعكسان وزن جرعات المزج يبن جذوره وبين بيئته الجديدة؛ ويأتي إنتاجه محصلة لمدى التأثير المتبادل بينهما، ومدى التفاعل بين الماضي والحاضر؛ ويظل الأدباء والشعراء في مناطق الاغتراب في صراع بين الذاكرة، وما علق بها من أهازيج أخفت الكثير من منغصاتها، وبين ما يعيشونه بحضوره، ومرارة الصدام بينهما؛ تنعكس في بنية إنتاج المغتربين، وتراكيبها وتشبيهاتها وأساليبها.[6]

وهنا يثور التساؤل، حول كون المهاجر حراً في البقاء في بلاده أو الهجرة منها، أوحراً في البقاء في مهجره أو العودة منه إلى الوطن؛ فاختياره البقاء في بلاد الهجرة، يستلزم قبوله بالنتيجة المترتبة عليه؛ وهي الانقطاع عن التواصل والوطن الأم، ولكن المهاجر لا يرى الأمر على هذه الصورة، بل يرى أن الوضع السياسي والوضع الاقتصادي أرخيا ثقلهما على خياره؛ فينفي هذان الوضعان حريته في الاختيار، ويرفض تحمل مسؤولية الانقطاع، وهذا النفي – بالمعنى الذي يستخدمه التحليل النفسي – يُمثّل في الغالب، بإنكار البعد الإرادي للهجرة، وإنكار اختيار البلد المضيف والتنكر له، وتجميل صورة البلد الأصلي، وإحلال فكرة الهجرة المؤقتة، مكان فكرة الهجرة الدائمة؛ وضرر هذا الميل

إلى المنفى هو ضرر نفسي؛ فهو يمنع التكيف مع الواقع الاجتماعي الجديد، ويصيب أحايين كثيرة علاقة المهاجر بالواقع، وعلاقته بنفسه بشكل أعمق.

ولعل ما أنشده الشاعر القروي رشيد سليم الخوري، يفصح عن هذه المعاناة، وهو يصور نفسه مدفوعاً إلى الهجرة لا مختاراً، مجبراً عليها لا حراً:

أروم إلى ربى لبنان عوْداً

فيمنعني عن العوْد افتقار

ولو خيِّرت لم أهجرْ بلادي

ولكنْ ليس في العيش اختيار

أما المسؤول عن هجرته، فيرى أنه الوطن نفسه، فهو الذي دفع به إليها؛ ومن ثم فهو السبب في نكده:

وطني طوَّحْتَ بي في مهجرٍ

يرهقُ الحرّ بأنواع النكد

وهكذا يجد المهاجر نفسه في مأزق لا مخرج منه، فهو لا يستطيع أن يعود خائباً فقيراً، بعد كل ما رسمه من أحلام، وما علقه عليه ذووه المقيمون من آمال؛ فيتحمل عذاب الهجرة؛ لأنه أهون عليه من ذل العودة الخائبة.[7]

ويتعدد التعبير عن هذه المعاناة؛ فقد عكس الأدباء المهاجرون هذا المأزق بمعانٍ مختلفة؛ فالأديبة اللبنانية الأصل ميّ الريحاني – وهي التي اكتسبت الجنسية الأمريكية – في ديوانها **يلف خصر الأرض** – وهو الذي قسمته إلى أربعة أبواب؛ هي: السفر، والحب، والوطن، واللغة – تقول: «في السفر تزول الحدود، وتتشابه الأرض، ويتفاهم الناس بلغة التسامح، تصغر الأرض بحيث لا يبقى إلا مكان صغير للابتهال والصلاة والحب، أما

العودة إلى بيروت فهي رجوع إلى الرحم وذاكرة السنوات الماضية؛ هناك؛ حيث السلام مايزال صلاة على الشفاه؛ حيث الأمل مايزال حبة قمح في التراب، قريتي بعدك جرح بلون القرميد»، ونرى الأديب السوري حيدر حيدر، يعبر عن معاناته في الغربة بقوله: «حينما أفكر بحياتي وهذه الهجرات التي حملتني أمواجها، ثم صداماتي وانعدام تلاؤمي مع المفاهيم السائدة، أدرك إلى أي مدى كنت شقياً، وعابراً كما شهاب في فضاء فُصل عن كوكبه، وضاع...».[8]

بينما يلخص الأديب المصري بهاء طاهر – وهو الذي عاش في جنيف سنواتٍ عدة – تجربته مع الغربة بكلمة أبي حيان التوحيدي: «ليس الغريب من غادر الدار، ولكن الغريب من كان غريباً في الدار»، ويضيف: «لقد انتقلت من غربة إلى غربة؛ حيث تم إبعادي مع مجموعة من المثقفين المصريين في نهاية السبعينيات، عن مواقع عملنا؛ ما دفعني لاستثمار هذا الشعور الفادح بالقسوة وبالغربة المطلقة عن الوطن وعن الخارج بالكتابة... ولا أعرف إن كانت الكتابة قد عالجت تلك المشاعر المريرة في نفسي أم لا... ولكنها على الأقل كانت محاولة للخروج من أسر الذات؛ للانفتاح على العالم الأرحب، سواء في الوطن أو خارجه... فهي تجربة الإنسان عموماً في عالم طارد لكل أبنائه الباحثين عن العدل وعن الحب والانتماء لإخوانهم في البشرية»، وهو يؤكد أن تجربة الغربة تختلف من أديب إلى آخر؛ حيث يقول: «تعلمت أن أقبل على حياتي كما هي... وفي غربتي، حاولت أن أرى الوطن بشكل أوضح، وحرصت على ألا تنقطع صلتي به أبداً وعشت معه دائماً».[9]

أما الأديب السوداني الطيب صالح فليس من قبيل المصادفة أن تحمل إحدى أجمل روايات الإنثروبولوجية الحضارية المقارنة في الثقافة العربية المعاصرة، هذا العنوان الدال **موسم الهجرة إلى الشمال**، على عكس المنطق الذي تمليه الهجرة المناخية؛ المهاجر الجديد يفارق أرض الشمس والدفء في الجنوب نحو أصقاع الغيم والبرد في الشمال، وهو لا يأتي غازياً على جناح اجتياح قبلي، أو أتى حاملاً معه لغته ورغبته في الهيمنة السياسية والهيمنة

الاقتصادية، بقدر ما يأتي لاجئاً ونازحاً، فرداً طالباً الفيء في ظل حضارة مغايرة، وحالماً باحتلال المائدة والاستئثار بها، بل بالتقاط بعض فتاتها.

الشعور بالغربة يعمق إحساس الأديب والفنان، وينعكس ذلك ويُجسَّد في أعمالهما بشكل واضح؛ فالمعاناة تجعلهما يحاولان الاستذكار، أو التعبير عن النفس باستعادة الماضي وترجمته بالشكل التعبيري الذي يريانه مناسباً لحاليهما النفسية والمعنوية.

ويوجد بصفة عامة، أربعة أنماط، أو أربعة مستويات للتفاعل والتأقلم، حضارياً وثقافياً واجتماعياً، ومجتمعات الهجرة، وهي: العزلة الاختيارية Isolation، والتهميش Marginalization، والاندماج Integration، والاستيعاب والانصهار Assimilation.[10]

وتعني العزلة أو "الجيتو الاختياري": «الانعزال طوعاً أو كرهاً لمجموعات من الأفراد عن المجتمع المحيط، وتقليل نقاط حالات التفاعل والتعايش وإياه إلى أقل حد ممكن، عن طريق قصر ممارسة الحياة العادية داخل هذا الجيتو؛ فالتعليم، والتجارة، والزواج، والثقافة، والتدين، وكل مجالات العيش تتم بينياً وحصرياً، والعلاقة بالمحيط الخارجي تميل إلى أن تكون غير ودية من الطرفين»،[11] وعندما تحدث العزلة طوعاً؛ تكون النتيجة هي الانفصال Separating، وعندما يفرضها المجتمع المضيف تشهد المجموعة المعنية العزل Segregating، وتتعين بداية الإشارة إلى الفروق الجوهرية بين معطيات العزلة وواقعها؛ فالعزلة قد تكون من منطلقات عنصرية بزعم التفوق والانفراد بما هو أرقى وأعلى من الآخرين من حيث السمات، والخشية من الذوبان في المجتمعات الأخرى؛ تحت دعاوى متعددة دينية واجتماعية وسياسية، تدفع إلى التعالي والغطرسة، وقد يكون هذا من منطلق إحساس بنقص، أو انعدام الثقة بالنفس أو القدرات الذاتية والمكتسبة، كما أن هناك من يربط بين العزلة ومكان الإقامة، أو ما يسمى "العزل المادي"، ويرتكز على المكان الذي يتجمع فيه أفراد فئات، أو أعراق معينة، ويقيمون في مناطق جغرافية تشبه "الجيتو" الذي يوصف أحياناً بـ "الضاحية" التي تركز بها أقلية إثنية واحدة وجودها.

ويعود سبب هذا الانعزال أو ذلك الانفصال، إلى عدم قدرة المهاجرين على التكيف والتأقلم مع عادات المحيط الخارجي وتقاليده؛ فيتم اللجوء إلى التجمع والتكتل في منطقة سكنية محدودة، ويكاد تعاملهم اليومي فيها يكون مقصوراً على مجموعة من أقرانهم، بحيث تظل فرص اختلاط أفرادها وتفاعلاتهم وتعاملاتهم اليومية المعيشية إزاء الآخرين في الحدود الدنيا خارج هذه الدائرة الضيقة، بل يكاد ينحدر أحياناً إلى درجة القطيعة؛ فأفراد هذه الفئات يعيشون في غربتهم مع أوطانهم الأصلية وجدانياً وشعورياً، برغم الانقطاع الجغرافي، وليس لهم علاقة بالسياسة المحلية التي تدور في المحيط "الغريب" الذي يعيشون فيه، ولا تمارس هذه الفئات حقوقها الانتخابية؛ لانعزالها عن البناء المجتمعي العام،[12] وغالباً ما يكون غير مرحب بالمهاجرين؛ فمثل هذه المجتمعات لا يحتضن تجربة المهاجرين ولا يتفهم ظروفهم، بل غالباً ما يتسم بعنصرية صارخة لا تستوعب "الآخر" المختلف عرقياً وثقافياً؛ ولذلك يسودها شعور المهاجرين في مثل هذه المجتمعات، بأنهم ليسوا في مركب مصيري واحد مع أهل البلاد الأصليين في مجتمعات الهجرة.

وهذه الشريحة من المهاجرين، تعتقد بأن العزلة تمنحهم شعوراً بالأمن الجماعي، ولكنه في الواقع شعور زائف لا يمنحهم الأمان المنشود، بل يمتد تأثيره السلبي في الأبناء من "الجيل الثاني"، ويعرقل عملية اندماجهم في مجتمعات الهجرة التي ولد أغلبهم فيها، بل تعلموا فيها.

أما التهميش فهو يحدث عندما تفقد مجموعة من المهاجرين الاتصال بثقافتها وتقاليدها؛ لسبب أو لآخر، وتبقى - في الوقت نفسه - خارج الاتجاه السائد بالمجتمع المضيف، وتصبح أمام وضع الشخص المهمش، أو "المجموعة المهمشة"، بين ثقافتين، وليست تماماً جزءاً من أي منهما،[13] وأحياناً يحدث ذلك بشكل إجباري للمهاجر؛ وهذا يجعله يعيش ما يمكن تسميته "أزمة الهوية"؛ حيث يتم تغريبه عن ثقافته وتقاليده، كما لا يسمح له - في الوقت نفسه - بالمشاركة في أي من مجالات الحياة السياسية،

والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مجتمع المهجر، بالإضافة إلى تهميش هذا المجتمع له؛[14] وتصبح هناك مسافة تراتبية متزايدة بين المهاجرين والمهمشين، والمجموعات المختلفة الأخرى في المجتمع، وتصبح العلاقات المعيشية وعلاقات الجوار والزواج، أكثر حدوثاً داخل هذه المجموعة منه خارجها؛ فالمهمشون - بالمعنى السوسيولوجي - يشكلون مجموعات من المحرومين والمعرضين للتمييز، وعادة ما نجد أن مستويات الفقر النسبي، والفقر المادي، والفقر الثقافي، لهذه المجموعات تجعل تقدمهم في المجتمع المضيف أكثر صعوبة وتعقيداً، وكلما تزايد عزل المهمشين عن مجتمعاتهم أصبحوا أكثر راديكالية،[15] في أفكارهم وتصرفاتهم وردود أفعالهم.

أما كلمة الاندماج، فتتسم ببعض الغموض، وبتعدد معانيها ودلالاتها، وبتعدد الأطراف المعنيين بها؛ فهي تعني في أحد معانيها: "التكامل"، أو نوعاً من "الثنائية التوفيقية"، أو "التفاعل الديناميكي الجدلي"، بعيداً عن الازدواجية الساكنة، وقد عرَّفته منظمة الهجرة الدولية International Organization for Migration (IOM)، على نحو شامل جامع، وإن كان تعريفها يميل إلى الخلط بين الاندماج والاستيعاب؛ فهذا التعريف يبدأ بالقول: «إن الاندماج يتضمن عملية ذات اتجاهين؛ للمواءمة المتبادلة بين المهاجرين والشعوب المضيفة، وفي الوقت الذي يتعلم كل طرف من ثقافة الآخر المغايرة، فإن الفرد أو المجموعة العرقية يبقيان بعض ميراثهما الثقافي، وفي مثل هذا الوضع، فإن المجتمعات المستقبلة، تظل هي المجموعة المهيمنة، في الوقت الذي تقبل فيه بوجودٍ ومشاركةٍ من عدد من الأفراد من ذوي الانتماء العرقي المغاير، في إطار اجتماعي أكبر... إن استعارة بوتقة الانصهار، تعد مثالاً للمقاربة الاندماجية في احتواء المهاجرين؛ إذ يتوقع أن المهاجرين الجدد سيذوبون في الهوية العامة، أو الهوية المشتركة التي حدد قيمها ومعاييرها الشعب المسيطر، وهو الذي طوع ثقافات مميزة عدة؛ وصولاً إلى ثقافة موحدة... في إطار استراتيجية الاندماج؛ لأن التضامن بين أفراد مجموعة عرقية ما، هو أمر معترف به، من حيث هو آلية للتوطن، والتكيف الناجح، أكثر منها علامة على سوء التكيف، وقد تلجأ

الدولة إلى إصدار تشريع لضمان حماية حقوق أفراد ينتمون إلى أقليات؛ لتوفِّر فرصاً متساوية للجميع».[16]

إن المهاجر يدخل – على هذا النحو – المجتمعَ المضيف، وهو يحمل معه مجموعة راسخة من الخصائص المميزة، تُحدَّد بالتاريخ والطبيعة لمجتمعه وعقيدته وسياساته، كما تشمل الخصائص ذات الصلة بدرجة التعددية القائمة، والمسموح بها في المجتمع المضيف؛ (مدى التسامح إزاء التنوعات العرقية والثقافية، والتشجيع عليه، مثلاً)، وتشمل الأسلوب الإيجابي أو الأسلوب السلبي اللذين ترى فيهما المجموعات المهيمنة في البلد المضيف مجموعة المهاجرين، وحجم شبكات المجموعات الاقتصادية والعرقية المتاحة للمهاجر؛ لمساعدته على التكيف والاندماج، وهناك – بطبيعة الحال – درجة من التوازن، ترغب المجموعة العرقية في الإبقاء عليها، بين حفظ هويتها الثقافية والمشاركة في المجتمع المضيف؛ فهل يسمح اختيار الاندماج القائم للمجموعات المهاجرة بالإبقاء على ثقافتها وتقاليدها الاجتماعية؟ وإلى أي مدى؟

إن الاندماج يعني الابتعاد عن الانعزالية، والتخلي عن أساليب الحياة الاجتماعية والسياسية السلبية، التي ربما كان يعيش فيها بعض المهاجرين في مجتمعاته الأصلية، وتحويلها إلى سلوكيات إيجابية، تُجلِّي بمشاركات نشيطة في الحياة العامة، وتكوين جماعات مصالح وضغط، وتلعب دور الجسر بين المجتمعات التي تعيش فيها الآن، مع المجتمعات الأصلية؛ ومن هنا، فإن الاندماج في أحد معانيه، يدل على إحداث تفاعل بناء بين المكتسبات الثقافية والاجتماعية للمهاجر، والحضارة التي أصبح يعيش في ظلها، بما ينفي كل تنابذ أو صراع، والإسهام المتجدد في العطاء الإنساني المتبادل، بالمزج الواعي بين ميراث المهاجرين الثقافي وميراثهم الاجتماعي، وحاضرهم المستجد، بما يتضمنه من قيم وعادات وثقافات، وتعزيز التواصل الإيجابي.

وهو – بهذا المعنى – لا يُقصَر على مجال محدد أو مستوى واحد، فقد يُحقَّق أيضاً، في مستوى دون آخر؛ فيكون على المستوى الثقافي أو المستوى الاجتماعي مثلاً، وقد يكون

أسهل في المستوى الاقتصادي، بالمشاركة الفعلية في الدورة الاقتصادية، ومن الممكن أن يتم في النسقين التعليمي والثقافي، من دون قطع الارتباط بالجذور الاجتماعية والحضارية الأصلية، بواسطة المحافظة على الأساليب التربوية الوطنية؛[17] فنمط الاندماج قد يسمح للمهاجر بالمشاركة الفعلية في مختلف مجالات الحياة في بلاد المهجر، وقد يتمكن المهاجر في الوقت ذاته، من الاحتفاظ بشخصيته الحضارية الأصلية وثقافته ولغته ومنظومة القيم والعادات التي ورثها عن مجتمعه الأصلي؛ فهو في سعيه للاندماج في مجتمع المهجر يحتفظ بجانب كبير من مقومات الإرث التاريخية والثقافية والدينية في وطنه الأم؛[18] ولذا يوصف الاندماج في هذه الحال بأنه "نصف استيعاب".

وتطبق بريطانيا مثلاً – تجاه المهاجرين – مفهوماً للاندماج يقوم على التعددية العرقية والتعددية الاجتماعية، بل التعددية اللغوية Pluralism، وهو مفهوم يقوم على إتاحة مساحة للتعبير لكل جالية أو عرق؛ لكي يحافظا على ثقافتهما وفقاً لتقاليدهما ومعتقداتهما الدينية في إطار القانون؛ ولذلك يوصف النموذج البريطاني أحياناً، بأنه "نصف استيعاب"، فهو يسمح بالتفاعل والمجتمع المضيف وأحداثه ونشاطاته، وبالمحافظة على سمات المهاجرين وتميزهم الإيجابي، والذين شرعوا للتعددية لم يكن قصدهم أن تصبح بديلاً من الهوية، وإنما أن تكون إغناءً وتنويعاً لمظاهرها الحضارية.

وغالباً ما عُدَّ النموذج البريطاني في الاندماج نموذجاً ينطوي على دروس أو نموذج لدول أوربا الأخرى؛ لما يتضمنه من ميزات نسبية؛ وهذا الأمر هو نفسه الذي عرضه لانتقاد شديد من الأجنحة اليمينية؛ لما تعده سخاءً شديداً إزاء الوافدين الجدد، وقد كتب الصحافي البارز جيرمي باكسمان Jeremy Paxyman، في كتابه **الإنجليز** يقول: «يمكن الإنجليز أن يفخروا بشكل عام بالإنجازات التي حققوها في مجال العلاقات بين الأعراق، ومن دون الرغبة في تقليص المشكلات الحقيقية التي مايزال من الممكن أن يواجهها أفراد الأقليات العرقية، فقد كان ممكناً أن تصبح التوترات أسوأ بكثير».[19]

وأما الاستيعاب (الانصهار)، فيصبح المهاجر - في إطاره - جزءاً لا يجتزأ من المجتمع الذي هاجر إليه، ويعيش فيه، ويعده وطنه، وينشغل بهمومه ومشكلاته، وينفصل تماماً عما يحدث في الوطن الأم، وعن ماضي الآباء والأجداد وتاريخهم وثقافتهم، كما يسعى لإقامة علاقات اجتماعية وعائلية خارج مجموعته الإثنية التي ينتمي إليها، بل يسعى لفك ارتباطاته وعلاقاته بها؛ لأنه يرى فيها عائقاً دون اندماجه وانصهاره الكاملين في المجتمع الجديد، وهذا النمط تتبناه فرنسا؛ وبتعبير آخر: يحدث الاستيعاب، حينما ترى مجموعة ما، أن النقاء الثقافي أو النقاء العرقي، تواجههما عقبات متعددة، ومحصلتهما ستكون في النهاية أقل أهمية من عائد القبول من المجتمع المضيف وميزاته، وتكون هذه المجموعة مستعدة للتخلي عن جانب كبير من مقومات هويتها الثقافية؛ بوصف ذلك ثمناً تدفعه مقابل الانتماء إلى المجتمع المضيف، وتبني القيم والمعتقدات، وأسلوب الحياة السائد فيه؛ فالمصلحة الخاصة للفرد تجسدها المصلحة العامة؛ ولذا ينظر إلى قيم التجمعات والهويات الفرعية للمهاجرين على أنها عوامل معرقلة للاندماج ووحدة الدولة.

إن الوصول إلى مرحلة الانصهار أو درجة الذوبان في مجتمع الهجرة، يعد بالنسبة إلى بعض الناس عملية جراحية مؤلمة؛ فهي بمنزلة بتر جزء من الذات، ويُمثل ذلك بسلسلة من الحرمانات التي تتناول المكونات الأساسية لذات المهاجر؛ فالهجرة بهذا المفهوم تحرمه - أولاً - من لغته الأصلية الأم؛ فتعطل قدرته على استعمال الإشارات والعلامات التي تربط لسانه وسمعه بالناس، والتي كانت تشكل هويته؛ فيصبح شبه مجهول الهوية؛ فهي تحرمه من يقينه في قيمه الثقافية، أما الصدمة الثقافية للذوبان بالنسبة إلى المهاجرين، فيختلف مداها بحسب السن، والجنس، والمعتقدات، والطبقة الاجتماعية، وبحسب شخصية المهاجر، وسبب هجرته، وقدراته الذهنية، واستعداده النفسي للتكيف، وبحسب درجة معرفته بلغة البلد المضيف وثقافته وتقاليده.

وقد خلص كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، في تقريره الذي رفعه إلى الجمعية العامة عن أوضاع الاندماج إلى القول: «يرتبط نجاح الهجرة بالتكيف المتبادل بين

المهاجرين والمجتمع المضيف؛ ولتحقيق ذلك، يزداد باطراد الاعتراف بأن تعزيز اندماج المهاجرين كلما كان مبكراً في أثناء فترة إقامتهم في بلد المقصد، كان ذلك في مصلحة المهاجرين والمجتمع المضيف، ويعد حجر الزاوية في الاندماج: المعاملة المتساوية، وحظر أي نوع من أنواع التمييز، ويعتمد الاندماج على عوامل كثيرة؛ من بينها: القدرة على التخاطب باللغة المحلية، وإمكانية الوصول إلى سوق العمل، والإلمام بالعادات، وقبول قيم المجتمع المضيف، وإمكانية مرافقة أفراد الأسرة المباشرين، أو جمع شتاتهم، وإتاحة فرص التجنس، وعندما يكون للمهاجرين الحق في الخدمات الاجتماعية، تكون حقوقهم - من حيث هم عاملون - محمية، وتُيسَّر عموماً عملية اندماجهم، وقد تعرض الحكومات خدمات خاصة، أو برامج للمساعدة في اندماج المهاجرين، ويستطيع المجتمع المدني أن يساعد في تشجيع الاندماج، ونشر المعلومات عن الخدمات المتاحة للمهاجرين، وتقديم هذه الخدمات عند الاقتضاء، وتعزيز مشاركة المهاجرين في توجيه عملية الاندماج... وبالمقابل، تقع على عاتق المهاجرين - مثلهم مثل أي شخص مقيم في البلد المضيف - مسؤولية فهم القوانين والقيم في المجتمع المضيف، والالتزام باحترام حقوق الآخرين، وبهويتهم الثقافية أيضاً، على نحو خاص، وعلى المجتمع المضيف ذاته، أن يحترم التنوع الثقافي وحقوق المهاجرين، ويمكن تعزيز التفاهم المشترك، عن طريق الاستفادة من فرص الإثراء الاجتماعية والثقافية التي تتيحها الهجرة».[20]

تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والدينية

إن عملية اندماج أقلية في مجتمع ما، هي صيرورة اجتماعية، تعتمد على الكثير من العوامل المتصلة بالمهاجر وبالمجتمع الذي يفد عليه؛ فتيسير عملية التكيف مع أوضاع مجتمعات الهجرة المضيفة، يرتبط بمدى تقبلها المهاجر، وما يكتسبه من برامج للتأهيل والدمج، فضلاً عما يسود هذا المجتمع من مؤثرات وحريات وقيم، إضافة إلى الخلفيتين الاجتماعية والثقافية للمهاجر، اللتين قد تتصادمان والمجال الاجتماعي الجديد وقيمه، كما

قد يعاني المهاجر حالات مستترة، للتمييز والمواقف العنصرية، تحول بينه وبين الاندماج في المجتمع الجديد.

إن قدرة المهاجر على الاندماج في المجتمع المضيف، تعتمد على عوامل عدة؛ يأتي في مقدمتها: الموروثات الثقافية والاجتماعية والدينية، وبطبيعة الحال يختلف تأثير كل واحد من هذه العوامل من شخص إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ويصعب التعميم في التعامل وشرائح المهاجرين؛ على أنهم مجموعة واحدة متجانسة.

ويتفاوت تقدير عدد المسلمين المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي من مصدر إلى آخر؛ ويرجع ذلك إلى أن أغلب الدول الأوربية، لا يحتفظ بإحصاءات رسمية للمقيمين فيه، مصنفة بحسب انتماءات المهاجرين الدينية؛ ولذا فإن أغلب هذه الأرقام تقديري، كما أن أغلب الدول يستبعد من الإحصاءات المهاجرين الذين حصلوا على جنسياتها، ونادراً ما تتوافر إحصاءات يعتمد عليها في دول المنشأ، ولا تتوافر بيانات إحصائية متكاملة عبر سنوات متتالية؛ ومن هنا تجيء صعوبة الحصول على إحصاءات تعكس الواقع؛ ولذلك فإن الأرقام الواردة في هذا المحور – سواء عن عدد العرب أو المسلمين في دول الاتحاد الأوربي – تقديرية واستكشافية، وتعتمد على المتاح من بيانات وتقديرات عنهم، في بعض الدول الأوربية.

ويحيط بدراسة الهجرة والمهاجرين وخصائصهم – بصفة عامة – الكثير من الصعوبات؛ أهمها: تعدد التعريفات، وصعوبة التحديد، وندرة البيانات، وعدم دقتها، كما أنه ليس هناك بيانات دقيقة عن التركيب العمري والتصنيف النوعي للمهاجرين أو المغتربين، تغطي كل الدول الأوربية، طوال فترات زمنية متباعدة، كما لا تعطي البيانات، إمكانية التحديد الدقيق للمهاجرين، بحسب أنماط الهجرة واتجاهاتها؛ كالدائمين والمؤقتين والنظاميين وغير النظاميين، أو الأفراد العاملين وأفراد الأسرة الآخرين،[21] ويلاحظ وجود اختلافات واضحة في تقديرات دول المنشأ والمهجر؛ وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى

الاختلاف حول تعريف المهاجر؛ فهناك دول؛ مثل: هولندة، والمملكة المتحدة، تأخذ بمعيار دولة الميلاد، بينما تأخذ دول؛ مثل: بلجيكا، وألمانيا، وإسبانيا، بمعيار دولة الجنسية، وتجمع فرنسا بين المعيارين، كما تختلف المصادر وفقاً لحداثتها؛ فالجزائر لا توفر بيانات حديثة حول مهاجريها في الخارج؛ وهذا يجعل هناك فرقاً بين ما توفره من بيانات متقادمة، وما توفره دول المهجر من مصادر أكثر حداثة ووضوحاً.

ويلاحظ ثانياً، أن أغلب الدراسات الأوربية حول الهجرة، لا يتحدث عن المهاجرين العرب، بل عن المهاجرين المسلمين؛ كون هذا التعريف يشمل كل العناصر غير الأوربيين ذوي الخلفية الإسلامية، وهناك - في الواقع - صعوبة كبيرة في العثور على بيانات كافية، أو سلسلة إحصائية متصلة سنواتٍ عدة، عن الجاليات العربية، وكذلك بالنسبة إلى الجاليات الإسلامية ذاتها؛ حيث إن عدداً قليلاً من الدول الأوربية، يقوم بإحصاءات عن الانتماء الديني، ومعظم الأرقام تقديرات، ولا توجد إحصاءات يمكن الاعتماد عليها، وقد أوضحت إحدى الدراسات الأوربية المتخصصة، أن محدودية إحصائيات الهجرة، تفرض قيوداً قاسية على القيام ببحث منظم للأبعاد المختلفة للهجرة وتحليل بعض جوانبها؛ كالاندماج الثقافي للمهاجرين، ومدى إسهامهم في الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، وسد الثغرة الديمغرافية، وتوزيع المهاجرين وفقاً لجنسياتهم الأصلية وأعمارهم... إلخ؛ وفي غياب هذه الإحصائيات أو وجودها الجزئي، ما يجعل مناقشة موضوع الهجرة في مرحلة زمنية معينة وتحليل أبعادها، نوعاً من التخمين القائم على أسس واهية.[22]

بينما أشار التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية لعام 2006، أن نقص البيانات الأساسية حول الهجرة وصعوبة تقدير حجمها والتعرف إلى خصائصها، من أبرز التحديات التي تواجه الباحث، والمخطط، والمعني بقطاع الهجرة معاً؛ ويعود هذا النقص إلى عوامل عدة؛ منها: ذاك المتعلق بصعوبة حصر ظاهرة، لها علاقة بدول عدة،

في الوقت نفسه، وكون التعدادات العامة للسكان والمسوح الوطنية، لا تسمح بمعرفة المقيمين أو من لهم علاقة أسرية بالمقيمين في أحسن الأحوال، فضلاً عن ضعف تبادل المعلومات – على الصعيد الدولي – إزاء ما يختص بحجم الهجرة وخصائصها، علاوة على الأسباب الإدارية والسياسية، وما تتضمنه من هجرة غير مسجلة أو غير قانونية، وقد قدر هذا التقرير إجمالي عدد المهاجرين العرب على مستوى العالم عام 2006، بما بين 15 و20 من ملايين الأفراد؛ منهم حوالي 5 ملايين فلسطيني، و2.7؛ أي أكثر من مليونين ونصف من المصريين، وحوالي 3 ملايين مغربي، ومليون جزائري، وحوالي 800 ألف تونسي، وما يزيد على 600 ألف لبناني، وحوالي مليون يمني، و600 ألف سوداني؛ استناداً إلى تقدير أحد المصادر الأوربية.[23]

ويتغير التوزيع العربي للمهاجرين، بحسب قدم الهجرة؛ فالهجرة الجديدة هي من فئة الشباب، وأفرادها ذوو مستويات تعليمية أرفع ممن سبقهم، وماتزال هجرة المغاربة مثلاً؛ مركزة في العمال الأقل مهارة، وتتزايد نسبة الإناث العربيات المهاجرات.[24]

وتشير إحدى الدراسات التي أُصدِرت عام 2003، أنه كان يعيش في فرنسا، قرابة ثلاثة ملايين مهاجر من دول شمال إفريقيا وحدها،[25] كما يشير بعض التوقعات أن عدد العرب في أوربا – بعد ثلاثين سنة – سيصبح ما بين 25 و65 مليون شخص،[26] ويقدر فيليب فرج عدد المهاجرين العرب، والجيل الثاني من المهاجرين العرب إلى أوربا عام 2006، بحوالي 5 ملايين،[27] وتأخذ منظمة العمل العربية بتقديراته عام 2008، وهي زهاء 3.2 ملايين عربي؛ بناء على تعريف مكان الولادة، وإن كان من المرجح أن العدد الفعلي يتجاوز 5.5 ملايين ونصف مليون، أما ذوو الأصول العربية فيتجاوز عددهم في أوربا 15 مليوناً.[28]

وأما بالنسبة إلى عدد المسلمين المهاجرين في دول الاتحاد الأوربي، فيقدرهم أحد المصادر بما بين 15 و20 من ملايين المهاجرين، بينما يقدرهم مصدر آخر بما بين 13 و18

مليون مهاجر،[29] أما جذور المهاجرين العرب في دول الاتحاد الأوربي؛ فتعود إلى وجود علاقة مباشرة بين هذه الجذور والحقب الاستعمارية السابقة؛ ففرنسا مثلاً - وهي التي كانت تستعمر دول منطقة المغرب العربي - تضم حالياً، جالية عربية كبرى من رعايا دول هذه المنطقة؛ فقد شهدت الفترة الاستعمارية للدول الثلاث: (الجزائر، وتونس، والمغرب)، منذ فترة مبكرة؛ أي (بداية القرن الثامن عشر)، انخفاض النمو السكاني في فرنسا، وأصبحت في حاجة ماسة وحيوية إلى الأيدي العاملة، وأسهمت موجة المهاجرين التي تدفقت على فرنسا واستقرت فيها، وكانت الحصة الكبرى للمغاربة - وخصوصاً من الجزائريين - في بناء فرنسا اقتصادياً، وقد رُكِّزت جهودهم في الأعمال الصعبة؛ كالبناء، وشق الطرق، والصناعات الثقيلة، وأحواض بناء السفن، والمناجم، كما شارك الجنود المغاربة إلى جانب القوات الفرنسية، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهاجرت مجموعات من دول شمال إفريقيا من المغرب والجزائر إلى إسبانيا؛ لعوامل ومؤثرات تاريخية، ولقرب المسافة الجغرافية، واستوعبت إيطاليا جانباً مهماً من الهجرة التونسية؛ لقرب المسافة الجغرافية، كما لعب العامل اللغوي أيضاً، دوراً في عملية التوزيع الجغرافي للمهاجرين العرب والمسلمين.[30]

ويلاحظ أن أغلب المهاجرين من شمال إفريقيا، يتجه لدول أوربا الغربية، وعلى رأسها فرنسا؛ حيث يمثل المهاجرون الجزائريون والمغربيون كبرى الجماعات العربية المهاجرة في فرنسا، أما مصر، فيتجه معظم مهاجريها إلى إيطاليا وفرنسا، بينما نجد أن أغلب مهاجريها المؤقتين مركَّز في دول الخليج العربي وليبيا، وهناك آخرون هاجروا إلى الدول الغربية؛ بهدف الحصول على جنسياتها، كما أن أغلب المهاجرين اللبنانيين يتجه لفرنسا؛ بحكم الروابط الثقافية والتاريخية بين لبنان وفرنسا.

وسنتناول - في البداية - تحليل تأثير بعض الجوانب الثقافية والاجتماعية في اندماج المهاجرين العرب والمسلمين، بصفة خاصة في مجتمعات الهجرة، ثم نخصص الجزء الثاني لتناول تأثير البعد الديني.

أولاً: تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية

لقد عبر أحد المهاجرين العرب عن واقع الاندماج وصعوباته، بقوله: «عندما يقرر الإنسان أن يترك بلده الأم ليعيش في بلد آخر، أو - بتعبير آخر - يهاجر إلى الخارج، فإنه يكون مثل الشجرة التي تقتلع من الأرض التي نبتت فيها الجذور وترعرعت فيها أوراقها وثمارها، ثم تقوم بزراعتها في مكان آخر وفي تربة جديدة وبيئة جديدة مختلفة عن بيئتها، والشجرة في موقعها الجديد تحتاج إلى الوقت؛ كي تتأقلم مع البيئة الجديدة وتتكيف معها، وقد تنجح أو ربما لا تنجح، على أنه كلما كانت البيئة الجديدة مشابهة للبيئة القديمة، قلت فترة التأقلم والاندماج، وأصبحت الشجرة تنمو وتطرح ثمارها في أقرب وقت، وكلما زاد اختلاف التربة عن التربة الأصلية، زاد الوقت الذي تحتاج إليه للتأقلم مع البيئة الجديدة والتكيف معها، وبالرغم من أن الشجرة تنمو وتثمر في موقعها الجديد، فإنها تفقد بعض خواصها الأصلية في سبيل البقاء؛ فقد تأخذ أوراقها شكلاً جديداً، وقد ينمو جذعها بطريقة أخرى، وتكتسب المحافظة على الماء والغذاء في وقت الشتاء... إلخ؛ وهكذا هو الإنسان في البيئة الجديدة في بلد المهجر، عليه أن يكتسب صفات جديدة، ويتخلى عن الصفات القديمة، في سبيل الاستمرار والبقاء وتحقيق النجاح في البلد الجديد».[31]

وإذا كان هذا التحول يعود - في جانب منه - إلى عوامل ومؤثرات ذاتية، سياسية أو اجتماعية، فإنه مهما تعددت الأسباب ودوافع الهجرة والاغتراب؛ فإن السبب الرئيسي في أغلب الأحوال يعود إلى مؤثرات اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى؛ فليس هناك سبب أو دافع، أقوى من الصعوبات المعيشية اليومية التي تضطر الإنسان إلى مغادرة أرضه، ومفارقة أهله؛ ليضرب في بقاع العالم مغترباً أو مهاجراً.

وقد يبدو ثانياً، أول وهلة أنه من المعتاد أن يلتمس المهاجرون والمغتربون العون من أبناء وطنهم الموجودين معهم في مواطن الهجرة وأراضي الاغتراب، ممن سبقوهم إليها، وقد يبدو من البدهي أيضاً، أن يسود روح التعاون والتضامن بين المهاجرين من البلد نفسه؛ وهذا يساعدهم على تخفيف مشكلات الغربة ويقلل معاناتهم، ويجعلهم قادرين على

الاندماج في المجتمعات المضيفة، كما أن توقع حدوث ذلك يبدو أمراً بدهياً وشيئاً منطقياً، إلا أنه من الملاحظ أيضاً، في بعض الأحيان، ضعف شعور التآلف، والتعاطف، والتضامن الاجتماعي، بين المهاجرين من البلد نفسه.

ولأنيس منصور في كتابه الذين هاجروا - وهو الذي أصدره عام 1996 - تفسير لهذه الظاهرة المتناقضة الأبعاد، يعبر عنها بقوله: إن المصريين في كل مكان؛ مثل كل الأقليات، يتجمعون معاً، ويتمسكون ببعضهم بعضاً، إنهم كتلة واحدة؛ ولأنهم كتلة فهم مقيدون بعضهم إلى بعض؛ والمعنى واضح، فليس لهم من الكتلة إلا مظهرها، كما أن ثقلها معوق للحركة، وهو ليس مصدر مساندة؛ ولهذا يعاني المهاجر التشتت بين زمنين ومكانين؛ فيجعله هذا في حال من القلق والترقب الدائمين... وبعض المهاجرين ممن فضل الابتعاد عن تجمعات المهاجرين من البلد نفسه يعيش غربتين: الغربة عن الوطن والغربة عن الآخرين من أبناء الوطن؛ وقد يدفع ذلك إلى إحساس بالتهميش أو العزلة.[32]

أما محمود عودة، فلديه تفسير آخر؛ ففي تقديره أن «ظاهرة ضعف التضامن بين المصريين في الخارج، لها جذورها الممتدة من الواقع المعيش في المجتمع المصري؛ فالمصري المغترب - في رأيه الخاص - خارج من مجتمع الزحام، وقد تأثر بـ "ثقافة الزحام"، التي يسعى في إطارها كل فرد، للبحث عن موطئ قدم له، بغض النظر عن الآخر، وغالباً ما تكون هذه الثقافة مشحونة بالعداوة نحو الآخر».[33]

وينطبق ذلك - بصفة خاصة - على المهاجرين العرب، وإن بدرجات متفاوتة، ولعل أحد تفسيرات ذلك - في تقديري - يعود إلى حداثة ظاهرتي الهجرة والاغتراب، بالنسبة إلى كثير من العرب، فقد خرج أبناؤهم من بيئة وطنية، تتسم بسلوكيات الشك المتبادل في بعض المراحل؛ فاختلطت فيها القيم، وتغلبت فيها العوامل والمؤثرات المادية، كما كان اغتراب المهاجرين العرب من الموجة الأولى - وربما الموجة الثانية - من أجل لقمة العيش وإثبات الوجود، ولم تتح لهم فرصة كافية لاكتساب الفاعلية والتعايش،

وممارسة العمل التضامني الجماعي في المهجر؛ لأنهم لم يتعودوا عليه أصلاً في الوطن الأم، وفاقد الشيء لا يعطيه.

ويوضح سيد ياسين، جانباً آخر من هذه الظاهرة، بقوله: «إن الفردية سمة غالبة على الشخصية العربية؛ ومردها إحساس عميق بأن كل فرد عليه أن يحارب معركته في الحياة وحده؛ نتيجة لتفتت المجتمع، وضعف الصلات بين أفراده، مادام يمتلك القدرات والمواهب نفسها التي يمتلكها غيره من الناس، كما أنها تعود إلى ضعف جماعي أو ضعف حضاري، ضاربين بجذورهما في أرضية علاقة الفرد تجاه مواطنيه وتجاه مجتمعه؛ الأمر الذي تمتد آثاره النفسية في المغتربين والمهاجرين».[34]

إن جانباً من أسباب عزلة المهاجرين العرب؛ يعود إلى عوامل ومؤثرات ثقافية/ اجتماعية، ناجمة عن صعوبة عملية "التثاقف"؛ ونعني بالتثاقف عموماً، التغييرات التي تحدث عندما تصبح مجموعتان من الأفراد، من ذوي الثقافات المختلطة، على اتصال مباشر، ويحدث تفاعل بينهما؛ يؤدي إلى تغييرات لاحقة في الأنماط الثقافية الأصلية، لإحدى المجموعتين أو كلتيهما؛[35] فالاندماج الثقافي يعني أن يقيم المهاجر علاقة ارتباط بين ماضي مجتمع الهجرة ومستقبلها.

والعرب ليسوا وحدهم ممن يتمسكون ببعض تقاليدهم وعاداتهم في مجتمعات الهجرة؛ فالمهاجرون الهنود في بريطانيا، يرتدون ملابسهم التقليدية، ونساؤهم ملتفات بالرداء التقليدي الرقيق "الساري"، كما لبست فتياتهم الملابس الأوربية.

وتعتمد طبيعة تفاعل المهاجر تجاه وضعه الجديد في المجتمع المضيف، على مجموعة متنوعة من العوامل؛ تشمل: العمر، والتعليم، والمهنة، والوضع العائلي، والمعرفة السابقة باللغة، والخبرة بين الثقافات، ودوافع الهجرة... إلخ؛ فمن المعروف - على سبيل المثال - أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، أو الوضع المهني، كان أسهل على المهاجر

مواجهة تحديات دخول مجتمع جديد، والتفاعل إيجابياً وإياه؛ فالتعليم يزود الفرد بالمعرفة واللغة والمهارات وأدوات حل المشكلات التي قد تواجهه، والتي تمكنه من التعامل على نحو أفضل ومتطلبات التثاقف.

ومن وجوه التكيف تعلُّم المهاجر لغة البلاد الجديدة، واستخدامها في شؤونه، ولهذا أثر كبير في تغيير شخصيته؛ لأن اللغة ناقلة للأفكار والمضامين ومترجمة لها، وتعكس تصور أهلها للواقع وشؤونه، وتبني التصورات العقلية للمتكلم، وهي - في يده - منظار يرى من خلاله العالم؛ ويلاحظ مثلاً، أن عدداً من المهندسين والأطباء العرب، يعملون سائقي سيارات أجرة في كندا، أو في "مهنة الضرورة" - كما يسمونها - لعدم إتقانهم اللغة تحدثاً وكتابة، من حيث كون ذلك شرطاً أساسياً؛ للحصول على إذن ممارسة المهنة التي تخصصوا فيها، ولا شك أن لغة جديدة تعني معرفة حضارة أخرى.

واتصالاً بذلك، يلاحظ أن أغلب المهاجرين الذين يتمتعون بدرجات علمية ومهارات لغوية، يواجه مشكلاتٍ أقل تعقيداً وأخف وطأة في الاندماج، كما أن بعض المهاجرين العرب أثبت وجوده في المهجر؛ بوصفه فرداً ناجحاً، وحقق نجاحاً هائلاً في عمله؛ فهناك من تبوأ رئاسة شركات كبرى في الخارج، وهناك من أنشأ شركات خاصة باسمه، تتعامل ودول العالم كافة، وهناك الأطباء الذين شقوا طريقهم؛ ليكونوا من ألمع الأطباء العالميين في مواقع عملهم، وهناك المهندسون الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في قيادة التكنولوجية والتطوير، وهناك أساتذة الجامعات الذين يؤهلون الأجيال القادمة لتحمل رسالتها العلمية في أمانة ودقة، وهناك رجال الأعمال الذين اتسعت تجارتهم وأعمالهم، وأصبحوا من نجوم المجتمعات الغربية، وغيرهم.

ويلاحظ أن المهاجر العربي لا يميل - في الغالب - إلى تغيير عاداته، بالرغم من تطور حياته؛ فهو يظل حافظاً أغلبَ العادات والتقاليد التي أُنشئ عليها؛ من ذلك مثلاً: أن شركة الخطوط الجوية اليمنية تحمل حمولتين من نبات القات أسبوعياً لليمنيين المقيمين في

إنجلترا، ممن يترقبون وصولها؛ ليكتمل يومهم بقضاء ليالٍ هادئة، يتبادلون فيها الأحاديث، وهم يخزنون أوراق القات الخضر ويمضغونها، ولا يمنع ذلك بعض الآباء اليمنيين من السماح لأبنائهم عند بلوغ سن 15 سنة أو 16، من حضور جلسات القات؛ فهم يرون أن ذلك أفضل من الاختلاط بـ "أصدقاء السوء"، أو إدمان مخدرات قوية؛[36] ويميل أغلب المهاجرين العرب – مسلمين ومسيحيين معاً – إلى التمسك بالتعبد، وروح التدين الذي يتحلون به، سواء أكان طقوساً أم كان مظاهر أم كان إيماناً وتقوى.

والمهاجرون العرب في الخارج، وإن كانوا يفضلون عادة الزواج من بنات بلادهم الأصلية، فإن نسبة كبيرة منهم، تتزوج من الأجناس الأخرى، من دون أن تجد في ذلك حرجاً، ومن دون أن يضعف ذلك انتماءها؛[37] ومن ذلك مثلاً: أن محافظة الحسكة (شمال شرقي سورية)، عرفت بوجود جاليات صغيرة لها في الخارج، وخصوصاً في السويد، وقد شكلت الهجرة نوعاً من الحلم بالنسبة إلى الكثيرين من جيل الشباب، ممن هاجروا واستقروا هناك؛ فحققوا حلمهم، يقول والد إحدى الفتيات عن سبب إصراره على أن يكون زواج ابنته من مسقط رأسه، وخصوصاً أنها ولدت في السويد: «أريد زوجاً لابنتي يحافظ على تقاليدنا وعاداتنا، فقد تزوجت بالطريقة نفسها وهاجرت، صحيح أننا نعيش في السويد، ولكننا نعيش هناك؛ بوصفنا مجتمعاً صغيراً، والجميع يعرف بعضه بعضاً، وإذا زوجت ابنتي لأجنبي فسأفقدها تماماً، أنا لا أريد حفدة غرباء عن بيئتي الأولى».[38]

ثانياً: تأثير البعد الديني لدى المهاجر المسلم، بين التسامح والغلو

إن الهجرة لا تعني تغيير جغرافية المهاجر فحسب، بل تغيير تاريخه الاجتماعي وتاريخه الثقافي اللذين يتخذان مساراً مغايراً، ويجد المهاجرون المتدينون صعوبة بصفة خاصة في التكيف مع أوضاع المجتمعات العلمانية؛ فالقبول بالعلمانية – وهي التي لا تخلو أحياناً من التطرف – لا يعني الذهاب إلى حد تصور التطابق الكامل في الرؤى والعقائد؛ فبرغم توحد العقيدة لدى بعض المهاجرين مع عقيدة الدولة المضيفة، فإنه يبقى هناك اختلاف

حول التفصيلات والاجتهاد، ينعكس في استمزاج مذهب معين: (كاثوليكي – إنجليكي – أرثوذكسي)؛ فالمصري الأرثوذكسي القبطي مثلاً، يطمئن كثيراً إلى عقيدته ومفرداتها وطقوسها، وهو يحرص على أدائها في كنيسته، وهو ما ينعكس أيضاً، في إقامة الكنائس القبطية التي يؤمها قساوسة مصريون؛ حيثما وجدت كثافة مصرية قبطية في مدن المهجر، برغم شيوع العقيدة المسيحية في دول الاتحاد الأوربي؛ بوصفها العقيدة الغالبة، كما أن المسلم المصري السني ذو مزاج خاص معتدل، يفضل الصلاة في المساجد السنية، ولا يميل إلى التشدد مع وجود بعض الاستثناءات، وهو يبجل قدر أهل البيت، ويعلي شأنهم، ويحرص هو ذاته على تلقي فتاواه من مصادرها الدينية المصرية.

وبعض المهاجرين يمتلك من القدرات ما يمكنه من التكيف التدريجي بين مخزونه الثقافي ومخزونه الديني، أو الموازنة بين الانتماء الديني والانتماء إلى بلدان المهجر، وبعض آخر يجد صعوبة في تحقيق هذه المواءمة، وحينما لا يتمكن بعض المهاجرين العرب والمسلمين من إيجاد صيغة للتعايش بين الموروث والمكتسب، فإنه غالباً ما ينكفئ على الدين والتدين؛ ويفسر بعض الناس هذه المغالاة بالقول: «إن بعض أعضاء الجاليات العربية والإسلامية يتسم بعقلية مشبعة بجرعة "دينية" زائدة؛ وربما كان ذلك؛ لتعويض إحساسه بالعزلة في مجتمعات الهجرة، كما تأثر بعض آخر إلى حد كبير بما يردده بعض الأدعياء، ممن ينشرون ألواناً متعددة من التدين الجاهل الذي يتعارض وصحيح العقيدة»،[39] وفي تقدير بعض الناس أن جمود الاجتهاد الفكري الإسلامي في مسائل الفقه السياسي، في بعض المراحل، هو الذي يسمح لأنصاف جهال، أن يقدموا سموماً، ويروجوها على أنها طريق للحق وللحقيقة، معتقدين بأنها الحل.[40]

كما يعزو بعضهم الآخر هذه الظاهرة – في جانب منها – إلى الجمود السياسي المزمن الذي ساد المنطقة العربية فترة طويلة، توارت خلالها نشاطات الأحزاب، وساد حرمان مختلف القوى السياسية في المجتمع من المشاركة السياسية الفعلية، وتراجع البعد القومي؛ وهذا أوجد فراغاً سياسياً واسعاً؛ فحلت المساجد أو الزوايا، محل الأحزاب؛

لتصبح منابر بديلة، يمارس من خلالها حق التعبير والسياسة،[41] وقد استغلها دعاة خطاب العنف الديني، ولاسيما في هذه المرحلة التي تراجع فيها الاجتهاد والفكر الديني، وساد فيها التطرف.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض دول الاتحاد الأوربي أعطى عدداً من المتطرفين الإسلاميين الفارين من دولهم - وبعضهم من المحتالين - حق اللجوء السياسي، وتغاضى عما يبثونه يومياً، من "خطاب ديني رجعي ماضوي"؛ تحت مظلة حق التعبير؛ اعتقاداً بأنه خطاب موجه إلى الخارج لا إلى الداخل، ويمكن استخدامه في الابتزاز السياسي ضد دولهم الأصلية، من دون إدراك أننا في عصر انتهت فيه الحدود الوهمية بين الداخل والخارج،[42] وبرغم التهافت والضحالة في الفكر الذي يحمله دعاة التطرف الإسلامي في المهجر، وغرابة تصرفاتهم، فقد أصبح لهم أنصار وأتباع، وهم في أغلب الحالات، عاشوا تجربة غربة في مجتمعات الهجرة؛ فأصبحوا لا يشعرون بهذه المواطنة؛ ولذا لجأ بعضهم إلى تبني اتجاه سلبي يتنافر والمجتمعات المضيفة، وهو يُمثل بمحاولة إنشاء المجتمع المضاد، أو البديل الوهمي، ويضاف إلى ذلك عجز الجاليات المسلمة على المستويين التنظيمي والقانوني - في أغلبها - عن الدفاع السلمي عن مصالحها المشروعة، والتعبير الحر عن آرائها، ولم يتمكن رموز هذه الجاليات من التصدي بشكل فعال لهذه الظاهرة المتناقضة ووسطية الإسلام واعتداله.[43]

وفي وسط هذا المناخ، استطاعت شريحة محدودة من المهاجرين العرب والمسلمين، هاربة من بلدانها الأصلية، وحصلت على حق اللجوء السياسي في بعض دول الاتحاد الأوربي، تحريف بعض مفاهيم الإسلام، وتقديمها في صورة مشوهة، إلى العالم؛ بوصفها تحض على الكراهية والقتل والإرهاب، وتجاوزوا المعنى الحقيقي للجهاد الأكبر، جهاد العقل والمعرفة والإيمان، ووجدت المنظمات والأحزاب الأوربية العنصرية واليمينية المتطرفة في هذا الخطاب العنيف، وسيلة لتوسيع نفوذها، والترويج لأفكارها المعادية للإسلام والمسلمين،[44] ويلاحظ وجود قوى متنافسة ومتصارعة، داخل الجاليات

الإسلامية في أوربا، وهي ناجمة – في جانب منها – عن الاختلافات العرقية والمعرفية والمذهبية، وتأثيرات التيارات المتعددة، وقد انتهى تضاربها أحياناً، إلى تبني أفكار محددة؛ فالانغلاق والتقوقع اللذان يترجمان باسم الدين الإسلامي أو الثقافة الشرقية، تأويل مغلوط؛ لأن كلاً من الإسلام والثقافة المُدرَجة في إطاره، لا يدعوان إلى الانعزال عن العالم، والاعتكاف الأزلي داخل "جيتوهات"، بقدر ما يحثان على العزوف عن الرهبانية والعزلة والتزمت، وبقدر ما يحضان على التعارف الموسع بين كل البشر.[45]

ثالثاً: اجتهادات بعض الفقهاء في سبيل تفعيل حياة المسلم المهاجر

ذهب بعض المفكرين إلى حد القول: إن هناك ضرورة لوضع برامج لمحاصرة مفهوم الدعوة إلى "العزلة الثقافية"، داخل المجتمعات العربية والإسلامية المهاجرة، وحثها على ممارسة ثقافة التواصل النشيط بينها وبين الآخر الحضاري؛ ذلك أن هذه العزلة هي المسؤولة عن غياب الصوت العربي والصوت المسلم من الساحات الإعلامية والسياسية والثقافية في الغرب، وقد استثمر ذلك بعض الناس؛ لخلق صورة بالغة السوء والسلبية لكل ما هو عربي أو إسلامي؛ حتى كادت هذه الصورة تكون عنصراً ثابتاً وشيئاً مستقراً في العقل الغربي، وعلى أساسها حُدِّدت مواقف كثير من الناس في الغرب من العرب أو المسلمين.[46]

إن المهاجرين العرب والمسلمين في دول الاتحاد الأوربي، يعيشون – كما يرى بعض الناس – في بيئة تغاير تماماً بيئتهم الأصلية، ولهم أيضاً، ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والثقافية المختلفة عن وطنهم الأم، كما أن مستقبلهم يُحقَّق مع مزيد من الاندماج شمالاً، وليس الانفصال والعودة جنوباً؛ وهو ما يدعوهم إلى التكيف والمواءمة مع أوضاع مجتمعات الهجرة، ومن دون أن يتعارض ذلك ومعتقداتهم؛[47] وهنا جاء ابتكار حيز فقهي خاص بالمسلمين، عُرف باسم "فقه الأقلية"، وقد تضمن اجتهادات المسلمين الأوربيين والفقهاء، حول فكرة "المواءمة"، لا فكرة "المواجهة" ضد المجتمع القائم؛ ومن ثم القبول بكثير من الاجتهادات؛ لمواجهة المشكلات المتجددة للمسلمين في المجتمعات الأوربية.[48]

ومن أمثلة ذلك: ما أصدره طارق رمضان - وهو مصري الأصل - أستاذ الفلسفة السويسري، وحفيد مؤسس جماعة الأخوان المسلمين حسن البنا، من كتب مهمة؛ من بينها: **حتى تكون مسلماً في أوربا** عام 1997، قدم فيه قراءة متطورة للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في الإطار الأوربي، فضلاً عن كتاب آخر بعنوان **مسلمو الغرب ومستقبل الإسلام** عام 2003؛ حيث يتناول أفكاراً مهمة؛ يأتي في مقدمتها: أنه يجب على المسلمين في الغرب عدم الوقوع في شرك فخاخ فكرية ثلاثة:[49]

1. المقابلة بين "دار السلم ودار الحرب": حيث يسعى بكتابه لإضعاف الحد الفاصل بينهما؛ بمعنى أنه يسعى لأن ينظر المسلمون في الغرب إلى أنفسهم؛ لا بوصفهم أقلية مضطهدة في مناطق معادية، وإنما بوصفهم أعضاء متساوين في المجتمع الغربي، بحقوق وواجبات كاملة، وأن ينظروا إلى أنفسهم؛ بوصفهم "أوربيين مسلمين"، لا "مسلمين في أوربا"؛ لئلا ينعزلوا عن تجمعات الدول المضيفة، وأن الإيمان الكامل لا يتعارض والمشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية الكاملتين؛ فهو يرى أن هناك حاجة ملحة إلى "ثورة فكرية" لدى المسلمين في الغرب، وتطوير فقه جديد، وابتكار بدائل تعزز تقوية الإيمان واستخدام العقل لحل المشكلات في آنٍ واحد، وأن تنبثق هذه الثورة الفكرية من داخل المجتمعات المسلمة في الغرب؛ وبذلك ينتقل المسلم الغربي من العزلة إلى الإسهام في الحياة الغربية.

2. التفكر في النص وفي الظروف: إن هوية المسلم ليست محصورة داخل مبادئ جامدة، وإنما في جدلية ديناميكية دائمة بين المراجع الدينية والبيئة المحيطة؛ فلا يوجد إيمان صحيح من دون فهم للنص وللظروف المحيطة؛ فقد حث الرسول - صلى الله عليه وسلم - المسلمين على طلب العلم، وأنه لن يكون للمسلم حق الاختيار إذا لم يكن يعلم ويعرف، وعن طريق الحرية والمعرفة يكون الحس بالمسؤولية.

3. العمل والمشاركة: يجب أن يعبر المسلم عن إيمانه، من خلال سلوك واضح ونهج متناسق، وليس في الإسلام ما يأمر بانعزال المسلمين عن المجتمع؛ لكي يكونوا أكثر

قرباً من الله، بل على العكس من ذلك؛ فالقرآن الكريم يركز على العمل الصالح؛ ومعنى ذلك أن المسلم المؤمن يجب أن يكون مع الناس جميعهم، لا مع المسلمين فحسب؛ المسلم له بعد فردي، وبعد اجتماعي، وهما - معاً - يحددان هوية الإنسان المسلم، في علاقته بالمجتمع والعالم، ويجب على المسلمين في الغرب أن يحققوا هويتهم الإسلامية، من خلال الثقافة الغربية؛ أي أن يعدوا أنفسهم غربيين.

وعلى صعيد آخر، خلص بعض الفقهاء المتخصصين؛ كيوسف القرضاوي، إلى أنه من الحكمة - وخصوصاً في عصر العولمة - ألا نخاطب المخالفين لنا باسم الكفار، ولاسيما من مخالفينا من أهل الكتاب؛ لأمرين:[50]

1. أن كلمة "كفار" لها معانٍ عدة، بعضها غير مراد لنا يقيناً؛ منها: الجحود باسم الله تعالى ورسله وبالدار الآخرة، ونحن إذا تحدثنا عن أهل الكتاب، لا نريد وصفهم بالكفر بهذا المعنى، إنما المقصود أنهم كفار برسالة سيدنا محمد وبدينه، وهذا حق، كما أنهم يعتقدون بأننا كفار بدينهم الذي هم عليه الآن، وهذا حق أيضاً.

2. أن القرآن الكريم علمنا ألا نخاطب الناس - وإن كانوا كفاراً - باسم الكفر؛ كخطاب الناس غير المؤمنين - في القرآن الكريم، بل أن يكون هذا النداء "يا أيها الناس"، أو "يا بني آدم"، أو "التعامل وإياهم بالمبادئ الدينية السمحة"؛ فالاعتزاز بالعقيدة الإسلامية، والاستمساك بعروتها الوثقى، لا يعنيان التعصب ضد الآخرين، أو الإنكار لوجودهم، أو التنكر لحقوقهم، أو إضمار البغض والعداء لهم، بل يغرس الإسلام في نفس المسلم - مع هذا الاعتزاز - التسامح إزاء المخالفين، وهو - أكثر من ذلك - يدعو إلى حب الناس جميعاً.

إن الإسلام دين لكل عصر وأوان، وإنه صالح لكل زمان ومكان، ويدعو إلى التواصل الإنساني، والتعايش بين البشر جميعاً، ويحث المهاجرين على السعي للاندماج في مجتمعاتهم، وعلى ألا يظلوا جماعة منعزلة ومتوجسة من الآخرين.

إن السماحة بمعناها الإيجابي - كما يعبر عنها عبدالعزيز بن عثمان التويجري - المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو)، هي نقيض التفريط أو الإخلال بالواجب؛ وبذلك يكون معنى سماحة الإسلام، أو الشريعة السمحاء، التسهيل في الأحكام والتكاليف الشرعية، ومراعاة مقتضيات الفطرة الإنسانية، وتخفيف الأعباء عن كاهل الإنسان، وعدم تكليفه ما لا يطيق... والتعايش بين الأديان والثقافات والحضارات، هو المدلول العملي للدعوة القرآنية الكريمة إلى "التعارف"، وهو - إضافة إلى ذلك - ضرورة من ضرورات الحياة، تستجيب للدواعي الملحة؛ لقاعدة جلب المنافع ودرء المفاسد؛ حتى ينصرف الإنسان في دعة وسكينة، إلى تعمير الأرض بالمعاني الحضارية والإنسانية الواسعة لهذا التعمير.[51]

كما أن بعض المفكرين الإسلاميين المتفتحين، يرى أن ما تمتاز به الشريعة الإسلامية من المرونة والوسطية، قد جعلها تتجاوب دائماً ومصالح الناس في كل زمان ومكان، وهي ستظل دائماً متجددة ومواكبة لكل تقدم حضاري، مادام هناك مجددون يدركون أهمية "الاجتهاد"، والاجتهاد - بطبيعة الحال - ليس مقصوراً على الأمور الشرعية، بل ينسحب أيضاً على كل الأمور الدنيوية أولاً؛ ومن هنا كان قول رسول الله ﷺ: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»،[52] كما أن المطالبة بالحق في الاختلاف ثانياً، لا يمكن تجاوزها، وما يطالب به المسلمون، ليس طلب معاملة تمييزية خاصة، ولكن الاعتراف بهم، من حيث هم مواطنون بشكل كامل، عبر تطبيق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ لوضع نهاية لازدواجية المعايير التي تجعلهم موضع تمييز وعدم تسامح.

ويقع على عاتق المسلمين ومؤسساتهم، مهمة تجديد قيمهم، واحترام القيم المشتركة للإنسانية في مجتمعات الهجرة، وإعادة اكتشاف مشروع للحياة، يمكن من خلاله أن تتعايش الأصالة والمعاصرة.

فهناك مشكلات معيشية كثيرة تواجهها الجاليات العربية والإسلامية، وتود التعرف إلى رأي أهل الفتوى فيها؛ من ذلك مثلاً: موضوع تملك بيوت السكن للأسر المسلمة في

مجتمعات الهجرة بالقرض الربوي من البنوك، والتعامل إزاء الجار غير المسلم في بلد غير إسلامي، والموقف من مسألة تهنئة أهل الكتاب بأعيادهم في مناسبات وطنية أو دينية، ومسألة المأكولات والمشروبات، وشرعية التأمين على الحياة... وغير ذلك من أمور ومسائل اجتماعية، تؤثر بشكل أو بآخر في عملية اندماج أبناء الجاليات العربية والإسلامية، وعملية تعاملهم فيما بينهم، وما بين أبناء المجتمعات التي يعيشون فيها، وقد قام بعض الفقهاء المتخصصين بتقديم حلول شرعية وفقهية ميسرة لهذه الأمور وغيرها، وهي تأخذ في حسبانها الظروف والأوضاع التي يعيش فيها المسلمون، في دول الاتحاد الأوربي، وتمكن وغيره من ابتكار حيز فقهي خاص بهؤلاء المسلمين، عرف باسم "فقه الأقلية".[53]

وبعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، تزايدت الحملات ضد المهاجرين المسلمين، وتم تصويرهم على أنهم أناس حانقون، ورافضون للحداثة والتسامح، ويفضلون العيش في عزلتَين ثقافية واجتماعية، وأصبحوا يخشون من إلصاق تهمة الإرهاب بهم في كل مرة، يقع فيها مخطط إرهابي، أو يتم إحباطه في دولة غربية واستغلاله سياسياً؛ فالكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما،[54] مثلاً - وهو من أصل ياباني - يعتقد بأن شريحة كبيرة من العرب والمسلمين، تعد من أكثر الفئات استعصاء على الاندماج؛ مرجعاً ذلك في واقع الأمر، إلى أن المسلم يظل مطالباً أكثر من غيره، بأن يقدم تنازلات كثيرة، إذا ما أراد أن "يندمج"، في المجتمعات الغربية، أو "يذوب" فيها، وأن هذه التنازلات لا تُقصَر على العادات والتقاليد الاجتماعية، لكنها تمس أيضاً، دائرة الحلال والحرام؛ الأمر الذي كثيراً ما يرفضه الذين يحرصون على هويتهم، ويتمسكون بتعاليم دينهم؛ وفقاً لمرجعيتهم الدينية، وهو ما ينطبق أيضاً، على المهاجرين اليهود؛ فهناك أحكام تتعلق بقضايا؛ مثل: الزواج، والطلاق، والميراث، تفرضها الشريعة، لا يستطيع تجاوزها؛ غير أن ذلك لا يعني عدم اندماجهم أبداً في مجتمعات الهجرة؛ فقد اتجه بعض المهاجرين المسلمين للمحافظة على تقاليدهم مع بعض المواءمة المتدرجة ومفاهيم هذه المجتمعات وتقاليدها وأوضاعها، ونجح بعضهم الآخر في الاندماج نسبياً فيها، كما أن هناك شرائح أخرى، تم استيعابها،

وذابت في نسيج مجتمع الهجرة بشكل شبه كامل، وبالمقابل، عزل بعض الناس نفسه داخل ما يسمى "الجيتو الاختياري".

كما يدعي فوكوياما أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي لـديها مـشكلات أساسـية إزاء الحداثة؛ ذلك أنها ولدت حركات أصولية، ترفض المبدأ الأسـاسي الـذي تقـوم عليـه الحداثة، وهو التسامح الديني والتعددية؛ الأمر الذي يـصعب عمليـة انـدماج المهـاجرين المسلمين في مجتمعات الهجرة؛ وهنا يغفل الكاتب حقيقة أن الإسلام يقوم عـلى الاعـتراف بالاختلاف وقبول التنوع، وأنه يعترف باليهوديـة والمـسيحية ديـانتين سماويتين، ويجعـل الإيمان بموسى وعيسى وسائر الأنبياء جزءاً من العقيدة الإسلامية، وأن المسلم مـأمور أن يجادل المخالفين له في الدين ﴿بالتي هي أحسن﴾، والصفح - الذي معناه التسامح في أسمى معانيه - هو مقولة أساسية من مقولات الخطاب القرآني الكريم، وقد وجد هذا النوع مـن التسامح وعدم التعصب عرقياً أو دينياً سبيله إلى سلوك العرب والمسلمين إزاء الآخـرين، قديماً وحديثاً؛ فهل نسي العالم فترة الحكم العربي في الأندلس؟ وهي التي ذكرنا بها الكاتب نفسه، وكان في ذلك منصفاً؛ فقد ازدهر خلالها أروع ما كتب في الفلسفة اليهودية، على يـد موسى بن ميمون؛ (ميمونيدس)، في قرطبة.

إن في كل حضارة "تياراً واسعاً عريضاً"، هو المعبر عنها، وعلى جانبيه تظهر تيـارات هامشية، أو تباينات فرعية تحتية، قد يصل ابتعادها عن التيار الواسع، حـد المفارقـة التامـة والتناقض؛[55] فقد أنتج وجود الجاليات العربية والإسلامية - بصفة عامة - في دول الاتحاد الأوربي، تفـاعلاً اجتماعيـاً وتفـاعلاً ثقافيـاً باتجـاهين، أولهـما سـلبي يـدعو إلى الانعـزال والانغلاق، والآخر يتعايش والقيم الغربية السائدة؛ ومن هنـا نجـد بـين هـذين التيـارين أنماطاً عدة، تُعبر عن مدى تفاعل أبناء الجاليات المسلمة في مجتمعات دول الاتحاد الأوربي؛ فهناك مجموعة تمكنت من إعادة غرس الإسلام وقيمه السمحة في أوربا، وعثرت على دور لـ "الإسلام الأوربي"، في إطار الحداثة الأوربية، ورفضت القيم البالية المتعصبة والمتخلفة المنسوبة إلى الإسلام، وتؤمن هذه المجموعة ببزوغ الشخصية الإسلامية أو الفـرد المـسلم،

ولا تجد صعوبة في الاندماج والتكيف مع المجتمع الأوربي، وفهمها للدين بأنه أمر شخصي وليس مجتمعياً، وهي الأكثر اندماجاً واستفادة من قيم المجتمعات الأوربية.

كما نشأ التباس أو سوء فهم، لدى بعض أعضاء الجاليات الإسلامية والعربية، بين ما هو جوهر الدين، وما هو ناتج من السياق العام للظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية الانتقالية للدعوة الإسلامية، وتبنت هذه الفئة المحدودة، دعاوى منحرفة عن صحيح الدين؛ كربط الإسلام – ظلماً وتجنياً – بعدم الاعتراف بالآخر وتكفيره، وهو الناجم عن نظرة خاطئة تقليدية، وخطاب ديني غير سوي، لدى بعض الناس عن العلاقات الدولية، يعزلانهم عن الحاضر بكل متغيراته ومستجداته، ولكن ذلك لا يعني إطلاق أحكام عامة عن رفض الإسلام للتسامح الديني والتعددية؛ فالإسلام يلزم المسلمين، أفراداً ودولاً، بالاعتراف باليهودية والمسيحية ديانتين سماويتين؛ وهذا يعني أنه لا يلغي الآخر،[56] بل إن عقيدة المسلم تلزمه أن ينظر إلى الآخر؛ بوصفه فرضاً، ومشيئة إلهية:

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَـكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (سورة المائدة – الآية 48)...

﴿ وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلكِن يُضِلُّ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (سورة النحل – الآية 93)، بل إن القرآن الكريم دعا إلى التواصل:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحجرات – الآية 13).

خلاصة القول: هي أن تبني أنماط وطرائق للحياة الجديدة الانتقالية للمهاجرين، داخل المجتمعات الأوربية أو الأمريكية، ترتبط صيرورته ونتاجه في النهاية، بمدى

التلاقي بين استعداد المهاجر للاندماج أولاً، وما تسمح به الأوضاع والظروف في بيئة الدولة المضيفة التي هاجر إليها من عوامل ميسرة لهذا الاندماج أو معرقلة لها، ثانياً، لكن الإشارة تجدر إلى أن صعوبة الاندماج لا ينفرد بها المهاجرون العرب والمسلمون وحدهم، بل تواجهها الفئات المهاجرة كافة، أياً كانت جذورها الأصلية وانتماءاتها الدينية؛ كالصينيين، والهنود، والأفارقة، وغيرهم، وقد بينت عمليات التحليل للاندماج الاجتماعي والاندماج الثقافي للمهاجرين في المجتمع المضيف، أن المهاجرين يكون أداؤهم أفضل في إطار الأجواء الداعمة اجتماعياً وسياسياً، من تلك التي تسمح لهم بالتكيف وفقاً لسرعتهم الخاصة؛ لذا ينبغي أن تقوم الحكومات بحمايتهم من التمييز، والعنصرية، وكراهية الأجانب، ولاسيما عن طريق اتخاذ تدابير فعالة؛ لحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان، وسوء المعاملة، ومن المهم أيضاً، التأثير في التصورات العامة المتعلقة بالمهاجرين، من خلال تبني استراتيجيات اتصال توضح مدى توافق سياسات الهجرة الحالية، وتشرح احتياجات المجتمع، وقدرته على استيعاب المهاجرين وإدماجهم، وهو أمر مهم جداً؛ لإقناع أفراد المجتمع المضيف بحاجة مجتمعهم إلى هذا المهاجر، والإسهام الذي يقدمه، وينبغي أن تشكل الاستراتيجيات الرامية إلى إدارة التنوع وتعزيز التعلم الشامل لثقافات عدة، جزءاً لا يجتزأ من أي سياسات هجرة؛[57] فالتركيز على منح المهاجرين المسلمين، مزيداً من حقوقهم يضمن انتماءهم إلى المجتمع، ويعززه، ويحفزهم على محاربة تيارات التطرف، وإن خرجت من داخل صفوفهم.

الفصل الثالث

سياسات الهجرة والاندماج في دول الاتحاد الأوربي
الفجوة بين المفاهيم والتطبيقات

سياسات الهجرة والاندماج الأوربيين وآلياتهما

تعد الهجرة وقضاياها المتشعبة من الأمور ذات الأهمية الخاصة التي شغلت - ومازالت تشغل - الرأي العام الأوربي، ويدور حولها النقاش والجدل والاهتمام، على المستويين الرسمي والشعبي؛ فالهجرة لا تتعلق بحاضر أوربا فحسب، بل بمستقبلها أيضاً. كما أصبحت موضوعات؛ كالعجز الديمغرافي وسبل موازنته، ومشكلات اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوربية، والهجرة غير القانونية، وغيرها، في مقدمة القضايا الساخنة التي تشغل الحكومات الأوربية والرأي العام هناك على مختلف المستويات، ولا يخلو يوم من الحديث بشأنها، أو تناولها في وسائل الإعلام، ومناقشتها في معاهد البحوث الأوربية المتخصصة، وسنتناول الآن أهم هذه الجوانب:

أولاً: ضغوط البعد الديمغرافي ومداها

تعاني دول الاتحاد الأوربي بصفة عامة - وإن بدرجات متفاوتة - ظاهرة القصور الديمغرافي، ومحدودية سبل التغلب عليها بوسائل ذاتية؛ أي الاعتماد على مواطني هذه الدول وحدهم.[1] وهذه الظاهرة كانت موضع بحث متواصل، وقد استحوذت على اهتمام المفوضية الأوربية التي أعدت ما سمي "الورقة الخضراء"، وهي التي انتهت إلى توقع انخفاض عدد الأشخاص المنتجين داخل الاتحاد الأوربي - إذا ما استمرت الاتجاهات السكانية والمستويات الحالية لتدفقات الهجرة - بمقدار 20 مليون عامل تقريباً، في الفترة ما

بين 2010 و2030، وأوضحت هذه الورقة أنه نتيجة ذلك ستكون هناك حاجة متزايدة إلى تدفقات متواصلة من المهاجرين؛ لتعويض النقص في السكان وسوق العمل، كما أكدت الحاجة إلى التنسيق في مجال الهجرة؛ نظراً إلى تأثير القرارات الخاصة بالسماح بدخول مواطني الدول الثالثة إلى إحدى الدول الأعضاء في الدول الأخرى، والحاجة إلى الاتفاق على قواعد شفافة وأكثر اتساقاً على مستوى الاتحاد الأوربي، إزاء ما يتعلق بدخول المهاجرين.[2]

وقد أشارت المفوضية الأوربية في "الورقة الخضراء"، التي أصدرتها في 11 كانون الثاني/ يناير عام 2005،[3] كذلك إلى تأثير التدهور الديمغرافي وارتفاع عدد المسنين في اقتصاد الدول الأعضاء، وأكدت الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات الخاصة بالهجرة على المدى البعيد، ولاسيما في ضوء التداعيات الناجمة عن تبني استراتيجية للهجرة الاقتصادية، تعزز القدرة الاقتصادية التنافسية، كما شجع هذا الاتجاه النقاش حول الهجرة إلى الاتحاد الأوربي، من دون المساس بصلاحيات الدول الأعضاء في تحديد أعداد المهاجرين الذين يسمح لهم بالدخول، وقد أوضحت أنه حتى لو تم تحقيق أهداف التشغيل التي وافق عليها اجتماع لشبونة* بحلول عام 2010، فإن المستويات العامة للتشغيل ستُخفَّض؛ بسبب القصور الديمغرافي الأوربي؛ ففي الفترة ما بين 2010 و2030 - إذا افترض استمرار تدفقات الهجرة الوافدة بمعدلاتها المنخفضة الحالية - سيحدث انخفاض في عدد السكان الأصليين، ممن هم في سن العمل في دول الاتحاد الأعضاء، بمقدار 20 مليوناً تقريباً؛ وهذا سيكون له تأثير ضخم في النمو الاقتصادي العام، وطريقة عمل السوق الداخلية، والقدرة التنافسية للشركات في دول الاتحاد الأوربي.

وفي هذا السياق، تضمنت "الورقة الخضراء"، أن الهجرة الوافدة - وإن كانت هي ذاتها لا تمثل حلاً لمشكلة ارتفاع معدلات كبار السن بين السكان - تستمر الحاجة متزايدة إلى تدفقات دائمة من المهاجرين؛ لسد احتياجات سوق العمل في الاتحاد الأوربي، وتحقيق

* أقرت المفوضية الأوربية في حزيران/ يونيو عام 2003، ورقة سياسات حول الهجرة والاندماج والتشغيل؛ تنفيذاً لما أسفر عنه اجتماع لشبونة الذي خصص لهذا الموضوع.

الرخاء في أوربا، وفضلاً عن ذلك، فإن للهجرة تأثيراً متزايداً في روح المبادرة والابتكار، ويجب على الاتحاد الأوربي أن يأخذ في الحسبان أيضاً، حقيقة أن المناطق الرئيسية في العالم تتنافس بالفعل؛ من أجل جذب المهاجرين ذوي الكفاءات العالية؛ لسد احتياجات اقتصاداتها؛ وهو ما يؤكد أهمية إقرار سياسة للهجرة الاقتصادية الأوربية، تضمن وضعاً قانونياً مستقراً، إضافة إلى مجموعة من الضمانات لحقوق المهاجرين؛ تيسيراً لاندماج الأشخاص الذين يسمح لهم بالدخول.[4]

إن الهجرة ماتزال تلعب دوراً إيجابياً في اقتصادات الدول الأوربية، وإن إعادة النظر في أوضاع المهاجرين وحقوقهم تعود إلى استمرار الحاجة إلى الأيدي العاملة من خارج القارة الأوربية، كما تعود إلى أن نسب النمو السكاني في أغلب دول الاتحاد الأوربي هي بالسالب، وتتوقع المفوضية الأوربية تناقص معدل الزيادة في قوة العمل في الفئة العمرية بين 20 سنة و59؛ ليصل إلى نحو 5٪ فقط، بينما ستزيد قوة العمل في فئة ما فوق الستين من 8٪؛ لتصل إلى 29٪؛ حيث يتوقع أن تصل نسبة المسنين في قوة العمل إلى نحو 32٪ من إجمالي السكان، وانخفاض نسبة فئة الشباب في قوة العمل بمقدار 18٪، من إجمالي السكان عام 2025؛ ولذا، فإن المجتمعات الأوربية تحتاج في الحاضر والمستقبل إلى مهاجرين يمدونها بجيل الشباب العامل الذي من دونه لن يكون في الإمكان، لا مواصلة العمل ولا الإنتاج، بل صعوبة توفير مخصصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن أيضاً، وتشير إحدى الدراسات التي أجريت في بريطانيا مثلاً، عام 1999/ 2000، إلى أن المهاجرين أسهموا بزيادة تقدر بـ 4 مليارات دولار لحصيلة الضرائب، وبأكثر مما تلقوه من فوائد، وذكرت دراسة أخرى أن الأجانب المقيمين في بريطانيا، أسهموا بما يقدر بـ 10٪ لدخل الدولة أكثر مما حصلوا عليه من ميزات، وأنه إذا ما استبعد إسهامهم فإن الحكومة ستضطر إلى تخفيض الخدمات العامة، أو زيادة معدلات الضرائب، وترى دراسة ثالثة أجريت في ألمانيا أنه من دون إسهام المهاجرين الذين قدموا إليها في الفترة 1988 - 1991، سوف يتعرض نظام الرعاية الاجتماعية للانهيار.[5]

أما بالنسبة إلى تراجع عدد السكان، فنجد مثلاً، أن 10 ملايين فرنسي (من أصل 55 مليوناً) من الذين تجاوزوا الستين، سيصبحون 15 مليوناً عام 2020، من دون أن يزيد العدد الإجمالي للسكان، وفي إيطاليا وألمانيا ودول أوربية أخرى، يتجه التعداد السكاني نحو الهبوط الحاد؛ فسكان ألمانيا سيتراجعون من 79 مليون نسمة إلى 60 مليوناً عام 2020.[6]

وقد وصفت دراسة المركز الأوربي لمراقبة السياسات العائلية – ومقره ڤيينا – هذا الواقع الديمغرافي الأوربي، بأنه يتسم بتدني المعدل المتوسط للإنجاب المقدر بـ 1.45 (طفل) لكل امرأة عن المستوى المطلوب لتأمين نشوء أجيال شابة، وأن هذا المعدل ما لم يسجل تقدماً، وما لم يرتفع معدل الهجرة، فإن عدد السكان في أوربا من المحتمل أن يتراجع، وخلصت هذه الدراسة إلى القول: إن أوربا تحتاج إلى المهاجرين وإلى مواقف وسياسات أكثر عقلانية وإيجابية؛ للتعامل وقضية الهجرة بشقيها القانوني وغير القانوني.[7]

وقد قدر قسم السكان بالأمم المتحدة في أحد تقاريره، أن شيخوخة السكان في أوربا توجب استدعاء 47.5 مليون مهاجر في الحد الأدنى، و159 مليون مهاجر في الحد الأقصى في السنوات القادمة حتى عام 2050؛ لكي يتمكن سكانها من المحافظة على معدل التوازن الذي يوفر خمسة أفراد نشيطين مقابل كل متقاعد.[8]

ولقد عبر كوفي أنان – عندما كان أميناً عاماً للأمم المتحدة – عن هذا المعنى بأسلوب آخر بقوله: «في هذا القرن الحادي والعشرين، يحتاج المهاجرون إلى أوربا، ولكن أوربا كذلك في حاجة إليهم؛ ولذا فإن إغلاق أوربا، سيجعل منها أوربا أكثر قسوة وفقراً وضعفاً وقدماً، أما انفتاحها فسيجعل منها أوربا أكثر عدلاً وثراء وقوة؛ شرط أن تحسن إدارة الهجرة إليها».[9]

يضاف إلى ذلك، أن بعض الباحثين قد توصل بصفة عامة، إلى أن توسيع عضوية الاتحاد الأوربي بضم أعضاء جدد من دول شرق أوربا لن يكون له إلا تأثير محدود نسبياً في سد ثغرة العجز الديمغرافي في الاتحاد الأوربي، كما أن تأثيرها سيكون ضئيلاً في معدلات

الهجرة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى شماله، بحكم الكوابح الديمغرافية الذاتية التي تتسم بها دول شرق أوربا بصفة عامة.[10]

وتتفاوت درجة العجز الديمغرافي بطبيعة الحال، من دولة أوربية إلى أخرى، لكن القاسم المشترك بين الدول، هو أن موجات الهجرة إليها يمكنها أن تسد هذا العجز، ويبقى السؤال المطروح: هل هذه الهجرة تمثل حاجة، أو ضرورة؟ للإجابة على ذلك، علينا الاقتراب من الصورة الديمغرافية التقديرية الإجمالية للدول الأوربية عام 2050.

يعتقد بعض الباحثين بأن التحول في الميدان الديمغرافي (السكاني) الأوربي، سيحظى بجانب كبير من الأهمية، يفوق تلك الأهمية التي تحظى بها القضايا الأخرى، والتي تشد متخذ القرار الأوربي في الوقت الحاضر، وفي تقديرنا أن دول الاتحاد الأوربي ستنظر إلى الهجرة خلال العقدين القادمين، على أنها حاجة، إلا أنه في مرحلة قادمة ستبدو ضرورة ملحة، بل ضاغطة، في المدى الزمني الأبعد؛ فاستقرار حجم السكان ديمغرافياً، ليس هو الذي سيشغل دول الاتحاد الأوربي على المدى البعيد فحسب، بل التكلفة المتزايدة لنظم التأمينات التي يتعرض بعضها لأزمات مالية جدية تزداد حدة؛ ومن الحلول المناسبة لمواجهة هذا الواقع الديمغرافي المتراجع: التوسع في استقبال المهاجرين من جيل الشباب؛ فهم الذين يمكنون النظم الاجتماعية من استعادة توازنها، بوجود ثلاثة عمال منتجين لكل مسن واحد على الأقل؛ للمحافظة على مستوى طاقاتها الإنتاجية والخدمية والرعاية الاجتماعية في هذه الدول؛ ولتعويض العجز الديمغرافي المستمر عن طريق الهجرة، من المنتظر حدوث التوقعات والاحتمالات الآتية:[11]

1. تزايد معدلات الطلب الأوربي على الهجرة سنة بعد أخرى.

2. حدوث ضغوط مضاعفة في الطلب على الهجرة، وإن اختلفت في الدرجة؛ نتيجة السعي لجذب تيارات الهجرة إلى الدول الأوربية، في توقيتات زمنية متقاربة.

3. تركيز الطلب على الهجرة إلى أوربا على الموارد البشرية، من خارج القارة الأوربية بدرجة كبيرة، وكون الهجرة ستصبح عام 2050، أكثر من ضرورة ملحة.

4. نتيجة اتساع سوق العرض في دول العالم الثالث ينتظر - إذا استمرت الحال فيها على ما هي عليه - تبني دول الطلب "الغربية"، سياسات انتقائية في تفضيلات مهاجرين محددين على آخرين.

وإذا تأملنا المعطيات والحقائق على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فسوف نستشعر الحاجة الماسة إلى حوار عقلاني بين دولها وشعوبها؛ للتوصل إلى معالجة مقبولة للتعامل وظاهرتي العجز والفائض الديمغرافيين بين ضفتيه؛ فانخفاض معدل المواليد في أغلب دول الاتحاد الأوربي، وتزايد نسب أفراد العمر الثالث، في الوقت الذي يتزايد فيه معدل النمو في جميع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، يخلقان حاجة متبادلة بين الجانبين إلى إحداث توازن بين العجز والفائض الديمغرافيين، في شكل تيارات هجرة نظامية، ولكن كيف يتم تحقيق ذلك، في ظل التسييس المتزايد لسياسات الهجرة الأوربية، وتحيز دول جنوب المتوسط؟ هذا ما سنتناوله لاحقاً.

ثانياً: سياسات الاندماج، والفجوة بين المفاهيم والتطبيق

إن عملية الاندماج كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، هي عملية "التكيف الثقافي"؛ أي مساعدة الفرد على الوصول إلى مستوى الندية وحد الصلاحية؛ ليصبح جزءاً مندمجاً في المجتمع الذي يعيش فيه، وتعد المسائل المتعلقة باندماج المهاجرين في المجتمعات الأوربية من المسائل المعقدة والمتزايدة الأهمية؛ لارتباطها بمستوى التجانس وحجم التماسك وتأثيرها فيهما، في المجتمعات الأوربية، وتعد المناقشات المشتركة المرتبطة بهذا الموضوع في إطار أجندة الاتحاد الأوربي، حديثة نسبياً، إلا أنها بدأت تشق طريقها عبر مجموعة من السياسات، وبرغم أن مؤسسات

الاتحاد، لما تحصل بعدُ على صلاحيات فوق وطنية في هذا المجال، فإنها بدأت تضع الخطوط العريضة التي تسترشد بها سياسات الدول الأعضاء في هذا المجال.[12]

ونظراً إلى أن تدفق تيارات الهجرة المستمرة الوافدة إلى أوربا، أصبح من ملامح المجتمع الأوربي، فإن الدول الأوربية - وفقاً لبعض تقارير الاتحاد - ترى أنه كلما تم التنظيم وحسن الإدارة لهذه التيارات، عاد ذلك بفوائد اقتصادية وثقافية واجتماعية متعددة، كما أنها ستعزز موقع الاتحاد الأوربي على المستوى العالمي، وانطلاقاً من هذه النظرة، ترى هذه التقارير أن القيام بتطوير مجتمعات أوربية مرحبة بالقادمين الجدد، ويسودها روح الفهم المتبادل، والتوقعات، والقواعد الواضحة للتعامل، يعد من الأمور الحيوية.[13]

وقد أشارت هذه التقارير ثانياً، إلى أن تطوير سياسة الاندماج وتطبيقها، هما في الأساس من مسؤولية الدول الأعضاء، أكثر منها الاتحاد الأوربي ككل؛ فتلك الدول لها خلفيات تاريخية، ونظم قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية متباينة، ينبغي أخذها في الحسبان؛ ولهذا تتباين سياسات الاندماج بشكل واضح بين هذه الدول؛ ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال التقليل من أهمية الجهود التي تبذل للتقريب بين سياسات الاندماج الأوربية؛ ولهذا السبب تم - بناء على طلب مجلس الشؤون الداخلية والعدل - إقامة نقاط اتصال وطنية للاندماج National Contact Points on Integration، في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002، ودعا المجلس الأوربي في اجتماعه باليونان في حزيران/ يونيو عام 2003، مفوضية الاتحاد الأوربي إلى تقديم تقارير سنوية عن التوظيف والاندماج، ونشر أول هذه التقارير في 16/ 6/ 2004، وأشير فيه إلى أنه مطلوب من الدول الأعضاء بذل مزيد من الجهود، وأن الاندماج هو عملية مستمرة ومتواصلة وذات اتجاهين، وتستند إلى حقوق متساوية وواجبات متوازية على الوافدين والمقيمين في المجتمع المضيف.[14]

وبرغم عدم وجود سياسة تطبيقية مشتركة وموحدة حتى الآن، تتعلق بعمليات الاندماج داخل دول الاتحاد الأوربي، فإن التقرير المقدم من مفوضية الاتحاد إلى مجلس الاتحاد والبرلمان الأوربيين بتاريخ 3/ 12/ 2002 – Com (2002) 703 Final – بشأن اندماج المهاجرين لرعايا أطراف الدول الثالثة، تضمن: «أن الاندماج المرغوب فيه للمهاجرين – برغم أن تحديد مضمونه مازال متروكاً للمجتمعات الأوربية – يجب أن يظل بنداً رئيسياً في الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوربي تجاه الهجرة»، وقد تم إقرار ذلك بتضمين توصيات مجلس الوزراء الذي عقد في تامبير Tampere، بفنلندة عام 1999، فقرة بعنوان "المعادلة العادلة لرعاية الأطراف "الثالثة""، ضمن العناوين الرئيسية لاستنتاجاتها، إضافة إلى توضيح أن إيجاد أنسب أساليب التفاعل بين الدول الأعضاء، والسلطات المحلية، وقطاع المنظمات غير الحكومية، يعد أمراً ضرورياً للحث على اتباع أفضل تعامل، في قطاع يتطلب الخبرة وحساسية التعامل إزاء الثقافات الأخرى.[15]

كما أشار تقرير مفوضية الاتحاد الذي أُصدِر عام 2002، إلى الإجراءات والآليات التي اتبعت لتحقيق ذلك؛ ومن أمثلتها: برنامج "أقران" Equals، في مجال التوظيف وآليات صندوق الهيكلة، وبرنامج الاتحاد لمناهضة التمييز، والمرصد الأوربي ضد العنصرية، وبرنامج مركز التدريب المهني في ليوناردو دي فنشي Leonardo de Vinci، وهي وغيرها لها أهداف، وتسعى لتعزيز جهود اندماج المهاجرين، وقد تقدمت مفوضية الاتحاد الأوربي باقتراحات لتمويل المشروعات المتعلقة بالاندماج، تتضمن تسريع الحوار بين الأطراف المعنيين كافة، وإقامة شبكات معلوماتية لزيادة التوعية بمشكلات الاندماج وغيرها، «وخصص لهذه البرامج ثلاثة ملايين يورو في السنة الأولى عام 2002، ثم زيدت إلى أربعة، عام 2003».[16]

وشملت الأعمال التحضيرية في إطار هذا البرنامج عدداً من النقاط؛ من بينها:[17]

- تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتعرف إلى النماذج القابلة للنقل في مسألة الاندماج.

- التعاون العابر الحدود في هذا الشأن، بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، والحكومات، وممثلي المجتمع المدني، إضافة إلى مجموعات المهاجرين أنفسهم.

- دعم برامج الاستقبال للمهاجرين، وإعطاء المجموعات المهمشة اهتماماً خاصاً.

وبرغم عدم وجود آليات تنفيذية موحدة لتطبيق المبادئ الأساسية للاندماج المتفق عليها في الاتحاد الأوربي، فإنه يلاحظ وجود نظم أوربية متقاربة مثلاً، في التسهيلات الخاصة بالسكن في المباني السكنية العامة، والقواعد المتعلقة بعقود الإيجار والإخلاء، وشراء المنازل، والحقوق التي تمنح للعائلة ولمّ شملها، والقواعد والمبادئ القانونية المنظمة للزواج والانفصال والطلاق وشؤون القصّر، والتعليم ونظم الالتحاق بالمدارس للأجانب وآليات التدريب، والمشاركة في الحياة المدنية والحياة السياسية، وسبل رفع الدعاوى ضد التمييز والمساعدة القانونية.

وعلى صعيد آخر، توجد إعلانات ومواثيق واتفاقيات دولية عدة، تتناول بشكل أو بآخر أوضاع المهاجرين في المجتمعات الأوربية، على صعيد الحرية الدينية والحريات الأساسية، وهي التي يفترض استفادة المهاجرين منها؛ من بينها:[18]

1. الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية لعام 1950: وهي تنصُّ في مادتها التاسعة أن «أي إنسان له الحق في حرية الفكر والعقيدة والديانة، وهو ما يترتب عليه الحق في تغيير الديانة والعقيدة، وحرية التعبير عن الديانة التي ينتمي إليها، سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي، سواء بشكل عام أو بشكل خاص، أو حتى بممارسة الشعائر أو التعليم»، وتضيف المادة أن «حرية التعبير عن الدين والمعتقدات لا يمكن أن تكون محلاً لقيود؛ وفقاً لما تفرضه القوانين في المجتمعات الديمقراطية نصّاً، وبما يتماشى ومتطلبات الأمن العام وحماية النظام العام وحماية حقوق الآخرين وحرياتهم».

2. إعلان "هلسنكي" عام 1975: وهو ينصُّ أن «الدول الأعضاء التي توجد على أراضيها أقليات وطنية، يجب عليها احترام حقوق هذه الأقليات، من حيث المساواة أمام القانون، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية».

3. ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي عام 2000: وهو ينصُّ في مادته الحادية والعشرين «منع أي تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الأصول الإثنية أو الاجتماعية أو اللغة أو الدين أو المعتقدات أو الآراء السياسية أو أي آراء أخرى».

4. في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2004، أقر مجلس العدل والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوربي أحد عشر مبدأً أساسياً مشتركاً Common Basic Principles, CBPs؛ أساساً لإطار أوربي لاندماج رعايا الدول الثالثة؛ وهذه المبادئ هي:

- الاندماج عملية ديناميكية تسير في اتجاهين؛ وتهدف إلى التوفيق المتبادل بين جميع المهاجرين والأفراد المقيمين في الدول الأعضاء.
- الاندماج يعني ضمنياً احترام القيم الأساسية للاتحاد الأوربي.
- توفير فرص عمل، يعد جزءاً رئيسياً من عملية الاندماج، وعنصراً أساسياً لمشاركة المهاجرين وللإسهامات التي يقدمونها إلى المجتمع المضيف؛ لجعل تلك الإسهامات ظاهرة للعيان.
- المعرفة الأساسية بلغة المجتمع المضيف وتاريخه ومؤسساته، أمر لا غنى عنه لتحقيق الاندماج، وتمكين المهاجرين من اكتساب هذه المعرفة أمر جوهري لنجاحه.
- بذل جهود في مجال التعليم أمر بالغ الأهمية لإعداد المهاجرين، ولاسيما أولادهم؛ لكي يصبحوا مشاركين أكثر نجاحاً ونشاطاً في المجتمع.

- استفادة المهاجرين من الخدمات التي تقدمها المؤسسات، وكذلك السلع والخدمات الخاصة على قدم المساواة مع أبناء البلد الأصليين وبطريقة خالية من التمييز، تعد أساساً مهماً لتحقيق اندماج أفضل.

- التفاعل المتكرر بين المهاجرين وأبناء الدولة العضو، يمثل آلية أساسية للاندماج؛ حيث إن المشاركة في الندوات والحوارات بين الثقافات المختلفة والتوعية بشؤون المهاجرين وثقافتهم وتنشيط الظروف المعيشية في البيئات الحضرية، تقوي التفاعلات بين المهاجرين ومواطني الدولة.

- ممارسة شتى الثقافات والديانات مكفولة، في ظل "ميثاق الحقوق الأساسية"، ويجب صونها ما لم تتعارض والحقوق الأوربية التي لا يجوز انتهاك حرمتها، أو القانون الوطني.

- مشاركة المهاجرين في العملية الديمقراطية، وفي صوغ السياسات والإجراءات، وخاصة على الصعيد المحلي الذي من شأنه تعزيز عملية الاندماج.

- تنسيق سياسات الاندماج وإجراءاته، في كل مجالات السياسة وعلى مستويات الحكومة والخدمات العامة كافة، عنصر مهم في صوغ السياسات العامة وتنفيذها.

- تحديد أهداف ومؤشرات واضحة، وآليات تقويم، أمر ضروري لتعديل السياسات وفقاً للظروف، وتقويم التقدم، وجعل تبادل المعلومات أكثر فاعلية.

وفي أول أيلول/ سبتمبر عام 2005، قدمت المفوضية الأوربية، مذكرة تفصيلية بعنوان "أجندة مشتركة للاندماج" A Common Agenda for Integration، تتضمن توصياتها تنفيذ المبادئ الأحد عشر الأساسية المشار إليها آنفاً، وتطوير سياسة متناسقة على مستوى الاتحاد الأوربي، إزاء ما يرتبط باندماج المهاجرين.

القوانين والاتفاقيات ومعوقات التطبيق

برغم وجود هذه القوانين والاتفاقيات الأساسية، برزت تيارات عنصرية وعدائية تجاه المهاجرين في بعض دول الاتحاد الأوربي، تُترجم مواقفها أحياناً إلى حالات من عدم التسامح وعدم الإنصاف الإعلامي، بل بالسلوك التمييزي والنهج العدواني اللذين يهددان المهاجرين وحياتهم وأرزاقهم وحرق منازلهم عمداً، ووصلت إلى حال مرضية من معاداة المسلمين والإسلام Islamophobia، بصفة خاصة، تختلف درجاتها من دولة أوربية إلى أخرى؛ (يقدر عدد المسلمين بالاتحاد الأوربي وفقاً للإحصاءات الأوربية ما بين 13 و18 من ملايين المهاجرين)،[19] وبرغم وجود قوانين واتفاقيات خاصة بحقوق الإنسان، صدقتها الدول الأوربية بصورة طوعية، (ماعدا الاتفاقية الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأسرهم، فهي لم تصدقها حتى الآن)، فإن التنفيذ على أرض الواقع شيء آخر، فهناك حالات عدة، للتمييز والتعصب في دول الاتحاد في مجالات العمل والتعامل ضد المهاجرين.[20]

وبعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، في الولايات المتحدة وتفجيرات لندن ومدريد، واتهام عناصر عرب بارتكابها، أدى ذلك إلى إذكاء جو من الخوف وإشاعة الشك تجاه الجاليات الإسلامية، والعربية منها بصفة خاصة، وتم التعريض لعمليات اضطهاد غير مسبوقة؛ فوزارة الداخلية في ولاية بادن فورتنبيرج - على سبيل المثال - أصدرت عام 2006، قواعد جديدة للتجنيس؛ ومن بين ما يُطالب به الجميع - والمقصود هنا هم المسلمون في الواقع - الموافقة على عيش المثليين مع بعضهم بعضاً؛ بوصف ذلك أحد الشروط لمنح الجنسية الألمانية؛ وهناك أمثلة كثيرة على مثل هذه المضايقات، وعدم مراعاة الخصوصية الدينية والهوية الثقافية للمهاجرين المسلمين، كما أُصدِرت تشريعات أوربية لمكافحة الإرهاب، عرضت هذه الجاليات للمزيد من المضايقات والقيود المتعددة، وكشفت جانباً من مخزون الكراهية للإسلام والعرب، داخل المجتمعات الأوربية وغيرها،[21] وبالمقابل، أصدر بعض الشخصيات الأوربية على المستويين الرسمي والشعبي

تصريحات متوازنة، اعترفت بالأخطاء التي ارتكبت في الشرق الأوسط، ولكن العاصفة السياسية المضادة كانت شديدة؛ وكانت محصلة هذه الأجواء تعرض الجاليات الإسلامية وأماكن عباداتهم لحوادث اعتداء، اضطر معها الكثيرون إلى ترك الصلاة في بعض المساجد الأوربية فترة من الوقت.

ويلاحظ على التشريعات التي أصدرتها دول الاتحاد الأوربي لمكافحة الإرهاب - برغم أنها أُصدِرت من دون تحديد دولة أو جنسية أو ديانة معينة - أن المقصود بها هم المسلمون بصفة عامة والعرب بصفة خاصة، وبالرغم من إدعاءات المساواة وعدم التمييز، فإن بعض دول الاتحاد الأوربي أصبح يفضل نوعية معينة من المهاجرين (من الثقافة نفسها والديانة ذاتها)، واتبعت دول الاتحاد الأوربي سياسة انتقائية في اختيار المهاجرين الجدد؛ شرط إتقان اللغة، وتيسير دخول جنسيات معينة وكفاءات محددة، بل اتبعت فرنسا ما يسمى الفيزا العلمية لبعض الفئات من المتخصصين، واتبعت ألمانيا البطاقة الخضراء التي تيسر دخول المتخصصين في تكنولوجية المعلومات، وفي الوقت نفسه سعى بعض دول الاتحاد الأوربي لتقليل أعداد المهاجرين العرب المقيمين فيها؛ ومن ذلك مثلاً، ما حاولته إسبانيا بشأن تحفيز المهاجرين المغاربة بصفة خاصة على العودة الطوعية إلى بلادهم الأصلية، مقابل منحهم تعويضات تتراوح ما بين 5 آلاف و20 ألف يورو، وبعد شهرين من إطلاق هذا المشروع لم يستجب له إلا 2٪ فقط، من نحو 650 ألف مهاجر معني بذلك؛ وقد فسر محمد عامر الوزير المغربي المكلف بشؤون الجاليات في الخارج، أن المشروع لا يتضمن التحفيزات الضرورية، ولم يجد فيه المهاجرون ما يطمئنهم ففضلوا البقاء في إسبانيا، ورأى المتابعون ملفَّ الهجرة أن أغلب المهاجرين عدَّ موضوع معاناة البطالة أفضل من معاناتهم في بلدانهم الأصلية، فضلاً عن أن التعويضات زهيدة، إزاء المبالغ التي أنفقوها من أجل الوصول إلى إسبانيا.[22]

ويمكن بصفة عامة، أن نقول: إن عملية الاندماج في المجتمع الأوربي مازالت - في تقدير بعض الناس - تبحث عن إطار ونموذج؛ حتى يكون للإسلام شخصية أوربية؛

فيكون هناك إطار إسلامي أوربي ومسلم أوربي. إن هذه الصيغة ماتزال قلقة، وتسير على أشواك من الجانبين؛ فمن الجانب الإسلامي هناك رؤى ونماذج سلوكية إسلامية تريد أن تطوع البيئة الأوربية لها، ويقابلها على الجانب الأوربي ذلك الشعور التاريخي من أوربا، بأن المسلمين غرباء، وأنه يجب قبولهم بأقدار محددة، وأن تضبط أدوارهم؛ لئلا تقضي هذه الأقليات على الشخصية الأوربية التقليدية.[23]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تقرير الحريات الدينية الذي أصدرته الخارجية الأمريكية عام 2004، تضمن ما يشبه التحذير بقوله: إنه حالَ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي سوف يبلغ عدد مسلمي أوربا 90 مليون نسمة، بما يوازي 15٪ من إجمالي عدد سكان القارة، وهو يوضح أيضاً، أن 50٪ من مسلمي أوربا حالياً ولدوا في مجتمعاتها، كما أن حوالي 30٪ من مسلمي فرنسا حالياً هم دون سن العشرين، وتتشابه النسبة في كل من ألمانيا وبريطانيا وبلجيكا، وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن نسبة المسلمين في فرنسا ستبلغ 25٪ من إجمالي عدد السكان عام 2020، وترتفع لتصل إلى 50٪ بحلول عام 2050،[24] وهي تقديرات يبدو فيها نوع من المبالغة، وفي حاجة إلى مراجعة وتوثيق وتدقيق.

ولقد ذهب بعض المؤلفات والمقالات الأوربية إلى حد تحذير دول الاتحاد من تأثير الوجود العربي والحضور الإسلامي في مستقبل القارة الأوربية، إلى حد القول: إنها على طريق التعريب والأسلمة؛ نتيجة موجات الهجرة المتنامية من الدول العربية المحيطة بأوربا إلى دول القارة، وإن المزيج من الهجرة والتزاوج ومعدلات المواليد المرتفعة، سيؤدي إلى تحويل فرنسا مثلاً، (وهي التي تضم حالياً أربعة ملايين مهاجر مسلم، أكثرهم من المغرب العربي)، خلال العقود المقبلة إلى أول دولة أوربية/ عربية، وثالث دولة أوربية/ إسلامية بعد تركيا وألبانيا!.[25]

وفي تقدير بعض الناس، أن هذه المبالغات لا تصمد أمام الحقائق الملموسة؛ فالمسلمون في بريطانيا على سبيل المثال، لا يزيد عددهم على 3٪ من مجمل سكانها، وهذه

النسبة ظلت مستمرة على حالها منذ سنوات كثيرة، ولكن تكرار مثل هذه الأقاويل والتحذيرات، وتداولها - على هذا النحو - عبر وسائل إعلام واسعة الانتشار، وتزامنها وأعمالاً إرهابية يقوم بها أطراف عرب أو مسلمون، أمور قد يضفي عليها - في تقدير بعض الناس - "مصداقية"، ويؤثر تأثيراً كبيراً في مستقبل العرب والمسلمين في أوربا.[26] وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الاتحاد الأوربي أصدر في 22/ 9/ 2003، مجموعة إجراءات مشتركة، تتعلق بلمّ شمل العائلات، وأن يُقصَر ذلك على الأسرة النواة؛ أي على الزوجين وأبنائهما القصّر، وترك للدول الأعضاء حرية أن تقرر مدى رغبتها في السماح لأقاربهم باللحاق بهم أوْ لا.[27]

ويطبيعة الحال، فإن علينا أن نتذكر أن المهاجرين لا يجوز النظر إليهم في وضعية واحدة أو بصورة ساكنة أو طريقة جامدة؛ فهم ذاتهم لديهم قدرات ووسائل موازية تستطيع بنفسها التأثير في مجتمعات الهجرة، وإن كان ذلك بشكل أقل؛ بوصفهم الطرف الأضعف في هذه المعادلة السياسية/ الإنسانية؛ فعملية الاندماج - وفق تعريف المفوضية الأوربية - تسير في اتجاهين؛ فهي أولاً، تقوم على حقوق والتزامات متبادلة بين المهاجرين والدول المضيفة، وتتطلب ثانياً، مشاركة كاملة من المهاجر، وهو الذي يجب على المجتمع المضيف ضمان حقوقه، بما يمكنه من المشاركة في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما يجب على المهاجر احترام المعايير والقيم الأساسية للمجتمع المضيف، والمشاركة الإيجابية في عملية الاندماج.

ويرتبط هذا التأثير وذاك التطور بالظروف التاريخية؛ فقد شهدت دول الاتحاد الأوربي - كما سبق أن أوضحنا - موجات متعددة من الهجرة، وخصوصاً من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ لمواجهة احتياجات طارئة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت في جانب مهم منها هجرة قسرية، شارك أفرادها جنوداً مع القوات الفرنسية والبريطانية؛ لإعادة تعمير ما دمرته الحرب، أو محاولة لسد ثغرات ديمغرافية في البنيان السكاني الأوربي، وبعد أن واجه بعض دول الاتحاد الأوربي وضعاً من الركود

الاقتصادي، وتراجعت الحاجة نسبياً إلى الأيدي العاملة في مراحل لاحقة، وتزايدت معدلات البطالة، انتعشت فيها نزعات العنصرية والكراهية ضد المهاجرين بصفة عامة والجاليات العربية بصفة خاصة، وتزايدت حدتها بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر.

وبصفة عامة، ينظر الأوربيون إلى تعبيرات دينية إسلامية على أنها دلائل على التطرف، أو الإحجام عن التأقلم أو الانخراط في مجتمعاتهم، وتجعل بعض الأوربيين ينظر إلى المهاجرين على أنهم "مختلفون جداً"، أو "مثيرون للمتاعب"، أو "غرباء في سلوكياتهم"، وأن جزءاً من هذه الصورة السلبية/ النمطية، استُمِدَّ من وسائل الإعلام، إضافة إلى سلوكيات بعض أعضاء الجاليات الإسلامية؛ فرؤية المجتمعين الفرنسي والأوربي لـ "الحجاب" مثلاً، تفسر – أو تفهم – بأنها علامة على تقصير، أو عدم الرغبة في الاندماج في نظام الدستور العلماني، وهي تمثل انتهاكاً لمبدأ فصل الدين عن الدولة، وأن من شأنها خلق توترات في المجتمع المتعدد الثقافات.[28] وقد وافق البرلمان الفرنسي في آذار/ مارس عام 2004، على حظر الحجاب في المدارس العامة، وحظر أي رموز دينية صارخة كذلك، ويعتقد بعض الناس بأن هذه المواقف والقرارات، تمثل تراجعاً عن مسار الحريات الشخصية، الذي تميزت به الدول الغربية على دول العالم الثالث.

كما يرى بعض الباحثين الأوربيين في ارتفاع معدل التمسك بالدين الإسلامي – بوصفه معتقداً أساسياً يوجه سلوكيات الجاليات الإسلامية الاجتماعية – أنه يختلف عن سياق الثقافات الأوربية؛ حيث التركيز على الذات والقيم التي تدعم استقلالية الفرد، من دون التأثر بمعتقدات أو اتجاهات دينية معينة، توجه سلوك الأفراد داخل هذه الثقافات، بالإضافة إلى دور الفوارق الثقافية بين خصائص المجتمعات الأوربية ذات التوجه الفردي، مقابل التوجه الجمعي داخل المجتمعات الشرقية، من حيث القيم والاتجاهات والمعتقدات.[29]

ومن هنا، فإن هجرة العرب والمسلمين داخل دول عربية، تختلف عنها في دول الغرب؛ فالدول العربية تتشابه مجتمعاتها من حيث القواعد والأسس التي يشب عليها

الإنسان، ويشكل الدين الإسلامي القاسم المشترك فيها، أما في دول الغرب فالقواعد والأسس والعادات التي يقوم عليها المجتمع تختلف تماماً عنها في الشرق؛ ومن ثم يختلف الاغتراب فيها، والفترة التي يحتاج إليها الإنسان للتكيف أطول من مثيلاتها في الشرق.

ويمكن إجمالاً، أن نقول: إن المسؤولين الأوربيين كانوا ينظرون إلى الهجرة العربية والإسلامية، وخاصة في السنوات الأولى، على أنها ظاهرة عابرة ومؤقتة لن تستمر طويلاً؛ ولذا فإن الاهتمام الأساسي لأغلب الدول الأوربية، انصب في المرحلة الأولى، على المشكلات ذات البعد الاقتصادي للهجرة، وأما المشكلات الأخرى المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية، فلم تحظَ باهتمام كافٍ إلا مؤخراً.[30]

وحتى الآن، لم تتبنَّ دول الاتحاد الأوربي آليات موحدة، بالنسبة إلى دمج المهاجرين العرب والمسلمين في مجتمعاتها، مع وجود مبادئ استرشادية للاندماج، متفق عليها بين هذه الدول، إلا أنه مازال لكل دولة أوربية سياستها النابعة من ظروفها وأوضاعها الخاصة؛ فهناك دول اتبعت – نتيجة عدم قدرتها على تذويب المهاجرين في إطار قيمها وثقافتها – سياسة تشجيع جهود اندماجهم الإيجابي في الحد الأدنى، مادام الاستيعاب بشكل كامل أمراً صعباً، وبصفة عامة فإن أغلب دول الاتحاد الأوربي يعترف بدرجات مختلفة وفي حدود متفاوتة، بحق الدولة الأم في أن تنمي علاقة خاصة بأبنائها المهاجرين، من حيث هم أقليات في دول أخرى، مادام ذلك لا يتعارض وسيادة تلك الدول، كما أن بعضها يسمح بازدواج الجنسية، وآخر لا يسمح بذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية والعربية، ليست على القدر نفسه من الاهتمام بالأقليات الإسلامية التابعة لها، وخصوصاً تلك التي لها أقليات بنسبة كبيرة، وأما بالنسبة إلى تركيا مثلاً، فإننا نجد أنها تحرص على أن ترتبط بعلاقات وثيقة بأوربا وتحاول أن تكون ظهيراً قوياً لجالياتها، وخاصة في ألمانيا، أما الدول المغاربية فإن أثر وجود الأقليات المغاربية ومستوى التعامل وإياها في فرنسا، واضح في بعض أزمات العلاقات المشتركة بين الجانبين، وإن كان بعضها يعود إلى احتجاج فرنسا على بعض السياسات المغاربية في قضايا حقوق

الإنسان.[31] وتحرص دول المغرب العربي على الإبقاء على روابط قوية بجالياتها في دول الاتحاد الأوربي.

كما يلاحظ أن بعض دول الاتحاد الأوربي اعترف بالإسلام رسمياً، وتم منح المسلمين حقوقاً لم تكن لهم قبل هذا الاعتراف، بل اكتسبوا حقوقاً؛ كحرية التظاهر وحرية التعبير... إلخ، ووصل بعض المسلمين إلى مراكز مرموقة، ومنهم من أصبح عضواً في المجالس البلدية والنيابية، وشغل بعضهم الآخر مناصب وزارية في دول أوربية عدة، وأصبحوا علماء وأطباء مرموقين، إن مثل هذه النجاحات يدل على قدرة العرب، ولاسيما من أبناء الجيلين الثاني والثالث الصاعدين، والمسلحين بالعلم والتكنولوجية، والمتمكنين من لغة مجتمع الهجرة، والمتفهمين للعقلية الغربية، والمشاركين في الحياة الاجتماعية والحياة السياسية، على الوصول إلى المناصب العليا وخدمة قضايا أمتهم.[32] صحيح أن هؤلاء مازالوا يشكلون شريحة محدودة، لكنها تمثل البداية، وتؤكد أنه في الإمكان توسيع نطاقها بالعلم والمثابرة واحترام القوانين والطموح والعمل الجاد، ومعرفة آليات النظم الديمقراطية ومتطلباتها وأصولها، وبعض أفراد هذه الجاليات صار جزءاً من مجتمعاتها الغربية، مع سعيهم للمحافظة على جانب محدود من تقاليدهم الثقافية والدينية، وبعضهم الآخر يرفض الاندماج في المجتمعات المضيفة، أو قبول قيمها، أو حتى قوانينها، وهو موقف مردوده سلبي غالباً؛ إذ كيف تطلب إلى الأجنبي الوقوف إلى جانب القضايا العربية، أو الحد من التمييز الذي يتعرض له العرب والمسلمون مثلاً، إذا ابتعد هؤلاء عن المشاركة في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية في مجتمعات الهجرة، ولم يشاركوا في انتخاباتها، ولم يرشحوا أنفسهم فيها؛ حتى يصبح لهم صوت مؤثر ودور فاعل في مجتمعات الهجرة؛ فحجم المشاركة السياسية الأقل يعني وزناً مجتمعياً أقل.

ويمكن تلخيص المعوقات العامة لاندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة، بما يأتي:[33]

1. التباين الشديد بين الثقافات والقيم والعادات والتقاليد والسلوكيات، ورفض بعض المهاجرين قيماً ومفاهيم في المجتمع المضيف، وميلهم إلى العزلة.

2. عدم تجانس الجاليات العربية والإسلامية غير العربية المهاجرة.

3. تعاطف المهاجرين العرب والمسلمين، والشعوب التي تتعرض للظلم والقهر والاحتلال: (العراق، وفلسطين، والشيشان، والبوسنة والهرسك... إلخ)، ورفضها سياسات الدول المضيفة بحكم انتمائهم العرقي أو انتمائهم الديني.

4. وضع الحرمان والتهميش، الذي يعانيه أغلب المهاجرين بصفة عامة في المجتمعات الأوربية، المغاربة في فرنسا بصفة خاصة، على الرغم من ادعاء الحكومات احترام حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين، والحصول على حقوق مشابهة لحقوق المواطنين الآخرين.

5. وقوع أعمال إجرامية وإرهابية وانحرافات، من بعض العناصر المتطرفين؛ فشوه هذا صورة المهاجرين، وأثار المخاوف والشكوك في المجتمعات المضيفة التي رأت في ذلك اعتداء على قيمها الليبرالية؛ (مثل: قتل مواطن مغربي مسلم يُدعى محمد بويري، المخرجَ الهولندي ثيو فان جوخ في 2/ 11/ 2004؛ بسبب فيلم يصور سوء معاملة المرأة في الإسلام، بعنوان "الخضوع"، فضلاً عن حوادث العنف في الأوساط الإسلامية في بريطانيا؛ بسبب كتاب آيات شيطانية لسلمان رشدي، وغيره).

6. الدور السلبي الذي يقوم به بعض أجهزة الإعلام بإثارة مشاعر العداء والكراهية للمهاجرين، وتصويرهم بأنهم دخلاء، جاءوا لاستلاب فرص العمل والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، على حساب أبناء البلد المضيف، وأنهم يضرون المجتمع أكثر مما ينفعونه، مع الإشارة باستمرار إلى ارتفاع معدل الجريمة بين المهاجرين.

7. نشاط الجماعات اليمينية والعنصرية المتطرفة، ونجاحها في التأثير في السياسات الداخلية في بعض الدول الأوربية: (فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وهولندة).

8. عدم توافر الإرادة السياسية القوية، وضعف التوعية بفوائد الهجرة وأهميتها للمجتمعات الأوربية.

ويميل بعض الناس إلى إعطاء عمليات الشغب التي حدثت بفرنسا مثلاً، طابعاً دينياً أو طابعاً عرقياً مبالغاً فيهما، برغم أنها تمثل رسالة غضب من سكان الضواحي وعدم رضاهم عن أوضاعهم المهمشة، وكذلك عمليات الإقصاء الاجتماعي وتزايد معدلات البطالة بالنسبة إليهم، والإخفاق المدرسي، وقد عبر تزفيتان تودروف عن هذا الواقع بقوله: «إنهم يتقنون مفردات محدودة من 500 كلمة فقط، وأجد الأمر فظيعاً، الإنسان حين لا يكون في متناوله سجل لفظي ثري بما فيه الكفاية، يعوض ذلك بالعنف؛ فنحن حين نعجز عن التعبير، يمكن أن نلجأ إلى اللكمات».[34]

والمتخصصون في شؤون الهجرة – ومنهم مثلاً: كريستوف كولينيه – يؤكدون أن العنف اليومي الذي يشكل واقع الضواحي، والذي تفجر على أوسع نطاق في أوساط المهاجرين المغاربة، خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005؛ مرجعه تفشي البطالة وتفكك الروابط العائلية والاجتماعية والتهميش وانتشار المخدرات، ويرى هؤلاء أن الإهمال الرسمي المزمن لهذه المناطق، ولّد هوة ذهنية وفجوة اقتصادية وثغرة اجتماعية بين سكانها وسكان المناطق الفرنسية الأخرى، وولد لدى فئة شباب الضواحي شعوراً بالغربة وعدم الانتماء اللذين يغذيان الميول التدميرية لدى الكثير منهم.

وقد شاركتُ في مؤتمر عقد في قرطبة؛ بصفتي رئيساً لوفد مصر في هذا المؤتمر، وقد خصص لبحث ظاهرة التمييز ضد المسلمين في الفترة 8-10/ 10/ 2007، وقد نظمته الرئاسة الدورية الإسبانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، وقدمت فيه منظمات وهيئات أوربية متخصصة تقارير عدة، تضمنت مظاهر هذا التمييز وأشكاله، على مختلف المستويات، ابتداء من الاعتداء الجسدي والاعتداء اللفظي على المسلمين وتشويه أماكن عباداتهم، مروراً بالتمييز ضدهم في مختلف المجالات؛ كالتوظيف، والتعليم، والخدمات، وانتهاء بجرائم الكراهية والصور والمقالات التي تزدري الإسلام ورموزه، وتسيء إلى المسلمين، وهذا الإقرار الصريح بوجود هذه الظاهرة، والإقرار بأن حجمها الذي أخذ يتزايد بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، يعدان هما ذاتهما مؤشراً إيجابياً؛ فقد

رافقهما استنكار أغلب الوفود الأوربية المشاركة في هذه الممارسات، وتأكيد تبني دولها – أو النية في التبني – تشريعات وإجراءات لمناهضتها، وقد تضمن البيان الرئاسي الإسباني الذي أُصدِر في ختام هذا المؤتمر – وهو الذي اتسم مضمونه بالشفافية، والصراحة السياسية بفضل الرئاسة الإسبانية للمنظمة، ممثلة بوزير الخارجية الإسباني ميجيل موراتينوس – نقاطاً؛ منها:

1. أن عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين يجب أن ينظر إليهما بقلق بالغ، وأن تتم إدانة أفعالهما من دون تحفظ.

2. أن التطورات الدولية والمشكلات السياسية، لا يمكنها أن تكون مسوغاً لممارسات عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين.

3. إدانة كل أشكال الإرهاب بقوة، ووجوب رفض ربط الإرهاب بالإسلام بحزم.

4. ضرورة تعزيز تشريعات القوانين؛ بوصفها أداة ضرورية لمكافحة الجرائم وأشكال العنف الناجمة عن عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين.

وتبقى ملاحظة أنه مهما كانت هذه التوصيات تتصف بالنظرة الموضوعية، فإنها على المستوى غير الرسمي – أي على مستوى القطاعات الشعبية – مازالت متأثرة بخلفيات ما دار من حروب ومواجهات بين الغرب والعرب بصفة خاصة؛ كالحروب الصليبية، وذكريات المرحلة الاستعمارية وغيرها، وما تركته من تداعيات في ذاكرة الغرب الذي مازال ينظر إلى "الآخر"، على أنه نافسه على ماضيه؛ ومن ثم الطرف الذي يستحضره، بوعي أو من دون وعي، كلما فكر في مشروع مستقبله، ويخطئ من يعتقد أن الغرب أصبح علمانياً خالصاً، وعقلانياً براجماتياً، ومتجرداً من ذاكرته الثقافية وذاكرته الدينية؛ ولذا فإن التغيير الإيجابي المأمول فيه في هذه النظرة إلى المهاجرين المسلمين، والعرب في قلبهم، ستتطلب جهوداً متواصلة من المسلمين، ووقتاً طويلاً؛ لتؤتي بعض ثمارها المرجوة.

ثالثاً: الاتجاه المتزايد لتسييس الهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي

لم تتبنَّ دول الاتحاد الأوربي حتى الآن قانوناً موحداً للجنسية؛ إذ يلاحظ أن بعضها يأخذ بنظام ازدواج الجنسية بالنسبة إلى المهاجرين كبريطانيا، وبعضها الآخر يمنع ذلك، ويشترط لاكتساب الجنسية التنازل عن جنسية البلد الأصلية كألمانيا، واتصالاً بذلك - كما ذكرنا سابقاً - نجد أن بعض هذه الدول كبريطانيا، يتبنى مفهوماً مرناً لاندماج المهاجرين في مجتمعاتها، يسمح لهم بالمحافظة على علاقاتهم الثقافية والاجتماعية بأوطانهم الأصلية، وحماية تعبيراتهم الثقافية في إطار من نشر ثقافة التسامح ومكافحة التمييز، بينما نجد دولاً أخرى كفرنسا، تتبنى مفهوماً للاستيعاب أو الانصهار؛ وهو يعني مطالبة المهاجر بالتخلي عن جذوره، وخصوصيته الثقافية ومميزاته الاجتماعية، والعمل على اندماجه الكامل في مجتمع الهجرة، وعدم الاعتراف بوجود انتماءات أخرى أو بشرعيتها، أو - بتعبير آخر - السعي لبناء مجتمع يقوم على أساس التجانس، ولا يعترف بالتباينات.

وجاءت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وتفجيرات لندن ومدريد، وأحداث الشغب في عدد من المدن الفرنسية؛ لتؤثر في برامج دول الاتحاد الأوربي لاندماج المهاجرين بدرجات متفاوتة، وأصبح أغلب هذه الدول في ممارسته وتعامله إزاء المهاجرين، أكثر اقتراباً من مفهوم الاستيعاب، ويبتعد عن مفهوم الاندماج.

ولا نريد الدخول ثانية في مناقشة تفصيلات هذين المفهومين، ولكن السؤال هو: ما الأنسب للمهاجرين العرب، من خيارات، العزلة والاندماج والاستيعاب؟ لا شك أن العزلة غير مطلوبة، والموقع الوسط بين الاندماج والاستيعاب؛ بمعنى المواءمة Accommodation، ربما يكون هو الأكثر استجابة للشروط الموضوعية، وللإمكانيات التي يتوفر عليها المهاجرون العرب؛ (أي بنصف استيعاب إيجابي)، ويجعلهم يبتعدون عن الانغلاق "الجيتوي" المنقطع عن المحيط الخارجي، والمولد لعدد من الأزمات والشكوك والمشكلات، ويحجم فاعلية هذه الجاليات في مجتمعاتها.[35]

إن تداعيات أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، ولندن ومدريد؛ أدت إلى عرقلة عمليات الاندماج، وتراجعت وإياها دوافع حقوق الإنسان، وانفتاح الشعوب على الثقافات فيما بينها، لمصلحة الهواجس الأمنية؛ وكانت الضحية الأولى لهذا التراجع فرص الهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي، وخاصة بالنسبة إلى بعض مجموعات، ذات ملامح ثقافية وعرقية معينة، ولاسيما من الدول العربية والإسلامية، وكادت سياسة الهجرة التي يطبقها أغلب دول الاتحاد حالياً، تكون سياسة أمنية مشتركة بالدرجة الأولى، وغلب هذا البعد الأمني على البعد التنموي الاقتصادي.[36]

الأمن بوصفه ذراعاً لتنفيذ التسييس الأوربي

يعكس البعد الأمني قلق المجتمعات الأوربية، إزاء ما يمكن المهاجر أن يجلبه – وخاصة من الدول ذات الثقافة الإسلامية – من عادات، ومنظومة قيم، قد تشكل – في تقدير بعض الناس – تحدياً لأسس الثقافة الأوربية وقواعدها، فضلاً عن تحديات أخرى، تُمثَّل ببعض الظواهر المقلقة أمنياً، وهي التي تنتج من صعوبة اندماج المهاجرين في المجتمعات الأوربية؛[37] فلقد طرح وجود المسلمين في أوربا موضوعات وقضايا للنقاش العام؛ مثل: مكانة الدين في الحياة العامة، والتسامح الاجتماعي، والعلمانية سبيلاً وحيدة للحداثة، والهوية الأوربية، وغير ذلك.

وأصبح هناك خلط متعمد بين قضايا الهجرة والإرهاب، وبين العوامل والمؤثرات الأمنية وحقوق الإنسان؛ وأدى هذا الأمر إلى تعديلات مؤسسية وتشريعية، أثرت في تيارات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي وغيرها؛ نتيجة تصاعد تيارات اليمين السياسي المتطرف في مختلف أنحاء العالم، وكانت الهجرة العربية والإسلامية، هي المقصودة والهدف؛ فأوربا بدأت تعدل علاقاتها التاريخية بجنوب البحر الأبيض المتوسط، وتناست أهداف إعلان برشلونة والسياسات المتوسطية السابقة المعلنة بشأن توحيد العلاقات بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ وهذا أفقد ذلك الإعلان ومبادئه تلك المصداقية؛ نتيجة

تراجعه عن مبادئ هذا الإعلان لمصلحة الامتداد باتجاه شرق أوربا؛ حيث القدر الكبير من التجانس الثقافي والتجانس الديني؛ وانعكس ذلك في تناقص تدفقات الهجرة من العالمين العربي والإسلامي نحو الشمال وانحسارها؛ نتيجة تبني سياسات متشددة ومعقدة تجاهها، تكاد تكون مانعة، فقد تم خلال السنوات القليلة الماضية تسييس قضايا الهجرة، وتزايدت الحواجز أمام المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي، بما في ذلك دول اتسمت تقليدياً بالتسامح والانفتاح.[38]

ولقد طالت الإجراءات الأمنية التعسفية العرب المسلمين المقيمين في الخارج دون غيرهم، كما تزايدت معدلات سوء المعاملة والتمييز العنصري وتنامي العداء تجاه المقيمين منهم داخل دول الاتحاد الأوربي.[39]

وتزايدت أشكال الخشية الطبيعية أو المفتعلة والمسيسة، من أن يؤدي تنامي الهجرة من جنوب المتوسط إلى أوربا، إلى تفجير ردود أفعال شعبية غير إيجابية، ولاسيما بعد قيام الجماعات اليمينية بإعطاء موضوع الهجرة بعداً وطنياً عنصرياً، يثير المشاعر المناهضة للأجانب، ولقد وقعت حوادث عدائية وعنصرية في دول أوربية عدة، ضد مجموعات عربية، كما حققت الأحزاب اليمينية المتطرفة، بعض النجاح في انتخابات بعض الدول الأوربية، باستغلالها ملفَّ الهجرة، وارتفعت نبرة الخطاب السياسي اليميني، وهو الذي مازال يعمد إلى غرس العداء للمهاجرين من الجنوب، ولاسيما في نفوس الطبقات الفقيرة والمتوسطة؛ بدعوى أن مشكلات البطالة ترجع أساساً إلى وجود اليد العاملة المهاجرة، وأن إعادة المهاجرين إلى بلادهم ستحل مشكلة البطالة؛ وقد انعكس ذلك سلبياً على تدفقات الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله؛ وكان هذا التحول في سياسة الهجرة الأوربية قد قاد إلى تحول آخر، وهو الابتعاد عن الليبرالية الأوربية، في التعامل وقضايا الهجرة.

ينصُّ القانون الدولي – كما هو معروف، وكما أوضحنا من قبل – حقَّ كل شخص في الرحيل عن بلده، ولكنه بالمقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلداً آخر لا يتمتع فيه بحق

المواطن أو حق الإقامة المقننة؛ فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها، وتضع كل دولة سياسات الهجرة القانونية إليها ونظمها؛ فبعضها يتسم بالليبرالية والشفافية، وآخر بالتمييز والانتقائية.

ويبدو أن المهاجر المغاربي أو المهاجر الإفريقي، وكأنهما شبح يخيف الحكومة الفرنسية مثلاً، إلى حدٍّ، جعلها ذلك تقرر إنشاء وزارة "الهجرة والهوية الوطنية والتطور المشترك"، أول مرة في تاريخ البلاد، والربط بين الهجرة والاندماج على هذا النحو يوحي أن هناك مهاجرين يمكن المجتمع الفرنسي استيعابهم، وآخرين لا يمكنه ذلك إزاءهم، كما أنه ينطوي على تلميح ضمني، بأن وجود المهاجرين يشكل تهديداً للهوية الوطنية الفرنسية، وهو ما عدَّه بعض الناس نوعاً من المتاجرة بـ "الخوف من الآخر"؛ فماذا يقولون حينما يتألق لاعبو كرة القدم الفرنسيون - ومعظمهم من أصول أجنبية في المحافل الدولية - ويحملون عالياً راية بلادهم؛ كزين الدين زيدان؟![40]

لقد أصبحت قوانين الهجرة، المعمول بها في دول الاتحاد الأوربي، أكثر تشدداً وصرامة من ذي قبل، تجاه دول المجموعة الأفروعربية بصفة خاصة، وأخذ بعض الأوربيين أنفسهم، يصف اتجاه التشدد هذا بأنه يعمل على تحويل أوربا إلى قلعة بوجه القادمين الجدد، ولاسيما من الجنوب، وفي الوقت نفسه لا تتوافر لدى الاتحاد أي خطط، تشابه تلك التي تطبقها أستراليا أو كندا عند النظر في أهلية المهاجر إليها، أو تعميم مقاربة تحديد حصص للهجرة القانونية لكل دولة مصدرة لها، كما لا تُجرى دراسات كافية تربط بين الأوضاع الاقتصادية والديمغرافية لدوله، وقابليتها في استيعاب المهاجرين الجدد مستقبلاً من دول الجنوب؛ لتحقيق نوع من التلاقي بين العرض والطلب.

واتجه بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي - فتراتٍ محددةً - لاستحداث قوانين وترتيبات خاصة؛ كالهجرة الدوارة Circular Migration؛ لسد احتياجاتها من نوعيات معينة من العمالة في بعض المجالات، ولجذب المستثمرين وأصحاب المشروعات؛ إدراكاً منها أهمية الهجرة لرخائها الاقتصادي، ولسد الفجوة الديمغرافية في المستقبل، ولم يعد السؤال

المطروح في تلك الدول هو: هل تغلق أبواب الهجرة أو تفتح؟ بل هو: من المهاجرون المرغوب فيهم؟ وكيف يمكن اجتذابهم لسد احتياجات سوق العمل في ظل المنافسة الدولية على الكفاءات النادرة؟ وقد عبر شعار "الهجرة المنتقاة" l'immigratio choisie، الذي نادى به الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي - عندما كان وزيراً للداخلية - في هذا التوجه الجديد، وقد بدأ بعض دول الاتحاد الأوربي يفرض شروطاً جديدة على المهاجرين الجدد؛ ومن ذلك: مشروع قانون هولندي ينصُّ إجبارَهم على اجتياز اختبار الإدماج الذي سوف تنظمه السفارات والقنصليات الهولندية في الأوطان الأصلية للمهاجرين الجدد، ويتضمن هذا الاختبار أسئلة لقياس مدى إلمام الشخص باللغة الهولندية، ومعرفته بجغرافية الدولة وتاريخها، والعادات والتقاليد والقوانين التي تحكم مجتمعها، ويكون الحصول على التأشيرة مرتبطاً باجتياز هذه الاختبارات.

ومثل هذا النوع من الهجرة، لا يترك لعوامل الجذب والطرد تفاعلاتها التلقائية والطبيعية؛ لتحدد محصلتها مدى التدفقات الهجروية من الجنوب إلى الشمال، بل تتدخل عوامل انتقائية أو تمييزية؛ نتيجة التسييس الزائد لقضايا الهجرة؛ ففي مقابل إجراءات الحد من الهجرة النظامية أو الهجرة القانونية، أصبحنا أمام نوع جديد من الهجرة المنظمة، وهي الهجرة الانتقائية؛ حيث يتم انتقاء العدد المطلوب من المهاجرين، من ذوي كفاءات ومهن معينة، من مناطق محددة، إلى بعض دول الاتحاد الأوربي؛ بهدف المحافظة على النسيج الاجتماعي بها، وهذه الهجرة يفترض بها أن تكون مأمونة للراغب فيها؛ لأنها تكفل له مسبقاً مجموعة من الحقوق في طرف الدولة المطالبة، وهي التي ستتمكن من خلال هؤلاء المهاجرين، من الاستجابة لحاجاتها من ذوي الكفاءات واليد العاملة المتخصصة، إلا أنها قد تمثل خسارة للدول التي تنطلق منها هذه الكفاءات؛ لأنها ستؤدي إلى المزيد من استنزاف عقولها.

ولا يجادل أحد في أن سياسات الهجرة وقوانينها، هي من أعمال السيادة الوطنية للدول، بما فيها - بطبيعة الحال - الدول الأفروعربية؛ فهي التي تقرر بإرادتها من الذي

يمكنه أن يدخل أقاليمها ويقيم فيها، والشروط التي يخضع لها، ولكنَّ على هذه الدول أيضاً واجباً، وهو تفادي الأفعال والسياسات التمييزية، والعمل على إتاحة الفرص للتفاعل الإنساني بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي التي تتيح معدلات نموها الديمغرافي وفتوة بنائها العمري، من إحداث توافق بين العجز الديمغرافي والفائض الديمغرافي في دول جنوب المتوسط، أو ما يسمى "الهجرة التكميلية".[41] وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا ودولاً أوربية أخرى أعربت عن احتجاجها وعدم رضاها في السابق على إجراءات "الهجرة الليبرالية"، وعن التفهم والتسامح النسبيين، إزاء ظاهرة الهجرة غير النظامية التي كان بعض دول جنوب أوربا يتبعها؛ مثل: إيطاليا، وإسبانيا؛ وهذا أدى إلى تراجعها عن هذا الاتجاه.

ولعل التطور الأخطر في هذا الشأن، هو الاستخدام المفرط لمسوغات الأمن في تقييد الهجرة من دول الجنوب، وبصفة خاصة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ بالنظر إلى المهاجرين من هذه الدول، من حيث هم تهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافياً، بينما كانت الهجرة تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية؛ ويقودنا تغيير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، ومسألة الربط بين الهجرة والأمن،[42] إلى إحدى أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب، وهي إشكالية العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، وكون أوساط أوربية عدة، ترى أن الهجرة الآتية من الجنوب من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للغرب؛ لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة مجتمعاته؛ ولذلك انتقلت قراءة الغرب للتهديد، بعد الحرب الباردة، من المجال العسكري؛ لتشمل عوامل أخرى عدة، من بينها الهجرة، من حيث هي مصدر تهديد للأمن الغربي.

لقد أضفت تداعيات 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، وما تلاها من أحداث في عواصم أوربية عدة، إلى تعقيدات جديدة؛ في مقدمتها: الالتباس والتشابك، غير الموضوعيين، وهما اللذان حدثا في الربط التعسفي بين الهجرة والإرهاب، والبحث عما يمكن عمله في إدارة عمليات الهجرة؛ لزيادة درجات الأمان، والسعي لبناء منظومة

جديدة للهجرة، تشمل جميع النواحي الأمنية والسياسية والقانونية والإجرائية، إضافة إلى ما يتم الترويج له حالياً؛ للربط بين قيم الثقافة، والدين الإسلامي، والإرهاب، وأن يعدّ بعض الناس هذه الثقافة وهذا الدين متعارضين والقيم الغربية أو الحضارة "المسيحية/ اليهودية"، وأنهما قد يمثلان خطراً عليها، وقد نشطت الدعوة إلى وضع استراتيجية أوربية دفاعية، من شأنها تطويق مخاطر ما يسمونه "الإرهاب الإسلامي"، وتقييد حركة الهجرة من الدول الإسلامية والعربية، ماعدا الهجرة المنتقاة، والتوسع في اختيار عنصر هجرة من مناطق جغرافية بعيدة؛ كآسيا وأمريكا اللاتينية، والاتجاه في الوقت نفسه للتضييق على المهاجرين المسلمين المقيمين في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وترحيل بعضهم إلى دولهم، من دون أخذ التشريعات الدولية لحقوق الإنسان، وذات العلاقة بالمهاجرين، في الحسبان.[43]

وعلى صعيد آخر، فإن أغلب الدول الأوربية يعترف - بدرجات متفاوتة - بحق الدولة الأم أو الوطن الأصلي، في أن ينميا علاقاتٍ وروابط خاصة بأبنائهما المهاجرين؛ بوصفهم أقليات في دول أخرى، مادام ذلك لا يتعارض وسيادة دول المهجر، ونلاحظ ذلك بصفة خاصة في الدول الأوربية التي تأخذ بمفهوم مرن للهجرة، أو تعدد الثقافات كبريطانيا؛ وهذا يسمح للمهاجرين، بالمحافظة على علاقات ثقافية واجتماعية بأوطانهم الأصلية، وحماية تعبيراتهم الثقافية، في إطار نشر ثقافة التسامح ومكافحة التمييز، بينما نجد دولاً أوربية أخرى كفرنسا التي تتبنى مفهوم الاستيعاب أو مفهوم الانصهار في بوتقة مجتمع الهجرة، لا ترحب بمثل هذه الروابط، وتطالب المهاجر إليها بالتخلي عن جذوره وخصوصيته الثقافية والاجتماعية؛ أي إنها لا تعترف بما يسمى "الولاءات التحتية"، أو شرعيتها.

المخاوف والمشكلات المشتركة بين دول المهجر والوطن الأم

يمثل أفراد الجاليات المهاجرة ممن حصلوا على جنسيات أخرى تحدياً؛ حيث إنهم لا يدخلون ضمن مبدأ التنظيم السياسي القائم على التزامن المكاني، بين السكان والمنطقة تحت

السيطرة؛ فكيف يمكن الارتباط بالمهاجرين، برغم الفواصل الجغرافية والسياسية، بل القانونية؟ وما الشكل الذي يمكنهم المشاركة به في الحياة القومية؟ وكيف يتم التعامل وعناصر خارجين على السيطرة القومية؟ وكيف نوفق بين الولاءات القومية التي ربما تكون متنافسة، وخصوصاً أن بعض دول المهجر تعترف بازدواج الجنسية، فضلاً عن أن بعض الدول المصدرة للهجرة تأخذ بالقاعدة نفسها؟

وقد أثار ذلك عدداً من المشكلات في بعض الدول؛ فأثيرت في ألمانيا قضية حملة "الجنسيتين" من الأتراك، ومدى حقهم في المشاركة في الانتخابات، علماً أن ألمانيا تمنع ازدواج الجنسية، وتلزم من يتجنس بجنسيتها التخلي عن جنسيته الأصلية، وقد تقدمت سلطاتها إلى السفارة التركية بطلب تزويدها بأسماء الأتراك المتجنسين الذين مازالوا يحملون الجنسية التركية، وقد اعترفت السفارة بنحو 50 ألف تركي متجنس في ألمانيا يحملون تلك الجنسية؛ فتم حرمانهم من حق التصويت في الانتخابات الألمانية.[44]

أما بالنسبة إلى الدولة الأم فإن ازدواج الجنسية يثير هو نفسه ما يتفرع عنه من مسائل، تتعلق بالمواطنة والحقوق المترتبة عليها؛ فقانون الجنسية المصري الذي أُصدِر عام 1975 مثلاً، أخذ بمبدأ ازدواج الجنسية، ويلاحظ أن قانون الخدمة العسكرية الإجبارية يعفي المهاجر المصري منها، وفي الوقت نفسه نجد أن قانون الهجرة يعطي الحق للمواطنين (الحاملين للجنسية المصرية)، بالإدلاء بأصواتهم في الخارج في الاستفتاءات، وهو حق دستوري مكفول للجميع؛ إذ ينص قانون الهجرة الذي أُصدِر عام 1983، في مادته الأولى أن: «للمصريين أفراداً أو جماعاتٍ، حق الهجرة الدائمة أو الهجرة المؤقتة في الخارج... ويظلون محتفظين بالجنسية المصرية، ولا يترتب على هجرتهم الدائمة أو الهجرة المؤقتة الإخلال بحقوقهم الدستورية أو القانونية التي يتمتعون بها؛ بوصفهم مصريين ماداموا محتفظين بجنسيتهم المصرية، وأبدوا الرغبة في ذلك»، ومع ذلك لم تتم مشاركة المصريين المغتربين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة؛ وهذا أثار الكثير من الانتقادات من أغلب الجاليات.

ويلاحظ على مستوى آخر، أنه تم إبطال انتخاب بعض المصريين لعضوية مجلس الشعب؛ بوصفهم مزدوجي الجنسية؛ كحال النائب رامي لكح الذي اكتشف أنه مزدوج الجنسية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها ذلك بحكم قضائي؛ وقد أثار ذلك ردود أفعال غير إيجابية في أوساط الجاليات المصرية، واضطر بعض النواب من مزدوجي الجنسية إلى التنازل عن جنسياتهم غير المصرية، للاحتفاظ بعضويتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية، قام بمد مظلة المشاركة السياسية لتشمل المواطنين المقيمين خارج بلادهم؛ لتعميق روح الانتماء لدى جالياتها بالخارج، وخاصة ما بعد الجيل الأول من هذه الجاليات، وإعطائها الانطباع بالممارسة، بل الاقتناع بها، وبأن لها دوراً في صنع مستقبل أوطانها الأصلية؛ وتأخذ هذه المشاركة صوراً وأشكالاً متعددة؛ فهي قد تمتد لتشمل حق الاقتراع في أنواع الاستفتاءات والانتخابات كافة، بالإضافة إلى حق الترشيح لمختلف الوظائف التنفيذية والمحلية والمناصب النيابية، أو قد تُقصَر على حق الاقتراع من دون حق الترشح في دول أخرى، أو قد تتضمن فقط: حق الاقتراع في بعض أنواع الانتخابات، أو الانتخابات الرئاسية دون المحلية والنيابية، أو استفتاءات على مسائل قومية عامة؛ مثل: تعديل الدستور؛ (يشارك الجزائريون المهاجرون مثلاً، في انتخابات الرئاسة الجزائرية، وقد لعبت أصواتهم في بعض الحالات، دوراً حاسماً في تحديد النتائج النهائية للانتخابات؛ لكبر حجم الجاليات الجزائرية المهاجرة).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول العربية؛ كالجزائر وتونس والمغرب، قطع شوطاً أبعد من ذلك، بالسماح بوجود ممثلين للمهاجرين في مجالسها التشريعية، أو التفكير الجاد في ذلك، مع وضع لوائح تقيد حرية تصويتهم في قضايا داخلية أو أمنية مثلاً، إلا أنها تمكنهم من عرض قضاياهم ومشكلاتهم في الداخل والخارج ومناقشتها، بدلاً من استغلال بعض الناس لها، وتسييسها للإساءة إلى الوطن الأم.

أمثلة تطبيقية على أوضاع بعض الجاليات العربية والإسلامية (حالات بريطانيا وفرنسا وألمانيا)

اعتمدنا بشكل أساسي في جانب من المعلومات الواردة بهذا المحور على الدراسات التي أعدها "معهد المجتمع المفتوح" Open Society Institute، عام 2007، عن أوضاع الجاليات الإسلامية في المدن الأوربية، ضمن برنامج "الاتحاد الأوربي للرصد والمؤازرة" EU monitoring and advocacy program, EUMAP، وسنخصص هذا المحور لدراسات التجمعات الإسلامية في ثلاث دول أوربية، وهي المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا؛ للتعرف إلى أهم ملامح أوضاع المسلمين فيها، وتضم الدول الثلاث أكبر عدد من المسلمين على مستوى الاتحاد الأوربي، وإذا كانت أصولهم مختلفة ولكل تجمع إسلامي خصائصه وسماته وظروفه، فإن دراسة حالات الدول الثلاث تعطي فكرة شبه متكاملة عن أوضاع المسلمين وظروفهم في الاتحاد الأوربي من الناحية التطبيقية.[45]

أولاً: ملامح أوضاع الجالية العربية والإسلامية في بريطانيا

بدأت هجرة المسلمين إلى بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكان العامل الذي سهل هذه الهجرة هو افتتاح قناة السويس عام 1869؛ فقد أدى افتتاحها إلى زيادة الحركة التجارية بين الإمبراطورية البريطانية ومستعمراتها، والاحتياج إلى قوة عمل يتم الاستعانة بها على السفن وفي الموانى، وكان اليمنيون هم أولى المجموعات العربية التي دخلت قوة العمل المطلوبة للعمل في السفن والموانى، وقد وصلوا إلى الموانى البريطانية: كارديف، وليفربول، ولندن، وبلغ عدد المهاجرين منهم إلى الشواطئ البريطانية 40 ألفاً في الفترة 1890 – 1903، ومع بداية هذه المجموعة من المسلمين المهاجرين، كانت الديانة الإسلامية قد بدأت تجذب إليها مواطنين بريطانيين، وبدأت أعدادهم تتزايد بتوافد المهاجرين؛ وهذان العنصران – وهما: المهاجرون، والذين أسلموا من البريطانيين – لعبا دوراً أساسياً ودوراً مهماً في وجود الإسلام، وبداية نشر تعاليمه في بريطانيا.[46]

ولم تنمُ أعداد المهاجرين المسلمين في بريطانيا بشكل ملحوظ، إلا بعد سنوات الحرب العالمية الثانية؛ إذ تطلبت عملية إعادة البناء البريطاني بعد الحرب، استيعاب عمال غير مهرة وأنصاف مهرة للعمل في القطاع الصناعي، وبأجور متدنية، ويلاحظ أن الهجرة الكبرى للمسلمين إلى بريطانيا قد جاءت من باكستان، ومن بنجلاديش التي كانت جزءاً من باكستان بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أعداد كبيرة من الباكستانيين الذين انضموا إلى الجيش البريطاني في أثناء الحرب العالمية الثانية، قد هاجروا إلى الجزر البريطانية بعد انتهاء الحرب، كما حرصت بريطانيا على الإبقاء على رابطة الكومنولث التي ضمت مستعمراتها السابقة بعد استقلالها، ووجدت فيها مصلحة للجانبين، وأنها تتيح مجالاً واسعاً للتعدد والتوافق وتبادل المصالح.

وجاءت الموجة الثانية من الهجرة من دول شرق إفريقيا؛ فقبل استقلال هذه الدول كان الآسيويون الذين يعيشون فيها يتمتعون بالعمل في التجارة والتوزيع وأعمال البنوك والشؤون المالية، وقد تأثرت أوضاعهم الاقتصادية بعد الاستقلال بـ "سياسة الأفرقة"؛ أي سيطرة الإفريقيين على المؤسسات الحيوية، بالإضافة إلى تأميم البنوك؛ وهو ما دفع رجال الأعمال الآسيويين للهجرة بأعداد كبيرة، وكان كثيرون منهم يحملون جوازات سفر بريطانية؛ فاستقروا في بريطانيا، وفي الوقت نفسه كانت تتدفق على بريطانيا هجرات خاصة من الطلبة، من ماليزيا ودول عربية عدة، وقد استقر بعضهم فيها.

وتعد الجالية المسلمة في بريطانيا أكثر الجاليات الإسلامية تنوعاً في العالم؛ طبقاً لتعداد عام 2001، وهو أول تعداد سكاني في تاريخ بريطانيا، يتضمن سؤالاً عن ديانة المستجوب؛ فقدر عدد المسلمين في بريطانيا بـ 1.59؛ أي أكثر من مليون ونصف مليون نسمة، ولكن الكثير من الخبراء يعتقد أن الرقم الحقيقي أقرب إلى 2 مليوني نسمة، والمسلمون في بريطانيا تعود أصول معظمهم إلى شبه القارة الهندية، وطبقاً لتعداد عام 2001، فإن 43٪ منهم أتوا من باكستان، و17٪ من بنجلاديش، و9٪ من الهند؛ أي إنهم

يمثلون حوالي 70٪ من مسلمي بريطانيا، وينقسم الآخرون كما يأتي: 6٪ من الأفارقة، و24٪ تحت بند آخر، يشمل الأتراك والعرب وعناصر آخرين، ويعيش معظم المسلمين في بريطانيا في لندن، ومانشستر، وبيرمنجهام، وبرادفورد، ويصل عدد هؤلاء في لندن إلى 12.5٪ من السكان؛ أي بنسبة واحد من كل ثمانية، وفي بعض أحياء لندن يرتفع عددهم إلى 30٪ من السكان، كما أن الأقلية المسلمة في بريطانيا أصغر سناً من الأغلبية البيضاء؛ حيث إن 60٪ من المسلمين في بريطانيا تحت سن الخامسة والعشرين، بينما 32٪ فقط من الأغلبية البيضاء تحت هذه السن، وأخيراً فإن 55٪ من المسلمين في بريطانيا ولدوا في بريطانيا ونشأوا فيها.[47]

أما المسلمون الذين يوجدون في المناطق البعيدة خارج العاصمة البريطانية – في أغلبهم – فيعيشون في "جيتوهات" منعزلة؛ وفقاً للجذور الأصلية، وهؤلاء المسلمون يعانون بطالة مزمنة ومستوى تعليمياً متدنياً، فضلاً عن انعزالهم الثقافي الذي يفرضونه على أنفسهم في أغلب الأحيان، أو ذلك المفروض عليهم في المجتمع؛ بسبب عجزهم عن الاندماج فيه؛ شأنهم شأن الأقليات الأخرى، وإن زادت درجة الانعزال بين الأقلية المسلمة؛ بسبب النزعة الدينية المتشددة المتأصلة لدى بعضهم؛ بحكم المجتمعات التي يأتون منها، ويعد المستوى المعيشي للأتراك والعرب بصفة عامة، موفراً شرائح أكثر انفتاحاً، ومستوى أفضل نسبياً.[48]

كما يلاحظ أن المهاجرين المسلمين مركّزون في مناطق محددة؛ في محاولة لحماية أنفسهم، من حيث هم أقلية، وللشعور بالرضا؛ بحكم أنهم يحتكون بمن هم مثلهم؛ بحكم رفض بعضهم المجتمع المضيف حيناً، وعدم قدرة بعض آخر على الاندماج فيه حيناً آخر، أو رفضاً للاندماج؛ بسبب أو من دون سبب، وقد أشارت تقارير واستطلاعات عدة للرأي، إلى أن مسلمي بريطانيا يعانون التمييز في شتى المجالات؛ مثل: العمل، والتعليم، والصحة، والخدمات، والإسكان؛ وطبقاً لاستطلاع للرأي،

قامت به المفوضية الإسلامية لحقوق الإنسان عام 2000، فإن 45٪ من المستجوبين قالوا: إنهم - أو إن فرداً من أفراد أسرتهم - تعرضوا للتمييز؛ بسبب الديانة، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2001، شهد تصاعد نشاط تيارات العنصرية البريطانية المطالبة بطرد المسلمين من بريطانيا، وقد شهدت الساحة البريطانية أحداث اعتداء على المسلمين، ووقوع ردود أفعال عليها صيف عام 2001، بقيام مجموعة من جيل الشباب المسلمين في أولوهام، ويورفلي، وبرادفورد، بأحداث شغب؛ اعتراضاً على الحملة التي شنها الحزب القومي البريطاني، ضد الإسلام والمسلمين، بوضع حملته الانتخابية، تحت شعار "إخلاء بريطانيا من الإسلام"، كما تشير الدراسات والتقارير إلى أن نسبة كبيرة من مسلمي بريطانيا - ولاسيما من الآسيويين - تعيش حياة موازية في عزلة عن المجتمع الأوسع؛ وهذا يؤثر بالسلب في اندماجها في المجتمع البريطاني ومشاركتها في الحياة العامة،[49] وتعد نسبة كبيرة من مسلمي بريطانيا - بصفة عامة - من أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً في المجتمع البريطاني، وبالمقابل، نجد أنه وفقاً لإحصاءات عام 2002، يُقدر عدد المسلمين من أصحاب الملايين بخمسة آلاف، يفوق حجم ودائعهم النقدية 3.6 مليارات جنيه إسترليني.[50]

ويفيد بعض التقارير أنه يوجد في بريطانيا أكثر من 1500 مسجد؛ منها أكثر من 600 مسجد مسجل - من حيث هو مؤسسة خيرية دينية - مقارنة إلى 13 مسجداً فقط، كانت مسجلة عام 1963، كما يوجد حالياً في المملكة المتحدة بضعة آلاف من مدارس التعليم الإسلامي الديني، وهناك 1400 جمعية إسلامية اليوم، علماً أن أعدادها كانت قليلة في الستينيات؛ ولقد تكيف الكثير منها محلياً؛ ليخدم مجموعات لغوية محددة في جزء من المدينة أو الجوار، وغالباً ما نجدها مركزة في مسجد معين، وأنها تلتحم - في بعض الأحيان - ببعضها بعضاً؛ لتشكل جبهة موحدة للتعامل والسلطات المحلية، ويعمد بعض الجمعيات إلى تشكيل منظمات، أو شبكات رسمية تعمل، من حيث هي جماعات ضغط؛ من أجل تحقيق مصالح واهتمامات معينة في أغلب الأحيان.[51]

ويلاحظ في مسائل التمثيل والقيادة للجاليات الإسلامية، سيطرة الجيل القديم على مؤسساتها، ويعد أئمة المساجد مثالاً على هذه الحال، وأغلبهم وافد من الخارج، ويفتقر إلى المهارات اللازمة في اللغة الإنجليزية، كما أن الإلمام قليل بخصائص وتحديات واهتمامات في المجتمع البريطاني؛ وهو ما عبر عنه شاب مسلم من أصل آسيوي بقوله: «إنهم يديرون شؤون المساجد وكأنهم مازالوا في كراتشي»، وعلى الرغم من أن الحاجة إلى أئمة يكون منشأهم في بريطانيا، ملحة ومعترف بها، فإن برامج التدريب تجد صعوبة في توظيف المرشحين لهذا المنصب.[52]

وخلال التسعينيات من القرن الماضي، كثفت التنظيمات الإسلامية جهودها؛ لشرح قضايا المسلمين في بريطانيا، ولمواجهة التغطيات الإعلامية المتحيزة، وظهر جو إيجابي نسبياً، في ظل الحكومات العمالية منذ عام 1997، وانخرط المسلمون بشكل متزايد في التنظيمات الإدارية والسياسية القائمة؛ فعلى مستوى الحكومة المحلية مثلاً، يوجد حالياً الكثير من المسلمين ضمن أعضاء المجالس المحلية، أما على المستوى الوطني فكان ثمة ثلاثة نبلاء Peers، وعضو برلمان من المسلمين، ويعد تأسيس منظمة "فير" FAIR، المناوئة للعنصرية وأعداء المسلمين عام 2001، مثالاً جيداً على التطور الحالي لقوى الضغط الإسلامية،[53] وقد ابتدأت المنظمة، حملة جديدة تحت شعار "الوصول إلى صفقة عادلة لمسلمي بريطانيا"، ولقد وفرت هذه الحملة رسائل للأعضاء؛ لإرسالها إلى البرلمانيين ورئيس الوزراء يطلبون إليه فيها الحماية الشاملة من التمييز الديني،[54] وقد سعت السلطات البريطانية للتصدي للدعوات العنصرية ضد المسلمين، وقد مُثِّل ذلك بسن تشريع في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2004، يجرم كراهية الأديان؛ أسوة بتشريع يجرم التعصب ضد الأعراق؛ حيث أقرت الحكومة البريطانية بأن المسلمين يعانون معاملة "غير عادلة" بشكل مستمر، وبمعدل أكبر من أي طائفة دينية أخرى،[55] وقد شهد عام 2004، افتتاح "المركز الإسلامي" بالعاصمة لندن، وهو الذي يعد أكبر مركز إسلامي في أوربا الغربية، بتكلفة تجاوزت عشرة ملايين جنيه

إسترليني، وهو يسع أكثر من 10 آلاف مصلٍ، وفي تموز/ يوليو، أطلقت مجموعة من المسلمات بلندن، "تجمع مناصرة الحجاب"، وهو الذي يضم نشطاء مسلمين وغير مسلمين، من مختلف الدول الأوربية، من المعنيين بالدفاع عن حق المرأة المسلمة في ارتداء الحجاب، وقد رفعت طالبة بريطانية مسلمة من أصل بنجلاديشي قضية أمام محكمة بريطانية؛ بسبب رفضها ارتداء الزي المدرسي الذي طالبتها به مدرستها، وأصرت على ارتداء الحجاب، وكسبت قضيتها.[56]

وتطبق بريطانيا تجاه المهاجرين مفهوماً للاندماج، يقوم على التعدديات العرقية والاجتماعية، بل اللغوية؛ وهو مفهوم يقوم على إتاحة مساحة للتعبير لكل جالية أو عرق؛ لكي يحافظا على ثقافتهما؛ وفقاً لتقاليدهما ومعتقداتهما الدينية في إطار القانون؛ ولذلك يوصف النموذج البريطاني بأنه نموذج "نصف استيعاب"؛ فهو يسمح بالتفاعل والمجتمع المضيف وأحداثه ونشاطاته، مع المحافظة على سمات المهاجرين وتميزهم الإيجابي، أما الذين شرعوا للتعددية فلم يكن قصدهم أن تصبح بديلاً من الهوية، وإنما أن تكون إغناء وتنويعاً لمظاهرها الحضارية.

ولكن ذلك لم يمنع بعض المهاجرين من تصرفات تدل على ضعف الاندماج، برغم مرور سنوات على اكتسابهم الجنسية، وقسمهم يمين الولاء لبريطانيا التي تعبر عن عدم نضج الارتباط بالمجتمع البريطاني، والمشاركة بشكل إيجابي في المناسبات الوطنية والرياضية وغيرها، ويلاحظ بعض الناس أن شريحة كبيرة من الجيل الأول لم تبذل جهداً كافياً لتعلم لغة البلد الذي أصبحت تعيش فيه، واكتسبت جنسيته؛ الأمر الذي انعكس ذاته على أبناء الجيل الثاني الذين ظلوا على هامش مجتمع الهجرة، برغم السنوات التي قضوها، وهم يعانون تدني مستواهم التعليمي، وتزايد نسبة البطالة بينهم؛ الأمر الذي سهل استقطاب تيار التطرف لبعضهم، واستمرار الارتباط الوثيق بالوطن الأم؛ فقد لوحظ مثلاً، أن بعض الآسيويين البريطانيين، كانوا يشجع فرق الكركيت الباكستانية والهندية والبنغالية، على حساب الفريق الوطني الإنجليزي، عندما يوجد هؤلاء في

مباريات الكركيت العامة، وهو أمر له حساسيته لدى المجتمع البريطاني، وإن كان يمكن تفهمه، إلا أن أنواعاً أخطر من تطورات سلبية استجدت؛ وفي مقدمتها: بروز جماعات متطرفة داخلية قامت بعمليات إرهابية داخل بريطانيا؛ وهذا جعلها أمام مراجعة ذاتية صعبة، وأكثر إلحاحاً لمعنى التعددية وحدودها، ويلاحظ أن المفجرين الانتحاريين في تفجيرات لندن، كانوا من الجيل الثاني أو الجيل الثالث من المهاجرين الآسيويين الذين ولدوا في بريطانيا وترعرعوا فيها.

وقد طرح ذلك تساؤلات عدة، حول مدى الولاء للوطن البريطاني، وحدود الاعتراض على سياسة الدولة البريطانية، وتناغم هذه التعددية الحالية و"الهوية الإنجليزية"، ذات الخصائص والمميزات المحددة؛ فبريطانيا من أعرق الديمقراطيات في العالم؛ حيث تمنح قوانين حقوق الإنسان وتقاليدها ملاذاً، ولو لأشخاص يشك في أنهم أهل له، وبعضهم مطلوب من دول بتهم تتعلق بالإرهاب، وقد وصل الأمر إلى حد استخدام بعض الدول الأوربية بعض العناصر الإسلاميين المتطرفين واللاجئين ضد بعض الحكومات الإسلامية، تحت ستار مساندة حرية العقيدة وحق اللجوء والتعبير لهؤلاء العناصر ضد القمع الذي تمارسه الحكومات الإسلامية في أوطانهم الأصلية ضدهم.

وبرغم كل هذه المشكلات فقد نجحت بريطانيا إلى حد كبير، في السماح لأعضاء الجاليات الإسلامية بأن يحافظوا على هويتهم الجماعية، وأن ينموها، لكنها كانت أقل نجاحاً في أن تضمن مشاركتهم شعور المواطنة مع الآخرين؛ فقد عاشت نسبة كبيرة من المهاجرين العرب والمسلمين وأجيالهم المولودين في بريطانيا ودول الاتحاد الأوربي، غريبة عن الثقافة الجديدة، وغير قادرة على اكتساب المهارات التقنية الحديثة؛ ومن ثم أصبح أفرادها غير قادرين على الاندماج في المجتمع بالشكل المطلوب، كما أصبح بعضهم فريسة سهلة للتنظيمات "المتطرفة"، التي استغلت هوس جيل الشباب المهاجرين بالدين؛ للثأر والانتقام من المجتمع المسالم المقيمين فيه؛ لعقابه عما يحدث في العالمين العربي والإسلامي،

من إيذاء واحتلال لأرضهم؛ على نحو ما حدث في المجتمع البريطاني، وقد ثار التساؤل: كيف يمكن أربعة شبان بريطانيين من أصل آسيوي، ولدوا على الأرض البريطانية، وربوا في مدارسها، بقتل "مواطنيهم"، وإلحاق كل هذا الأذى بهم، مع سبق الإصرار، بارتكاب عمليات تفجير في المترو والحافلات البريطانية، بزعم تورط وطنهم "المفترض"، في حربي أفغانستان والعراق؛ فالبريطانيون الذين قسمتهم حرب العراق، عبروا بكل السبل السلمية والسياسية، عن هذا الاختلاف والتباين في المواقف، بتظاهرات حاشدة وصحافة مليئة بالإدانات، تنتقد الحرب وتطالب بالانسحاب من العراق.

ويرى بعض الناس أن الصور اليومية التي تبثها القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت يومياً، وتظهر مسلمين يقتلون في العراق، وفي فلسطين، وفي أفغانستان، ويحتجزون في جوانتنامو، تثير غضب شرائح من المسلمين المهاجرين، فضلاً عن الحرمان الاجتماعي الذي يعيش فيه كثير من المسلمين، إضافة إلى عدم توازن السياسات الخارجية الأوربية تجاه قضايا الشرق الأوسط؛ وهذا أوجد أرضاً خصبة للتطرف، في أوساط الشبان المسلمين المهاجرين.[57]

وفي هذا الإطار أصدر المعهد الملكي للشؤون الخارجية في 18/ 7/ 2005، تقريراً أكد فيه وجود صلة بين غزو العراق واعتداءات لندن الإرهابية، كما أن استطلاع الرأي الذي نشرته صحيفة الجارديان في 19/ 7/ 2005، يشير إلى أن ربع البريطانيين مقتنعون بأن الضربات؛ جاءت نتيجة مشاركة بلادهم في حرب العراق، ولكن رئيس الوزراء السابق توني بلير نفى في 19/ 7/ 2005، وجود صلة بين الأوضاع في العراق أو فلسطين وتفجيرات لندن، وأضاف أن الإرهابيين يستغلون بالطبع هذه الأوضاع؛ لتنفيذ مآربهم السياسية، وطالب بعض الأجنحة اليمينية بإعادة النظر في النموذج البريطاني الذي يتسم بسخاء في التعامل والوافدين الجدد.[58]

فبعد تفجيرات لندن، أثيرت التساؤلات حول نموذج الاندماج البريطاني الذي كان يعد حتى وقت قريب، مثالاً يحتذى به، بعد اكتشاف أن تجنيد الإرهابيين، يمكن أن يتم بين

صفوف المواطنين المندمجين تماماً في نسيج المجتمع البريطاني، وعلى الرغم من أن بريطانيا لم تغير نموذجها للاندماج، فإنها بدأت - شأنها شأن الدول الغربية الأخرى - تعيد النظر في عناصر هذا المفهوم وتطبيقاته.

وفي هذا الإطار تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المسلمين؛ لتأمين "دمج أفضل" لهم داخل نسيج المجتمع البريطاني؛ وصولاً إلى صورة يرضى عنها الكثيرون، هي "إسلام بريطاني"، وليس "إسلاماً في بريطانيا"، "فإسلام بريطاني"؛ يعني - في تقدير بعض الناس - أن المسلمين يشكلون جزءاً عضوياً في بنيان المجتمع البريطاني، وليس جزءاً دخيلاً عليه؛ وهي معادلة تضمن - في تقدير بعض الناس - لمسلمي بريطانيا اندماجاً حقيقياً في الحياة البريطانية، بعيداً عن صور التهميش والانزواء والانغلاق، التي تعانيها الجاليات العربية والإسلامية في أوربا.[59]

وقد تمكنت الجالية الإسلامية البريطانية مؤخراً، من انتزاع بعض التشريعات التي تحمي حقوق المسلمين وحرياتهم المدنية، من حيث هم أقليات عرقيه؛ فتضمن قانون مكافحة الإرهاب مواد تجرم الاعتداء على الأشخاص والممتلكات بدافع ديني، فضلاً عن صدور قانون يمنع التمييز على أساس ديني في مجال العمل، وسعت جماعات إسلامية وحقوقيه لحث الحكومة البريطانية على تبني البروتوكول 12 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو الذي يمنع التمييز على أساس ديني في جميع المجالات، والذي تحفظت بريطانيا عليه؛ بدعوى أن نصوصه عامة وغير محددة.

وتتراوح التقديرات مختلفة بالنسبة إلى عدد الجاليات العربية في بريطانيا؛ فمازال هناك جوانب غامضة، تبحث عن إجابات وأرقام تتسم بالدقة والشمول، وهناك تقديرات مبالغ فيها من أبناء الجاليات العربية؛ حيث تسعى كل جالية لتؤكد أنها الأكبر عدداً بين العرب، وفي الجانب الآخر يسعى مسلمو بريطانيا من غير العرب، لتأكيد أن عدد العرب في بريطانيا أقل بكثير من التقديرات العربية، ويقدر بعض المصادر عدد العرب في بريطانيا بما يتراوح ما بين 300 ألف عربي، في الحد الأدنى ونصف مليون عربي في الحد الأقصى.

إن الجاليات اللبنانية والسورية والمصرية والعراقية والسودانية واليمنية - بشكل عام - هي ذات الحجم الأكثر عدداً بين الجاليات العربية، ويشير بعض المصادر إلى أن الجالية العراقية هي كبرى هذه الجاليات، تليها مباشرة الجالية المصرية،[60] وتعطي الجالية السورية الانطباع بأنها حسنة التنظيم وناجحة، وإحدى السمات المهمة للجالية العربية في بريطانيا، أن السبب الرئيسي في وجود نسبة كبيرة من أبنائها في هذا البلد، هو اللجوء السياسي أو الأسباب الاقتصادية أو المهنية، ونظراً إلى أن لكل جالية عربية روابطها وانتماءاتها ومشكلاتها الخاصة بها، فإنه من الصعب الحديث عن جالية عربية موحدة، بل هناك جاليات عربية، يتقوقع كل منها على نفسها وتشغلها مشكلات أبنائها، وكذلك مشكلات الوطن الأم، ويميل أبناء كل جالية إلى الإقامة في مساكن قريبة من بعضهم بعضاً.

ومازالت العلاقة بين هؤلاء العرب "المهاجرين"، وبين المجتمع البريطاني تتسم بالضعف؛ بمعنى أن العلاقات الاجتماعية بين الجانبين محدودة، وقد أسهمت في ذلك طبيعة المواطن البريطاني التي لا ترحب كثيراً بإقامة علاقات بأبناء الأعراق الأخرى خارج إطار العمل، كما أن أبناء الجاليات العربية لم يبذلوا جهداً كبيراً وعملاً كافياً؛ من أجل فتح ثغرة في هذا الحاجز الاجتماعي؛ لسببين: الأول، أنهم شعروا أن علاقاتهم بأبناء جالياتهم أو - بحد أقل - بالعرب الآخرين تكفيهم، والثاني، أنهم مازالوا مرتبطين بالوطن الأم؛ لحداثة هجرتهم؛ الأمر الذي يخفف عنهم - ولو نفسياً - تأثيرات هذا التقوقع في الذات؛ لكن هذا التقوقع خلق مشكلات كثيرة لأبناء الجاليات العربية، وخاصة للجيل الأصغر سناً، وفي مقدمة ذلك ازدواجية الثقافة؛ فالبيت يفرض ثقافة شرقية، أما ثقافات المدرسة والشارع ومكان العمل فغربية، كما أسهم هذا التقوقع في استمرار النظرة التقليدية العربية إلى السياسة، وعدم السعي لتحديث هذه النظرة؛ فالعرب عندما يتحدثون عن السياسة، فإن ذهنهم ينسحب إلى القضايا القومية؛ مثل: تحرير فلسطين، والقضايا القومية الأخرى، بينما السياسة في بريطانيا والغرب عموماً، ترتكز على الأمور الداخلية التي تؤثر في حياة الناس، كما أن آليات العمل السياسي، لم تكن متاحة أمام أغلب هؤلاء "المهاجرين" في

البلد الأم؛ لذلك لم يستطع العربي - إجمالاً - أن يقوم بالدور الذي يناط بالمواطن العادي في الغرب، فما بالك بالارتقاء بهذا الدور من خلال الانضمام إلى حزب سياسي، وبالسعي للترشح على قوائمه الانتخابية! وهو أيضاً لم يستطع أن يعلم أولاده هذه الآليات الجديدة للعمل السياسي.

ويعاني معظم الجاليات العربية في بريطانيا إخفاقاً مؤسسياً واضحاً، يُمثَّل بعدم القدرة على إقامة منظمة، أو رابطة موحدة لكل جالية عربية؛ فما البال برابطة تجمع العرب ككل في بريطانيا! والجالية المصرية مثال واضح على ذلك؛ فالخلافات حول جمعية الجالية المصرية، وصلت إلى قاعات المحاكم البريطانية قبل سنوات.

وتبقى المشكلات السابقة، ضمن الإطار المعتاد الذي يمكن أي جالية عربية مقيمة في بريطانيا أن تصادفه؛ فمشكلات عدم التأقلم والعزلة واختلاف العادات والتقاليد، تعانيها جاليات كثيرة تقيم في بريطانيا والغرب عموماً، ولكن موضوع المشكلة الأخطر الذي تكاد تنفرد به الجاليات المسلمة والعربية هو أن بعض الجماعات والأصوات المتطرفة، قد تمكن خلال السنوات القليلة الماضية، من القيام بما يمكن تسميته عملية "اختطاف" للإسلام؛ حيث أصبح رموز هذه الجماعات - وهم الذين كانت بريطانيا قد استضافتهم برغم معارضة بلادهم الأصلية - هم الذين يتحدثون باسم الإسلام، ويحتلون صدارة عناوين الصحف، وخاصة الشعبية منها، وتوارت إلى الظل الأصوات المعتدلة التي تمثل المؤسسات الرسمية الإسلامية في بريطانيا.

كانت نتيجة هذا الاختطاف أن أصبح رجل الشارع العادي في بريطانيا - وهو الذي يعتمد كثيراً في تكوينه السياسي على ما تقوله الصحف الشعبية - يربط بين الإسلام وهذه الأصوات المتطرفة، وكان مثيراً للانتباه، أن نوعاً من التلاقي في الأهداف - وإن كان غير مقصود - قد حدث بين الأصوات المتطرفة وبين الصحف الشعبية التي تنزلق في أحيان كثيرة إلى توجهات عنصرية؛ فالأصوات المتطرفة ترغب في أن تصل بياناتها وخطبها إلى أكبر عدد ممكن من الناس، مسلمين وغير مسلمين،

والصحف الشعبية ترغب هي ذاتها في زيادة التوزيع، وتأكيد تصوراتها السابقة – في الوقت نفسه – عن تطرف الإسلام والمسلمين.

وقد لقي هذا التوجه انتقادات شديدة من المؤسسات الإسلامية في بريطانيا، وهي التي حاولت جاهدة أن تؤكد للمواطن البريطاني العادي، أن هذه الأصوات لا تمثل الإسلام ولا المسلمين، وكذلك من النخب السياسية والثقافية البريطانية التي حرصت دوماً على التمييز بين الإسلام والتطرف، وأكدت ضرورة مشاركة المجتمع المسلم والعربي في بريطانيا سياسياً وثقافياً، والعمل على حماية حقوقه، مقابل التزام هذه الجاليات بالمساعدة على حماية أمن بريطانيا.

وفي ظل هذا المناخ الرافض للإرهاب والتطرف أو العنصرية، من أغلب النخب المثقفة البريطانية والمسلمة، جاءت الانتخابات البرلمانية في أيار/ مايو عام 2005؛ لتؤكد أن هناك استعداداً بريطانياً لقبول مشاركة كبرى، لأبناء الجاليات العربية والمسلمة في النخبة السياسية؛ فقد اهتم المرشحون بمطالب أبناء هذه الجالية، وتحدثوا بإيجابية عن قضايا المسلمين والعرب ومشكلاتهم داخل بريطانيا، وكذلك قضايا السلام في الشرق الأوسط، كما رشحت الأحزاب الثلاثة الرئيسية، 67 مرشحاً مسلماً، و4 من ذوي الأصول العربية لخوض الانتخابات، من بينهم الدكتور وفيق مصطفى الذي تم ترشيحه عن حزب المحافظين، في دائرة بوتل بمدينة ليفربول، وهو طبيب ورئيس للجالية المصرية فيها، وبرغم أن أحداً لم ينجح من هؤلاء، فإن النقاش الذي رافق الحملة الانتخابية زاد اهتمام العرب في بريطانيا نسبياً بالسياسة المحلية البريطانية بشكل عام، كما وفَّر مناخاً مواتياً لمشاركة كبرى في المستقبل، ويلاحظ أن حجم المشاركة السياسية لأبناء الجاليات الإسلامية غير العربية أكبر بكثير؛ إذ نجد أن معظم الجاليات الآسيوية الإفريقية، له شكل من أشكال الوجود في البرلمانات الأوربية، باستثناء الجاليات العربية المنكفئة على ذاتها، والعازفة عن المشاركة السياسية التي لم تألفها، أو لم تتعرف إليها في أوطانها، وإن كانت هذه الصورة قد بدأت تتغير مؤخراً، بشكل نسبي وصورة بطيئة.

بدأ المسلمون والعرب في بريطانيا رويداً رويداً، يتخلصون من الآثار السلبية لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وقد ساعدهم في ذلك، وجود توجه عام لدى أبناء الجاليات المسلمة والعربية، برفض مواقف الإرهابيين والمتطرفين، وبأن هذه الجاليات تمثل جزءاً لا يجتزأ من نسيج المجتمع البريطاني، إلى أن جاءت تفجيرات لندن، فعرقلت مسيرة تطور بالغة الأهمية، كانت الجاليات الإسلامية في بريطانيا - ومنها الجاليات العربية - قد بدأت تحصد ثمارها خلال الفترة القليلة الماضية، إن على صعيد الانخراط في العمليتين السياسية والانتخابية، أو الاعتراف بمكانة الجالية وحقوقها، أو التعاطف وإياها، بل الدفاع عنها ضد أي هجمات عنصرية - قولاً أو فعلاً - من اليمين البريطاني المتطرف، إن الجاليات العربية؛ نتيجة هشاشة وضعها، بالمقارنة إلى وضع الجاليات الإسلامية ذات الأصول الهندية والباكستانية، الأقدم وجوداً والأكثر عدداً والأكثر مشاركة في النشاطين السياسي والاقتصادي، ستصبح - في تقدير بعض الناس - معرضة للتأثر بشكل أكثر سلبية لتداعيات هذه التفجيرات، برغم أن مرتكبيها من غير العرب البريطانيين، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع سنواتٍ طويلة قادمة.[61]

ثانياً: ملامح أوضاع الجالية العربية والإسلامية في فرنسا

بدأت تيارات الهجرة العربية إلى فرنسا مع المهاجرين العرب، في بداية القرن الثامن عشر، بعدما انخفض النمو السكاني فيها، وأصبحت اليد العاملة حاجة ماسة وحيوية في بلد يتطور صناعياً، بشكل غير متناسب ومعدل التزايد السكاني مطلقاً؛ وهذا اضطر فرنسا إلى اعتماد سياسة استقطاب اليد العاملة من مستعمراتها، فكانت الحصة الكبرى للمغاربة، وخصوصاً من الجزائريين الذين لهم مع فرنسا تاريخ طويل؛ فمنهم من جاء إلى مرسيليا؛ للعمل، أو للبقاء مع عائلته، أو طلباً للجوء، حتى أصبحت فرنسا، البلد الثاني بعد أمريكا في قبول المهاجرين، وخصوصاً بين عامي 1900 و1920، وقد أسهمت موجة المهاجرين التي اجتاحت فرنسا واستقرت فيها، في بناء البلاد اقتصادياً، وتم تركيزها في الأعمال

الصعبة؛ كالبناء، وشق الطرق، والصناعات الثقيلة، وأحواض بناء السفن، وكان لا بد لهذه اليد العاملة من أن تأخذ شكلها القانوني لاحقاً؛ إذ اضطرت فرنسا إلى منح هؤلاء العمال الجنسية الفرنسية، بالاستناد إلى قانون الجنسية، الذي يعطي أي أجنبي الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية، بعد خمس سنوات من الإقامة والعمل.

وكانت دول المغرب العربي التي كانت جزءاً من مستعمرات فرنسا ما وراء البحار، من أهم مناطق الجذب؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد المسلمين في فرنسا في العقود الثلاثة الأخيرة، وتغيرت أوضاعهم الاجتماعية والسياسية، بحيث أصبحنا الآن أمام رقم يتجاوز أربعة ملايين مسلم، منهم حوالي 2 مليونين يحملون الجنسية الفرنسية، وتحولت قضية المسلمين من قضية "خارج" إلى قضية "داخل"، ولم تعد قضايا الإسلام في فرنسا تناقش؛ بوصفها قضايا مرتبطة بالخارج العربي أو الإسلامي، كما كان الأمر عليه في الستينيات، بل تحولت إلى شأن فرنسي، وأصبح الجزء الأكبر من الجدل الدائر حول قضية الإسلام والمسلمين، موضوعاً في إطار المفهوم الفرنسي للاستيعاب، ويتم أحياناً مقارنة أوضاع المسلمين بتجارب فرنسا إلى البرتغاليين أو البولنديين، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، حين كانوا أكثر تديناً من كثير من الفرنسيين، وقد خاضوا صراعاً ضد العلمانية الفرنسية الناشئة على أرض كاثوليكية، رافضين هذا الفصل الفرنسي القاطع بين الدولة والكنيسة.[62]

ومن هنا، يعود الاختلاف بين مفهومي "الاندماج المجتمعي" في بريطانيا و"الاستيعاب" في فرنسا في جانب منه، إلى اختلاف وضع الكنيسة في البلدين؛ ففي فرنسا تم فصل الكنيسة عن الدولة، إلا أن العقيدة السائدة في المجتمع هي الكاثوليكية، وهي متحفظة وحذرة من أي تطوير أو من حيث ديمقراطية الاختلاف، إلى حد طرد المخالفين أو المحتجين (البروتستانت) من حظيرة الكنيسة، وقد قبلت بانفصال الدولة عن الكنيسة، مكتفية بالسيطرة الكاملة على الجانب الروحي للمواطن، من دون أي قبول للتعدد، أما في بريطانيا فإن الملكة رأس الكنيسة البروتستانتية (الإنجليكان)، وهي قائمة على فكرة

التعدد، ورفض المنهج الفكري العقائدي الوحدوي الذي تتمسك به الكنيسة الكاثوليكية، واتساقاً وهذا المنهج تأخذ بريطانيا بمفهوم التعدد الثقافي.

فالنموذج الفرنسي يقوم على مفهوم الدمج الذي يسعى لـ "فرنسة" المهاجرين تدريجياً ولو قسراً، وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين تعبيرات "التطابق"، أو التماثل، أو الاستيعاب Assimilation، وهو مفهوم يختلف عن نموذج الاندماج Integration البريطاني، وتحاول الجاليات المسلمة في فرنسا التعايش والمفهوم الفرنسي - برغم معاناتها - مع السعي للاحتفاظ بحق الاختلاف، من حيث هو مفهوم موازٍ، وهو الذي لما تتمكن من ممارسته بعد، أو الحصول عليه حتى الآن.

وقد حاول أحد العرب الفرنسيين توضيح هذا الوضع بقوله: «إن الجاليات العربية اختارت أن تعيش في المجتمع الفرنسي لأسباب خاصة، من دون الانسلاخ عن الجذور والهوية والانتماء الأصلي؛ وليس معنى ذلك الانطواء على النفس، والعيش في عزلة تزيد من تهميش العرب والمسلمين، وإنما تحقيق التعايش والمجتمع الفرنسي بشكل مشرف، من دون الاندماج المرادف للذوبان في هذا المجتمع».[63] ولكن الجاليات العربية والإسلامية لم تنجح في الجمع بين الدمج وحق الاختلاف، كما ظهر مؤخراً بشكل واضح في موضوع الحجاب.[64] وهو ما كُرِّر بشكل حاد في أحداث العنف التي استمرت أياماً عدة، خلال شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005.

وقد أصدرت فرنسا في عهد وزير الداخلية نيكولا ساركوزي - رئيس الجمهورية الحالي - قانون هجرة جديداً، استحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية به ما يسمى "عقد الاندماج"، يوقع عليه المهاجرون الشرعيون تحت مظلة "لمّ شمل العائلات"، أو "اللجوء السياسي"، أو العمل لدى شركة أو هيئة فرنسيتين، وتتولى الجهات الفرنسية المعنية تقديم الخدمات، سواء التعليمية أو الرعاية الاجتماعية أو التدريب القانوني، كما تم تكوين "مجلس الاندماج"، وهو يهتم بعمليات إدماج

المهاجرين "المواطنين" من أصول غير فرنسية، ويتبع هذا المجلس رئيس الوزراء، ومهمته إعداد تقرير سنوي عن حال الاندماج، وتقديم المشورة إلى الحكومة في موضوعات الإعداد والتنظيم للهيئات المعنية بشؤون الهجرة والمهاجرين والتنوع الثقافي في الوسائل السمعية والبصرية، والحقوق المتعلقة بالمرأة من أصل عربي، والصعوبات الاقتصادية التي يعانيها جيل الشباب، ووضع المسنين من أصول عربية، وتشجيع الحوار مع دول جنوب المتوسط، وتضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم سياسة "الالتحام الوطني"، وترجمتها عملياً؛ للارتقاء بمستوى المواطن على أساس الكفاية ومعاييرها.

ثمة – في الواقع – تباين بين النموذج الفرنسي لدمج المسلمين والنموذج البريطاني؛ فمستوى التعبير عن الإسلام الثقافي والإسلام الشعائري في النموذج البريطاني مثلاً، أكثر اتساعاً من النموذج الفرنسي، وهو الذي ينطلق من ضرورة تفتيت التجمعات العرقية والدينية، والعمل على تذويبها في بوتقتي الانصهار الثقافية والاجتماعية الفرنسيتين؛ وهذا يعطي هذه التجمعات هامشاً أقل من التعبير الثقافي المستقل؛ ففي بريطانيا لا تناقش من الأصل قضية ارتداء جانب من المسلمات هناك للحجاب أو الملابس الوطنية الخاصة بهم في المدارس أو الجامعات أو حتى في الدوائر الحكومية، بينما يثير ذلك التحفظ والرفض داخل فرنسا التي وافق برلمانها في 10/ 2/ 2004، بأغلبية كبيرة على قانون يحظر ارتداء الرموز الدينية؛ كالحجاب داخل المدارس الحكومية؛ (مع بداية عام 2004/ 2005، تم طرد نحو 40 طالبة مسلمة رفضن خلع حجابهن)، وتجدر الإشارة إلى أن "المجلس الإسلامي الأوربي للإفتاء والبحوث" في دورته في 4 كانون الثاني/ يناير عام 2003، كان قد عدَّ إكراه المسلمة على خلع الحجاب المعبر عن ضميرها الديني واختيارها الحر، من أشد أنواع الاضطهاد، الذي لا يتفق مع القيم الفرنسية الداعية إلى احترام كرامة المرأة وحرياتها الشخصية والإنسانية والدينية، ودعا مسلمي فرنسا إلى التصدي للقرار الفرنسي حول الحجاب بالوسائل السلمية.[65]

وقد جاء تعامل المسلمين الفرنسيين وهذه القضية بشكل أكثر هدوءاً، مما حدث في العالم العربي؛ فقد ناقشوا القانون على أرضية التمسك بالعلمانية، مع المطالبة بصور

للتعامل أكثر انفتاحاً وإنسانية، على خلاف ما حدث في العالم العربي، حين تبارى كثير من المثقفين العرب - وخاصة من الإسلاميين في إبراز مساوئ العلمانية، من دون أي تمييز بين الواقع الأوربي الذي كانت العلمانية فيه حلاً نهضوياً تاريخياً، لإشكالية موجودة في علاقة الكنيسة بالدولة، وبين الواقع العربي والإسلامي، الذي لم يعرف في سياقه الحضاري وسياقه التاريخي هذا التداخل؛ ومن ثم لم يحتجْ إلى معركة قائمة على القطيعة بين الحيزين الديني والسياسي.[66]

ويرى بعض الكتاب العرب إلى هذه المسألة فيقول: إن ثقافة الانعزال التي عممها بعض فئات المهاجرين في فرنسا، وسوغها بدعاوى الاضطهاد والتمييز، هي حجج المهزومين، على حين كان ينتظر الانفتاح على الثقافة الصحيحة التي تؤكد وطنية المهاجرين الفرنسيين، والتذكير بحقوقهم، والصراع السلمي؛ من أجل الحصول عليها، وتؤكد - أيضاً - أن ظهور متطرفين من المهاجرين العرب، يريدون أن يفرضوا كراهيتهم على دولة احتضنتهم، وتعطيهم مجالاً معيشياً أفضل مما أعطته إياهم بلادهم الأصلية، يعد غلطة قاتلة.[67]

وبالمقابل، يرى كتاب عرب آخرون، أن العلمانية تبدو في ظاهرها صيغة محايدة؛ لأنها تستبعد كلاً من الإسلام والمسيحية واليهودية من شؤون الدنيا، وتقيم النظام على أساس لا يمت إليهم بصلة؛ لأن استبعاد الدين عن تنظيم المجتمع، لا ينتقص من المسيحية؛ بوصفها عقيدة، إلا أنه ينتقص من الإسلام، ومن جوهره؛[68] وهذا هو ما يشكل صعوبة المعايشة لبعض المسلمين في البيئة العلمانية، إضافة إلى أنه يصعب - في تقدير بعض الناس - الاعتقاد بأن الغرب الآن علماني خالص، وعقلاني براجماتي فقط، أو بأنه مجرد من ذاكرته الثقافية الدينية؛ لأن هذه الذاكرة إذا كانت تفعل بصورة واعية في الكنسيين والمتطرفين العنصريين في كل من أوربا وأمريكا، فهي تفعل - كذلك - بصورة غير واعية في العلمانيين والليبراليين، وهي تميط اللثام عن نفسها بين حين وآخر، من خلال ردود أفعال معينة غير مراقبة.[69]

ولقد كان موقف أبناء المهاجرين الجزائريين، في إحدى مباريات كرة القدم بين الجزائر وفرنسا، نقطة وقفت عندها كل المؤسسات الفرنسية المعنية بتحليل وضعية اندماج الجاليات العربية والمسلمة ومداها، وتجاهلها معظم المراجع العربية والإسلامية، برغم أهمية دلالتها في التعامل ومعطيات الحاضر والمستقبل؛ فالذي حدث هو أن شباناً يحملون الجنسية الفرنسية بحكم بنوتهم أو ولادتهم، ولا يعرفون وطنهم الأم أبداً، وقفوا تحية للسلام الوطني الجزائري، وقاموا بتجاوز الأصول المرعية عند عزف السلام الوطني الفرنسي، في حضور الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وهذا الجيل نفسه هو الذي كانت المراجع الفرنسية تشير بأنها تمكنت من إدماجه نهائياً في الحياة الفرنسية، ولكن بالمقابل، هناك الاتجاه العنصري تجاه العرب المسلمين، وهو الذي جُسِّد مثلاً، بتحذير بعض الناس؛ كنائب رئيس الأركان الفرنسي، من خطر تنامي أعداد المسلمين في أوربا الغربية، ودعوته إلى التأمل ملياً، في مغزى أن قيادة منتخب بلاده الكروي خلال الفترة الأخيرة، قد آلت إلى الجزائري الأصل زين الدين زيدان، بعد أن كانت للنجم السابق بلاتيني.

وبرغم أن المجموعات الإسلامية المتطرفة في فرنسا محدودة العدد، فإنها عالية الصوت، وتستخدم أحياناً لغة تهديدية ولهجة تحذيرية، ولم يمنع ذلك صدور بيان، أصدرته مجموعة من نقابيين ومثقفين عرب في فرنسا، بأغلبية مغاربية، تنتقد هذه المجموعات، في عدد من وسائل الإعلام العالمية، وعلى موقع إيلاف على شبكة الإنترنت؛ وهذا أثار نقاشاً حاداً في الأوساط العربية في فرنسا، واستقطب عدداً من التوقيعات في أوربا، فضلاً عن بعض الدول العربية، وقد عُدَّ هذا البيان بمنزلة رد فعل على ما يجري اليوم في فرنسا وفي أوربا، في أوساط المهاجرين المسلمين في العقدين الماضيين، من صعود لأصولية متشنجة قامعة للحريات الشخصية، وفاصلة بين المسلمين والمجتمعات التي يعيشون وسطها، وقد كانت التظاهرات المؤيدة للحجاب في الشوارع الفرنسية، هي الحافز الذي حمل هذه المجموعة على إصدار هذا البيان.[70]

تكمن خصوصية الإسلام في فرنسا - في الواقع - في كونه ديناً جاء من الخارج إلى الداخل؛ لا نتيجة تفاعلات انبثقت من قلب منظوماته الثقافية والاجتماعية الفرنسية؛ فلم يتوقع المشرع الفرنسي، وهو يفصل بين الدولة والكنيسة عام 1905، ويصدر قوانينه العلمانية، أنه سيواجه بعد نصف قرن مشكلة ميلاد دين جديد، بكل ما يحمله هذا الميلاد من تعقيدات، أثرت في المجتمع الفرنسي، وبات كثير من القواعد التي حكمت علاقة الكنيسة الكاثوليكية بالدولة الفرنسية، عاجزاً عن أن يحكم علاقة هذا الدين الجديد بالدولة، ولعل أبرز هذه القضايا مسألة الإنفاق على دور العبادة والمدارس والهيئات الدينية؛ فوفق القانون الفرنسي لا يسمح للدولة العلمانية أن تنفق على بناء الكنائس، ولا أي دار من دور العبادة الكاثوليكية في فرنسا، وقد قدمت الدولة الفرنسية - عملياً - استثناء وحيداً، حين قررت بناء مسجد باريس الكبير، من حيث هو أول مسجد يبنى في فرنسا، ولعوامل ومؤثرات سياسية بالأساس، وخاصة بعد تزايد حجم الضحايا المسلمين في الحرب العالمية الأولى، من جنود المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.

وقد تم إصدار قانون في 19 آب/ أغسطس عام 1920، حصل بمقتضاه المسلمون على دعم مالي من الدولة ومن بلدية باريس؛ من أجل إنشاء هذا المسجد، ومع حلول عام 1922، أصبح وجوده حقيقة واقعة، وقد مثلت هذه القضية استثناءً من تاريخ بناء دور العبادة في فرنسا؛ حيث استمر بعد ذلك "الدعم الخارجي" العربي والإسلامي في بناء كثير من المساجد في فرنسا، وهي التي بلغت الآن أكثر من 1000 مسجد، أكثرها صالات مغلقة لا تحمل واجهاتها الخارجية أي مظهر يدل على أنها مساجد إسلامية،[71] برغم أن الإسلام أصبح الديانة الثانية في فرنسا، وثاني واقع ثقافي فيها.

ومن هنا يرى بعض الناس أن التعامل والإسلام في فرنسا وأوربا في طريقه إلى التحول، من إسلام عابر أو إسلام ضيف على القارة الأوربية، إلى إسلام شبه أصيل، وله سماته الخاصة التي تجعله يتجه لأن يصبح "إسلاماً أوربياً"، بدأ في وضع جذوره في تلك

المجتمعات، وصنع تراكمه الخاص، في ظل واقع مختلف بدأ فيه المسلمون في التحول من مهاجرين إلى مواطنين، وأن قدرته على التأثير ستحتاج أولاً، إلى فهم هذا الواقع، ثم بناء مشروعه الخاص القائم على ضرورة الاندماج وحق الاختلاف.[72]

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، استقبل في 13/ 1/ 2000، وبمناسبة حلول السنة الجديدة والقرن الجديد، أربع شخصيات، يمثل أصحابها جميع الفئات الإسلامية في فرنسا، وهم: دليل أبو بكر عن جامع باريس، وراج خليف عن جامع ليون، وصهيب ابن الشيخ المفتي الأكبر لمارسيليا، ومصطفى الصغيري إمام مسجد نانت لاجولي، وكانت هذه أول مرة يقوم فيها رئيس فرنسي بمثل هذه المبادرة، وهو ما يعد اعترافاً واضحاً واعترافاً ملموساً من الجمهورية الفرنسية، بأن الدين الإسلامي هو الدين الثاني في فرنسا.

ويلاحظ أن فرنسا اتبعت في إحدى المراحل - لعوامل ومؤثرات أمنية - سياسة تعتمد على تقوية الاتصال بالهيئات والتنظيمات الدينية والثقافية التابعة للدول الأم، إلا أنها وجدت في مرحلة لاحقة، أن ذلك يعرقل عملية دمج المسلمين الفرنسيين في المجتمع الفرنسي؛ فقامت ببرمجة عملية سلخهم عن ثقافتهم الأم، بالعمل على إضعاف جسورهم الثقافية معها؛ حتى تسهل عملية صهر المهاجرين في فرنسا، وأصبحت قضية الإسلام في فرنسا تتحول منذ بداية العقد الماضي، من كونها قضية تعالج خارج الحدود بالمشاورة وبعض الدول العربية، إلى كونها قضية فرنسية تعالج وفق القوانين العلمانية والنظم الأساسية للجمهورية الفرنسية، وقد تم إنشاء "المجلس الاستشاري لمسلمي فرنسا"، في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2001؛ بوصفه جمعيةً لتنظيم انتخابات "المجلس الفرنسي للدين الإسلامي"، وهو الاسم الذي استقر عليه؛ ليضم معظم التجمعات الإسلامية الفاعلة على الساحة الفرنسية؛ ولقد أصبح من المحظور مثلاً، على إمام مسجد باريس الكبير ألا يكون حاملاً الجنسية الفرنسية، كما أبدت السلطات الفرنسية اعتراضها على شيوخ الدين الذين اعتاد الأزهر إيفادهم إلى فرنسا في شهر رمضان، مادام ما يقولونه غير منسجم

والنموذج العلماني الفرنسي؛ وهو ما أثار اعتراضات وانتقادات حادة، من بعض الكتاب المصريين، كما طالب وزير الداخلية الفرنسي في كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، أن يجيد أئمة المساجد في فرنسا اللغة الفرنسية، ودراسة مواد تتعلق بتاريخ الجمهورية الفرنسية، والقوانين العلمانية، إضافة إلى دراسة العلوم الشرعية، وخضوعهم لبرنامج شامل لتأهيلهم؛ وقد تم بالفعل توقيع عقد تأسيسي للهيئة الرسمية التي ستتولى شؤوناً إسلامية عدة، مع "المجلس الفرنسي للدين الإسلامي"، وأعلنت جامعة السوربون - أول مرة - إنشاء شهادة أكاديمية خاصة بالأئمة المسلمين الفرنسيين المقيمين في فرنسا، وقد قرر مسجد باريس إيفاد خمسين إماماً؛ للمشاركة فيها في الموسم الجامعي لعام 2005.[73]

ويلاحظ تزايد حدة ما يسمى ظاهرة الإسلاموفوبيا في السنوات الأخيرة، كما تحول شعار "الحرب على الإرهاب"، بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، ثم تفجيرات مدريد، إلى شعار "الحرب على الحجاب"؛ ففي كانون الأول/ ديسمبر عام 2004، منعت ثلاث محجبات من حضور مراسم تسلمهن الجنسية الفرنسية، برغم عدم وجود أي نص قانوني بحظر الحجاب في مثل هذه المناسبة،[74] فضلاً عن الخلط المتعمد للربط بين الإرهاب والإسلام، ولاسيما من الأحزاب والجمعيات الأوربية اليمينية، وهي التي جعلت أحد أبرز أهدافها طرد المسلمين من المجتمعات الأوربية؛ وقد أسهم ذلك في زيادة حدة مظاهر التضييق على المسلمين الأوربيين، في حياتهم اليومية وفي مناسباتهم الدينية، وزادت في فرنسا أشكال العنصرية، وشملت أغلب المدن الفرنسية، وبرزت بوضوح المشاعر العدائية في وسائل الإعلام الفرنسية إزاء الجاليات الإسلامية؛ حيث تعمَّد بعض الصحف والقنوات التلفزيونية تقديم صورة الإسلام، بشكل تشوبه مغالطات كثيرة وصور مقلوبة وغير مطابقة لواقع الإسلام.[75]

ووصل الأمر إلى حد مطالبة فيليب دي فيليه رئيس حزب الحركة من أجل فرنسا - وهو الذي كان مرشحاً للرئاسة الفرنسية - أنه لا بد من مكافحة ما وصفه بـ "أسلمة فرنسا" التي تتم تدريجياً، على حد قوله،[76] ويلاحظ أن أغلب طلبات الحصول على اسم

جديد في فرنسا كان لأسماء عربية، وهذا كان عملية تستغرق وقتاً طويلاً، وتكلفة كبيرة، وقد لجأ إليها أصحابها؛ وسيلة لتجنب التمييز والعنصرية، وأملاً في تسهيل عملية الدمج التي تزداد صعوبة، وقد أكد تقرير رسمي أن التمييز الذي يستهدف الفرنسيين من أصول مغاربية - أياً كانت كفاءتهم ومستوياتهم التعليمية - وإفريقية، حقيقة ملموسة في سوق العمل في فرنسا، برغم القوانين المعتمدة في هذا المجال،[77] وتجدر الإشارة إلى استحداث فرنسا منصبَ وزير "تكافؤ الفرص"، وأسندته إلى فرنسي من أصل مغاربي.

وفي الواقع فإن مسلمي فرنسا يجدون أنفسهم في موقف صعب، بين الالتزامات المترتبة على قانون صون العلمانية وضرورات الانصهار في قيم الجمهورية، ومحاولات شريحة من الأصوليين - وهم أقلية محدودة - فرض وصايتها على الجاليات المسلمة، بوسائل متعددة؛ منها: الضغط المستمر المسلط على النساء في الشارع، وفي أحيائهن، وداخل أسرهن، ولكن هناك تربة تتغذى من خلالها الأفكار الأصولية؛ وفي مقدمتها: تدهور أوضاع الضواحي التي تعيش فيها الجاليات الإسلامية؛ فهي التي ولدت مشاعر إحباط، تستغلها الأصولية باقتراحها بدائل، تُمثّل بالعودة إلى ما يدعونه قيم الإسلام، ولكن يلاحظ أن بعض الأصوليين الجزائريين، اضطر إلى مغادرة فرنسا إلى بريطانيا وألمانيا؛ نتيجة تضييق الخناق عليه، ويوضح ميشال فييفيوركا رئيس تحرير مجلة **لوموند دي ديبا** *Monde de Debat*.(في كانون الثاني/ يناير عام 2000)، أن «إسلام الأحياء الشعبية وإسلام الضواحي ليس تواصلاً للإسلام فحسب - كما يطبق في البلد الأصلي للمهاجرين المسلمين - بل هو يختلف عنه في نواحٍ كثيرة؛ الأصل فيها يعود إلى أن مجالات الواقع الفرنسي الاجتماعية والسياسية والثقافية تختلف اختلافاً كلياً، عن واقع البلدان التي قدم منها هؤلاء المهاجرون؛ ونخلص من هذا القول، إلى أن التطرف الديني الذي ظهر خلال السنوات الأخيرة لدى بعض المهاجرين المسلمين، يعود بالأساس إلى قضايا العنصرية، وإلى الإقصاء، وإلى البطالة، وإلى العنف، وهي الأمور التي تمارسها قوات الأمن الفرنسية ضد المهاجرين؛ وهذا هو الشيء الذي دفع بهؤلاء، إلى أن يقيموا مجتمعاً خاصاً بهم، بعيداً عن المجتمع الفرنسي».

وفي رسالة لها دلالاتها، بعث بها مواطن فرنسي (شاب من أبناء الجيل الثاني)، من أصل جزائري إلى مجلة تايم *Time* الأمريكية، نشرتها في عددها بتاريخ 7-14/ 11/ 2005، بعنوان: «هل أكون فرنسياً فوق ما أنا عليه؟»، وبرغم أن الاقتباس مطول، فإننا وجدنا من المفيد طرحه؛ لأنه يصف فيها بصدق وضعه ومصادر معاناته، ومضمونها قريب من الواقع المعيش إلى حد كبير، وهي تلقي بالضوء على جانب من أسباب الأحداث الأخيرة في فرنسا، وفيما يأتي نصها:

> على خلاف ما فعل أهلنا عند مجيئهم إلى فرنسا، يعود أفراد الشباب "الفرنسيون" من أمثالي - وهم المنحدرون من آباء عرب وأفارقة أو آسيويين - إلى جذورهم، ويتمسكون بتراث آبائهم؛ فعلى سبيل المثال، قبل جدي المهاجر من الجزائر أن يبقى ضيفاً على فرنسا؛ حيث عاش، وعمل، وأمضى حياة أفضل من تلك التي كان قد يقضيها في بلده الأم، وبذل جدي وغيره من المهاجرين، وسعهم للتكيف والذوبان، وحين يلفت المهاجرون من أمثال جدي الأنظار إليهم فإن ذلك يعني الوقوع في مشكلات أمام الشرطة، والتعرض لملاحظات عنصرية، وقد بذل هؤلاء جهدهم للانتماء؛ فطمسوا عاداتهم ولغتهم وتراثهم، ولا أبخس تقدير خيارهم، ولكن الجيل الثاني الذي أنتمي إليه لا يخجل من تراثه، ويندد بالأحكام المسبقة التي تصيبه، والافتراء عليه، وأنا أعُدُّ الإسلام جزءاً أساسياً من هويتي، بالإضافة إلى الانتماء إلى فرنسا، ولا تعارض بين هذين الانتماءين، على ما يخال من يتابع النقاش الدائر بفرنسا، ولا يستفيد الفرنسيون من أمثالي من الخدمات الاجتماعية على مقدار ما يستفيد منها الآخرون، ولا نملك فرص عمل، إن جل ما نملكه هو: سوبرماركت، وأسواق تبيع سلعاً رخيصة، وعدد من مطاعم الوجبات السريعة، وصالات سينما، وإذا حاولنا الخروج من دائرة هذه الأماكن، والذهاب إلى وسط المدينة، فسوف يعترض رجال الشرطة سبيلنا في الباص، ويقولون لنا: "لا عمل لكم في وسط المدينة، وليس ثمة ما يدعوكم إلى الذهاب إلى هناك، عودوا أدراجكم"، وبعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، لم تعد العنصرية الموجهة لنا عنصرية؛ سببها لون بشرتنا، أو العرق الذي ننتمي إليه، بل لجوء بعضنا إلى الدين، ولكنني ولدت في فرنسا، ونشأت فيها، وآن الأوان ليتخلى الفرنسيون عن عنصرية جلية، ضد العرب والآسيويين والسود، وعلينا مد الجسور بين الضواحي وبين الأراضي الفرنسية، وقبول اختلاف الآخرين. أنا مسلم وفرنسي، ولن أترك فرنسا إلى مكان آخر.

وبالمقابل، هناك فرنسيون من أصول إسلامية، يرون أن الوضع يتطور إيجابياً؛ ففي مقال، حمل عنوان "جيل جديد من المثقفين"، تحدث الإيراني فرحات كوشروكافار، (وهو رئيس قسم الدراسات في المدرسة العليا للدراسات في كلية العلوم الاجتماعية، ومؤلف كتاب **إيران: كيف الخروج من ثورة دينية؟**)، عن بروز مجموعة من المثقفين الفرنسيين من أصول مسلمة، قدم أفرادها خلال السنوات الأخيرة، بحوثاً قيمة، وتلفت الانتباه، عن الإسلام في فرنسا وفي أوربا بصفة عامة، وعن العلاقة بين الإسلام والغرب أيضاً، وخصوصاً في فترة بروز الحركات الأصولية، وأن فرنسا - منذ سنوات - تشهد ظاهرتين متلازمتين: الظاهرة الأولى هي أن الدولة والمجتمع أصبحا أكثر تقبلاً للمطالب المشروعة للمسلمين، أما الظاهرة الثانية فهي أن المسلمين أصبحوا يبدون أكثر استعداداً للتأقلم مع المبادئ العلمانية، فضلاً عن بروز نخبة جديدة من المثقفين من أصول إسلامية، ممن يقيمون في فرنسا، وهؤلاء ينتمون إلى جيلين: جيل تجاوز الأربعين، وجيل أفراده في العشرين من أعمارهم، وأغلب هؤلاء ولدوا في فرنسا ودرسوا فيها، وهم يتكلمون اللغة الفرنسية، ولا يستعملون اللغة العربية إلا في الحالات التي يستشهدون فيها بالقرآن الكريم، أما المسائل التي كان آباؤهم يعدونها ثانوية وهامشية فقد أصبحت بالنسبة إليهم أساسية؛ مثل: العلاقة بين الإسلام والعلمانية، والبحث عن توازن بين الفروض الدينية والهوية الفرنسية، والتعايش بين مختلف الديانات والمجموعات، ويمكن عموماً أن نقول: إن المشهد الثقافي العام للإسلام في فرنسا، هو في طور التطوير والتجدد؛ وهذا أمر حقيقي؛ حيث يلاحظ في الإنتاج الثقافي وجود أطروحات جامعية ذات مستوى رفيع، وفي إقامة حوار بين مختلف الأديان، وفي مجال الحوار مع المواطنين العلمانيين أيضاً، وانفتاح الإسلام على آفاق ثقافية جديدة، ممثلة بالمجتمعات المضيفة.[78]

ومما سبق، يتبين أن فرنسا تحتضن كبرى الجاليات المسلمة في أوربا، بالإضافة إلى أن الإسلام هو الديانة الثانية في فرنسا، وأغلب المسلمين من دول منطقة المغرب العربي: (الجزائر، والمغرب، وتونس)، وتوجد نسبة كبيرة من أصول تركية، وبعض دول الشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء، ويعمل أغلب المسلمين في فرنسا في الصناعات

المختلفة؛ كصناعة السيارات، وأعمال البناء، والصناعات المعدنية والكيميائية،[79] وللجالية المسلمة في فرنسا حوالي 600 مستشار، يمثلونهم على مستوى البلديات، ويلاحظ أنه في انتخابات رئاسة الجمهورية التي دارت عام 2002، بين كل من: شيراك، ولوبان، وجوسبان، تمكنت الجالية الإسلامية - عبر الرسالة التي تم تعميمها على تجمعات المسلمين - من حجب أصوات أفرادها عن جوسبان؛ لمواقفه المنحازة إلى إسرائيل، وأسهم هؤلاء الأفراد - ضمن عوامل أخرى - في إسقاطه،[80] ولكن يلاحظ ثانياً، أن البرلمان الفرنسي، ظل فترة لا يضم في صفوفه أي منحدر من أصول عربية مهاجرة، إلا أنه في أيلول/ سبتمبر عام 2004، فاز فرنسيان من أصل عربي بمقعدين في مجلس الشيوخ، ضمن قائمتين تابعتين لحزبين يساريين، كما أن نسبة المرشحين من أصول عربية، على اللوائح الحزبية في الانتخابات الإقليمية، مازالت ضعيفة جداً، وإن كان قد تم مؤخراً تعيين عدد من الوزراء من جذور مغاربية بصفة خاصة، ويلاحظ أن المستوى التعليمي للجاليات الإسلامية أقل من المستوى العام، فضلاً عن محدودية من حصلوا على تعليم جامعي.[81]

ثالثاً: ملامح أوضاع الجالية العربية والإسلامية في ألمانيا

يُقدر عدد المسلمين في ألمانيا ما بين 3 ملايين و3.2 ملايين، أو ما يعادل 3.6٪ - 3.9٪، من إجمالي عدد السكان البالغ 82.44 مليوناً، وأغلب المسلمين من تركيا؛ أي زهاء 1.9 مليونين، ويغلب على الإسلام في ألمانيا الطابع التركي، وهو مطبوع بطابع المذهب الحنفي السائد في تركيا، وقد بدأت هجرة الأتراك إلى ألمانيا في الستينيات، حين وقعت الحكومتان الألمانية والتركية خريف عام 1961، على اتفاقية لاستقدام عمال للعمل مؤقتاً، في ألمانيا، وكان ذلك بتأثير الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي شهدته ألمانيا الغربية آنذاك، وإثر الشروع في بناء جدار برلين الذي أدى إلى نقص كبير ومفاجئ في عدد الأيدي العاملة، وظهرت آنذاك الحاجة إلى 550 ألف عامل في قطاعات الصناعة التعدينية والبناء بشكل أساسي، على حين لم يكن هناك أكثر من 180 ألف شخص يبحثون عن عمل، وتعد

تلك الاتفاقية محطة الانطلاق في تاريخ الهجرة التركية إلى ألمانيا، والجالية التركية مركـزة في القطاعات الصناعية الكبيرة؛ مثـل: بافاريـا، وبـادن - فـورتنبيرج، وهيـسن، ورراينلانـد، وبـرلين الغربيـة، ويتجمـع أكثـر أفرادهـا في المـدن الكـبرى، وحولهـا؛ مثـل: ميـونيخ، وفرانكفورت، وكولن، وآخن، وبرلين؛ حيث يشكل الأتـراك الأغلبيـة العظمـى في حـي كرويزنبرغ.[82]

كما توالت هجرة الكثير من المثقفين، وطالبي العلم إلى ألمانيا، مـن مختلـف بلـدان الشرق الأوسط؛ مثل: البوسنة، وإيران، والمغرب، وأفغانستان، تليهم مصر، وسورية، ولبنان، والعراق، وإيران، وباكستان، ولكن بأعداد محدودة، فضلاً عـن وجـود بعـض المسلمين من: ألبانيا، ومقدونيا، وكوسوفو، وأغلبهم فـر إلى ألمانيـا لاجئـاً؛ إثـر تفجـر النزاعات العرقية في منطقـة البلقـان،[83] ويعـد الإسـلام الديانـة الثانيـة في ألمانيـا بعـد المـسيحية، وقـد سـنت الحكومـة الألمانيـة عـدداً مـن التـشريعات والقـوانين المتعلقـة بالجاليات الإسلامية.

ونظراً إلى أن التشريعات الألمانية الخاصة بالجنسية، تقوم على مبدأ "رابطة الدم"، فإن هذا حال دون حصول معظم المهاجرين الأتراك عـلى الجنـسية الألمانيـة؛ إذ لا يزيـد عـدد الذين حصلوا عليها حتى الآن على مائة ألف شخص فحسب؛ ولذا فإن الأكثرية الساحقة منهم لا تستطيع الإدلاء بأصواتها، في الاستحقاقات الـسياسية، بـل إن الجيـل الثـاني مـن الأتراك في ألمانيا، محروم - أيضاً - من حق المشاركة في الانتخابات البلدية، وثمـة مفارقـة قاسية؛ إذ إن هؤلاء أصبحوا يعدون في نظر القانون التركي "ألماناً"، بينما مـايزال القـانون الألماني يعاملهم، من حيث هـم أتراك،[84] وإذا كان من الـصعب تحليـل مـستويات التعلـيم بالنسبة إلى الجالية الإسلامية في ألمانيا، فإن الإحصائيات الرسمية والدراسات التي كُتبـت تشير إلى أن مستوى الأطفال الأجانب، أقل من المستوى العام الألماني، إزاء ما يتعلق بنتائج امتحاناتهم، وأعداد من يتقدمون إلى مراحل عليا في التعليم، بعد مرحلة التعلـيم الثانويـة، كما أن معدل البطالة في أوساط الجالية الإسلامية أكبر مـن المعـدل العـام الألمـاني (23٪)،

فضلاً عن معاناتهم بعضَ أنواع التمييز في التوظيف،[85] إضافة إلى أن ألمانيا من الدول التي لا تتقبل فكرة ازدواج الجنسية، إلا أنه تم إدخال بعض التيسيرات، بالنسبة إلى إمكانية ازدواج الجنسية، للمولودين بألمانيا، أو أبناء الجيل الثاني، أو الجيل الثالث.

وعلى الرغم مما ينصُّه الدستور الألماني من حرية دينية ومعاملة متساوية للأديان، فإن الواقعين الاجتماعي والثقافي للمسلمين في ألمانيا، يشيران إلى مواجهتهم الكثير من المشكلات والتحديات التي تقف في مجملها، حجر عثرة على طريق اندماجهم في المجتمع الألماني، وتدفع بهم إلى التقوقع؛ وهذا يؤدي إلى تولد الشعور لدى الكثيرين منهم، بالتهميش الاجتماعي والعزلة الثقافية، وفي هذا الإطار يثار الكثير من القضايا؛ من بينها: التعليم الديني في المدارس، والذبح وفق الشريعة الإسلامية، والعمل والتوظيف، وظاهرة الإسلاموفوبيا، وقضية الحجاب، وغيرها، فضلاً عن اتهام المجتمع الألماني بالعنصرية وعدم التسامح، على كل المستويات.[86]

وإزاء ما يتعلق بحق العبادة وبناء المساجد، نجد أن قانون البناء والتشييد في ألمانيا يعطي بناء دور العبادة - ومن ذلك المساجد - الأولوية، وأنه في حالات نادرة، كان بناء مئذنة للمسجد يتطلب القيام ببعض الإجراءات القانونية؛ نظراً إلى أن بعض الناس ينظر إلى هذه المسألة - أي تشييد المئذنة - على أنها تمثل تهجماً على الثقافة المسيحية السائدة داخل المجتمع الألماني، ويوجد في الوقت الراهن أكثر من 2000 مسجد في ألمانيا، ويختلف المسجد في ألمانيا عن المساجد في العالم العربي، فهو ليس مكاناً للصلاة فحسب، بل يضم أيضاً، غرفاً للتدريس، وقاعاتٍ لعقد الاجتماعات، ولتسيير الأمور الإدارية، ومقاهيَ، ومتاجر للمواد الغذائية، تكون تابعة للمبنى الرئيسي، أو موجودة بالقرب منه مباشرة، ومن الملاحظ أن السلطات الألمانية، مازالت تصر على وضع الكثير من القيود القانونية على نشاطات المنظمات الإسلامية، ولم تكتفِ بذلك، بل إنها - في كثير من الأحيان - تقوم بحظر نشاطات بعض هذه المنظمات ذات التوجهات التي تعدها متطرفة، كما تخضع المخابرات الألمانية منظمات أخرى للرقابة.

وأما بالنسبة إلى حق الذبح على الطريقة الإسلامية، فنجد أن المسلمين في ألمانيا، يتمتعون بحق الذبح على الطريقة الإسلامية، (من دون صعق الحيوان)، بموجب القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية الفيدرالية، بتاريخ 15 كانون الثاني/ يناير عام 2002.[87]

وقد دار نقاش حاد في ألمانيا خلال عام 2004، حول عملية اندماج المسلمين في المجتمع الألماني، والتعبير عن الخشية من خطر نشوء "مجتمعات موازية"، يهيمن عليها التيار الإسلامي المتطرف، وقد دعا المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2004، المسلمين الألمان، إلى الاندماج بشكل أفضل، وحذر مما يسمى "صراع الثقافات"، وقد تم في العاصمة الألمانية الافتتاح الرسمي لأكاديمية إسلامية، بتمويل رسمي ألماني وأوربي؛ بهدف دعم التوجه الديمقراطي للسكان المسلمين، كما أعدت الحكومة الألمانية استراتيجية شاملة لمكافحة ما أسمته الأصولية الإسلامية، بألمانيا، وإدماج المسلمين المنتمين وحاملي الجنسية الألمانية، وقد شملت اقتراحاتٍ، حول "تأهيل الأئمة وإعدادهم"، والدعوة إلى أن يتم إلقاء خطب الأئمة، والمواعظ الدينية، باللغة الألمانية فقط، ومعاقبة ذوي الآراء المتطرفة منهم، وترحيل الذين يقومون بـ "التحريض" إلى بلدانهم الأصلية، وقد أيد الحزب الديمقراطي المسيحي مشروع تدريس الدين الإسلامي في المدارس العامة باللغة الألمانية، وأن يرتبط ذلك بهيئة الرقابة المدرسية الحكومية؛ الأمر الذي أثار تحفظ الأوساط الإسلامية على إلقاء مهمة تدريس الإسلام على الأجهزة التعليمية بالدولة، مادام ذلك يمثل تجاوزاً للحقوق الدينية للمسلمين الذين يفترض بهم أن يعدوا المنهاج الخاص بالتدريس الإسلامي، وتعيين المدرسين الملائمين لهذه المهمة بالتنسيق مع الدولة.[88]

وإزاء ما يتعلق بمدى الالتزام بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في المجالات الاجتماعية والتجارية، نجد أن المشرع الألماني قد احتفظ لحكومة الولاية، بحق تحديد مدى إمكانية تطبيق التشريعات الأجنبية، على المواطنين المقيمين في الولاية، في إطار "القانون الدولي الخاص"، وتحتل الشريعة الإسلامية موقعاً مهماً، وخاصة إزاء ما

يتعلـق بقـضايا الأسرة والـزواج، إلا أنـه مـن الملاحـظ أن تطبيـق قواعـد الـشريعة الإسلامية، بالنسبة إلى مثل هذه القضايا، قد يفضي في بعض الأحيان إلى نتائج، عادة ما تكون غير متوافقة ومبادئ القانون الألماني، أما بالنـسبة إلى قـضايا المسائل التجاريـة فنجد أن القانون التجاري، قد طرح طرائق عدة للاستثمار، لا تتعارض في مجملها ومـا نصَّته الشريعة الإسلامية، إزاء ما يتعلق بتحريم الربا، وتنفيذاً لـذلك قـام الكثـير مـن البنوك الألمانية، بإصدار مجموعة من الأسهم الإسلامية؛ لأغراض الاستثمار، تـم فيهـا مراعاة عدم التعامل والـشركات التـي تعمـل في تجـارة محرمـة إسـلامياً؛ مثـل: تجـارة الخمور، وتجارة التبغ، والرقيق الأبيض، وغيرها.

وعلى الرغم مما يكفله الدسـتور الألمـاني للمـسلمين، مـن حريـة ممارسـة شـعائرهم الدينية، وحرية التعبير عن معتقداتهم، وحـق تأسـيس المنظمات والجمعيـات الإسـلامية، بالإضافة إلى ما تكفله لهم القوانين الألمانية، من حقـوق مدنيـة، فإنـه يمكـن أن نقـول: إن المسلمين في ألمانيا مـازالوا يواجهـون مـشكلة الانـدماج الفعـلي في المجتمـع الألمـاني، وإن كثيرين منهم يشعرون بالتهميش السياسي والتهميش الاجتماعي والتهميش الثقـافي، وقـد أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي، حول الحرية الدينية في العـالم لعـام 2003، International Religious Freedom Report 2003، في هذا الشأن، إلى أنه عـلى الـرغم مما يكفله الدستور الألماني من حرية دينية، وما تحرص عليه الحكومة الألمانية، إزاء ما يتعلق باحترام ممارسة الشعائر الدينية، فإن الواقع العملي قد سجل وجـود حـالات تمييـز، ضـد مجموعات الأقلية الدينية، ومازال الكثير من القـضايا، يثـير جـدلاً حـاداً داخـل المجتمـع الألماني؛ مثل: التعليم الإسـلامي في المـدارس، والعراقيـل التـي تواجـه عمليـات تـشييد المدارس، وغير ذلك.[89]

ولا شــك أن أحــداث 11 أيلــول/ ســبتمبر، قــد أدت في مجملهــا إلى تنــامي ظــاهرة الإسلاموفوبيا وانتشارها في دول الاتحـاد الأوربي عـلى وجـه العمـوم، وفي ألمانيـا عـلى وجـه

الخصوص، فقد كشف التقرير الذي نشره المركز الأوربي لرصد العنصرية وكره الأجانب في فيينا - وهو الذي أُصدِر في 22 أيار/ مايو عام 2002 - تعرُّضَ المسلمين في ألمانيا لأعمال تمييزية، واعتداءات، وشتائم لفظية، استهدفت بالأساس الأطفال والنساء، ويبدو أن الحجاب الذي اختار كثير من النساء المسلمات ارتداءه، كان في أغلب الأحيان هو الغرض المستهدف؛ للدلالة على الانتماء وذريعة لاعتداءات جسدية، وقد رصد بعض المنظمات الإسلامية في ألمانيا عدداً من عمليات التهديد، بتفجير بعض المنشآت، وتجدر الإشارة إلى أن مساكن الأتراك وأسرهم، عُرِّضت بصفة خاصة في أكثر من مدينة ألمانية، لحوادث عنف وحرق وقتل؛ من بينها: منزل أسرة أسلي بيرم، التي قَتَل أحدُ النازيين الجدد والدها، وهي التي اختيرت بعد ذلك ملكة جمال ألمانيا، وشاركت بهذه الصفة في مسابقة ملكة جمال العالم عام 2005.[90]

وقد شرعت السلطات الألمانية أيضاً، في دراسة إصدار تشريعات جديدة، تمنحها صلاحيات مراقبة بعض المنظمات الإسلامية، وقد استندت حجتها في ذلك إلى الحرص على حماية الأمن القومي الوطني، وخصوصاً أن النظام السياسي الليبرالي القائم، يوفر المظلة المناسبة للمنظمات المتطرفة، بما يمكنها من ممارسة نشاطاتها.

وفي مواجهة هذه الموجة المتصاعدة من الخوف من الإسلام، تبنى المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا، سياسة تدريجية؛ بهدف تصحيح الصورة المشوهة للمسلمين، وفي هذا الإطار قام المجلس في 20 شباط/ فبراير عام 2002، بوضع مسودة "ميثاق جديد"، يحدد الأسس والمبادئ للعلاقة بين المسلمين أولاً، والحكومة الألمانية والمجتمع الألماني ثانياً، وقد أكد "الميثاق الجديد"، عدم وجود تعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان، وعدم وجود أي تناقض بين حقوق المواطنة الواردة في القرآن الكريم أولاً، ومضمون الميثاق الغربي لحقوق الإنسان ثانياً، وقد توالت ردود الأفعال الإيجابية على المستوى الرسمي، إزاء صدور هذا الميثاق؛ حيث قامت أجهزة الإعلام، بالإشادة بجهود المجلس الأعلى للمسلمين في هذا الشأن.

وقد شهدت ألمانيا خلال عام 2004، جدلاً كبيراً حول كيفية الوقوف أمام ظاهرة التطرف الإسلامي في المجتمع الألماني، وبرزت جهود لتنظيم العلاقة بين الجالية المسلمة

وبين السلطات في الولايات الألمانية؛ حيث رحبت الجالية الإسلامية في ألمانيا، بمبادرة حزب الخضر في ولاية شمال الراين - وهي التي يوجد فيها مليون مسلم؛ منهم: 200 ألف من الحاصلين على الجنسية الألمانية - وطرحها في تموز/ يوليو عام 2004، وهي التي دعت إلى تنظيم قانوني، للعلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية في الولاية، ومنظمات الجالية الإسلامية وممثليها فيها؛ وأبرز ما تضمنته هذه المبادرة: دعوة حكومة الولاية إلى إنشاء هيئة تسجيل رسمية، يتم حث المساجد والمراكز والمؤسسات بالولاية، على تسجيل نفسها وأسماء أعضائها بصورة اختيارية فيها، وإلزام من تقبل منها، بتسجيل نفسها في الهيئة الجديدة، بالتعهد باحترام الدستور الألماني، وكل القوانين المعمول بها، ولاسيما قانون العقوبات، وقيام هذه المساجد والمراكز والجمعيات الإسلامية المسجلة، بإجراء اقتراع سري مباشر لاختيار ممثلين عنها في مجلس شورى يمثل مسلمي الولاية، وانتخاب أحد أعضائه لرئاسة مجلس الشورى، على أن يكون هذا الأخير الممثل الشرعي الوحيد للمسلمين ومنظماتهم في الولاية، أمام السلطات الإدارية والتنفيذية والتشريعية والقانونية بالولاية؛ تمهيداً لتطبيق قانون حماية الأقليات الساري بالولاية، على مسلميها بصورة توفر لهم أعلى مستوى من مستويات الحماية، من حيث هم أقلية دينية.[91]

وقد اندلع الجدل الديني/ السياسي حول قضية الحجاب منذ سنوات في ألمانيا، إثر رفض المعلمة الأفغانية الأصل فيريشتا لودين، الانصياع لقرار فصلها من العمل؛ بسبب ارتدائها الحجاب، وهو القرار الذي أصدرته مديرية التعليم في ولاية بادن فورتمبورج في جنوب ألمانيا؛ فأصدرت المحكمة الدستورية قراراً في 20 آب/ أغسطس عام 2003، يجيز لها ارتداء الحجاب في المدرسة، وقد جاء في قرار المحكمة، عدم جواز فصل المسلمة المحجبة من العمل؛ بسبب ارتدائها الحجاب، وقد بادرت ولايتا بادن فورتمبورج وبافاريا بإصدار قوانين أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003، تحظر على المعلمات في مدارسها الرسمية ارتداء "أي رمز ديني"، داخل فصول الدراسة، إلا الرموز المسيحية، كما استعدت 9 ولايات، من أصل 16 ولاية تتكون منها ألمانيا؛ لإصدار قوانين عاجلة تدور حول خطر ارتداء الحجاب في المدارس الرسمية، وفي الوظائف العامة كافة؛ بدعوى

مناهضة القانون الألماني والدستور البافاري ما يسمى السلوكيات المؤهلة لتقويض دعائم السلام المدرسي.[92]

وقد أثار الجدل الدائر حول قضية ارتداء الحجاب في المدارس، الكثير من التساؤلات حول العلاقة بين الدين والدولة، وسياسة الحياد، التي تنتهجها الدولة في ألمانيا، إزاء الأديان، كما أثارت هذه القضية أيضاً، نقاشات حول مسألة الهوية الألمانية، ومدى اندماج الألمان المسلمين في المجتمع، بالإضافة إلى إشكاليات الجاليات الإسلامية في الغرب، وعلاقتها بالمجتمعات الأوربية، على وجه العموم.

يقدر عدد المسلمين الذين لهم حق المشاركة في الانتخابات الألمانية – على المستوى السياسي الداخلي – بنحو مليون مواطن؛ من بينهم: نحو 800 ألف مواطن من أصل تركي، ولا يشكل الناخبون المسلمون إلا أقل من 2٪ من الأصوات الانتخابية،[93] وقد استغل تحالف الحزبين المسيحي الديمقراطي والاجتماعي، أجواء انفجارات لندن وتداعياتها، في إطلاق دعايات، خلال حملات الانتخابات الألمانية المبكرة، (أيلول/ سبتمبر عام 2005)، بإثارة مخاوف الألمان المسلمين بشكل غير مباشر، عبر طرح قضية المهاجرين، ومخاطر ازدياد أعداد الأجانب، على الثقافة الألمانية وقيم المجتمع الألماني، كما أن مسألة اندماج المسلمين وردت ببرامج الأحزاب التي اقترحت حلولاً لها؛ مثل: عقد دورات تعليم اللغة الألمانية الإجبارية، أو تدريس الدين الإسلامي، بإشراف مدرسين مؤهلين في ألمانيا... إلخ؛ وقد وصل الأمر إلى حد تضمين الحزب المسيحي الديمقراطي، الوثيقة التي أصدرتها لجنة القيم الأساسية بالحزب في 13/ 7/ 2004، ما يأتي: «يقف كل من: المجتمعات المفتوحة في الغرب أولاً، والتطرف الإسلامي ثانياً؛ بوصفهما نموذجين مطروحين في عصر العولمة، على طرفي نقيض؛ فالهدف الأساسي لهذه الحركة العالمية السياسية/ الدينية، هو التخلص من الحضارة الغربية، وإقامة الدولة الإسلامية، في كل مكان تعيش فيه مجموعات كبيرة من المواطنين المسلمين... ومن هنا فإن المطروح أمامنا هو: إما خيار "الإسلام في أوربا"، أو "أسلمة أوربا"، وهذا الصراع لا يمكن حله – من وجهة نظر الحزب – إلا إذا تقبل "الإسلام" المفهوم العالمي لحقوق الإنسان».[94]

الفصل الرابع

إشكالية الهجرة غير القانونية ومغانم الهجرة ومغارمها

إشكالية الهجرة غير القانونية

الهجرة بالنسبة إلى الإنسان عمل فردي اختياري حر، يتم بشكل إرادي ذاتي، وينصّ القانون الدولي - كما هو معروف - حقَّ كل شخص في الرحيل عن بلده، ولكنه - بالمقابل - لا يعطيه الحق في أن يدخل بلداً آخر، لا يتمتع فيه بحق المواطن، أو حق الإقامة المقننة أي القانونية؛ فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها، والإقامة فيها من غير مواطنيها، وتضع كل دولة سياسات الهجرة القانونية إليها ونظمها؛ فبعضها يتسم بالليبرالية والشفافية، وآخر بالتمييز والانتقائية؛ وفقاً لظروف كل دولة وأوضاعها، ومدى حاجتها إلى الوافدين.

إن سياسات الهجرة وقوانينها، هي من أعمال السيادة الوطنية للدول؛ فهي التي تقرر بإرادتها الشروط التي تخضع لها، وتحديد من يعد مهاجراً هجرة قانونية أو غير ذلك، ويُدرَج تحت الهجرة غير القانونية؛* وفقاً لنظم الهجرة الأوربية مثلاً، الكثير من الحالات؛ فالمهاجرون السريون أو المهاجرون غير القانونيين، يمكن أن يُدرَجوا تحت تصنيفات عدة؛ فمنهم:

1. المهاجرون الذين دخلوا دولة ما، بطريقة قانونية، ويحملون إقامة قانونية، ولكنهم يمارسون أعمالاً بطريقة غير قانونية، سواء؛ لأنهم لم يعلنوا ذلك، أو لأن وثيقة إقامتهم لا تسمح لهم بالعمل.

---

* نفضل استخدام الهجرة "غير القانونية"، أو "غير النظامية"، برغم أن تعبير "الهجرة الشرعية" هو الأكثر شيوعاً واستخداماً في الكتابات العربية؛ فاستخدام تعبير "غير الشرعية"، قد يثير بعض اللبس، أما تعبير "غير الشرعي" ووصف المهاجر به فيوحيان أنه مجرم، بينما هو في واقع الأمر، ضحية أوضاع بلده وعصابات الاتجار بالبشر.

2. المهاجرون الذين دخلوا بطريقة قانونية في أي دولة، إلا أنهم يقيمون فيها بطريقة غير قانونية، سواء؛ لأن إقامتهم أصبحت غير صالحة، أو لأنها ألغيت وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك.

3. المهاجرون الذين دخلوا بطريقة سرية، ولا يحملون وثيقة إقامة، ويمارسون نشاطات بطريقة غير قانونية، (السوق السوداء).

4. المهاجرون الذين دخلوا دولة ما، وحصلوا على وثيقة إقامة، وغيروا وضع إقامتهم؛ بسبب الزواج مثلاً، ويمارسون نشاطات، بطريقة غير قانونية.

وقد شهدت الهجرة غير القانونية في الآونة الأخيرة، أشكالاً متطورة، جعلتها تدخل ضمن عمليات الجريمة المنظمة؛ حيث تكونت عصابات دولية، تعمل أساساً في تجارة البشر، (الهجرة السرية)، باستخدام جوازات السفر المزورة، وتزوير المستندات الرسمية والمستندات الأجنبية وتأشيرات الدخول وعقود العمل؛ لنقل المهاجرين غير القانونيين إلى بعض الدول، عبر ما يسمى (قوارب الموت)، التي لا تراعي أوضاع السلامة أو الظروف الأمنية والمناخية التي يتعرض لها مثل هذه الرحلات، وما تؤدي إليه من ضحايا، وتجسد القصص المستمرة، غرق الكثير من هذه المراكب الحاملة للمئات من المهاجرين الذين يموت أغلبهم غرقاً، أو اختناقاً في شاحنات ناقلة عبر الطرق البرية، وتُعد قضية الهجرة غير القانونية أحد إفرازات الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب، وما يرتبط بها من ظواهر سلبية؛ مثل: الاتجار بالبشر، والأعضاء البشرية، والمخدرات، والدعارة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال؛ وقد أدت القيود التي فرضتها دول العالم على الهجرة القانونية، إلى تنشيط الهجرة غير القانونية، وفي هذا الصدد قدر بعض المصادر أن عائدات الهجرة غير المشروعة على مستوى العال، تبلغ نحو 12 مليار يورو سنوياً،[1] تذهب إلى عصابات الاتجار بتهريب البشر، كما قدرت إحدى الدراسات، عدد ضحايا "قوارب الموت" بالبحر الأبيض المتوسط وحده، خلال الفترة 1989– 2002، بحوالي ما بين 8000 و10,000 شخص يلاقون حتفهم سنوياً.[2]

وفي تقرير أعده كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة، حول **الهجرة الدولية والتنمية** بتاريخ 18/ 5/ 2006،[3] أوضح في المادة 3 (أ) منه، ما يأتي: «الاتجار والتهريب هما من الجرائم التي تعرض للخطر أرواح الأشخاص الذين يتعرضون لأي منهما، ومن الضروري جداً توفير فهم واضح للفرق بين الاتجار والتهريب؛ من أجل النجاح في الجهود المبذولة لمكافحة هاتين الجريمتين، ومنع ارتكابهما؛ ووفقاً لبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه، يُمثِّل الاتجار بالأشخاص بـ "تجنيد أشخاص"، أو نقلهم، أو إيوائهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال ظرف استضعاف، أو تلقي مبالغ مالية، أو ميزات لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر؛ لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال في الحد الأدنى، استغلال دعارة "الغير"، أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة، أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء».

ويُعرف "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر والجو"، هو نفسه، تهريب المهاجرين على أنه «تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما، إلى دولة طرف، ليس ذلك الشخص من رعاياها، أو من المقيمين الدائمين فيها؛ من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى»؛ (المادة 3 أ) [تم اعتماد هذا البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/ 25 لعام 2000]، وبالرغم من أن التهريب يتم بموافقة المهاجرين، فقد يعرضهم ذلك لأوضاع خطيرة أو مهينة؛ لأنه ينطوي على خداع، أو إكراه سافر للضحايا، واستغلالهم المستمر عند بلوغهم جهة المقصد، وعلاوة على ذلك، يستمد المتجرون بالبشر عائدات من ذلك الاستغلال، على حين أن العلاقة بين المهربين والمهاجرين، تنقطع عندما يصل المهاجر إلى جهة المقصد، ويدفع المبلغ المطلوب، ويعد الاتجار بالبشر انتهاكاً لحقوق الضحايا، بينما

لا ينتهك التهريب حقوقهم، وقد وصف برونسون ماكينلي المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية الاتجار بالبشر بـ «الوجه القبيح للهجرة».[4]

وسيتم تناول هذا الموضوع وفق المحورين الآتيين: دوافع الهجرة غير القانونية، ومكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية.

دوافع الهجرة غير القانونية

برغم وضوح النظم الأوربية المتعلقة بالهجرة القانونية وآلياتها، فإن هناك بعض الأفراد، ممن يغامرون بالتسلل إلى بعض دول الاتحاد الأوربي، أو الإقامة فيها، من دون مراعاة الشروط القانونية لذلك، فضلاً عن أن مثل هذه المغامرة محفوف بالمخاطر، وقد كلف بعض القائمين بها – في بعض الحالات – روحه، ولكن هذه المحاولات لم تقف، وإن انخفضت وتيرتها أحياناً؛ لسبب أو لآخر؛ ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب والدوافع، لعل في مقدمتها:

أولاً: تعود جذور الهجرة غير القانونية إلى دول الاتحاد الأوربي، إلى الفترة 1973 - 1974، مع أزمة النفط وتصحيح أسعاره؛ إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973؛ حيث أغلقت دول المهجر الأوربية الأبواب أمام الهجرة القانونية، وفرضت إجراءات صارمة؛ للحد من منح رعايا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تأشيرات الدخول إليها؛ وكانت هذه الأزمة نقطة تحول، بالنسبة إلى الهجرة الدولية من الجنوب إلى الشمال، وقد بدأ بعض الدول الأوربية في تشجيع عودة المهاجرين إلى مواطنهم الأصلية، ومع منتصف السبعينيات دعِّمت سياسات إصدار القوانين والإجراءات والتدابير؛ لمراقبة الحدود، ومتابعة المهاجرين غير القانونيين، وتم التوصل إلى اتفاقية "شنجن"؛ أي (نظام المراقبة الدولي)، واستندت هذه السياسة إلى المبالغة في مخاطر الهجرة غير القانونية، وخلق الشعور المعادي للمهاجرين، ودعم الأيديولوجية العنصرية، وبرغم ذلك لم يُقلَّص عدد المهاجرين، بل دُعِّمت الشبكات الإجرامية المتاجرة بأرواح البشر ووُسِّعت.

ثانياً: تعاني دول الجنوب – ومن بينها دول شمال إفريقيا، وإن بدرجات متفاوتة – معدلاتٍ للنمو السكاني، تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي، وتمثل الضغوط الديمغرافية على هذا النحو، تحدياً حقيقياً لهذه الدول التي تُمثِّل بنسب بطالة مزمنة ومتزايدة، إلى جانب الداخلين كل عام في سوق العمل؛ الأمر الذي يجعل هذه الدول تتطلع إلى أسواق العمل الخارجية؛ لجذب جانب من الأيدي العاملة الفائضة، ولاسيما في دول الاتحاد الأوربي، بعد أن تراجعت فرص العمل، في أسواق دول الجنوب؛ لأسباب متعددة،[5] ولا يكفي وجود ضغوط ديمغرافية، وبطالة واسعة المدى؛ لاستكمال دورة الهجرة – سواء القانونية أو غير القانونية – ما لم تتوافر بالمقابل، عوامل جذب في الجهة المستقبلة؛ أي في دول الاتحاد الأوربي؛ فالعمال القادمون من دول جنوب المتوسط مرغوب فيهم؛ للعمل سراً في: الزراعة، أو في المطاعم، أو المقاهي، أو المصانع الصغيرة، وأعمال النظافة، والتشييد الشاقة؛ بوصفهم يقبلون أجوراً مُخفَّضة، ولا يطالبون بالحق في الضمان الاجتماعي؛ فهؤلاء المهاجرون، هم الأكثر جاذبية بالنسبة إلى صاحب العمل؛ فبرغم أنهم غير قانونيين على الصعيد الرسمي، فإنهم مطلوبون على صعيد سوق العمل غير القانونية، أو – بتعبير آخر – في "السوق السوداء للعمل"؛ وهو ما يوضح أن القوانين الأوربية المنظمة للهجرة لهذا النوع من العمالة – برغم صرامتها – مازالت قاصرة؛ وهذا يفسر استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية، برغم كل الإجراءات المضادة.

ثالثاً: الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تواجهها المجتمعات الإفريقية – ومن بينها دول شمال إفريقيا – وهي تعود إلى محدودية الموارد المتاحة للاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة، وانخفاض مستويات الأجور، في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة الأساسية، وفقد الأمل في تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة المتطلبات الاجتماعية والعائلية، والنزعة الاستهلاكية التي تنميها وسائل الإعلام، أو ما يسمى "ثورة التطلعات"؛ فوسائل الإعلام العربية، ظلت عقوداً طويلة تصور لجيل الشباب، الهجرة على أنها "الجنة" التي تنقذهم من البطالة الطويلة، من دون معالجة موضوعية لقضايا الهجرة غير القانونية، ووجود ضعف للتوعية بمخاطرها.

وقد أوجزت وثيقة أصدرها الاتحاد الأوربي في أيلـول/ سـبتمبر عـام 1993، بعـض الأسباب الرئيسية للهجرة غير القانونية؛ وهي أن دول جنوب المتوسط تعاني تزايد نفقاتهـا العسكرية بـشكل مبـالغ فيـه، وتعـاني مركزيـة سياسـية ومركزيـة اقتـصادية، يـصاحبهما انخفاض إنتاجية رأس المال، وضآلة حجم الإنتاج؛ ولذا أصبح ملمحـاً مميـزاً للـسكان في هذه الدول، تزايد عدد أفراد الشباب الذين يفرضون مطالب شاقة - ولكنهـا مـشروعة - على كاهل أي نظام سياسي، وفي مقدمتها إيجاد فرص عمل لهم.[6]

إن الوظيفة ليست لقمة عيش فحسب، بل هي اعتراف بالوجود، ومن دونهـا يـشعر العاطل عن العمل أنه يعيش ملفوظاً على هامش المجتمع،[7] كما يشعر أي شاب بالضياع لو ظل فترة طويلة، بعد إتمام تعليمه، عالة على أسرته؛ ولذا فإن بعض أمثـال هـؤلاء، يخـاطر بركوب "قوارب الموت"، متجهاً نحو المجهول، بعد قيامه بحرق وثائقه التي تربطه ببلـده الأصلي؛ لئلا تتم إعادته إليه؛ على أمل اللحاق بواقـع معيـشي جديـد في المهجـر، وأصـبح الحرّاق* يردد شعار «أمنح جسدي لأسماك البحر ولا أتركه لدود القبر»؛ وقد وصل الأمر إلى حد إصدار فتوى دينيـة في الجزائـر، تحـرم "الحرقـة"، وتكفّـر "الحرّاقـة"، إلا أن هـذه الفتاوى وحملات التوعية، لم تُجدِ فتيلاً في إقناع الماضي في ركوب قوارب المـوت، بالعـدول عن مغامرته.[8]

رابعاً: يضاف إلى ذلك أن حركة الاستعمار الأوربي، والاستيطان، والحـروب التـي اشتعلت بين القوى الأوربية في القارة الإفريقية، أمور تركت تداعيات سـلبية، مازالـت قائمة حتى الآن؛ فقد شهد القرن التاسـع عـشر صراعـاً أوربيـاً؛ للـسيطرة عـلى مـوارد القارة، وما أعقب ذلك من تطورات كان في مقدمتها إعـادة تـشكيل الهيكـل الإنتـاجي الإفريقي؛ بجعله مقـصوراً عـلى عـدد محـدود مـن الـسلع الزراعيـة، والمـواد الأوليـة؛ لتصديرها إلى الدول المستعمرة، بحيث يـصبح هـذا الإنتـاج ترسـاً في العجلـة الكـبرى لإنتاج القوى الاستعمارية، ومازالت هذه السلع تواجه مشكلات متعددة في تـصديرها؛

* الحراق: كلمة تطلق في دول المغرب العربي، على من يقوم بحرق وثائقه.

نتيجة انتهاج سياسة "الحماية المستترة" التي تتبعها دول الشمال في علاقاتها التجارية بدول القارة الإفريقية؛ بسبب ضغط المزارعين في كل من: الولايات المتحدة، واليابان، ودول الاتحاد الأوربي، وغيرها، على حكوماتهم بطرائق مختلفة؛ للمحافظة على مكاسبهم، ولزيادتها على حساب الصادرات الإفريقية، ومن المعروف أن القطاع الزراعي في الدول الإفريقية هو أكبر قطاع مُشَغِّل للأيدي العاملة ومستوعب لها، وعرقلة الصادرات الإفريقية على هذا النحو؛ تؤدي إلى الاستغناء عن أعداد من العاملين في هذا القطاع، ممن تجذب بعضهم عصابات الاتجار بالبشر.

وقد كشف المخرج المغربي الشاب مصطفى الشعبي، جزءاً من معاناة المهاجرين الأفارقة الذين يستعدون للهجرة إلى الشمال؛ فقد أعد فيلماً تسجيلياً صادماً وجارحاً تحت عنوان: **الحلم الوحيد** عن سكان غابة بنيونس التي تعج بالمهاجرين الأفارقة؛ وفيه ينقل بالصوت والصورة، فصلاً من الجحيم؛ لقد كانت فكرة الفيلم الوثائقي عن شبان جنوب الصحراء من الأفارقة، ممن غزوا الشمال المغربي في انتظار فرصتهم لبلوغ الضفة الشمالية للمتوسط، وتضم الغابة عشرات الأفارقة – من بينهم نساء يعشن في خيام من البلاستيك – وهم لم يستحموا منذ شهور، ويلبسون أسمالاً حقيقية، ويشربون ماءً قذراً، ويتحركون بحرية في الغابة، بعد أن احتلوها، وفرت منها حيواناتها، وتظهر الكاميرا ثلاثة منهم، يهيِّئون غذاءهم... يشوون الفئران ويلتهمونها بنهم.[9]

خامساً: أصبحت قوانين الهجرة أكثر تشدداً وصرامة عما كانت عليه من قبل، تجاه دول جنوب المتوسط بصفة خاصة؛ فقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوربي الخاصة بالهجرة بالصرامة الشديدة؛ الأمر الذي دعا بعض الناس إلى وصف هذا الاتحاد بـ "أوربا المحصنة"؛[10] لاتجاه بعض دوله؛ كفرنسا وبريطانيا، إلى فرض شروط إضافية لقبول المهاجرين؛ كإتقان اللغة، ومعرفة تاريخ البلد المضيف، وغير ذلك؛ بهدف التقليل من فرص الهجرة أمام فئات معينة؛ وهو ما يذكرنا ببعض وقائع التاريخ في القرن التاسع عشر؛ فقد نصح جوزيف تشمبرلين، في حفل اليوبيل الماسي للملكة فيكتوريا في لندن عام

1897، اتِّباع ما أصبح يُعرف بـ "وصفة الهوية الأصلية"، وكانت تتضمن اختباراً بلغة أوربية؛ لمنع دخول فئات معينة إلى المستعمرات؛ وبذلك تضمن بريطانيا تحقيق مبدأ المساواة في ظل القانون، وفي الوقت نفسه، تطبق مبدأً ثانياً قائماً على التفرقة العنصرية؛ فهي تعني ببساطة استبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم، باستخدام تشريع، ظاهره "العدالة" وباطنه "التفرقة".[11]

سادساً: في الوقت الذي نجد فيه أن الليبرالية الجديدة اكتسحت العالم، وأصبحنا نعيش عصر العولمة الاقتصادية، وبدأت رؤوس الأموال تتحرك من دون قيود؛ بفعل الاستعمال الهائل للتكنولوجية الجديدة للاتصال؛ في ظل هذه التحولات نجد أن العنصر البشري هو الذي مايزال يواجه القيود على تحركاته، وأصبح هو المستثنى الوحيد، من هذه الانسيابية في الحركة؛ فنجد على سبيل المثال، أن تطبيق مبادئ التبادل الحر التي بشر بها "إعلان برشلونة"، سواء بالنسبة إلى المنتجات الزراعية أو حرية انتقال الأفراد، مازال بعيداً عن المستوى المرجو؛ ومن هنا يجيء التساؤل: كيف نتصور شراكة تتطلع إلى التقارب بين شعوب ضفتي المتوسط، وتشجيع علاقات التعامل، عندما تتعدد العقبات أمام التنقل الحر للأشخاص؟ ونظراً إلى غياب النظر إلى المهاجر على أنه مصدر للإثراء المتبادل، أصبح ملف الهجرة مثلاً، معزولاً عن سلة المصالح الأوربية/ العربية الشاملة، إن اتفاقيات المشاركة مع دول البحر الأبيض المتوسط - وهي التي عادت بالفائدة على القطاع الاقتصادي - كان من المفترض أن يكون لها إسهام إقليمي في المجال الاجتماعي؛ ليعطي قيمة كبرى لرأس المال البشري، ولكن ذلك لم يُحقَّق.

ولا شك - كما سبق أن أوضحنا - أن سياسات الهجرة وقوانينها، هي من أعمال السيادة الوطنية للدول، ولكنَّ على هذه الدول المحتاجة إلى الهجرة واجباً هو تفادي الأفعال والسياسات التمييزية.

ويلاحظ أن تدفق المهاجرين في إطار مقنن أو نسق قانوني من دول شمال إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوربي، تراجع بشكل واضح؛ لمصلحة الهجرة غير القانونية، وهي التي

زادت نشاط الشبكات الإجرامية للاتجار بالبشر محلياً ودولياً؛ لأنها هي التي تسهل للراغبين في الهجرة غير القانونية، عمليات العبور إلى دول الاتحاد الأوربي.

سابعاً: يلاحظ تنامي النزعات اليمينية المناهضة للأجانب، ووجود الكثير من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التي تضع قضايا الهجرة على رأس أجندتها السياسية، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، والتفجيرات التي وقعت في عدد من العواصم الأوربية؛ وقد أدى ذلك إلى وقف الهجرة الشرعية بشكل غير معلن من بعض الدول العربية والإسلامية، وأدى ذلك - بالمقابل - إلى زيادة الهجرة غير الشرعية.

ويعتقد بعض المتخصصين في أمور الهجرة، أن حاجة العمل هي التي خلقت الهجرة غير المنظمة لا العكس؛ وهو ما يفسر ارتفاع هذه الهجرة إلى الدول التي ينتشر فيها القطاع غير النظامي؛ مثل: إيطاليا، وإسبانيا، واليونان، إضافة إلى دور الشبكة الإجرامية في تهريب العمال المهاجرين عبر الحدود.[12]

إن ظاهرة الهجرة المغاربية السرية إلى أوربا، هي جزء من ظاهرة الهجرة ككل، وقد برزت إلى الوجود بشكل ملموس، بعد إغلاق الحدود الإسبانية في وجه المغاربة، وتحول مضيق جبل طارق إلى ما يطلق عليه بعض الناس "مقبرة الظهور المبللة"، فقد فرضت إسبانيا تأشيرة دخول على المواطنين المغاربة؛ تطبيقاً لاتفاقية شنجن، كما شددت شروط منحها؛ وهذا دفع الكثير من المغاربة إلى التفكير في الهجرة إلى أوربا بمختلف الطرائق؛ ومنها بالطبع: الأساليب غير المشروعة؛ كقوارب الموت التي التجأ إليها آلاف المغاربة، وسيلةً لمغادرة المغرب والدخول إلى التراب الإسباني، وبرغم تطويق الشواطئ الإسبانية/ المغربية، فقد استمرت قوارب الموت في نقل المهاجرين الهاربين من الفقر والحرب والموت الاجتماعي، والطامحين إلى الوصول إلى أوربا،[13] ولعل ما شجع على استمرار ظاهرة الهجرة السرية، وجود شبكات إجرامية منظمة للتهريب والتزوير، تتحكم فيها عصابات ومافيات، وأصبحت تحقق مردوداً يفوق صيد السمك وتهريب المخدرات.[14]

ثامناً: أدى التبادل غير المتكافئ الناجم عن وجود منطقتين، يحصل المنتجون فيهما على أجور مختلفة تماماً، عن عملهم إلى جذب مناطق الأجور المرتفعة؛ (دول المركز) للعمال من المناطق ذات الأجور المُخفَّضة (في دول الأطراف)؛ فاستمرار وجود فجوة التنمية بين الشمال والجنوب، يشكل عاملاً دافعاً لتدفق تيارات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وإن حالات عدم الاستقرار السياسي والمشكلات الإقليمية والصراعات المسلحة تمثل قوى طاردة، تدفع بالبشر إلى التدفق إلى الخارج، وقد شهدت دول إفريقية عدة خلال العقود الثلاثة الماضية، أنواعاً شتى من الحروب الإقليمية والأهلية، والنزاعات المسلحة الواسعة، أدت في بعض الحالات، إلى ظهور ما يُعرف بظاهرة "اللادولة"، أو ما يُعرف بـ "الدول الفاشلة"؛ نتيجة اختفاء السلطة المركزية؛ وقد غذى بعض الأطراف الخارجيين هذه الحروب، وكانت سبباً رئيسياً في إطالة أمدها.

تاسعاً: ترتبط مشكلة الهجرة غير القانونية في المنطقة العربية، بشكل رئيسي بقضية التحركات الجماعية القسرية للسكان، وهي المرتبطة بالكوارث الوطنية والبيئية والسياسات التمييزية والعنصرية، أو اتباع بعض دول المنطقة، سياسة هجرة إحلالية؛ أي ما يسمى التهجير القسري، فضلاً عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، إضافة إلى حالات الاحتقان الاقتصادية والسياسية السائدة في دول الجنوب؛ لأسباب داخلية، كما أدت آخر حرب في هذه المنطقة – وهي الحرب على العراق – إلى خلق مزيد من الاضطرابات والخلخلة السكانية في هذه المنطقة.

إن المنطقة العربية أصبحت تشهد منذ عقود عدة، تطبيق مفاهيم ديمغرافية وهجروية، وقوانين غير عادية أو مألوفة، ودخلت إلى قاموس مصطلحات الهجرة منها تعبيرات؛ مثل: "القنبلة الديمغرافية الفلسطينية"، و"الشبح الديمغرافي"، و"الصراع الديمغرافي"، و"تديين الديمغرافية"، باستصدار إسرائيل قوانين تسمح لأي يهودي في العالم – أياً كانت جنسيته، ولو لم تكن له علاقة بفلسطين – بالعودة إلى إسرائيل، والحصول على جنسيتها، بينما يحرم الفلسطينيون الذين ولدوا في الأراضي الفلسطينية، أباً

عن جد، من حق العودة إلى ديارهم، ويتم إجبارهم على النزوح؛ لإفساح المجال للهجرة الإحلالية القسرية.[15]

وبعد انضمام دول من شرق أوربا إلى عضوية الاتحاد الأوربي - وهي دول لها تاريخ في تهجير مواطنيها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ضمن إطار قانون العودة الإسرائيلي - سوف يتعين على الاتحاد الأوربي - إذا كان يتمسك بالشرعية الدولية - أن يعيد النظر في ظاهرة الهجرة منه إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي التي تشكل ضغوطاً على الجنوب العربي، وتسبب الهجرة العكسية؛ فالوضع الراهن للهجرة في أوربا، مازال يشجع هجرة مواطن أوربي ليحل محل فلسطيني عربي في بلده، ويكون على الأخير أن ينزح إلى بلاد عربية أخرى، ذات كثافة سكانية؛ مثلما هي الحال عليه في: لبنان، وسورية، ومصر، وغيرها؛ الأمر الذي يولد ضغوطاً هجروية إضافية فيها في اتجاه الشمال الأوربي، ويأخذ جانبٌ منها طابع الهجرة غير القانونية.

إن وقوع حروب عدة في المنطقة العربية، وعدم الاستقرار، أديا هما نفسهما إلى هجرة رؤوس الأموال منها إلى الشمال؛ وهذا شكل عوامل طاردة لجانب من سكان دول هذه المنطقة، وأصبحت الهجرة غير النظامية تشكل نسبة متزايدة فيها، وأوجدت مناخاً جاذباً للأيديولوجيات المتطرفة.[16]

يضاف إلى ذلك، أن جهود السلام المتعددة ومبادراته، لما تنجح حتى الآن في التوصل إلى تسوية سلمية وحل شامل للنزاع العربي - الإسرائيلي، ومازلنا أمام حال من السلام المراوغ؛ نتيجة المواقف الإسرائيلية، وقد زاد تعقيدَ الوضع، مضمونُ الرؤية الديمغرافية الذي تبنته إسرائيل، في إطار مفهوم "يهودية الدولة"، وتداعياته الإقليمية وآلياته، سواء الممثلة بالجدار العازل، أو ابتلاع مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، على حساب سكانها، والمخطط الإسرائيلي الهادف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين بشكل دائم في الدول العربية؛ وهذا سيؤدي إلى مزيد من الضغوط والمتغيرات الديمغرافية القسرية في المنطقة العربية، وإعادة خلط الأوراق السكانية فيها، وهو ما سيزيد عوامل عدم الاستقرار

السياسي، وتغذية تيارات النزوح والهجرة خارج المنطقة العربية، وهي التي يتخذ جانبٌ منها، شكل الهجرة غير القانونية.

مكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية

شغلت قضية الهجرة غير القانونية، اهتمام الحكومات والرأي العام، في معظم دول العالم، وأصبحت تتصدر أجندة الكثير من الاجتماعات الإقليمية والدولية، وقد أوضح وزير الداخلية الإيطالي جوزيي بيزانو، أن «الهجرة غير المشروعة ظاهرة لا ترجع إلى الظروف الاقتصادية في دول المنشأ فحسب، بل أصبحت هدفاً تستغله عصابات الإجرام المنظم؛ فهذه المنظمات الإجرامية لها قواعد في إيطاليا، وأجزاء أوربا وإفريقيا وآسيا الأخرى، وتتزايد - للأسف الشديد - فاعليتها بتنامي هذه التجارة، كما أن الدخل السنوي من: الهجرة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، يقارب دخل تلك التنظيمات المافيوية من تجارة المخدرات، ومن البدهي أن تجارة مربحة كهذه - قدر ما هي غير إنسانية - تجذب انتباه عصابات المافيا الدولية القديمة؛ من أجل محاربة هؤلاء الذين أسميهم "تجار العبيد للقرن العشرين"، والقضاء عليهم؛ فمن الضروري تعبئة قوى الاستخبارات والشرطة في جميع دول العالم، ومن الضروري أيضاً، أن يكون هناك رفض أخلاقي، ورفض سياسي عام؛ مثل: الرفض الذي أدى إلى القضاء على العبودية، ولكن هذا الرفض - للأسف - ليس بالوضوح المرجو».[17]

وفيما يأتي بعض ملامح السياسات التي اتبعها الاتحاد الأوربي، وبعض ملامح الجهود الدولية:

بعض ملامح سياسات دول الاتحاد الأوربي

اتبعت دول الاتحاد الأوربي سياسات لمكافحة الظاهرة؛ أدت إلى التجريم القانوني لهذه الهجرة، وتزايدت الإجراءات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية، ببناء "جدار غير مرئي"، عبر تشريعاتها وإجراءاتها؛ ومن أهم ملامحه:

- التشدد في قوانين اللجوء، وتعزيز الرقابة على الحدود.

- اتباع أساليب للطرد والترحيل القسريّين للمهاجرين غير النظاميين، وهو الاقتراح الذي تتبناه الجماعات اليمينية المتطرفة في دول الاتحاد الأوربي.

- نظمت المادة (62) من معاهدة أمستردام بشأن "الحرية، والأمن، والعدل"، الأسس القانونية الخاصة بالرقابة على الحدود، وسياسة إصدار التأشيرات، على حين أشارت المادة (63) بوضوح إلى الإجراءات ضد الهجرة غير القانونية؛ ومن ضمنها: مكافحة شبكات الجريمة التي تعمل على مستوى دولي، وإعادة المهاجرين غير القانونيين إلى أوطانهم، كذلك.[18]

- تبنى المجلس الأوربي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003، برنامج إجراءات مكافحة الهجرة غير النظامية، عبر الشواطئ البحرية للدول الأعضاء، وإقامة أمانة تنسيقية مشتركة؛ لإدارة الحدود الخارجية، أطلق عليها وكالة "فرونتيكس"، وهي التي أقرها المجلس الوزاري الأوربي في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004.[19]

- محاولات التنسيق مع دول المنشأ الخاصة بالهجرة، ودول العبور كذلك؛ لمساعدتها على تطويق المشكلة من خلال تحسين مستوى تأمين الوثائق، ونشر ضباط اتصال، وتقديم الخبراء والتدريب، وتحسين نظام الرقابة على الحدود.

- السعي للحد من ميزات الهجرة غير القانونية، بمكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني للمهاجرين، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال، تحد من الميزات التنافسية التي يتمتعون بها؛ نتيجة تشغيل عمالة رخيصة.

- اتِّباع سياسة ليِّ "الذراع"، بالربط بين توقيع عدد من دول جنوب المتوسط على اتفاقيات إعادة توطين مهاجريها غير النظاميين Re-admission، وتقديم مساعدات

مالية وفنية إلى هذه الدول، والتلويح بإمكانية تحديد حصص للهجرة لها، أو قطع المساعدات عنها، إذا ما قبلت ذلك.

- سعت الدول الأورومتوسطية، لحث دول المغرب العربي على إقامة مراكز إنذار مبكر، ومعسكرات لإيواء المهاجرين الأفارقة الذين يحاولون عبور المتوسط؛ للتسلل إلى دول شمال المتوسط.

غير أن كل هذه الإجراءات والترتيبات، لم تفلح في القضاء على ظاهرة الهجرة غير القانونية، من جنوب المتوسط وغيره، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب؛ من بينها:

- أن عصابات الاتجار بالبشر تعمل على مستويين دولي ومحلي، وتضم أفراداً من جنسيات مختلفة من دول المنشأ والعبور ودول الوصول، بدءاً من عمليات التجنيد، مروراً بتوفير وثائق الإقامة المزيفة، وانتهاءً بها، وبرغم صعوبة توفير إحصاءات دقيقة حول الهجرة غير المشروعة إلى الاتحاد الأوربي، فإن نحو 500 ألف مهاجر غير شرعي سنوياً – وفقاً لبعض التقديرات – يصل إلى أوربا من جميع أنحاء العالم، لا من المنطقة الأفروعربية فحسب، وكلما شددت الدول الأوربية الرقابة على الحدود، ارتفعت قيمة الإتاوة التي تفرضها عصابات مافيا الاتجار بالبشر على ضحاياها من طالبي الهجرة، وتنافس هذه العصابات شبكات الجريمة المنظمة، وتتزايد الأموال القذرة في أرصدتها، على حساب هؤلاء الضحايا.

- ومن المعروف أن شبكات تهريب المهاجرين، تربطها صلة قوية بشبكات أخرى متخصصة في الاتجار بالأعضاء الإنسانية للمرضى الأغنياء في أوربا، فضلاً عن ارتباط هذه الظاهرة بعدد من القضايا؛ مثل: التجارة في المخدرات، والدعارة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال القادمين من مختلف دول العالم، وتحصد هذه العصابات الأرباح الخيالية منها، على حساب الضحايا.

وقد حاولت دول شمال إفريقيا وضع برامج للتوعية بمخاطر الهجرة غير القانونية، بالتعاون ومنظمة الهجرة الدولية، وغيرها؛ بهدف التأثير بصورة فعالة في اختيارات الراغبين في الهجرة بطرائق غير قانونية.

وباتساع نطاق ظاهرة الهجرة غير القانونية، بدأت تنتشر ثقافتا: الاحتجاز والردع الخاصين بها، وأُنشِئت وكالات للقيام بهذه المهمات التي تُمَثَّل بأربعة أفعال تبدأ بحرف "D" بالإنجليزية، اضبط Detect، واحتجز Detain، واردع Deter، ورحِّل Deport، ولم يكن من بينها ما يشير إلى توفير الحماية، وقد تضاعفت مساحات المعسكرات المخصصة للاعتقال.

وقد لجأ بعض الدول خلال عام 2002، إلى إقامة جدران إلكترونية؛ حيث بدأت السلطات الإسبانية تطبيق نظام أمني جديد على طول الساحل الإسباني، لا يساعد على اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين فحسب، بل اكتشاف مهربي المخدرات من دول شمال غرب إفريقيا، وقد ذكر مسؤولون إسبان، أن النظام الأمني يتضمن إقامة حاجز إلكتروني، هو الأول من نوعه في أوربا، وهو يضم أجهزة رادار، وأجهزة تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء، وكاميرات فيديو؛ لكشف المهاجرين غير الشرعيين ومهربي المخدرات، وقد أضافوا أنه سيتم تركيب هذه الأجهزة، فوق: أبراج مراقبة، وطائرات هيلكوبتر، وسفن وزوارق، مشيرين إلى أن الحكومة الإسبانية؛ تستهدف نشر أجهزة إلكترونية على طول ساحلها الجنوبي، بالإضافة إلى جزر الكناري، بتكلفة تصل إلى 139 مليون دولار، وقد أكد المسؤولون أن تشغيل النظام الأمني المتكامل للساحل قد بدأ بالفعل على مضيق جبل طارق الذي يبعد 14 كيلومتراً فقط عن إسبانيا، ويذكر أن آلاف المهاجرين يعتقلون أو يموتون سنوياً، خلال محاولتهم دخول الأراضي الإسبانية بطريقة غير شرعية، وينتمي أغلبهم إلى شمال إفريقيا.

وقد انتقد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ألفا عمر كوناري، خلال مؤتمر عقد بالجزائر في 2/ 4/ 2006؛ لبحث الهجرة السرية في إفريقيا، الطلب الأوربي بإقامة مراكز

إيواء للمهاجرين الأفارقة السريين على أراضي بلدان إفريقية، وأشار إلى تحالف جماعات مصالح أوربية، وعصابات تهريب الأشخاص؛ لتغذية أزمة الهجرة السرية، كما نسب إليه قوله: «إن أوربا تريدنا أن نُكوِّن سجوناً ومعسكرات للمهاجرين الذين لا تريدهم على أرضها، وهذا لا يمكن أن نقبله؛ لأننا نعتقد بأن حل المشكلة لن يكون بالطرائق الأمنية، وإنما بتنمية المناطق الفقيرة، والسعي لفض النزاعات المسلحة في القارة السمراء»، وقد كان يشير إلى سعي فرنسا وإسبانيا بالأساس لإقناع دول مغاربية بالموافقة على فتح مراكز عبور على أراضيها؛ لإيواء المهاجرين مؤقتاً؛ تحسباً لاختيار الأكثر أهلية للانتقال إلى أوربا، وأضاف يقول: «إن الأوربيين يريدوننا أن نكون رجال شرطة في مسألة الهجرة غير الشرعية»، مشيراً إلى إنفاق دول إفريقيا ما يقدر بـ 4 مليارات دولار سنوياً، في التكفل بالمهاجرين السريين المطرودين من أوربا، وفي سياق الحديث عن تخلف القارة اقتصادياً، قال: «إن عدد سكانها سيصل إلى مليار ونصف المليار عام 2030، مليار منهم سيقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم»، وانتقد الهجرة الانتقائية التي تجلب لأوربا رعايا أفارقة، تم تدريبهم في بلدانهم الأصلية، ووصف ذلك بـ "الاتجار بالعقول"، داعياً إلى البحث عن حوار سياسي مع أوربا؛ لإيجاد أفضل الحلول للحد من موجات الهجرة.[20]

بعض ملامح الجهود الدولية

تُمَثَّل الآليات المهنية لعمليات الهجرة غير القانونية بـ:

- الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة.
- وسطاء الهجرة والسماسرة.
- المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج.
- الفساد الإداري.

ولحشد الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، وافقت الأمم المتحدة على اتفاقية، بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه من خلال تجريمه، بما يكفل مقاضاة المتاجرين ومعاقبتهم، وتوفير الحماية للضحايا ومساعدتهم، وحماية حقوق الإنسان للضحايا في الوقت نفسه، وتلتزم الجهات التي هي أطراف في الاتفاقية بالتعاون لمكافحة الاتجار، وقد يكون اتخاذ إجراءات مشتركة بين وكالات إنفاذ القوانين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، فعالاً بالنسبة إلى كشف عمليات الاتجار وتعزيز الوعي وتمويل عملية مكافحة هذه الجريمة الشائنة؛ ومما يتسم بأهمية خاصة: توفير الحماية للشهود عند مقاضاة المتاجرين، على النحو المبين في المادة (24)، من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، إن المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر، والمبادئ التوجيهية - ذات الصلة - وهي التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توفر مشورة توجيهية، إزاء ما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان بالنسبة إلى الاتجار.

وبالنظر إلى الطابع غير القانوني للاتجار والتهريب، يلاحظ عدم وجود تقديرات موثوق بها لعدد الأشخاص المعنيين، أما البيانات المتوافرة فتستمد أساساً، من تقارير الشرطة، أو المشروعات الصغيرة النطاق، غير الممثلة للنشاطات العالمية، ولدى المنظمة الدولية للهجرة قاعدة بيانات عن الضحايا، تنطوي على ما يزيد على 9000 حالة، ويتفق معظم التقارير، على أن النطاق الجغرافي للاتجار بالبشر قد اتسع، وأن أغلب الضحايا من النساء والأطفال؛ (أي الفتيان والفتيات، ممن هم دون سن الثامنة عشرة)، وأن عدد المقاضاة المتصلة بالاتجار المسجل سنوياً في 150 بلداً يظل عالياً، وقد بلغ متوسطه 7300 حالة، خلال الفترة 2003 - 2004، بحسب تقرير أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية عام 2005.

وتتوافر لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، معلومات سرية عن حالات اتجار بالبشر، مستمدة من مصادر متنوعة، وتشمل هذه المعلومات حوالي 4500 حالة، يتصل ما يزيد على 70٪ منها بضحايا من الإناث، و32٪ بالأطفال (مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 2006)، ومع أن هذه المعلومات لا تعد بالضرورة تمثيلاً لنشاطات الاتجار على صعيد العالم كله، فإنها توحي أن الضحايا هم أساساً من آسيا، وبلدان رابطة الدول المستقلة وإفريقيا، بالترتيب بحسب درجة الأهمية، وتنتقل الضحايا عادة من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى البلدان ذات الدخل المتوسط، أو أي من البلدان ذات الدخل العالي،[21] وبرغم الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، فمازال الكثير من مرتكبي جرائمها يفلت من القصاص.

ويتعامل أغلب دول العالم وقضية الهجرة غير القانونية، من حيث هي مشكلة أمنية بالدرجة الأولى، ويربط بين الهجرة وظاهرة الإرهاب، أو يخلط بين اللجوء والهجرة غير القانونية، بدلاً من التركيز على مساعدة دول الجنوب في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها؛ فلقد أوضح الواقع العملي أن الإجراءات الأمنية التي تركز عليها هذه الدول، لا تكفي وحدها لتحجيم هذه الظاهرة، بل من الضروري اعتماد منهج متكامل، يبحث في كل الأسباب التي تدفع الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم، والأسلوب الأكثر فاعلية لمكافحة الهجرة غير المشروعة هو التطوير المنظم للهجرة القانونية، بالاتفاق بين الجانبين على حجم التدفق السنوي للمهاجرين، ومواصفاتهم، بطرائق قانونية؛ وهذا يشكل حافزاً قوياً للدول العربية والإفريقية على التعاون المشترك لمراقبة الحدود بطرائق فعالة.

إن ظاهرة الهجرة غير القانونية، أصبحت - في تقديري - ظاهرة عالمية ستستمر، وربما ستتزايد في معدلاتها في المرحلة المقبلة؛ نتيجة استمرار الفجوة بين فقراء بلدان العالم وأغنيائه، وهي التي تتسع باطراد مع أسطورة العولمة وتقليص الحواجز الجمركية، وفي الوقت نفسه قيام الدول الغنية برفع حواجز تبادل السلع، وزيادة القيود في وجه الراغبين في العمل فيها بطريقة مشروعة.

من هنا، يظل التحدي الرئيسي للهجرة غير المشروعة مرتبطاً بشكل وثيق بالمشكلات الهيكلية التي تعانيها الدول التي هي مصدر الهجرة، من حيث الفقر والاضطرابات

السياسية؛ فهذه الظاهرة لا يمكن معالجتها، ما لم تحل مشكلات المنبع؛ بإحلال السلام، وتحقيق الاستقرار السياسي، وضمان حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة، وهي مشكلات معقدة ومتشابكة يصعب التغلب عليها.[22]

مغانم الهجرة ومغارمها

من بين المغانم: تحويلات المهاجرين المالية إلى دول المنشأ

للهجرة عائد له جوانب متعددة؛ فهي تتيح للمهاجر فرصة عمل لا تتوافر له في موطنه الأصلي، أو قد تمكنه من تحقيق تخصص مهني لا تتوافر ظروفه أو إمكانياته في وطنه، كما تسمح الهجرة للمهاجر في بعض الحالات، بالتخلص من ضغوط سياسية أو اجتماعية، وتعطيه الفرصة أو الأمل في عيش أفضل، ويحقق في حياته ذاتَه ومستقبله، وعلى مستوى وطنه، فإن عائد الهجرة يُمثَّل بشكل رئيسي بالتحويلات المالية التي يقوم المهاجرون بإرسالها إلى أوطانهم، إضافة إلى ما ينقله المهاجرون العائدون من خبرات مهنية وتكنولوجية إليها.

ومن المعلوم أنه يترتب على انتقال المهاجر إلى الدول المستقبلة للهجرة وحصوله على عمل بها، توليد دخل له؛ وهنا يأتي قراره بتحويل قدر من هذا الدخل إلى أسرته في وطنه؛ وهنا ستصبح التحويلات البعد الملموس للهجرة، أو عائدها المادي على مستوى الدول المصدرة للهجرة؛ لا لأنها تمثل بعداً كمياً فحسب، بل للدور الذي تلعبه في عملية التنمية أيضاً، لو أحسن استثمارها.[23]

تنصرف تحويلات العمال المهاجرين إلى ذلك الجزء من الدخل الذي يتم تحويله من الدول المستوردة للعمالة إلى الدول المصدرة لها بصورة نقدية أو عينية، سواء بالعملة المحلية لدولة الأصل، أو بالعملات الأجنبية، وسواء كان ذلك من خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية، وعلى الرغم من أن هذه التحويلات تمثل تدفقات للمدخرات الخاصة بالمهاجرين، فإن قرار التحويل يعتمد على مجموعة كبيرة من المتغيرات؛ منها: ما

يعزى إلى المهاجرين أنفسهم، ومنها ما ينصرف إلى الدول المستوردة للعمالة، ومنها ما يرتبط بالدول المصدرة للعمالة، وتتم تحويلات المهاجرين أساساً؛ لتحقيق غرضين، إما لتمويل احتياجات أسرة المهاجر في دولة الأصل، أو للادخار، أو للاستثمار في الأصول الاستثمارية المختلفة.[24]

وتُمثَّل تحويلات العمال المهاجرين بالتدفقات الآتية:

1. النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات الرسمية (البنوك).
2. النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات غير الرسمية لإرسال التحويلات.
3. النقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبته إلى وطنه.
4. السلع التي يتم إرسالها إلى وطنه؛ مثل: الهدايا، أو السلع الأخرى المستوردة، والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين.
5. الأموال المدفوعة من المهاجرين، نيابة عن أفراد أسرهم؛ كمدفوعات تذاكر الطيران، وغيرها من تكاليف السفر، وتكاليف زيارة أفراد أسرهم، أو غيرهم.

أولاً: الآثار المتعددة للتحويلات المالية

تساعد التحويلات المالية الدول المصدرة للعمالة، على التخفف من مشكلات الصرف الأجنبي فيها، وتحسين ميزان المدفوعات، كما تمكنها من تمويل عمليات استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الاستثمار، وتكوين رأس المال، فضلاً عن أنها ترفع مستويات الاستهلاك والمعيشة للمهاجرين وعائلاتهم، وتعمل - من ثم - على تحسين هيكل توزيع الدخل، وخصوصاً إذا كانت الهجرة مركزة بين العمال والفقراء وغير المهرة.[25]

وتعتمد تحويلات العمال المهاجرين - كما سبق أن أوضحنا - على ثلاث مجموعات، الأولى: تنصرف إلى العمال المهاجرين أنفسهم، والثانية: تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة، والثالثة: تنصرف إلى الدولة المصدرة للعمالة؛ فبالنسبة إلى عوامل المجموعة الأولى، فإنها تتعلق بالخصائص الديمغرافية للمهاجرين؛ مثل: العمر، والنوع، ومستوى التعليم، والوضع الاجتماعي، وعدد الأطفال، وعدد أفراد الأسر المقيمين فعلاً مع المهاجر في الدولة المضيفة، وطبيعة الصلات التي تربط بين المهاجر وأفراد عائلته في دولة الأصل، كما أن المستوى الوظيفي للمهاجر يلعب دوراً مهماً في تدفق التحويلات إلى دولة الأصل؛ فالعمال ذوو المستويات الوظيفية العليا، عادة ما يصطحبون أسرهم إلى الدول المستوردة للعمالة؛ ومن ثم ينقطع جزء من التحويلات، يتم لتمويل احتياجات أسرهم في دولة الأصل، أو يقل، كما أن وعي هؤلاء المهاجرين بفرص الاستثمار في الداخل والخارج، قد يجعلهم يعزفون عن تحويل مدخراتهم إلى بلادهم، إذا كانت فرص الاستثمار المربح في هذه الدول محدودة، أما بالنسبة إلى العمال ذوي المستويات الوظيفية المنخفضة، فإنهم عادة ما يقومون بتحويل مدخراتهم إلى دولة الأصل؛ لتمويل احتياجات أسرهم، علاوة على أن نقص وعيهم بفرص الاستثمار المتاحة خارج دولهم، يدفعهم إلى تحويل جميع مدخراتهم إلى دولة الأصل عند انتهاء إقامتهم في الدولة المضيفة.[26]

قد تكون للهجرة نتائج إيجابية كثيرة على دول الأصل؛ إذ يمكنها أن تقلل الضغوط على سوق العمل في الدول ذات الفائض من اليد العاملة، ومن خلال التحويلات يمكنها أن تحسن المستوى المعيشي لأسر المهاجرين، ومن خلال التأثيرات المضاعفة تستطيع التحويلات أن تعزز زيادة الدخل، وتساعد في التخفيف من حدة الفقر على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الوطني، وقد يُحول بعض هذه التحويلات إلى مجالات استثمارية إنتاجية.

وترفع تحويلات المهاجرين دخل الأسر، وتساعد على تحمل تكاليف التعليم والصحة؛ وهذا يسمح بتحسين رأس المال البشري، والأسر التي تتلقى تحويلات مالية من

أقارب مهاجرين، لا يرجح لها أن تستثمر أكثر من غيرها فحسب، ولكنها بزيادة إنفاقها تساعد أيضاً، على رفع الدخل في دوائر أخرى؛ وبسبب هذه التأثيرات المتضاعفة، يحدث الأثر الاقتصادي للتحويلات بصفة أساسية في الاقتصاد العام، ويرتبط بقدرة الأسر على القيام باستثمارات إنتاجية، وكذلك تؤثر تدفقات العملات الأجنبية المقترنة بالتحويلات إلى الداخل، في تحسين الجدارة الائتمانية لدول الأصل، وتخفيض تكاليف اقتراضها، وتوفير تمويل يمكن الاعتماد عليه، في أوقات عدم الاستقرار.

ثانياً: حجم التحويلات المالية وأهميتها النسبية

تعد التحويلات أكثر فوائد الهجرة الدولية الفورية والملموسة؛ حيث يقدر البنك الدولي أنها ازدادت على المستوى العالمي، أكثر من الضعف خلال العقد الماضي؛ فقد ارتفعت من 102 من مليارات الدولارات عام 1995، إلى ما يقدر بـ 232 مليار عام 2005، وازدادت حصة التحويلات العالمية الذاهبة إلى الدول النامية أيضاً؛ فانتقلت من 57٪ عام 1995، (58 مليار دولار)، إلى 72٪ عام 2005، (167 مليار دولار)، وتُركَّز التحويلات في عدد قليل من الدول؛ فقد شكلت الدول العليا العشرون المتلقية، ما نسبته 66٪ من الإجمالي العالمي عام 2004؛ فحصلت الهند والصين والمكسيك - بحسب الترتيب من حيث الأهمية - على ثلث التحويلات العالمية، ومادامت التحويلات قد تتم من خلال عمليات غير رسمية، أو تنقل باليد - وليس من الضرورة أن يعلم بها نظام الإبلاغ - فإنه يعتقد بأن حجمها الحقيقي أكبر من البيانات المذكورة، كما أن التقديرات تبلغ ضعف قيمتها الفعلية المبلغ عنها تقريباً، ومادامت بلدان كثيرة لا تقدم تقارير عن البيانات المتعلقة بالتحويلات، فقد وجب تحديد القيم بالاستدلال؛ وتدعو أوجه القصور هذه إلى توخي الحذر في تفسير التقديرات المتاحة.[27]

إن التحويلات التي تتم عن طريق البنوك، وغيرها من القنوات المالية الرسمية، تعد محسوبة، أما التحويلات عبر القنوات غير الرسمية وغير المحسوبة، فقد أظهرت البحوث

التي أجريت عن تدفق التحويلات إلى باكستان والفلبين والسودان ومصر على سبيل المثال، أنها تقدر على الأقل بضعف واحد أو ثلاثة أضعاف، من الأرقام المسجلة.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن حجم التحويلات المالية للمهاجرين في العالم، بلغ قرابة 276 مليار دولار عام 2006، وفاق إسهامها في اقتصاد بعض الدول النامية أي قطاع اقتصادي آخر، وقد فاق ما أرسله المهاجرون المصريون إلى بلادهم عائداتِ قناة السويس، بينما فاقت المبالغ التي حولها المغاربة المهاجرون، عائدَ السياحة السنوي للبلاد، وتجاوزت التحويلات المكسيكية قيمةَ الاستثمارات الأجنبية في بلادهم، وحل الهنود في المرتبة الأولى، من حيث قيمة التحويلات؛ فأرسلوا إلى بلادهم عام 2006، ما يقارب 27 مليار دولار، وأرسل الفلبينيون عام 2005، أكثر من 13.6 مليار دولار؛ وفي هذا الإطار يمكن تلك التحويلات أن تسهم في الحد من عدم التكافؤ الناتج من العولمة، وخاصة أن ثلثي التحويلات العامة يرسلان إلى البلدان النامية.[28]

وفي تقرير أعده الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان حول **الهجرة الدولية والتنمية**، أشار إلى أنه يمكن فعل الكثير لزيادة فوائد التحويلات، مع مراعاة طبيعتها، من حيث هي أموال خاصة؛ فمنذ عقود كان الأمل في أن تقوم الأسر التي تتلقى التحويلات باستثمارها على نحو منتج، وبذلك تهيِّئ فرصاً جديدة للدخل في الوطن، وربما تكون بديلاً للهجرة في المستقبل، إلا أن الدراسات التي تركز بشكل كامل على استخدام التحويلات، وجدت باستمرار أنها تستخدم في الغالب للاستهلاك؛ ولإيجاد أثرها الحقيقي، ينبغي النظر إلى ما وراء استخدامها المباشر؛ فالأسر التي يوجد فيها مهاجرون، تستثمر قدراً أكبر من الاستهلاك، وتخصص قدراً أقل له؛ قياساً إلى ما تفعله الأسر الأخرى على مستوى الدخل ذاته، موحية أن التحويلات تسهم في إعطاء أفضل، من حيث النتائج الاقتصادية،[29] وتكون التحويلات – على نحو خاص – ذات أهمية كبيرة في تسديد تكاليف التعليم والرعاية الصحية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين رأس المال البشري،[30] وعلاوة على ذلك، تساعد الهجرة الدولية أيضاً، بتوليدها للتحويلات، الأسر المعيشية في التغلب على بعض

العوائق التي تواجهها، وتحسين إنتاجيتها في البلدان النامية، وخاصة تلك التي تعتمد على الزراعة لكسب قوتها.

ويمكن المهاجر – من خلال التحويلات – أن يوفر للأسر المتلقية، الأمان من حيث رأس المال والدخل اللذان يمكنهما أن يسهلا عملية الانتقال إلى نشاطات أكثر إنتاجية؛ كالإنتاج الزراعي التجاري، أو المؤسسات الصغيرة؛ ففي المكسيك مثلاً، يرتبط خمس رأس المال المستثمر تقريباً بالتحويلات،[31] ويبدو كذلك أنها تخفف من عوائق القروض، عند إقامة عمل تجاري جديد، كما هي الحال عليه في الفلبين.[32]

وتبدو الأهمية النسبية لتحويلات المهاجرين، بالنسبة إلى بعض دول الجنوب، من حيث دورها في تقليص فقر العائلات الموجودة في الوطن الأم، وتفوُّق دور المصادر الأخرى؛ فهي تصل إلى عائلات مقيمة في الوطن الأم بشكل مباشر؛ فطبقاً لتقديرات برونسون ماكنيلي، مدير منظمة الهجرة الدولية، فإن التحويلات المالية للمهاجرين، تسهم في تقليل نسبة الفقر في جواتيمالا بنسبة 20٪، وفي أوغندا بنسبة 11٪، وفي بنجلاديش بنسبة 6٪، كما تتدفق التحويلات المالية في أغلب الأحيان، إلى الأسر والعائلات الصغيرة والمهمشة.[33]

وفي المغرب على سبيل المثال يقدر عدد المهاجرين منها عام 2004، بنحو 3 ملايين مهاجر؛ أي قرابة 10٪ من إجمالي السكان، وتأتي تحويلاتهم في مرتبة متقدمة على إيرادات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي تمثل في المتوسط ما بين 8٪ و10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 41.5٪ من إجمالي الصادرات، و25.6٪ من الواردات، وتغطي 66.5٪ من العجز التجاري، و20٪ من إجمالي الميزان الجاري، وقد قدرت تحويلات المهاجرين المغاربة عام 2004، بنحو 4.2 مليارات دولار.[34]

ثالثاً: الأثران التنموي والاجتماعي للتحويلات المالية

يتعين عند الحديث عن الأثر التنموي للتحويلات، أن يؤخذ في الحسبان مجموعة من العوامل؛ منها:[35]

1. الظروف السياسية التي دفعت الأفراد إلى الهجرة.

2. الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش في ظلها المهاجر.

3. الظروف التي يعيش في ظلها من يتلقى هذه التحويلات.

4. الإطار المؤسسي للدولة المتلقية للتحويلات.

5. تكلفة انتقال التحويلات، والآليات التي تتم بها عملية الانتقال.

وتزداد أهمية هذه التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى الوطن الأم، إذا ما تمت إعادة توظيفها في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستطاعت الهيئات الاستثمارية استقطابها، وتوظيفها بصفة خاصة، في مشروعات إنتاجية.

ويقدم لبنان نموذجاً بارزاً على أهمية تحويلات المهاجرين؛ فقد قدر حاكم البنك المركزي اللبناني نسبة تحويلات المهاجرين اللبنانيين إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 25.8٪، وهي النسبة العليا في الدول العربية، وتشكل أهم مصادر النقد الأجنبي، وتقدر بنحو 5.6 مليارات دولار سنوياً، وأوضح أن عدد اللبنانيين المهاجرين، يبلغ أربعة أضعاف المقيمين؛ ولذا فإن لبنان يأتي في مرتبة متقدمة بين البلدان التي تسجل فيها تحركات مالية مهمة.[36]

ويرى بعض الناس - ومنهم مثلاً: جمال حمدان - أن هناك جوانب سلبية، أو مغارم للتحويلات المالية؛ فقد أشار إلى بعض الآثار السلبية لتحويلات المصريين المغتربين في الأوضاع الداخلية في مصر خلال الثمانينيات من القرن الماضي؛ ففي تقديره أن: «تدفق تحويلات المغتربين يضخ في الاقتصاد الوطني دخلاً ضخماً يناهز عشر الدخل القومي، بحيث بدا يغير أبعاده واتجاهاته بقدر أو بآخر، كما أخذ يعيد تركيب المجتمع المصري وترتيب طبقاته إلى حد مماثل... كما أن آثار التحويلات لم تُقصَر على طبقة أفقية واحدة، وإنما انتشرت لتشمل نظاماً رأسياً كاملاً، من طبقات المجتمع المصري جميعاً، وعلى وجه التقريب، ابتداءً من الحرفيين والفلاحين حتى المثقفين والمهنيين والتجار؛ ولهذا جاء تأثير

التحويلات الطبقي أكثر تعقيداً وتلوناً؛ مثلما تسرب إلى القرى والريف، ولم يُقصَر على المدن، وإن كان قد أصبح مركزاً فيها بالطبع».[37]

وبرغم الأهمية المالية والأهمية الاقتصادية لتحويلات المهاجرين من دول الجنوب إلى أوطانهم الأم، فإن بعض الناس يرى أنها غرست النمط الاستهلاكي المحموم، غير المرتبط بنتاج طبيعي لتطوير الوحدات الإنتاجية الوطنية، وإنما بمصادر مالية خارجية؛ ومن هنا تأتي خطورة التعود على مثل هذه الأنماط الاستهلاكية التي تتجاوز إمكانات الاقتصاد الوطني الذاتية؛ إذ يرى نادر فرجاني أن هذه الأنماط تعتمد على مصادر مالية، هي ذاتها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي في بلدان غير بلدان المنشأ، فلا يمكن عدها مورداً مأموناً للدخل، وأن الاحتمال قائم في أن تتناقص هذه التحويلات في المستقبل، (وهو ما حدث فعلاً)؛ ومن ثم يواجه المجتمع صعوبة إعادة تكيف أفراده مع انخفاض مستوى المعيشة؛ وقد ظهرت بوادر ذلك؛ نتيجة الأزمة التي واجهتها الدول الخليجية المنتجة للنفط، خلال الفترة الممتدة لتدهور أسعار النفط وتراجع عائداته.[38]

وقد لخص فرجاني المحصلة السلبية للاغتراب والتحويلات بقوله: «إن الهجرة مثلت – ولا شك في ذلك – طوق نجاة فردية، لبعض المعسرين في بلدان الإرسال العربية، فمن تمكن من الهجرة، فترة طويلة نسبياً إلى بلد نفطي غني، فقد وجد حلاً لبعض مشكلاته الاقتصادية، أو الكثير منها إذا كان ذا كفاءة عالية أو سعيد الحظ، ولكن هذه الحلول الفردية لم تُبلور بدعم واضح لمشروع التنمية، يدعم الرفاه الجمعي لكل مواطني بلدان الأصل في الأجل الطويل، وما كان لهذا أن يحدث في ظل النخب الحاكمة في هذه البلدان التي لم تجد في الهجرة للعمل إلا فرصة لانسياب تحويلات العاملين في الخارج في نطاق التنظيم الاقتصادي الذي أتت به، اتساقاً مع المنطق الاجتماعي القصير الأجل، والمقصور على دوائر تلك النخب؛ ولذا يمكن أن نقول: إن الهجرة للعمل أحدثت في بلدان الإرسال، شرخاً بين الرفاه الفردي والرفاه الجمعي، معيقة بذلك فرصة تبلور مجتمعي؛ من أجل التنمية».[39]

ويؤكد جلال أمين أن هذه التحويلات أدت إلى ازدياد التفاوت في مستويات الدخل، وتدهور القيمة الاجتماعية للعمل المنتج، وتفكك الروابط الأسرية، وتحول القرية المصرية من الإنتاج إلى الاستهلاك، والانصراف عن القضايا القومية، إلى الانشغال بالمكسب المادي.[40]

وأياً كانت هذه الآراء وقيمتها ومسوغاتها، فإن صافي العائد الإيجابي أو المغانم لهذه التحويلات، يجبُّ هذه السلبيات، ولاسيما أنها في دول؛ كسورية، ولبنان، والمغرب، واليمن، والأردن، وغيرها، أصبحت تمثل المصدر الثاني للعملات الصعبة، ويرتبط الأمر بحسن توظيف تلك التحويلات، وتوجيهها الوجهة الإنتاجية، وخلق البيئة الاستثمارية القادرة على جذبها، وتوليد دخل مستمر لأصحابها، ومهما يكن من حال فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات، أنها قد أسهمت في تحسين الأوضاع المعيشية للمهاجرين وأسرهم، مع التسليم بأنه تحسن وقتي، سرعان ما يزول بزوال مصدر التحويل؛ أي المهاجر.[41]

ونجد في حال المهاجرين الصينيين، أنهم لا يحولون الأموال إلى عائلاتهم وذويهم فحسب، بل يقومون بالاستثمار المباشر في مشروعات صناعية وزراعية؛ وبذلك فهم يسهمون بشكل فعال في نقل المعارف والخبرات والتكنولوجية إلى بلدانهم الأصلية، وتفيد المعطيات المتوافرة أن النهضة التي تشهدها المناطق الجنوبية للصين، تعود بشكل كبير إلى صينيين يعيشون خارج وطنهم، وبفضل هؤلاء نما قطاع المعلومات وصناعة المكِنات بنسبة كبيرة،[42] ولم يتم ذلك بشكل عفوي أو أسلوب اعتباطي، وإنما وفق سياسة مخططة، ومحددة الأهداف، وآليات وأجهزة، تتولى التنفيذ والمتابعة.

وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى النهضة التي يشهدها قطاع المعلوماتية في الهند؛ فبفضل الدور المهم الذي يلعبه المهاجرون، أصبح هذا القطاع أحد أهم قطاعات التقدم والتحديث في الاقتصاد الهندي بشكل متسارع.[43]

ويشير بعض المتخصصين إلى انطباق صفتي الصغر والتبعثر على مدخرات أغلب المهاجرين؛ فيصعب تعبئة تحويلات المهاجرين بواسطة السلطات المركزية؛ والمثل الوحيد على النجاح في هذا المضمار هو دول شرق آسيا؛ حيث وضعت حكوماتها استراتيجيات واضحة الأهداف، وكانت طرفاً أصيلاً في عملية الهجرة للعمل في الخارج، أو شريكاً قوياً للشركات المتحكمة في تشغيل المواطنين خارج البلاد؛ ولا يعني هذا بالضرورة - في تقدير هؤلاء المتخصصين - أن هذا ينطبق على الدول العربية؛ فتوجيهها مدخرات المهاجرين لم يكن لينطوي بالضرورة، على نفع اقتصادي أعم، وهذه الدول في تقديرهم ليست معروفة بالرشاد الاقتصادي،[44] كما تتسم بوجود أجهزة بيروقراطية ثقيلة وغير متطورة، لا تحفز على توجيه المدخرات للاستثمار الإنتاجي، لكن يلاحظ على معظم الدول العربية المصدرة للهجرة، في هذا المجال، غلبة مفهوم الجباية على نظرتها إلى المهاجرين؛ وهذا ينعكس في عدم إعطائها آليات الرعاية ونظمها والحماية لمهاجريها، اهتماماً كافياً.

ويشكل المهاجرون العرب نسبة كبيرة من المهاجرين عبر العالم؛ لأن المنطقة العربية، منذ سنوات طويلة كانت من الدول المصدرة للهجرة والعمالة، إذا استثنينا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويشكل المهاجرون من بلدان؛ كمصر، ولبنان، وفلسطين، والعراق، جاليات كبيرة في الأمريكيتين، وأستراليا، والكثير من دول أوربا الغربية، وقد حقق المهاجرون العرب في أوطانهم الجديدة، نجاحاً اقتصادياً ملموساً، وبرز من بينهم رجال أعمال، وصناع قرار سياسي، وقرار اقتصادي على مستوى عالمي.

وإذا كان بعض الدول العربية قد نجح، على نطاق محدود، في توجيه جانب من المدخرات في مشروعات القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات، فإن المعلومات المتاحة، تشير إلى أن هذه التحويلات لم تستغل - في أغلبها - في تطور الطاقة الإنتاجية الذاتية، بل استوعبتها المجالات الاستهلاكية، ويلاحظ تفوق الاستثمار في العقارات أكثر من غيرها؛ فإلى جانب أنه يمثل استثماراً ذا قيمة مضمونة نسبياً، فإنه ذو قيمة معنوية، وإيحاء بالعودة، فبناء مسكن بالوطن الأم أو شراؤه، يعطيان المهاجر أماناً حقيقياً.[45]

وعلى الرغم من أهمية تحويلات المغتربين العرب إلى بلدانهم الأصلية، فإن إسهامهم في عملية التنميتين الاقتصادية والاجتماعية فيها، مايزال متواضعاً، بالمقارنة إلى إسهام المغتربين الصينيين، أو الهنود، وغيرهم، في تنمية أوطانهم الأم؛ وليس المقصود بهذا الإسهام حجم الأموال التي يتم تحويلها، ولكن كيفية استثمارها؛[46] وقد يعزى ذلك إلى عدم توافر القنوات والأوعية المتخصصة القادرة على تجميع المدخرات الصغيرة المتناثرة، وتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة.

إن نجاح الدول المصدرة للهجرة، في توفير مناخات سياسية واقتصادية جاذبة للاستثمار، بدلاً من الاستهلاك غير المنتج؛ كالمناخ المتوافر في أوطانهم الجديدة؛ يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في هذا المجال؛ كتخصيص برامج ومناطق للاستثمار، خاصة بتسهيلات ضريبية ومالية وإدارية، في مجال توظيف العمالة، فضلاً عن إيجاد السبل الكفيلة بجذب رجال الأعمال المهاجرين أنفسهم، للاستثمار المباشر في أوطانهم الأم، ونقل الخبرات والمعارف والتكنولوجية من بلدانهم الجديدة إليها.

من بين المغارم: هجرة العقول والكفاءات من دول الجنوب

إن تنقل الباحثين والعلماء بين مختلف أرجاء العالم، قديم قدم التاريخ،[47] والواقع أن مسألة هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية، هي من أقدم المسائل التي واجهتها الحضارات القديمة، بل يمكن أن نقول: إن تلك العقول والكفاءات، لعبت منذ تلك العصور السحيقة دوراً رئيسياً في نقل بعض أهم إنجازات حضارة البلد الذي هاجرت منه، (أو تركته مؤقتاً)، إلى البلد الذي استقرت فيه، كما يمكن أن نقول: إن تلك الهجرات خلقت تفاعلاً خلاقاً بين الحضارات منذ القدم، وبصفة خاصة بين الفلاسفة والعلماء المنتمين إلى مختلف الحضارات التي احتك بعضها ببعض، أو عبرت – بتعبير آخر – عن حوار مبكر للحضارات.[48]

ولقد بذل الخلفاء الأمويون والعباسيون، جهداً كبيراً؛ لاجتذاب طاقة بشرية محترفة إلى دمشق، وبغداد، والقاهرة، ومختلف المدن العربية الأخرى التي استضافت أعداداً كبيرة من الفقهاء والأطباء والعلماء والشعراء والمهندسين.

ويجسد تنقل الطاقة البشرية الرفيعة الثقافة، تعميم الأفكار والمعرفة، وخلال الحقبة العربية والإسلامية المبكرة، شمل تنقل الأشخاص وتعميم الأفكار آسيا بأسرها، ومعظم أوربا المتحضرة، وتنقل الباحثون والعلماء العرب والمسلمون في كل الأرجاء، واستقبلوا زملاء لهم من بلدان نائية، وقد أسهمت هذه التنقلات في نشر المعرفة والعلم والثقافة وتطويرها؛ وكان من نتيجة ذلك أن أدخلت إلى مختلف المجتمعات العربية أفكاراً ونُسُجاً، وكيميائيات جديدة، ونباتات زراعية، وطرائق وأساليب حديثة، وكان تنقل الباحثين والعلماء، أحد أهم العوامل الأساسية في الإنجازات الكبيرة: الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ولا يبدو أنه كانت هناك حواجز سياسية وقوانين للهجرة، ذات شأن، أو تحد حرية تنقل مواطني العالم الإسلامي، خلال تلك السنوات المبكرة، وكانت هذه التنقلات استجابة لمستوى رفيع من طلب المعرفة والخبرة في أوساط الأمة العربية والإسلامية، وكان الناس بصورة عامة – والحكام أيضاً – يسعون بتوق وراء مزيد من المعرفة واكتساب العلوم والثقافة، ولقد بدأت العصور المظلمة في الوطن العربي، عندما خُفِّض الطلب على التعلم والمعرفة، ومايزال فقدان الطلب على المعرفة سائداً.[49]

ولا تُقصَر هجرة العقول من دول الجنوب إلى دول الشمال فحسب، بل تمتد أيضاً بين دول الشمال نفسها، فقد كان أول من استعمل تعبير "هجرة العقول"، أو "نزف الأدمغة"، الوزير البريطاني اللورد هيلشام عام 1963، عندما قال: «إن الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس آخرين»، وكان يعبر عن هجرة الكفاءات التي سببت لبريطانيا، مشكلات اقتصادية صعبة، ابتداء من الستينيات.[50] كما توجد ظاهرة هجرة العقول من دول الجنوب إلى دول أخرى في الجنوب، وإن بنسب محدودة.

ومن أهم تعريفات ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العلمية، تعريف اليونسكو الذي ينظر إليه على أنه «نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول؛ فهو يتميز بالتدفق في اتجاه واحد، هو اتجاه الدول الأكثر تقدماً»، وهذه الظاهرة تمثل نقلاً حقيقياً لتلك الفئة المتميزة من أحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري، بكل ما يحمله من معارف ومهارات، وهي التي يتم توظيفها في معامل ومراكز لأبحاث الدول المتقدمة، بما يساعد على تطوير التكنولوجيات القائمة، والإسهام في ابتكار ما هو أحدث منها، وهي التي تقوم الدول المتقدمة بحجب معظمها عن الدول الأقل تقدماً، وهي التي أسهم أبناؤها في الوصول إليها.[51]

أولاً: حجم الظاهرة ومداها

إن القرن الحادي والعشرين هو قرن "الثورة العلمية والمعرفية والمعلوماتية"؛ ولهذا أصبح التنافس والتسابق بين الدول قائمين اليوم على صناعة الذكاء، وتطوير الاقتصاد اللامادي الذي يرتكز بالأساس على الاستغلال الأقصى والأجدى لتكنولوجية الاتصال والمعلومات والتحكم في ناصيتها، والواقع أن هذه التكنولوجية قد أحدثت في السنوات القليلة الماضية ثورة كبرى في العالم، مكنت بشكل خاص، من نشر المعارف والمعلومات في أسرع وقت، وعلى أوسع نطاق، واستحدثت نشاطات جديدة في قطاعات واعدة.

وتزيد ظواهر العولمة وانفتاح النظم الاقتصادية حدة هجرة الكفاءات، ولاسيما من دول الجنوب إلى دول الشمال، وقد أصبحت المنافسة قوية بين الدول المتطورة، على جذب الكفاءات؛ لمواجهة الاحتياجات الهائلة في مجال التكنولوجية الحديثة، وخاصة بعد التطور الهائل لتكنولوجية المعلومات، وتجارة الخدمات التي تحرك مهارات مختلفة، واستأثرت ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العالية باهتمام البلدان المتقدمة والنامية معاً؛ بالنظر إلى آثارها في التنمية ونقل التكنولوجية، لكنها أثارت قلق البلدان النامية، بشكل خاص؛ لما ينجم عنها من خسارة في الموارد البشرية العالية المستوى، واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ودفع عجلته، وتوفير التعليم للأجيال الحديثة؛ وقد سوغ هذا الدور

المهم والمتعدد الجوانب والمفترض أن تقوم به الكفاءات العالية في التنمية، نظرة الكثيرين إلى ظاهرة هجرة العقول والكفاءات، أو "نزوح الأدمغة"، أو "نزف العقول"، على أنها نكسة للتنمية في البلدان النامية.[52]

إن أهم ثروة يمتلكها المجتمع هي الإنسان، وبرغم كل التقدم الذي أحرزته التكنولوجية والبحث العلمي والإدارة الحديثة، فمازالت الموارد البشرية هي مفتاح التنمية في أي مجتمع؛ لأن الإنسان هو الذي يمتلك المعرفة، وهو الذي يطبقها؛ وبفضل إبداعات العقل البشري، فإن المجتمعات ترتقي بمستوى حياة البشر فيها؛ نتيجة تطبيق التكنولوجية والبحث العلمي؛ من أجل التقدم الاقتصادي؛ ولهذا فإن الموارد البشرية باتت هي التي تحدد مستوى التنمية، ومعدلات ارتقائها؛[53] فاليابان دولة فقيرة في الموارد، ولكنها أقامت نهضتها على تطوير قدرات الإنسان؛ فأصبح ينافس في إنتاجيته واستيعابه الوسائل التكنولوجية في أحدث تطوراتها، أكثرَ الدول تقدماً، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الحكومات اليابانية أدركت من أين تبدأ، وبدأت الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح.

ولا تتوافر إحصاءات عالمية عن مستوى هجرة ذوي المهارات العالية ومناحيها، إلا أن البيانات المستمدة من التعدادات، أتاحت إمكانية تقدير عدد الأشخاص الأجانب الذين يقيمون في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ممن يفيدون أنهم أكملوا دراساتهم العليا، كما أن مساواة هؤلاء الأشخاص والأشخاص ذوي المهارات العالية، تشير إلى مدى هجرة ذوي المهارات العالية اليوم، وفي عام 2000، كان يوجد زهاء 20 مليون مهاجر من ذوي المهارات العالية البالغة أعمارهم 25 عاماً أو أكثر، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعد أن كان 12 مليوناً عام 1990،[54] وتمثل الزيادة البالغة 8 ملايين شخص، ما نسبته 46٪ من النمو الإجمالي في هؤلاء المهاجرين، خلال تلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن الكفاءات العربية التي هاجرت إلى دول الاتحاد الأوربي في أغلبها، تنتمي إلى دول المشرق العربي بشكل رئيسي؛ فأغلب الرعيل الأول من الجاليات

المغربية كان أمياً، وتعد ظاهرة هجرة المغاربة المتعلمين وحاملي الشهادات الجامعية، حديثة نسبياً، مقارنة إلى دول المشرق العربي، ومرتبطة بالوضع الأمني في الجزائر في التسعينيات، والوضع الاقتصادي المتدهور، والسياسة الإنمائية المعتمدة، ولم تنجح في خلق فرص عمل كافية، والمشكلة التي تعترض جهود الحصر الشامل للكفاءات العربية المهاجرة إلى دول الاتحاد الأوربي وسواها مزدوجة؛ إذ يصعب التحقق من صحة الإحصائيات، كما أن معظمها قديم، وغير دقيق، ويفتقر إلى كثير من المصداقية.[55]

وتعد المنطقة العربية، ضمن أكثر مناطق دول العالم النامي تأثراً بنزف هجرة العقول؛ ففي التقرير الذي نشرته جامعة الدول العربية في النصف الأول من عام 2001، قدرت فيه خسائر الدول العربية؛ جراء هجرة علمائها إلى الخارج، بما يزيد على مائتي مليار دولار، ويشير التقرير إلى أن الدول الغربية هي المستفيد الأكبر، من احتضان أكثر من 450 ألف عربي من حملة الشهادات العليا والمؤهلات الفائقة القيمة،[56] ويقدر عدد الكفاءات العلمية المهاجرة لأوربا، بما لا يقل عن ثلث إجمالي الكفاءات فيها.[57]

وقد أُجريت تقديرات عدة، حول الكلفة المالية، والفوائد المتعلقة بهجرة الكفاءات، بالنسبة إلى البلدان المصدرة والمستوردة معاً، أما غياب المعلومات الإحصائية الدقيقة والمفصلة، مقرونة بالطبيعة السياسية الصرف لهذه التقديرات؛ فيجعلها أقرب إلى عدم الدقة في التقويم الموضوعي لهذه الظاهرة؛ فقد قيل: إن خسارة بلد من العالم الثالث، طاقة بشرية متخصصة، مفيدة للأسباب الآتية: إقصاء الطاقة البشرية الزائدة التي يعجز البلد الأصلي عن استخدامها بفاعلية، وهي التي قد تغدو بؤرة للسخط الداخلي، وأن الطاقة البشرية الرفيعة المستوى مكلفة، وتنطوي على نفقات عامة، أو مصاريف غير مباشرة، حتى لو كانت غير منتجة؛[58] ووفقاً لهذه المدرسة من التفكير، فإن هجرة الكفاءات البشرية شكل غير مباشر من أشكال المعونة الخارجية؛ فالنظام الحاكم في بلد من العالم الثالث، يقلل – عن طريق هجرة جانب منها – من الضغوط السياسية والاقتصادية، التي تقترن بالخريجين العاطلين عن العمل.

وتذهب هذه النظرة، إلى أن الكفاءات العلمية، هي أحد عناصر الإنتاج، ممثلة برأس المال البشري المتخصص، وأن هذا العنصر - كغيره من عناصر الإنتاج - يجب أن يتمتع بحرية الانتقال إلى المكان الذي تكون إنتاجيته فيه أعلى شأناً، ومادام هؤلاء العلماء لا يتم تشغيلهم في دولهم، بالدرجة التي تسمح بتحقيق هذه الإنتاجية العالية، فإنهم لا بد لهم من الانتقال؛ لأن فيه فوائد تعود عليهم وعلى الاقتصاد العالمي ككل، لا على الدول التي هاجروا إليها فحسب؛ ويتم تسويغ ذلك بأن الطلب على هذا العنصر، متدنٍ في الدول النامية، بينما هو مرتفع، وفي تزايد مستمر، في الدول المتقدمة التي تجذبه.[59]

وتقول مدرسة فكرية أخرى: إن خسارة الطاقة البشرية المتخصصة، تخفض القدرات الفكرية في البلاد المعنية، وتشل الجهود الوطنية لحل المشكلات الوطنية، وتفقد البلاد القدرة على تحليل مشكلاتها، والتخطيط بفاعلية، كما تفقد مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً بالنسبة إلى تطورها، والصعوبة في هذه النظرة أنها لا تبين كيف ستقحم الطاقة البشرية الرفيعة المستوى في الحياة القومية؛ لتحقيق الغايات المرغوب فيها.[60]

ووفقاً لهذه المدرسة؛ فإن هجرة الكفاءات العلمية تحقق خسارة صافية للدول التي تغادرها، لا كما تدعي وجهة النظر الأولى، بأن تلك الهجرة ستعود بالفائدة على الجميع؛ فالدول التي تهاجر كفاءاتها لا تحصل على تعويضات عن تلك الخسائر؛ إذ لا تستطيع الحصول على التكنولوجية المتقدمة التي أسهم في الوصول إليها أبناؤها المهاجرون، إلا بشروط قاسية وبتكلفة عالية، وترى وجهة النظر هذه، أن هذا النوع من الهجرة في ظل هذه الأوضاع، هو أحد الأسباب المعوقة لتنميتها وتقدمها؛ لذا يعده بعض الناس نوعاً من المعونة غير المقصودة، وغير المعقولة، التي تقدمها الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، ويذهب هذا الفريق إلى أنه حتى لو كانت الدول النامية لا تحسن استخدام كفاءاتها في إحدى الفترات، فإن ذلك لا يمكن أن يكون مسوغاً للتفريط فيها، ويطلق على وجهة النظر الأولى "النموذج الدولي"، بينما يطلق على وجهة النظر الثانية "النموذج الوطني"؛ حيث

يركز الأول على الأهمية القصوى لجانب الطلب، على حين يركز الثاني على الحاجات الاجتماعية للمجتمع.

إن النموذج الوطني – على سبيل المثال – يرى أن هجرة الأطباء من بلد؛ مثل: الهند، هي بكل المقاييس خسارة للمجتمع، ولاسيما أن من يحتاجون إلى الخدمات الطبية، عددهم كبير جداً، أما النموذج الدولي، فالمهم عنده مقدرة من هم في حاجة إلى تلك الخدمات، على دفع ما يقابلها، وماداموا لا يستطيعون ذلك، والحكومة الهندية لا تستطيع أن تدفع عنهم هذه التكلفة، فإن قيامهم بهجرتهم أفضل من بقائهم في مجتمع لا يستطيع أن يدفع لهم مقابل ما يؤدونه من خدمات، ويؤيد أصحاب النموذج الدولي رأيهم، بأن الخبرات التاريخية لهجرة العلماء في الماضي كانت تحدث آثاراً إيجابية في البشرية كلها، ولكن مؤيدي النموذج الوطني، يرون أن ذلك – بافتراض صحته – لا يمكن أن نقيس عليه ما يحدث الآن، في ظل احتكار العلم والتكنولوجية، من الدول المتقدمة.[61]

ومن الملاحظ أن مؤيدي النموذج الدولي، هم بالأساس من الدول المتقدمة صاحبة المصلحة في هجرة الكفاءات العلمية، وهي التي تستقبل أعداداً كبيرة منهم سنوياً، أما أصحاب النموذج الوطني فهم بالأساس من الدول النامية التي يتم استنزاف كفاءاتها، ويمثل هذا الاختلاف امتداداً للمناظرة الكبرى حول العلاقة بين الشمال والجنوب، وأسباب تخلف الجنوب، مقابل تقدم الشمال، واتجاه الفجوة بينهما للاتساع.

فإذا كانت مشكلة "هجرة العقول" عالمية، وتواجهها الدول الغنية والفقيرة، فإن آثارها وتداعياتها تكون كبرى بالنسبة إلى الدول النامية؛ لأن خسارة هذه الدول مزدوجة؛ فهي قد أنفقت على هذا الابن مبالغ كبيرة؛ من أجل تعليمه وتكوينه في الداخل ثم في الخارج، والدول النامية تخسر بمعنى أكبر من المعنى المالي؛ وهو أن خيرة شبابها، لا تعود بعد ذلك إلى الوطن للمساعدة في المهمة الصعبة؛ مهمة التنوير ورفع مستوى شعبها، وبهذا تستفيد الدول الأخرى، فهي تأخذ الخبراء جاهزين، بعد أن أتموا ثقافتهم ونضجهم، وبدأوا مرحلة العطاء.[62]

وقد يقال: إن المهاجر هو شخص شديد الأنانية؛ لهروبه من مهمة صعبة، تنتظره في بلاده الساعية للتقدم، ولكن بعضهم له رأي آخر يقول: علينا أن نتذكر أن وجود الكثير من الموهوبين والعلماء والمفكرين في بلادنا، لا يعني دائماً الاستفادة منهم، بل إن بينهم من يضطرون إلى اللجوء إلى ما يسمى "الهجرة الداخلية"، أو "الاغتراب الداخلي"، بالانغلاق على أنفسهم، فهم موجودون في بلادهم نظرياً، وغير موجودين عملياً؛ فالبيروقراطية الجامدة، تسهم أحياناً في قتل المواهب، وإغلاق دروب الناجحين، ولا تتقبل بسهولة دخول العناصر المتفتحين والواعين داخل صفوفها، ولا تضعهم في مكانهم الصحيح، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين المنتفعين، والسلطة التي يحكمها الشك وعدم الثقة؛ بحكم التناقض والعداء، على الأقل.[63]

إن للحياة العقلية - كما لأي حياة أخرى - شروطاً تكفل لها البقاء والنماء؛ منها: أن يحس رجل الفكر أنه مطلوب لفكره؛ ليزداد ثقة في نفسه، كلما أحس بقيمته في مجتمعه؛ لقد كان الخلفاء والأمراء في تاريخنا الماضي، يزهون بمن حولهم من رجال العلم والأدب، ويجزلون لهم العطاء؛ لأن وجودهم وحده في مجالسهم، هو علامة مجد لصاحب الحكم، قبل أن يكون علامة مجد لصاحب الموهبة العقلية، ولا نريد اليوم خلفاء أو أمراء؛ ليغدقوا العطاء للعلماء والأدباء، وإنما نريد اليوم شعباً واعياً، ودولة يقظة، لقيمة علمائها وأدبائها، فتستبقيهم - لا بقوة القانون - ولكن بإيجاد الظروف التي تضمن لهم طيب البقاء، والتي أهمها: الاعتراف بقيمتهم، لا باللفظ الذي يجري على الألسنة ثناء، ولا بالمقالات التي تنشر في الصحف، ولكن بوسائل التقدير العملي، التي يعرفها الشعب وتعرفها الدولة.

لماذا يترك رجال العلم جامعاتهم؛ ليشغلوا أي منصب آخر! وهذا يظفر عند الشعب وعند الدولة بالتقدير، ولا يحدث العكس؟ إن ترك رجال العلم للجامعات سعياً وراء المناصب، هو أيضاً ضرب من ضروب هجرة العقول إلى غير مواطنها! إنها فطرة الإنسان تريد له أن يكون؛ حيث يعترف بوجوده، وبأهمية هذا الوجود؛ فكم وساماً من أوسمة

الدولة العليا مُنح لعالم لأنه عالم؟ وكم حفلاً أقامه الشعب؟ وكم تمثالاً في الميادين رفعه الناس، أو رفعته الدولة لعالم لأنه عالم؟ فإذا لم تجد العقول ظروفها المواتية لحياة منتجة مقدرة ومكرمة، فمن الذي يلومها إن هاجرت؟

يعد تحدي هجرة الكفاءات من دول الجنوب على هذا النحو، أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة في زمن العولمة؛ ففي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليها خارج دول الجنوب؛ حيث وصل عددها إلى مئات الآلاف من الكفاءات، تتزايد عراقيل توظيفها في التنميتين الوطنية والإقليمية، ويتزايد فرض القيود على ممارسة البحث العلمي، والبحث الفكري الحر، في أغلب الدول النامية؛ الأمر الذي يترتب عليه شعور كبير بالاغتراب الداخلي للكفاءات العلمية والفكرية داخل أوطانها؛ فيجذبها عرض الهجرة إلى الخارج.

ولقد أصبح من سمات الهجرة الدولية، أنها انتقائية، يتم من خلالها انتقاء العدد المطلوب من الكفاءات، وخاصة في المجالات التعليمية والمهنية؛ وبذلك تمكنت الدول المستقبلة للهجرة من تخفيض أعدادها وزيادة كفاءتها، بل اتجه بعض دول الاتحاد الأوربي لتشجيع الطلاب المبعوثين بمعاهدها في التخصصات العلمية والمعلوماتية، على الاستقرار بصفة نهائية فيها بعد التخرج، وتسهيل شروط منحهم الإقامة والعمل، والجنسية - بالطبع - فيما بعد.

وبدأ - كذلك - بعض دول الشمال، في تطويع قانون الهجرة فيها؛ لجذب أعداد كبيرة من المهاجرين المتخصصين المتميزين في العلوم والتكنولوجية؛ فالبلدان التي كانت تضع الحواجز، تضطر الآن إلى مراجعة سياساتها لفتح الأبواب أمام هؤلاء المتخصصين؛ إذ إن ثروة الأمم الصناعية الحديثة، أصبحت تقوم - أكثر من أي وقت مضى - على حيازتها قصب السبق في إنتاج التكنولوجية والمعارف العلمية؛ وقد ازدادت أهمية البحث والتطوير، بعد أن برزت ظاهرة التقادم التكنولوجي، وأهمية العنصر الزمني لاستخدام التكنولوجية، وتقصير دورات تجديد الإنتاج، في فتح الطريق أمام المنتجات المبتكرة.

وتفرق الدراسات بين ثلاثة أنواع من نزف العقول، تعانيها الدول النامية:[64]

النوع الأول: يُعرف بـ "النزف الخارجي للعقول"؛ ويقصد به هجرة هذه العقول إلى خارج أوطانها، (جغرافياً في المقام الأول).

النوع الثاني: يطلق عليه "النزف الداخلي للعقول"، وهو الذي يمكن تعريفه بأنه الميل عند علماء الدول الفقيرة وفنييها، إلى التصرف من الناحية العملية، على أساس أنهم أعضاء في المجتمع العلمي الذي يوجد مركز جاذبيته في الدول الغنية، بدل التصرف، من حيث هم مواطنون في بلدانهم الأصلية؛ فإذا أراد أحدهم الحصول على جائزة نوبل، أو الاعتراف به من أنداده بالخارج، أو نشر بحوثه في المجالات العلمية الرائدة، كان عليه أن يوجه بحوثه لتخوم العلوم frontiers of science؛ (أي آخر ما توصلت إليه العلوم في مجال معين)، والاهتمام بهذه التخوم، قد يكون في معظم الأحيان، غير ملائم للمستوى العلمي العام في البلد النامي المعني، وللمشكلات الملحة التي تجب مواجهتها، وإيجاد الحلول لها.[65]

النوع الثالث: يطلق عليه "النزف الأساسي للعقول" Fundamental Brain Drain؛ وهو يعرف بأنه إخفاق العقول البشرية، في بلوغ طاقتها وإمكاناتها؛ نتيجة سوء التغذية، الذي يعانيه الأطفال الصغار في الدول النامية، خلال الفترة الممتدة من الشهر التاسع إلى السنة الثالثة من أعمارهم، وهي الفترة التي تتكون فيها القدرات الذهنية والعقلية للإنسان، والتي كثيراً ما توأد؛ نتيجة سوء التغذية وسوء الرعاية، ولاسيما في الدول التي تعاني بشكل دوري، القحطَ والجفاف والمجاعات.[66]

ثانياً: أهم أسباب ظاهرة هجرة العقول

خلاصة القول: هي أنه ليس ثمة سبب واحد لهجرة العقول؛ ذلك أن المهاجرين إنما تدفعهم قوى وعوامل متعددة ومتنوعة، تُدعى قوى "دافعة"، وهي تنشأ في البلد الأم

بالنسبة إلى الأدمغة المهاجرة، وقوى "جاذبة"، وهي تنشأ في البلد المضيف، والقوى النسبية للقوى الدافعة والجاذبة تختلف من بلد إلى آخر، ومن حال إلى أخرى.

1. القوى الدافعة:

أ. المحيط السياسي: لقد وفّر القمع والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، قوى دافعة قوية عبر العالم الثالث؛ فانتهاكات حقوق الإنسان لا تُشكل قوى تدفع الطاقة البشرية المتعلمة بطردها فحسب، بل إنها تُخرس الطاقة الدماغية أيضاً؛ فأعظم إسهام يقدمه شخص متعلم إلى مجتمعه هو قدراته النقدية والتحليلية، والقمع يجعل من المستحيل على الأفراد، الإسهام الإيجابي بمواهبهم في تطور مجتمعاتهم.[67]

ب. محيط العمل والتقدم في المهنة: إثر تخصص شخص في مهنة، تصبح فرص عمله مرتبطة بالطلب بالنسبة إلى هذه الخبرة الخاصة؛ فالجراح الذي يتخصص في زراعة القلب مثلاً، لا يكون مناسباً لمنصب مدير المستشفى، والمهندس الإلكتروني في أجهزة الاتصالات، لا يهتم بالعمل مهندس كهرباء.

جـ. نظم التعليم العالي: إن النظام السائد في التعليم العالي، ضعيف جداً، في البحث والدراسات العليا بعد التخرج؛ حيث كان تطوير التعليم الجامعي الرفيع المستوى في الدراسات العليا في العالم العربي مثلاً، بطيئاً جداً؛ بسبب أن الدراسات العليا لا يمكن تطويرها، قبل أن يوفر الاقتصاد سوقاً للبحث والتطوير.[68]

د. السياسات التقنية: تفتقر دول العالم النامي إلى السياسات التقنية الملائمة التي تعزز تطوير المعاهد والمنظمات الوطنية التي ستكون قادرة على القيام بالخدمات التقنية والفنية المرغوب فيها، وتلك قوة دفع قوية وراء هجرة الأدمغة؛ ذلك أن هذه المنظمات تنشئ عمالة للطاقة البشرية المتخصصة.

هـ. العامل الاقتصادي: ويتضح في ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات - وخاصة في الدول النامية التي تعاني فقراً شديداً - وفي غياب التخطيط التربوي، وعدم ربط النظام التعليمي والنظام التربوي - بشكل عضوي وصورة وظيفية - بخطط التنميتين الاقتصادية والاجتماعية؛ وهذا يجعل النظام التعليمي يولد فائضاً في بعض التخصصات، وعجزاً في تخصصات أخرى، يكون البلد النامي في أمس الحاجة إليها؛ فوجود فائض مهم في بعض التخصصات، لا يستطيع الاقتصاد المحلي استيعابها بنجاح وكفاءة، يفتح المجال أمام هجرة هذه العقول إلى البلدان الأكثر قدرة على ذلك.[69]

2. القوى الجاذبة:

أ. العامل الاقتصادي: يجذب العامل الاقتصادي الكفاءات العلمية، من الدول ذات الدخل المنخفض جداً، إلى دول ذات مستوى معيشي مرتفع؛ وثمة قاعدة عامة ترى أنه بقدر ما يكون البلد النامي أكثر فقراً يكون أثر هذا العامل أقوى، والعكس صحيح؛ ومن ثم فإن أصحاب الكفاءات الذين يأتون من دول نامية معروفة بانخفاض مستوى المعيشة فيها، يكون هذا العامل أكثر أهمية، مما هو عليه بالنسبة إلى الكفاءات المهاجرة من دول؛ مثل دول الاتحاد الأوربي.

ب. أسباب مهنية: يُشكل توفير البيئة العلمية والتجهيزات والمختبرات العلمية في الدول المتقدمة، عامل جذب للكفاءات من الدول النامية؛ ومن ثم فإن غيابها في تلك الدول يشكل عامل طرد لها.

جـ. التقدير الذاتي: من عوامل الجذب التي تمارسها الدول المتقدمة في استقطاب الكفاءات، تسهيل الحصول على الإقامة الدائمة؛ ومن ثم الجنسية، وإشعارها بالانتماء والمساواة - وبصفة خاصة لذوي الكفاءات المهنية والعقلية المتميزة - وهذا

أكثر صحة، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وكندا؛ فصاحب الكفاءة، حين يعود إلى وطنه، قد يفاجأ بقدر من البيروقراطية القاتلة، ويواجه غياب نظام حوافز، يكافئ المواطن الكفء والإنسان المجتهد ويعاقب الكسول، بل إن نظام التوظيف قد يعاقب الموظف النشيط؛ لأنه مشاغب، ويطرح الكثير من الأسئلة المحرجة، ولا يجامل الأعلى منه مقاماً والأكثر خبرة في البيروقراطية؛[70] وتأكيداً لهذا، يقول الدكتور فاروق الباز: «إن لكل عالم وخبير عربي أسبابه الخاصة التي دفعته إلى الهجرة، وهذه تضاف إلى الأسباب المهمة المشتركة في الوطن العربي؛ حيث لا احترام للعلم والعلماء، ولا تتوافر البيئة المناسبة للبحث العلمي والإبداع؛ ومن ثم فمن البدهي أن يبحث العالم العربي، وطالب المعرفة عن المكان الذي توجد فيه شعلة الحضارة؛ إذ عندما كان العالم العربي يحمل شعلة الحضارة قبل مئات السنين، كان يأتيه المفكرون والخبرات والعقول من كل حدب وصوب، وبما أن شعلة الحضارة انتقلت إلى الغرب فمن المعتاد أن يهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكز التي تحتضن هذه الشعلة».[71]

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن ظاهرة هجرة العقول والكفاءات لا تُقصَر على حركتها من الجنوب إلى الشمال، بل إنها تحدث أيضاً - كما سبق أن أوضحنا - من الشمال إلى الشمال؛ فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً؛ بصفتها مجتمع مهاجرين، تجذب العقول والكفاءات والمتخصصين والتقنيين من الدول الأوربية؛ نتيجة توافر ظروف بحثية، ورواتب مغرية، وبيئة عمل أفضل فيها، وتسهيلات جاذبة، وتستبدل الدول الأوربية بخسائرها في هجرة الكفاءات إلى الولايات المتحدة، مكاسبَ من دول أوربا الشرقية ودول الجنوب؛ وهكذا يوالي العالم المتقدم امتصاص موارد العالم النامي، بدءاً من شراء مواده الخام بأرخص الأسعار، ويمنح العقول المهاجرة العالية التخصص جنسياته أخيراً؛ وهو بهذا لا يستغل أوضاع الدول الفقيرة فحسب، بل يحافظ - أيضاً - على واقع التخلف فيها، وتشهد أكبر تجليات هذا الواقع، قارتا آسيا وإفريقيا.

يصبح رأس المال البشري - حين يتعلق الأمر بالتنمية في العالم النامي الذي يعاني التخلف بأبعاده المختلفة - أهم عوامل التنمية؛ ومن ثم فإن هجرة الأيدي العاملة، ولاسيما الماهرة منها، وكذلك هجرة العقول ذات التخصصات الدقيقة، تنقل من البلد النامي رأس مالها البشري الذي كان يمكنه أن يسهم في تنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك ضياع ما كُبِّدته الدول النامية من تكاليف باهظة، في تعليم الذين هاجروا، بالإضافة إلى ما تخلفه من أوجه نقص كثيرة، في مجالات أساسية؛ مثل: التعليم، والصحة، وغيرهما.

أما في المجال التكنولوجي، فإن فقدان هذه الأيدي والعقول، يمثل العقبة الأساسية في طريق خلق قاعدة تكنولوجية، وتطويرها، وحسن استغلالها، والدول المتقدمة حين تخلق كل أنواع الحوافز لاستقطاب القوى العلمية المبدعة من الدول النامية، إنما تعمل - في الواقع - على تأخير هذه الدول في تطوير نفسها تكنولوجياً وعلمياً واقتصادياً؛ نتيجة هذا النقل المعاكس للتكنولوجية، وهجرة العقول والكفاءات منها.[72]

وقد تعددت الدراسات في كيفية استفادة دول الجنوب، وهي المصدرة لأصحاب الكفاءات والعقول منها، بإنشاء آليات وسبل لتحقيق ذلك، وتعزيز الصلات بكل منهم بالخارج، وتيسير الاستثمار في الوطن الأم، من المهاجرين الذين يجمعون رؤوس الأموال، علاوة على خبراتهم المتنوعة.

لقد مرت الهند مثلاً، بفترة الهجرة الواسعة النطاق، للعاملين في مجال تكنولوجية المعلومات، إلا أنها تمكنت من إعداد من يحل محل هؤلاء المهاجرين المهرة، وإنشاء صناعة لتصدير الخدمات؛ فقد أقامت في مدينة بنجالور، النظير الهندي لمنطقة سيليكون فالي الأمريكية، وأصبحت بمنزلة التقنية المتطورة لشركات الحاسوب والإلكترونيات العالمية التي تسعى لإقامة مصانع قريبة من الأسواق الجديدة الناشئة، ونجد أن نظام إدارة البلاد طُوِّر لمواكبة تقنية العصر؛ فأصبحت الهند ثاني دولة بعد أمريكا تصدر برامج الكمبيوتر،

وتعد الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وألمانيا، من الدول الجاذبة للخبرات الهندية في مجال التقنية المعلوماتية.

وتشير إحدى الدراسات،[73] إلى أن الخسائر الناجمة عن الهجرة، ستفوق بوضوح آثارها الإيجابية في البلدان التي تهاجر منها، نسب عالية من الأشخاص ذوي المستوى العالي من التعليم؛ (أكثر من 20٪)، على حين يمكن بعض البلدان أن يستفيد من هجرة العمالة الماهرة؛ مثل: البرازيل، والهند، وفي بعض البلدان يمكن هجرة الأفراد المهرة - بالفعل - أن تؤدي إلى نقص في مهن رئيسية؛ ففي جنوب إفريقيا على سبيل المثال، تقدر وزارة الصحة أن ما يفوق ربع أماكن الممرضات الشاغرة، لم يمكن شغله عام 2001، وفي بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعد شيوع الظاهرة مساوياً ذلك، أو قد يكون أكثر منه.[74]

ويستطيع المهاجرون ذوو المهارات العالية، الإسهام في اقتصادات أوطانهم عن بُعد؛ وذلك بكونهم مصدراً للتجارة والاستثمار والتحويلات النقدية من الخارج، كما يمكنهم تقليل الحواجز، أمام مبادرات الأعمال التجارية الدولية، من خلال بناء سمعة طيبة؛ ومن ثم مساعدة البلدان النامية على الاندماج، بيسر أكبر، في سلاسل الإنتاج العالمية والتجارة الدولية، وأخيراً فإن العائدين من المهاجرين ذوي المهارات العالية، يمكنهم استخدام مهاراتهم، واتصالاتهم الاجتماعية في الخارج، وثرواتهم؛ من أجل الاستثمار في اقتصاداتهم الوطنية؛ ففي جمهورية كوريا، والصين، والهند، على سبيل المثال، يشكل العائدون من الولايات المتحدة، القوة الدافعة الرئيسية للنمو في صناعة البرمجيات.[75]

وثمة مقولة طرحت منذ فترة طويلة، مؤداها: أن هجرة ذوي المهارات تمثل عبئاً على بلد المنشأ؛ لأنه يخسر ما استثمره في تعليم المهاجرين، ولا يضمن العائد المالي في صورة ضرائب، وبالإمكان تحقيق الإنصاف، بفرض الضرائب على المهاجرين ذوي المهارات؛ ولذلك تقترح إمكانية تقاسم بلدان المقصد وبلدان المنشأ الضرائب التي يدفعها المهاجرون ذوو المهارات، وقد حاولت بلدان المنشأ - في بعض الحالات - فرض ضرائب مباشرة على المهاجرين ذوي المهارات في نقاط الخروج، إلا أن هذه

التدابير لم تكن فعالة؛ فهذا كان ممكناً بدرجة كبرى إلى حد ما، بحصول الحكومات على مبالغ مسددة عن المنح الدراسية التي صرفت لمتابعة الدراسة العليا في الخارج، إن ظل متلقوها خارج البلاد.[76]

كما يمكن بلدان المنشأ، تشجيع عودة مهاجريها من ذوي المهارات؛ فمنح الجنسية المزدوجة يتيح للمهاجرين الاحتفاظ بإمكانية العودة، وقد وضع بعض البلدان سياسات مبتكرة لتيسير العودة، ولاسيما إزاء ما يتعلق بتسهيل تحويل الموارد المالية، وتقديم إعفاءات ضريبية، وتيسير الاستثمارات المنتجة، وحيث يُرجح أن يحث توفير فرص العمل على العودة، يمكنه أن يساعد نشر المعلومات عن الوظائف المطلوب شغلها من خلال شبكة الإنترنت، وفضلاً عن ذلك يمكن البلدان النامية التي تحتاج إلى خبرات تقنية، أن تسمح بدخول المهاجرين من ذوي المهارات من بلدان أخرى، وقد كان التعاون التقني تقليدياً، هو الوسيلة المثلى لكفالة قدوم الخبراء الأجانب؛ للعمل في البلدان المنخفضة الدخل، ويمكن أن تكون التنمية المشتركة – وهي التي تتضمن عنصر التدريب – عاملاً مساعداً في تلبية احتياجات البلدان المنخفضة النمو؛ حتى يتمكن الموظفون المحليون، من تولي زمام الأمور بعد رحيل الخبراء.[77]

ففي جمهورية مصر العربية – على سبيل المثال – اتخذت جهود عدة؛ لإقامة قنوات اتصال رسمية وغير رسمية؛ للاستفادة من خبرات علمائها المغتربين في نقل التكنولوجية؛ وفي مقدمتها: مشروع نقل المعرفة، عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة "توكتن" Transfer Of Knowledge Through Expatriate National Program (Tokten)، بالتعاون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ فوفق هذا المشروع تم تنفيذ 353 مهمة، بالاستعانة بعلماء مصريين مغتربين في: الصناعة، والدواء، والخدمات الصحية، والطاقة، والنقل والمواصلات، والاتصالات، والبنية الأساسية، وغيرها.[78]

تقوم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجية، والمركز القومي للبحوث، والجامعات، والمعاهد المصرية، بجهود خاصة؛ لتوسيع نطاق الاستفادة من خبرات العلماء المصريين

المغتربين على مستويات متعددة، فضلاً عن جهود وزارات: البحث العلمي، والتعليم، والعمل، والهجرة، في هذا الصدد، وقد سبق أن عبر الدكتور إبراهيم بدران - رئيس الأكاديمية وقتئذٍ - في مؤتمر مصر عام 2000، أن دعم العلماء المهاجرين للوطن الأم، يُعد اعترافاً بفضله عليهم، بقوله: «لا بد لنا من النظر إلى جموع المصريين المغتربين، في بلاد العالم الأول، على أنهم رأس مال مصري، مودع في بنوك أجنبية، ومن شأنه - بفضل ما يُجسَّد فيهم من رصيد العلم والخبرة - أن تتعاظم قيمته كماً وكيفاً مع الوقت، وهو حق مشروع لمصر من ثم - وهي التي أنجبتهم، وعلمتهم، ودربتهم، وأكسبتهم الأسباب في أغلى ما يمتلكون - لها أن تستعين ببعض رأس المال هذا، في قضاء بعض حوائجها، وما أكثر حوائج مصر! في زماننا الذي تستميت فيه كل الدول؛ ليكون لها أخذ بأسباب العلم والتكنولوجية، التي هي أسباب البقاء النشيط مع الآخرين، وبينهم».[79]

وهناك - بالإضافة إلى ما سبق - جمعية أصدقاء العلميين المصريين في الخارج، فهي تقوم بجهود متواصلة - على المستوى الأهلي غير الرسمي - للاستفادة من خبرات العلماء المصريين المغتربين، عبر المؤتمرات النوعية التي تعقدها كل سنتين، ويتم خلالها الالتقاء بين علماء مصر في الداخل والخارج؛ لبحث القضايا الاقتصادية والعلمية والاجتماعية التي تهم وطنهم الأم.

وبطبيعة الحال، فإن الجهود الرسمية وغير الرسمية المتعددة، لها: أهميتها، وإسهاماتها، ونتائجها الإيجابية، وقد أمكن توسيع نطاق الاستفادة من خبرات العلماء المغتربين المتعددة، في إطار قائمة الأولويات القومية العلمية والتكنولوجية في دول؛ كباكستان، والهند، وغيرهما؛ لنقل التكنولوجية، وتوطينها.

كما أن هناك مثالاً آخر على الاستفادة من علماء الخارج في المملكة المغربية؛ فقد عقد أول لقاء لـ "ملتقى الكفاءات المغربية بالخارج"، في أيار/ مايو عام 2007، وقد نظمه المنتدى الدولي للكفاءات المغربية، وهو هيئة دائمة، تم تأسيسها في نهاية عام 2006؛

للإشراف على جذب الكفاءات المغربية المهاجرة، ولتوفير آلية للتواصل والتفاعل بين الكفاءات المغربية بالخارج، والقطاعات المغربية في الداخل.[80]

إن ظاهرة هجرة العقول والكفاءات من الجنوب إلى الشمال - بصفة خاصة - مرشحة للاستمرار، ما استمرت فجوة التنمية قائمة بينها، ولم تنجح دول الجنوب في خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ البرامج الطموح؛ للتعليم، وتخطيط الموارد البشرية، والاستثمار في البرامج التعليمية والتقنية، والتخلص من المعوقات التي تعطل إنشاء البنية المؤسسية، وتحول دون تشكيل جهات بحثية، تتراكم فيها المعرفة والتجربة؛ وسيظل التعامل وهذه المسألة، يدور في حلقة مفرغة، ما لم يتم إصلاح البنية الوطنية الداخلية، بشكل يجعلها تتغلب على عوامل جذب الكفاءات والعقول، خارج أوطانها.

ثالثاً: ظاهرة فك الارتباط التكنولوجي الإجباري لدول الجنوب

في ظل العولمة وسقوط الحواجز، ستتناقص قدرة العالم النامي - ومن بينه الدول العربية - على السيطرة على حركة هجرة الكفاءات العلمية منه؛ ففي حرية التبادل (العلمي) للمعلومات والقدرات الفنية العالية المهارات عالمياً، وحرية انتقال الأفراد، أصبح الأمر يتطلب من هذه الدول، مزيداً من الجهد؛ للإلمام بحقائق النظام التقني الدولي الجديد وآلياته؛ بوصفه جزءاً لا يجتزأ من منظومة العولمة، وأن تعزز حضورها في مسارات عولمة العلم والتقنية، وبحث سبل الاستفادة منها؛ للنهوض بالتعليم، وخلق الحوافز الجاذبة الداخلية؛ للتقليل - قدر الإمكان - من هجرة الكفاءات العلمية، وحسن الاستفادة منها في العالم العربي.

ونظراً إلى أن قدرة الدول العربية في الاعتماد على ذاتها لإنتاج تكنولوجية محلية وتطويرها، مازالت محدودة نسبياً في الوقت الحاضر، أو في المستقبل القريب؛ لأسباب متعددة، فقد رأت هذه الدول، أن تعوض ذلك بالتوسع في إيفاد مبعوثيها إلى الجامعات

والمراكز البحثية الغربية؛ لاستكمال دراساتهم العليا في الولايات المتحدة، وكندا، ودول غرب أوربا، وغيرها، وهي التي تمثل جانباً مهماً من القنوات الرئيسية؛ لاكتساب المعرفة العلمية والتخصصات التكنولوجية الدقيقة.

غير أن تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تجاوزت أبعادها السياسية؛ لتلقي ظلالها السلبية على مجالات التبادل العلمي والتبادل الثقافي، وهي التي تُمثِّل – في جانب منها – بالسياسات المعلنة وغير المعلنة؛ للحيلولة – مستقبلاً – دون امتلاك العرب القدرات العلمية والتكنولوجية الحديثة، أو تطويرها بكل السبل؛ وقد وضح ذلك فيما يُعرَّض له المبعوثون العرب الموجودون في الخارج حالياً، من مضايقات وقيود؛ إذ يلاحظ بصفة عامة أن الغرب – وبصفة خاصة الجامعات الأمريكية – لم يعد يفتح جامعاته ومعاهده ومراكزه البحثية، أمام مبعوثينا؛ ليفيدوا من علومه وأحدث تقنياته، بالقدر الذي كان يتم في الماضي.

وفي دراسة أعدتها الرابطة الأمريكية للتقدم العلمي،[81] أوصت فيها بحظر عدد من المعارف والبرامج التعليمية والتدريبية عن مبعوثي العالم النامي؛ بذريعة ألا تستعمل فيما يضر مستقبل التقدم، وضرورة تقصي وضع الطلاب الوافدين في الجامعات الأمريكية، والتخصصات المطلوبة لهم، وتقييد منح الطلاب الأجانب المسلمين منهم والعرب بصفة خاصة، تأشيرات الدخول التعليمية، وفرض قيود على قبول الوافدين الأجانب، في عدد من التخصصات، وصفتها هذه الرابطة (بالحساسة)، وحددتها وزارة الخارجية الأمريكية بما يأتي: «تكنولوجية الذرة، والصواريخ، والتوجيه الإلكتروني، والطيران، والتصوير عن بعد، وتكنولوجية تحديد الأهداف، والليزر، والمواد الجديدة، ونظم الطاقة الموجهة Lazer Directed Energy System، وتكنولوجية المعلومات، والإلكترونيات الدقيقة، والسبائك الفائقة الأداء High Performance Metals، وتكنولوجية الروبوت، والكيميائيات المُخلَّقة، والتكنولوجية الحيوية».[82]

وهذه التخصصات التي قُرِّر حظرها على المبعوثين العرب والمسلمين على هذا النحو، تعد من علوم العصر، ولا غنى لباحث أو لدولة، عن التعمق فيها، ومتابعة تطوراتها؛ فحظرها على هذا النحو، سوف يعيق مسار التقدم فيها، في عدد من دول الجنوب؛ لاعتمادها على المستجدات فيما يسمى "العلوم الحاكمة".

ولعل مما يزيد خطورة هذه السياسة التمييزية ضد المبعوثين العرب والمسلمين، أن هناك عمراً زمنياً محدوداً؛ لاستخدام أي تطبيقات تكنولوجية، ثم تتقادم، كما أن المدة الزمنية الفاصلة ما بين الاكتشاف العلمي وتطبيقاته، قد تضاءلت بدرجة غير مسبوقة، ويلاحظ - كذلك - أن الصناعات الكثيفة، من حيث رأس المال، بدأت تتراجع، مقابل اتساع نطاق الصناعات الكثيفة، من حيث العلم؛ كالهندسة الوراثية، والهندسة المتناهية الصغر، وتكنولوجية الفضاء، والحاسبات، والتكنولوجية الحيوية، وغيرها، يضاف إلى ذلك، أن هيكل السيطرة التكنولوجية الرفيعة المستوى، مازالت تحتكره قلة من الدول الغربية؛ وهذا يزيد حرمان الدول العربية، ويزيد ارتفاع تكاليف اكتشاف المعارف التكنولوجية، وقد أصبح هذا يُعرف بظاهرة "فك الارتباط التكنولوجي الإجباري لدول الجنوب" Forced Delinking، واستمرارها في متاهات التخلف، بكل أشكاله.

وبطبيعة الحال، سيترتب على استمرار هذا التقييد والمنع فترة من الزمن، تناقص عدد العلماء العرب المتخصصين في هذه المجالات، أو المتابعين أحدثَ تطوراتها في المرحلة القادمة، وافتقاد المؤسسات البحثية العربية فرصاً وقنواتٍ؛ لمتابعة التقدم العلمي والتقدم البحثي فيها في الخارج؛ ومن هنا تجيء أهمية السعي لاكتساب الاقتدار التكنولوجي، بالاعتماد على الجهود العربية الذاتية، وتوجيه مزيد من الاهتمام لعلمائنا المهاجرين، وبحث سبل توثيق الروابط بهم بشكل أفضل، في المرحلة القادمة، كما يتطلب الأمر - في ضوء تداعيات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر - إعادة النظر في الواقع العلمي التكنولوجي العربي، ببحث سبل زيادة الاعتماد المتبادل بين العلماء العرب: (المقيمين والمهاجرين)، والعمل، من حيث هم مجموعات بحثية متكاملة، على مستوى العالم العربي.

وأخيراً، فإن ظاهرة الهجرة الدولية للكفاءات العلمية، ليست حديثة، وهي - في معظمها - تلقائية وليست مخططة؛ إذ إن العلماء يهجرون التخلف والإهمال، إلى حيث التقدم والرعاية، ويهجرون القمع والقهر، إلى حيث الحرية والديمقراطية؛ أي إنهم يتركون الأسوأ إلى الأفضل، وخاصة إذا لم تكن هناك بوادر لإصلاح هذا السوء وذاك الفساد، وفي ظل ما يمكن أن يسمى "التكيف مع الضعف"، نجد أن الكثير من الدول النامية، يقف تعامله وهذه الظاهرة، عند الإلقاء باللائمة على الدول التي يهاجر إليها أبناؤها، ومطالبتها بالحد من هذه الهجرة، بل إن بعضها نظر إلى هؤلاء المهاجرين، على أنهم فرطوا في بلادهم؛ والواقع أن بلادهم هي التي فرطت فيهم، عندما رضيت بالتكيف مع ضعفها، من دون التمرد عليه، مع وجود فساد سياسي، وفساد إداري فيها، وسيادة قيم المحسوبية والرشوة، على حساب الكفاءة والإنجاز، والحكم على الناس بمعايير الولاء، أكثر من الخبرة والمعرفة؛ وهذا يدفع العلماء دفعاً إلى الهجرة.[83]

الفصل الخامس

حقوق المهاجرين وحمايتها بين ضغوط العولمة والتطور الدولي سياسياً وتشريعياً

تحول العالم - نتيجة العولمة - إلى أصغر من قرية صغيرة؛ وهذا دفع باحثاً؛ مثل: ريتشارد أوبرين إلى وصف العولمة المعاصرة، بأنها تشكل "نهاية للجغرافية"، أو ما يسميه رونالد روبرتسن "انكماشاً للعالم"، بما يترتب على ذلك، من آثار اجتماعية وثقافية وسياسية.[1]

وقد برز التناقض بين العولمة وأوضاع القوى العاملة، بأبعاد متعددة؛ فمع اتساع حرية الحركة لرأس المال عبر الحدود من دون أي عوائق، عمد كثير من الشركات الدولية النشاطات والمتعددة الجنسيات، إلى نقل مصانعه من بلاده الأصلية Resourcing - عندما ترتفع أجور العمال فيها، ويُخفَّض متوسط معدل الربح - إلى البلاد النامية والدول التي كانت "اشتراكية"؛ حيث انخفاض الأجور وتوافر الميزات الكثيرة التي ترفع معدل الربح؛ وكان لذلك علاقة واضحة بزيادة بطالة عمال هذه المصانع في بلادها الأصلية؛ نتيجة تطبيق ما سمي عمليات "إعادة هندسة الوظائف" Re-engineering، في كثير من مواقع التوظيف، فلم يعد الأمر مرتبطاً بإنتاج أكثر وأسرع، من السلع والأشياء فحسب، بل أصبح مرتبطاً بسرعة تداول المعلومات والمعرفة ومعالجتها ونقلها، أما الانتقال من اقتصاد المواد إلى اقتصاد المعلومات، فليس مزيداً من التعامل والمعلومات، بدلاً من التعامل والمواد فحسب، بل يراه بعض الناس تغييراً في طبيعة الاقتصاد نفسه، ومن شأنه التراجع المستمر في دور الموارد الطبيعية أولاً، وغلبة دور الإنسان، وما يحصل عليه من معلومات، وآليات توظيفها ثانياً.

وعندما نتكلم على الإنسان هنا، فإننا لا ننظر إليه؛ بوصفه قوة عضلية، وإنما بوصفه فكراً ونظماً؛ ففي الماضي كان عبداً كاملاً للطبيعة، يعيش على سخائها وما تلقيه إليه من

ثمار أو نبت، ثم اشتد عوده؛ فانتقل إلى الصيد والقنص؛ وكانت الثورة الزراعية أخطر انقلاب في حياة البشر بعد آلاف السنين، وإزاء هذا التطور في طبيعة الإنتاج، وتراجع أهمية الموارد الطبيعية، وظهور الاقتصاد الرمزي، وغلبة أشكال الثروة المالية، برزت بوادر ظاهرة العولمة.[2]

وقد نتج من ثورة المعلومات والاتصالات، تحولات مهمة، في أنماط التوظيف، وهيكل المهن، وأسلوب أداء "أسواق العمل"؛ فاستخدام الحاسب الآلي في معظم أماكن العمل مثلاً؛ أدى إلى تغييرات مهمة؛ منها:

1. تغييرات في التركيب المهني والمهارة لقوة العمل؛ إذ بدأنا نشهد التقليص التدريجي لفئات العمالة "الماهرة"، والعمالة "نصف الماهرة"؛ لمصلحة الفئات "الفنية" و"المهنية"، الأكثر إلماماً بأساليب تكنولوجية المعلومات والاتصالات.

2. أن ثورة المعلومات والاتصالات أدت إلى تغيرات جذرية في مفهوم "تنقلية العمل" Labour Mobility، فلم يعد مرتبطاً بـ "التنقلية الجغرافية"، بل أصبح هناك "تنقلية مجازية للعمل"، على الصعيد العالمي، من خلال "فضاء الاتصالات الإلكتروني"؛ ومن ثم لم يعد الموقع الجغرافي سجناً للمواهب والقدرات التي تستطيع الإسهام في التقسيم الدولي الجديد للعمل، أو حاجزاً لها، في مناطق عدة، وهي موجودة في بلادها الأصلية.

وتؤكد تجربة الهند بوضوح، إمكانية تأسيس مواقع إنتاجية دولية في البلدان النامية في الأطراف، بعيداً عن مراكز الإنتاج العالمية؛ نتيجة الإمكانات الجديدة لـ "التنقلية الدولية"، لأقسام معينة من قوة العمل العالية المهارة.

وقد أضافت الأبعاد الاجتماعية المستجدة للعولمة، في الواقع، تحدياتٍ جديدة لأوضاع التركيبة السكانية والهجرة، وما تعكسه من مخاطر، والحديث المتزايد عما يسمى حقوق الوافدين، والمستقرين في الدول المستوردة للعمالة، بل أضافت ظاهرة العولمة

وتداعياتها إليها، أبعاداً جديدة، وقواعد للتعامل الدولي، والعمالة الوافدة، تم تقنين بعضها، والآخر في طريقه إلى استكمال تقنينه؛ وقد أوجد ذلك شكلاً مستجداً أكثر عمقاً؛ للتداخل بين الشؤون الداخلية والالتزامات الدولية؛ من أهم مظاهره: السعي لتقليص الصلاحيات السيادية عبر الاتجاه المتنامي؛ لتدويل علاقات العمل.

ولقد أصبحت الهجرة موضع اهتمام عالمي متزايد، وصارت اجتماعات قمم دولية تُعقَد وعلى أجندتها بحث هذا الموضوع؛ كبعض القمم الأوربية، وأضحت هذه الظاهرة تتطلب تنسيقاً أكبر في إدارة الهجرة على الصعيد الوطني، وإجراء أوسع في المشاورات، وتعاوناً على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإجراء حوار أكثر فعالية، وتعاوناً أكبر بين الحكومات، وفيما بين المؤسسات الدولية على المستوى العالمي؛ وأخذاً للعلاقة الوثيقة بين الهجرة الدولية والسياسات التنموية والأمنية والاجتماعية والثقافية في الحسبان، برزت قضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني، التي أصبحت تناقش على مستوى المنظمات الدولية والمتخصصة.

وللتعرف إلى شكل من أشكال إدارة الدول للهجرة على المستوى الوطني، سنأخذ حال الدول العربية مثالاً، ثم نتناول إدارة الهجرة على المستوى الدولي.

إدارة الهجرة على المستوى الوطني

تعاني الدول العربية ضغوطاً متعددة على أسواق العمل الوطنية فيها، ناجمة عن زيادة أعداد الأفراد في سن العمل، بمعدلات تفوق قدرات هذه الدول، على خلق وظائف جديدة؛ وترتبط هذه الظاهرة بتعثر المشروع القومي للتنمية، وبزيادة معدلات المواليد وفتوة التوزيع العمري؛[3] الأمر الذي ترتب عليه زيادة معدلات البطالة، وهي التي قدر بعضها بأكثر من 25٪ في فلسطين، وجيبوتي، والعراق، والصومال، ومن 20٪ إلى 25٪، في موريتانيا، ومن 15٪ إلى 20٪، في السودان، واليمن، ومن 12٪ إلى 13٪، في المغرب، والجزائر، وتونس، والأردن، ومن 10٪ إلى 12٪، في مصر، والسعودية، وسورية، وليبيا، ومن 8٪ إلى 10٪، في لبنان، وعُمان، وأقل من 6٪ في البحرين، والكويت،

ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وأصبحت الهجرة من أجل العمل - خارج الاقتصاد المحلي - سمة هيكلية للتشغيل في معظم الدول العربية.[4]

ويأتي في مقدمة أهداف الدول العربية من الهجرة، السعي لتحقيق إسهامها في استيعاب جانب من الضغوط الداخلية، على سوق العمل المحلية أولاً، والعمل على زيادة تحويلات المهاجرين إلى الوطن الأم، وتوثيق علاقات المهاجرين به ثانياً.

ويلاحظ بصفة عامة، أن معظم الدول العربية، لا تتوافر لديه سياسات متطورة وشاملة للتعامل وقضايا الهجرة، تأخذ في نظرها المستجدات وطنياً وإقليمياً ودولياً، وتقلل الفجوة بين السياسات المعلنة والممارسات الفعلية، ويصعب القول: إن الدول العربية لديها استراتيجية متكاملة للهجرة، وكل ما يتم في الواقع، هو إجراءات لتنظيم انسيابها فقط؛ إذ يلاحظ مثلاً:

1. أن النمط الغالب على الهجرة العربية، أنها من أجل العمل؛ أي أنها هجرة اقتصادية، وهي تتأثر - من ثم - بأسواق العمل في الداخل والخارج، وتسعى كل دولة عربية مصدرة للهجرة، للحصول على أكبر قدر من حصص الهجرة من الدول المستقبلة؛ لاستيعاب أكبر قدر من فائض قواها العاملة، ولكن أغلب الجهات المختصة في تلك الدول، لا يهتم بشكل كافٍ بدراسة أوضاع الطلب؛ أي سوق العمل الدولية ومتغيراتها، وهي سوق تتسم بمنافسة حادة على فرص العمل المتاحة.

2. أن معظم عمليات الهجرة الحالية، يتم في أغلبه بشكل فردي، وبصورة بعيدة عن سياسة متكاملة الأبعاد، أو مفهوم واضح وشامل لها؛ الأمر الذي أتاح مساحة من الفراغ، استغلته قوى لا تقيم وزناً لحرمات البشر وحقوقهم وحياتهم؛ أي استغلت حاجة بعض الناس الماسة إلى العمل؛ فأخضعتهم للابتزاز، وتقوم أجهزة الدولة المعنية بالهجرة - في أغلب الدول العربية - بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالهجرة بشكل منفرد، من دون تنسيق كافٍ، ومن دون أن تجمعها رؤية متكاملة ونظرة مترابطة تتسقان وأهدافها، وتنظر إليها، على أنها قوى متنافسة في أسواق العمل.

3. أن الهجرة - كما هو معروف - مسألة تتعلق أساساً برأس المال الاجتماعي أو رأس المال الإنساني، وهو أهم عناصر الإنتاج، وهي ترتبط أيضاً، بوجود شبكات اجتماعية، ومنظومة للرعاية والحماية، ودور للمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من أبعاد، تشكل في مجملها ثقافة وطنية للهجرة، وتحدد نظرة الدولة إليها، وأهدافها، وآليات قياس التكلفة، والعائد لها على المستوى الوطني العام، فضلاً عن المستوى الفردي، إضافة إلى ندرة الدراسات العربية المتعلقة بهذه الجوانب، وهذه الثقافة لما تنضج بعد بالقدر المرتقب.

4. أن الباحثين في شؤون الهجرة وقضاياها يعانون محدودية جودة البيانات والإحصاءات ذات المصداقية المتعلقة بالهجرة، حتى يمكن رصد أبعادها، وتقويم سياساتها، بشيء يقترب من واقعها، فضلاً عن عدم توافر قدر كافٍ من المعلومات العلنية المتاحة والمتعلقة بجوانبها المختلفة.

5. أن هذه الملاحظات كلها وغيرها، ترتبط - في واقع الأمر - بمدى توافر استراتيجيات عربية للهجرة، وهي تتسم بالنظرة الشاملة، وتحدد أهداف الدولة، ومصالحها، ومصالح مهاجريها، وتمكن من قياس المحصلة النهائية للهجرة، وتسمح بإدخال التعديلات المرتبطة بمساراتها؛ وفقاً للأهداف المحددة لها، وآفاقها الزمنية، وفي غيبة هذه الاستراتيجيات، يمكن أن نقول بصفة عامة: إن السياسات الجزئية الحالية للهجرة التي يتبعها أغلب الدول العربية، لا تستطيع الادعاء - في أحسن الأحوال - إلا أنها تدير ما هو غير متوقع، وما هو متغير، في هذه الحال؛ لأنها تفتقر إلى خطط عمل قومية، ورؤية متكاملة، تمكنها من التنبؤ بالمتغيرات، وآليات التعامل وإياها، بشكل أفضل عند حدوثها؛ فالاستراتيجية - بصفة عامة - هي فن تخطيط إدارة عملية التنمية الشاملة، ويمكن النظر إليها في إطار أصغر نسبياً، على أنها فن التخطيط وإدارة التنمية لأحد المتغيرات الكلية في الاقتصاد، وهي في مسألتنا هذه: متغير العمالة أو قوة العمل، وكل استراتيجية ترسم لمتغير ما، لا بد لنجاحها أن تحدد

هدفاً عاماً، أو عدداً من الأهداف العريضة، ومجموعة من الأدوات أو الآليات اللازمة؛ لإنجاز هذه الأهداف.

ويمكن أن نقول باختصار: إن أي استراتيجية للهجرة، يجب أن تكون مرتبطة بخطط التنمية، وفي إطار النظر إليها؛ بوصفها أداةً ثانوية مكملة للطلب المحلي على قوة العمل، تدفع به إلى التوازن النسبي، ودرجة التكيف والتأهيل المثلى، للمهاجرين وزيادة عائد هذه الهجرة مادياً ومهنياً،[5] فضلاً عن توافر آليات لحماية المهاجرين، ورعايتهم، وتطوير قدراتهم التنافسية، وغير ذلك من أهداف، تشكل في مجملها منظومة متكاملة لبرامج الهجرة ومفهومها، وتؤسس ما يسمى ثقافة وطنية للهجرة، على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع والإعلام؛ للتعامل وقضاياها بشكل أفضل، وتعظيم عائدها، سواء على المستويين الفردي أو المجتمعي.

أولاً: كيفية التعامل إزاء بعض قضايا الهجرة

تتعدد قضايا الهجرة، وتختلف أبعادها من بلد ومجتمع إلى آخَرين، وسأقصر الحديث على بعض الخطوط العريضة لبعضها؛ وفي مقدمتها:

1. التحويلات والتنمية

يلاحظ أن معظم الاهتمام في أغلب الدول العربية بصفة خاصة، ينصب على العمل، على زيادة التحويلات التي يبعث بها المهاجرون إلى الوطن الأم؛ لما تسهم به في رفع مستويات المعيشة لبعض الفئات الفقيرة، أو تغطية جانب من العجز في ميزان المدفوعات، وغير ذلك من أبعاد.

ويشير بعض الدراسات إلى أن هذه التحويلات المالية، كان لها أثر قوي في اقتصادات الأوطان الأم، يفوق أحياناً ما تتلقاه من مساعدات للتنمية من مختلف المصادر، وقد

أسهمت هذه التحويلات، في تخفيض معدل الفقر في الكثير من الدول العربية، وقد تبنى أغلب الدول العربية، نظماً تمنح حوافز تشجيعية للمهاجرين؛ لزيادة تحويلاتهم،[6] ولحثهم على القيام بمشروعات استثمارية في بلادهم.

ويرتبط المردود الإيجابي للمشروعات الاستثمارية بحجم السوق، وما يترتب عليها من آثار في النشاط الاقتصادي في مجمله، ولكن المشكلة تكمن في الأساس - كما سبق أن أوضحنا - في عدم قدرة سلطات بلدان الإرسال العربية، على توظيف مدخرات المهاجرين، بما يعود على النفع الاقتصادي الأعم، ووجود أجهزة بيروقراطية ثقيلة ومترهلة، لا تمكنها من القيام بدور فاعل، في توجيه التحويلات للاستثمار الإنتاجي.

ويلاحظ على أغلب الدول العربية المصدرة للهجرة في هذا المجال، غلبة مفهوم الجباية في نظرتها إلى المهاجرين، وهو الذي ينعكس في عدم إعطائها الآليات ونظم الرعاية والحماية لمهاجريها، الاهتمام الكافي، وقلة من الدول العربية التي أنشأت أجهزة ومؤسسات لهذا الغرض.

2. استنزاف العقول والكفاءات

تعد هجرة الكفاءات العربية أحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة في زمن العولمة، وفي الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليها خارج المنطقة العربية - حيث وصل عددها في أقل التقديرات إلى مليون كفاءة عربية - تتزايد عراقيل توظيفها في التنمية الوطنية والتنمية الإقليمية العربيتين، ويتزايد فرض القيود على ممارسة البحث العلمي والبحث الفكري بحرية، في أغلب الدول العربية؛ الأمر الذي يترتب عليه شعور متزايد بالاغتراب للكفاءات العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها، وترقبها فرص الهجرة إلى الخارج، ويلاحظ أيضاً، أن أغلب الدول العربية لم يتمكن من تعظيم الاستفادة من الخبرات العربية المهاجرة، في نقله معرفتها إلى الأوطان الأم، بالقدر المأمول؛ ومن هنا

سيظل التعامل وهذه القضية المهمة يدور في حلقة مفرغة، ما لم يتم إصلاح البيئة الوطنية الداخلية الحالية، والطاردة للكفاءات والعقول.

3. قضيتا الرعاية والحماية

تمثل الجاليات المهاجرة تحدياً من نوع خاص لأي دولة؛ فأفرادها لا يدخلون ضمن إطار التنظيم السياسي الناتج من الترابط بين المواطنين والإقامة على أرض الوطن، ولاسيما أن نسبة كبيرة منهم حصلت على جنسيات أخرى، وبعضهم الآخر أصبح يتمتع بازدواجية الجنسية، عندما تسمح القوانين في الدول المضيفة والوطن الأم بذلك؛ ومن ثم تنشأ هنا إشكالية الإبقاء على علاقة الارتباط بالمهاجرين، برغم الفواصل الجغرافية والسياسية والقانونية، كما تضيف حالات ازدواجية الجنسية مسألة "الولاء المزدوج"، وبعض الدول العربية - كمصر - أعفاهم من الخدمة العسكرية، ورأى أن ليس من المناسب منازعتهم الولاء، ولكن تمت المطالبة - في الوقت نفسه - بحقوق الوطن الأم، وأهمية إسهامهم في تطوير أوضاعه؛ فتم القيام بافتتاح قنوات وآليات؛ لتحقيق أشكال التواصل الثقافية والاجتماعية إزاء المهاجرين، قدر الإمكان.

ويلاحظ أن ما يعقد قضايا الهجرة بالنسبة إلى المهاجرين العرب المقيمين في دول الاتحاد الأوربي، عزلتهم النسبية عن المجتمعات الأوربية؛ الأمر الذي يقلل فاعليتهم فيها، وسهولة استقطابهم؛ بواسطة الجماعات المتطرفة، كما أن هذه الحال تعود أيضاً - في جانب منها - إلى السياسات العنصرية التمييزية المتبعة تجاههم في الدول الأوربية، وإلى عدم تأهيلهم - في جانب آخر - وعدم توعيتهم بشكل كافٍ مسبقاً بأوضاع الهجرة وتقاليد مجتمعاتها ومشكلاتها، وسبل التكيف معها، وغياب الوعي الكافي لدى هؤلاء المهاجرين بالآثار السلبية للانفصال عن المجتمعات الأوربية؛ تحت دعاوى المحافظة على الهوية، وتبني فتاوى وآراء دينية متطرفة، واستغراقهم في مشكلات جلبوها معهم من أوطانهم، وسلوكياتهم المعيشية والاجتماعية.

كل هذه العوامل وغيرها، زادت صعوبة اندماج المهاجرين العرب في النسيجين الاجتماعي والثقافي في المجتمعات الأوربية، وهي - أيضاً - تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية؛ فهي لم تتمكن من استيعاب هؤلاء المهاجرين، ولم توفر لهم فرص الاندماج والترقي فيها، وتركوا على هامش الحياة والمجتمع؛ وهذا أدى إلى تحول بعض هؤلاء المهاجرين، إلى عناصر رفض وتمرد على هذه المجتمعات، وأثر ذلك بالسلب في توقعات الهجرة المستقبلية من الدول العربية.

غير أن هذا الواقع لا ينبغي له أن ينسينا مسؤولية الدول العربية المصدرة للهجرة، في عدم قيامها مسبقاً بتقديم التأهيل والتوعية والخدمات اللازمة للمهاجر؛ لتيسير عملية قبوله وتفاعله واندماجه في مجتمعات الهجرة؛ فقد أصبح المهاجرون العرب ضحايا الحركات العنصرية، والتهميش الإداري، والتهميش الاجتماعي؛ وهذه أمور تثير قضية مهمة تُمثّل بكيفية توفير الحماية والرعاية المناسبتين لهؤلاء المهاجرين؛ فمن المعروف أن المجتمع الدولي اتجه للاهتمام بقضايا المهاجرين؛ لاحتواء هذه المشكلات، وترجم هذه الأفكار في اتفاقيات دولية، إضافة إلى دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بحقوق المهاجرين.[7]

وتحاول الدول العربية منذ فترة مبكرة، الدفاع عن حقوق جالياتها في الخارج، غير أنها لم تحقق النتائج المرغوب فيها؛ لضعف المواقف العربية، وافتقارها إلى الأجهزة المعنية بذلك، وقد عدَّت قضية المهاجرين العرب في أوربا - منذ وقت مبكر - قضية عربية، وتبنى مؤتمر العمل العربي في دورته في بغداد آذار/ مارس عام 1984، قراراً يتضمن تأكيد ضرورة أن تعد حقوق العمال العرب المهاجرين في أوربا، ضمن المصالح القومية العربية الواجب أخذها في الحسبان، في علاقات العرب المتعددة الأطراف بدول المهجر، كما حرصت الدول العربية التي وقعت اتفاقيات للشراكة مع الاتحاد الأوربي، على تضمينها عدداً من الفقرات التي تتعلق بضمان حماية حقوق المهاجرين الشرعيين، في دول الاتحاد، غير أنه لم يتم تفعيلها بالقدر المطلوب؛ سواء لضعف القدرات التفاوضية أو عدم توافر

أجهزة المراقبة والمتابعة في أغلب الدول العربية، في الوقت الذي اتجه فيه أغلب الدول الأوربية لتسييس متزايد لقضايا الهجرة.

ولا شك أن أي تحسن في وضع المهاجرين العرب في الاتحاد الأوربي، يقتضي تغيراً ملموساً وتبدلاً حقيقياً في المواقف الأوربية تجاههم، ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة نطاق تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم الواردة في الاتفاقيات الدولية والأوربية – وهي متعددة – وآليات حماية هذه الحقوق، فضلاً عن أهمية اتخاذ الدول العربية، مواقف منسقة، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني فيها؛ لتتمكن من ممارسة ضغوط مؤثرة في مواقف الدول الأوربية على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

ثانياً: الإطاران المؤسسي والتنظيمي للتعامل وقضايا الهجرة

إن استراتيجيات الهجرة لم تُبلوَر بالقدر الكافي في أغلب الدول العربية، فقد اكتفت بوضع عدد من الأطر والنظم والإجراءات؛ لتيسير تدفق عمليات الهجرة، ويمكن أن نقول: إنها تشكل في مجملها، ملامح سياسات تحدد توجهات الدول العربية المصدرة للهجرة، وتتباين من حيث المضمون والآليات، وتحاول عن طريقها تحقيق بعض التوازن، أو نقاط الالتقاء والتلاقي، بين مصالحها ومصالح مهاجريها؛ وتعكس هذه السياسات والنظم المؤسسية – نظرياً – وعياً، وإن كان مايزال محدوداً، ودون مستوى الأهمية النسبية لقطاع الهجرة والآمال المعقودة عليه؛ بتفعيل مردودَي الهجرة المادي والتنموي، إلا أنه يلاحظ عدم توافر آليات لحماية المهاجرين وضمان حقوقهم، في أغلب الدول العربية على المستوى المرجو.

وسنعرض فيما يأتي، الخطوط العريضة لسياسات الهجرة في بعض الدول العربية:

1. المغرب

تعد دول المغرب العربي أكثر الدول العربية انتهاجاً لسياسة ثابتة، تتعلق بالهجرة، وهي تعود إلى عام 1968، وقد تم دمج هذه السياسة؛ بهدف تشجيع أكبر عدد من المغاربة

على الهجرة؛ لتقليل الضغط على سوق العمل المحلية، والعمل - في الوقت نفسه - على جذب أكبر قدر من تحويلات المهاجرين إلى الاقتصاد الوطني، والسعي للارتقاء بمهارات العمالة المهاجرة، واتجه المغرب لعدم تشجيع عودة مهاجريه، ولم يأخذ بمبدأ ازدواج الجنسية، ومازالت المملكة المغربية، متبعة هذه التوجهات نفسها حتى الآن، ويقدر عدد المغاربة المهاجرين بمليونين ونصف المليون من المهاجرين بدول الاتحاد الأوربي، وتبلغ تحويلاتهم البنكية إلى المغرب، حوالي ملياري دولار سنوياً.[8]

وقد تم - على المستوى المؤسسي - إنشاء وزارة مختصة، معنية بالمهاجرين؛ (الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية في الخارج)، علاوة على إنشاء عدد من المؤسسات المتخصصة وتدعيمه، في مجال أو آخر؛ ليهتم بشؤون الهجرة والمهاجرين.

كما تجدر الإشارة إلى أن "التحالف المغربي للمغاربة المقيمين بالخارج" - وهو مكون من مغاربة يقيمون في مختلف الدول الأوربية والولايات المتحدة - طرح مؤخراً، مبادرة سياسية جديدة، تُمثَّل بوضع لائحة وطنية بين مختلف الأحزاب المغربية؛ من أجل ضمان تمثيل المهاجرين المغاربة في البرلمان في الانتخابات القادمة، بعد أن أعربت وزارة الداخلية المغربية، عن وجود صعوبات في تطبيق مبدأ تمثيل الجالية المغربية في البرلمان المغربي، ومشاركتهم في الانتخابات؛ ومن المعروف أن دول المغرب العربي أقرت مبدأ تمثيل المهاجرين في مجالسها التشريعية بصيغ ومضامين مختلفة.[9]

وقد أعدت المملكة المغربية وثيقة "استراتيجية الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية في الخارج"؛ حيث حددت أهداف الهجرة، العمل على مستوى البلدان المضيفة وعلى المستوى الوطني.

أما بالنسبة إلى رعاية المهاجرين المغاربة، فقد تمت إقامة هياكل رسمية لهذا الغرض، تُمثَّل باستحداث "مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج"، وهي التي توفر بعض

جوانب الرعاية في الحالات الاجتماعية والإنسانية؛ كمصاريف الترحيل الصحي، أو نقل المتوفين؛ ليتم دفنهم بالمغرب، كما أنشئت "مؤسسة محمد الخامس للتضامن"، وهي التي تركز اهتمامها على تسهيل عملية عبور الآلاف من المغاربة القادمين؛ لقضاء إجازاتهم السنوية بالوطن الأم، وتنظيمها.

2. تونس

يلاحظ أن تونس اتبعت سياسات متناقضة؛ ففي مرحلة بدأت عام 1974، اتبعت سياسة حث المهاجرين على العودة إلى وطنهم الأم، وفي مرحلة لاحقة أصبحت تتبع سياسات مشجعة للهجرة، وقد قدر مكتب التونسيين بالخارج عام 1999، حجم تحويلات المهاجرين إلى وطنهم الأم بـ 700 مليون دولار سنوياً،[10] ويقدر عدد سكان تونس بـ 9.8 ملايين نسمة، وعدد مهاجريها إلى دول الاتحاد الأوربي بأكثر من 700 ألف مهاجر.[11]

أما على المستوى المؤسسي فقد أنشأت تونس "ديوان التونسيين بالخارج"، و"مركز الاستقبال والإعداد الاجتماعي والثقافي للعمالة التونسية المرشحين للعمل بالخارج"؛ وهذا استحداث جديد؛ يهدف إلى تأهيل المهاجرين التونسيين؛ لتسهيل اندماجهم في مجتمعات الهجرة.

3. الجزائر

تبنت الجزائر - في تقدير بعض الناس - موقفين متناقضين؛ إذ نظرت إلى المهاجرين؛ بوصفهم عاملاً يستوعب جانباً من الضغط على سوق العمل المحلية أولاً، ولكنها ثانياً لم تشجع الهجرة؛ بوصفها تمثل - في تقديرها - صورة من صور التبعية في مرحلة ما بعد الاستعمار؛ وقد أدي ذلك إلى إضعاف العلاقة بين المهاجرين والوطن الأم، (يقدر عدد المهاجرين بمليون مهاجر)، كما لم يشجع هذا التصور الذين كان لديهم ميل إلى الهجرة؛ فوقف مسلسل الهجرة مدة عقدين، أما على المستوى المؤسسي فقد أنشأت الجزائر "وزارة

الجالية الجزائرية بالخارج"؛ للعناية بشؤون مهاجريها، كما وضعت - شأنها شأن المغرب وتونس - برامج للاستفادة من الكفاءات المهاجرة؛ وفي مقدمتها: برنامج الأمم المتحدة، "نقل المعرفة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة" TOKTEN.

4. مصر

كانت العوامل القومية والسياسية في المرحلة الناصرية، خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، أهم من العامل الاقتصادي الذي لم يكن ضاغطاً نسبياً، وقد اتبعت مصر سياسة غير مشجعة على الهجرة، ولم تكن التحويلات النقدية للعمال المهاجرين - ومعظمهم موفد من الحكومة المصرية - ذات أهمية تذكر؛ فقد كانت الحكومة، في المرحلة الناصرية، تفرض قيوداً على سفر ذوي الكفاءات والعمالة الماهرة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية في الداخل.

وبعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973، ونظراً إلى الظروف الاقتصادية الضاغطة التي أفرزتها حرب عام 1967 وما بعدها، انتهج الرئيس الراحل "السادات"، سياسة ليبرالية مشجعة على الهجرة؛ وهذا أدى إلى تدفقها إلى مختلف دول العالم، وبصفة خاصة إلى منطقة الخليج العربي، وتعد مصر من الدول التي تشجع مهاجريها على الاستقرار في الخارج أطول فترة ممكنة، وقد تبنت عام 1975، قانوناً ليبرالياً للجنسية، يسمح بازدواجها أو التنازل عنها واستردادها، وقد سبق ذلك ما نصَّه الدستور المصري عام 1971، في مادته 52، من حق المواطنين في الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة.

وفي عام 1981، تم إنشاء وزارة الدولة لشؤون الهجرة؛ بهدف تنظيم الهجرة ورعاية المصريين بالخارج، وبعد عامين أُصدِر القانون 111 لسنة 1983، وهو الخاص بالهجرة ورعاية المصريين في الخارج، ثم ألغيت وزارة الدولة لشؤون الهجرة عام 1996، وتم نقل صلاحياتها - مرحلياً - إلى وزارة الخارجية، ثم إلى وزارة القوى العاملة التي أصبح

اسمها "وزارة القوى العاملة والهجرة"؛ بهدف ربط سياسة الهجرة بالمصالح القومية للدولة، في تحقيق تنمية اجتماعية وتنمية اقتصادية، ويتراوح عدد مهاجري مصر على مستوى العالم ما بين 4 و5 من ملايين المهاجرين؛ منهم قرابة 700 ألف بدول الاتحاد الأوربي، إضافة إلى ما يقرب من مليون، وُزِّع أفراده على الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، بينما تستوعب منطقة الخليج قرابة ثلاثة ملايين مغترب مصري؛ (بهجرة مؤقتة)، وقد احتلت مصر المرتبة الأولى بين الدول العربية في حجم تحويلات المهاجرين من مختلف دول العالم، وقد وصل في إحدى المراحل إلى ما يتراوح ما بين 4 و6 من المليارات من الدولارات سنوياً، ثم تراجعت التحويلات إلى قرابة 3 مليارات؛ وقد غذى معظم هذه التحويلات: الإنفاق الاستهلاكي، ونسبه محدودة منها، وجهت للاستثمار الإنتاجي.[12]

وتقوم وزارة القوى العاملة والهجرة، بمهمة رعاية المصريين بالخارج، ومساعدتهم في المحافظة على الروابط ببلدهم الأم، وقد أقامت مؤخراً – لهذا الغرض – نظاماً متكاملاً لمعلومات الهجرة؛ لدعم روابط المهاجرين بالوطن الأم، فضلاً عن السعي لتعزيز الروابط الروحية والاجتماعية بين المصريين في الخارج، كما أنها تهتم بالأجيال الثانية للمهاجرين، بتوفير التسهيلات لتعليم اللغة العربية والدين.

ويلاحظ على أوضاع الهجرة والمهاجرين في مصر، الافتقار إلى استراتيجية متكاملة العناصر للهجرة، توضح أهدافها، وتربطها بالسياسات الاقتصادية والتنموية، كما يلاحظ – على المستوى التنظيمي – عدم وجود منظومة شاملة، توفر أوجه الرعاية والحماية المختلفة للمهاجرين، (وهناك تفكير جاد في إنشاء "هيئة لتمويل رعاية المصريين في الخارج"، مازالت موضع مناقشات في الأروقة البيروقراطية والتشريعية)، وتتسم روابط المصريين وجمعياتهم في الخارج – في أغلبها – بالضعف وعدم الفاعلية، وتحتاج إلى إطار عام، يتضمن قواعد ومبادئ تنظمها وتشجعه وتفعلها؛ بوصف هذا الإطار الذراع الأهلية لرعاية المهاجرين.

وقد سعت مصر للاستفادة من الكفاءات العلمية المهاجرة، عبر قنوات وآليات عدة؛ من بينها: برنامج نقل المعرفة عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة TOKTEN، إضافة إلى دور الجمعيات الأهلية؛ كـ "جمعية أصدقاء المصريين العلميين في الخارج"، وهي التي تعقد مؤتمراً علمياً لهم كل سنتين، يناقش أحد جوانب التنمية في مصر، وسبل تطويرها.

5. لبنان

يعد لبنان من أكثر الدول العربية تطوراً، في وضع استراتيجية عامة شبه متكاملة للهجرة، وتتسم بنزعتها الليبرالية؛ فالهجرة تعد جزءاً من تراثه الحي، وتجربة للحياة لنسبة كبيرة من سكانه؛ وهناك مثل شائع يقول: إن "كل لبناني مهاجر؛ إلى أن يثبت العكس"؛ فقد ظهرت تيارات كثيرة للهجرة من لبنان، في الفترة التاريخية، ابتداءً من عام 1860، وأقامت تيارات الهجرة الأولى، الشبكات الاجتماعية التي أمنت ظروفاً سهلة، لعملية اتخاذ قرار الهجرة، فلدى معظم اللبنانيين اليوم أقرباء في مختلف دول العالم، ونظراً إلى اتسام الشخصية اللبنانية بعنصر الإقدام على المخاطر، ووجود الشبكات الاجتماعية والتنظيمية التي أقامتها تيارات المهاجرين المتتالية، وتوافر الدعم الاجتماعي الإيجابي للهجرة، ظل الميل اللبناني الحالي إلى الهجرة مرتفعاً،[13] وأنضج ثقافة متطورة للهجرة، على المستويين الرسمي والشعبي؛ وهذا يشجع الهجرة ويدعمها على المستويات كافة.

وعلى جانب آخر، سببت الحرب الأهلية على لبنان، ثم الحروب الإسرائيلية المكررة عليه، نزوح الآلاف في موجات هجرة قسرية، وشهدت الفترة من عام 1990 إلى عام 2000، نزوح قرابة مليون مهاجر،[14] كما أدت الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، (تموز/ يوليو عام 2006)، إلى نزوح آلاف عدة آخرين.

وتعد الحكومة اللبنانية المهاجرين في أنحاء العالم، مورداً وسنداً مهمين للدولة، وتعهد رسمياً إلى وزارة الخارجية والمغتربين، بالاهتمام بشؤونهم، وقد شكل المغتربون

اللبنانيون الكثير من الجمعيات في المناطق التي حلوا بها، وهناك منظمة واحدة جامعة، تربط هذه المجموعات بعضها ببعضها الآخر، تسمى "جامعة المغتربين اللبنانيين في العالم".[15]

وتعمل وزارة الخارجية والمغتربين، على جذب استثمارات المغتربين، من حيث كون ذلك جزءاً من السياسة العامة؛ لتوسيع نطاق إسهامات المهاجرين في عملية التنمية، وإعادة الإعمار، وقد استخدم جانب من التحويلات المالية، في إعالة الأسر اللبنانية، وجانب آخر في الاستثمارات والعقارات والقطاعات الأخرى الكثيرة، في الاقتصاد الوطني: (الإنشاء، والتصنيع، والمصارف، والتجارة، والخدمات)، ووفرت هذه التحويلات، دعماً مهماً للاقتصاد اللبناني، وللمحافظة على قيمة الليرة اللبنانية، وخفضت الضغط على ميزان المدفوعات،[16] كما اضطلع المهاجرون اللبنانيون، بدور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية بوطنهم الأم، من خلال دعم التعليم، والصحة، ومنظمات الرعاية، والبنية التحتية المحلية، والمتاحف العامة... إلخ، وأخيراً، يقوم بعض هؤلاء المهاجرين بدور محدود، في نقل المعرفة إلى وطنهم، من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، التي من بينها: برنامج نقل المعرفة، عبر الكفاءات الوطنية المهاجرة TOKTEN، وغيرها.

ويتم كل فترة عقد مؤتمرات لرجال الأعمال من المهاجرين اللبنانيين، كما يتم تنظيم معسكرات صيفية للشبان ذوي الأصول اللبنانية والمقيمين في الخارج، كما نجح لبنان في تكوين شبكات أمان؛ لحماية المهاجرين اللبنانيين، ورعايتهم، وإغاثتهم عند تعرضهم لأزمات، أو كوارث، أو حروب أهلية، في دول المهجر.

إن هذه النماذج للإطار المؤسسي التنظيمي، والتشريعات والإجراءات التي تبناها بعض الدول العربية، تشكل أمثلة على بعض أكثر الدول المصدرة للهجرة، إلى الاتحاد الأوربي، قد يراها بعض الناس،[17] مازالت تُشكل ملامح متطورة لسياسات هجروية، إلا أنها مازالت تحتاج إلى المزيد من التطوير والإضافات، ولاسيما في مجال الرعاية والحماية للمهاجرين؛ لتكتمل صورتها، في إطار استراتيجي متكامل، يمكّن من جعل

المهاجرين فاعلين حقيقيين، في نمو بلادهم الأصلية، وجعل تحويلاتهم، تسهم بشكل أفضل في قطاعات جديدة منتجة.

إدارة الهجرة على المستوى الدولي

أوضح كوفي أنان – الأمين العام السابق للأمم المتحدة – أهمية التعاون الدولي في مجال الهجرة بقوله: «نحن نفهم الآن، أفضل من أي وقت مضى، أن الهجرة ليست عملية تُحقَّق فيها الميزات، بالنسبة إلى أحد الأطراف على حساب الأطراف الآخرين، وهي في حالاتها المثلى، تفيد بلدان الاستقبال، وبلدان المنشأ، والمهاجرين أنفسهم، ولا ينبغي أن يكون مثاراً للدهشة، أن البلدان التي ارتبطت في وقت من الأوقات بشكل حصري بالهجرة إلى الخارج من آيرلندة إلى إسبانيا، وجمهورية كوريا، وبلدان أخرى كثيرة، تنعم حالياً باقتصادات مزدهرة، تجتذب أعداداً كبيرة من المهاجرين، وقد لعبت الهجرة إلى الخارج، دوراً حاسماً في إعادة تنشيط اقتصاداتها، كما فَعّلتْ عودة الكثير من مواطنيها في نهاية المطاف، وإذا ما عُزِّز التعاون الدولي لمواجهة تحديات الهجرة، فإنها سوف تثري المجتمعات كافة، وتزيدها قوة، أما إذا أخفقت في ذلك؛ فالنتيجة ستكون انخفاض مستوى المعيشة والانقسام الاجتماعي».[18]

وبطبيعة الحال، فإن الهجرة وحدها، لن تحل كل المعضلات الديمغرافية والتنموية والاجتماعية، ولكنها أصبحت تشكل جزءاً أساسياً من أي حل، بل إن الدول التي لا تعاني المشكلات السكانية، في وسع المهاجرين، أن يصبحوا بمنزلة قوى دفع إلى النمو الاقتصادي، وعناصر النشاط الاجتماعي.[19]

بعض مظاهر الاهتمام الدولي بقضايا الهجرة

في عام 1985، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية؛ لتحسين الحالات الاجتماعية

للعمال المهاجرين وأسرهم، ودعا الدول الأعضاء، إلى إقامة البرامج والخدمات التي تهدف إلى مواجهة الحاجات والمشكلات الجديدة الناشئة، عن تغير ظروف الهجرة الدولية لليد العاملة، أو توسيعها، كما شدد على حماية أسر المهاجرين، وتحقيق تحسن كبير في الأحوال المتعلقة باندماج أفراد أسرهم، وخاصة النساء والأطفال وفئة الشباب، في المجتمع المضيف.

وقد أكدت الحلقة - في تناول موضوع اندماج العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الموجودين في وضع نظامي - الدور المحفز للتعليم، واتفق المشتركون على أن تعلم لغة البلد المضيف، له أهمية قصوى للاندماج بنجاح، وفي الوقت نفسه، كان من المهم أن يحافظ الأطفال على هويتهم؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يكون التعليم ثنائي اللغة؛ وقد خلصت - كذلك - إلى أنه ينبغي أن يتاح للعمال المهاجرين، الحق والفرصة في تكوين روابط خاصة بهم، والانضمام إليها، كما ذكرت أن العضوية في النقابات، تفتح الطريق لمشاركتهم في الشؤون العامة، وأن للمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً، تؤديه في عملية الاندماج، وقد دعت الحلقة، في توصياتها بشأن الحقوق المدنية، البلدان المضيفة إلى تيسير استخدام العمال المهاجرين لحقوق التصويت في بلدهم الأصلي - حيثما أمكن - بمنحهم الحق في التصويت والترشح للانتخاب، كما أوصت بتنفيذ الحق في جمع شمل الأسر.

لقد ساعدت الهجرة الدولية - طوال القرون الخمسة الماضية - على تشكيل الاقتصاد العالمي الذي أدى هو نفسه إلى استعادة الهجرة قوتها؛ وهذا أسفر عن بدء "عصر الهجرة"، الثاني قرب نهاية القرن العشرين، وأدرك أكثر الدول أن الهجرة الدولية، لا يمكن إدارتها بشكل انفرادي؛ وعلى ذلك يتضاعف في الوقت الحالي، عدد المشاركات القطرية، والاتفاقات الثنائية بشأن الهجرة، وإضافة إلى ذلك، أنشئت العمليات الاستشارية الإقليمية، بشأن الهجرة الدولية في معظم أنحاء العالم، وقد تبينت فائدتها في بناء الثقة وتعزيز التعاون فيما بين الحكومات، إلا أن الهجرة ليست ظاهرة إقليمية فحسب، بل إن حجمها وما ينتج من تفاعلاتها لها طابع عالمي، وعلاوة على ذلك فالهجرة الدولية - مثلها

في ذلك مثل التجارة وأسواق العمل - تعد سمة أساسية للنظام العالمي الحالي، وتتطلب اهتماماً على الصعيد العالمي.[20]

ولملء هذا الفراغ، برزت في السنوات الأخيرة مبادرات عدة، ترعاها الحكومات بشأن الهجرة الدولية؛ حيث أنتجت مبادرة بيرن - وهي عملية استشارية - "الخطة الدولية لإدارة الهجرة"، كما أصدرت اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، تقريراً شاملاً، ومجموعة من التوصيات البارزة عام 2005، وثمة هيئات أخرى، تعمل في هذا الميدان، بما فيها فريق الدول المعني بالهجرة، وهو الذي يجمع ما يزيد على 40 بلداً ذا اهتمام فعلي بالهجرة والتنمية، وعلاوة على ذلك، اعتمد اجتماع الخبراء الثلاثي الأطراف التابع لمنظمة العمل الدولية عام 2005، إطارَ منظمة العمل الدولية المتعددة الأطراف، بشأن هجرة العمال، وهو مجموعة من المبادئ التوجيهية غير الملزمة، يمكن الحكومات وأصحاب الأعمال ومنظمات العمال وغيرهم من المهتمين بالهجرة، اتباعها في تنفيذ نهج يقوم على احترام حقوق العمال المهاجرين.[21]

إن الجزء الأساسي من الإطار المعياري الدولي بالهجرة الدولية، مؤلف من وثائق حقوق الإنسان التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوثائق المتعلقة بالعمال المهاجرين، وهي التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي، وأرسى نظام حماية حقوق الإنسان، من خلال اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1946، وتعد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين، وأفراد أسرهم 1990، المعاهدة الدولية التي تملك شمولاً أكبر، بالنسبة إلى معالجة مسألة حقوق العمال المهاجرين، وقد صدقتها 34 دولة عضواً، وهي الوثيقة الأخيرة من وثائق حقوق الإنسان الدولية الأساسية السبع، وهي التي تمثل نظام الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان، أما الوثائق الست الأخرى؛ فهي: (1) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (2) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (3) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، (4) اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو أنواع العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو

المهنية، (5) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (6) اتفاقية حقوق الطفل، والدول ملزمة جميعها، من خلال التصديق، بالأخذ بإحدى معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع على الأقل؛ ومن ثم، توفر هذه الوثائق أساساً لحماية الجميع، سواء كانوا من المواطنين أو كانوا من غير المواطنين في إقليم دولة ما، وتنطبق حقوق الإنسان المذكورة في هذه الوثائق، على الجميع؛ لا بمقتضى التمتع بالجنسية فحسب، بل من حيث ارتباطها بشعور مشترك للإنسانية أيضاً،[22] وتعد اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، هي أيضاً، ذات صلة بحماية حقوق المهاجرين؛ إذ إنها تقر حق الرعايا الأجانب، في الاتصال بسلطات بلدهم القنصلية، وضرورة أن يطلعهم مسؤولون من الدولة المستقبلة، حالَ توقيفهم، أو عند اعتقالهم، على هذا الحق.

أهم النظم والتشريعات الدولية المتعلقة بالهجرة

1. التشريعات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان المهاجر

إن القواعد والمبادئ القانونية الدولية المتصلة بالهجرة، تجد جذورها في تشريعات حقوق الإنسان، بمعاهدات واتفاقيات عقدت في إطارها، وأسهمت في إرساء عدد من المبادئ والأسس، تتعلق بحقوق المهاجرين وواجباتهم، وهي تُعد من روافد الإطار القانوني للتعامل، وأغلب قضايا الهجرة والمهاجرين.

فالقانون الدولي ينصُّ مثلاً، حقَّ كل شخص في مغادرة وطنه، ولكنه في المقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلداً آخر، لا يتمتع فيه بحق المواطن؛ فلحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل، في تقرير الذين تسمح لهم بدخول أراضيها، من غير مواطنيها، وإذا ما قبلت دولة ما، مهاجرين بشكل قانوني، فإن عليهم احترام القيم والتقاليد والقوانين في مجتمعات الدول المضيفة، كما أنه يفترض أن يتمتعوا بحقوق إنسانية أساسية؛ وفقاً للتشريعات الدولية ذات الصلة بذلك.

وتحظى مواثيق الأمم المتحدة ونشاطها، في مضمار حقوق الإنسان بأهمية خاصة؛ بسبب عالميتها، والمكانة التي مازالت تحظى بها المنظمة الدولية، برغم محاولات إضعافها وتحجيم دورها؛ ومن بين هذه المواثيق، يبرز بصفة خاصة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهما اللذان أقرا عام 1966، وغيرها من الاتفاقيات، وهي في مجملها - مع عدد آخر من المواثيق - تعد مرجعيات فكرية وسياسية وقانونية لحقوق الإنسان، أو ما يطلق عليه التشريعات الدولية لحقوق الإنسان.

إن الفلسفة التي تشكل رابطاً مشتركاً بين هذه المواثيق، هي أن الإنسان يجب أن يحظى بالكرامة والمساواة، من حيث إنه كائن إنساني، ويتمتع بهما، بصرف النظر عن اختلاف العرق، واللغة، والجنس، والثقافة، والانتماء القومي، والانتماء الاجتماعي، والمكانة، وإن حجر الأساس لقضية حقوق الإنسان، هو القدرة على أن نعترف بإخلاص، بأن الإنسان هو الإنسان في كل مكان، وأن البشر متساوون، وإن اختلفت عناصرهم، وألوانهم، ومقاديرهم، وحظوظهم.

وخلاصة القول: هي أن الهجرة ظاهرة إنسانية لا بد أن تدار بذكاء وإنسانية؛ حتى نحولها إلى فرص إيجابية لأطرافها؛ أي للمهاجرين أنفسهم، وأوطانهم، والدول التي تستضيفهم، في إطار ما يُعرف بقضايا الأمن الإنساني.

2. الاتفاقيات التي أُصدِرت في إطار منظمة العمل الدولية

أكدت منظمة العمل الدولية، في ديباجة دستورها، أن مصالح العمال المهاجرين، من الأهداف الأولية لها؛ لذا ترجمت هذا الهدف، إلى اتفاقيات وتوصيات؛ منها: الخاص بالعمال المهاجرين، ومنها ما كان يوجه للعمال الوطنيين بصفة عامة، وتطبق بالشروط نفسها على العمال المهاجرين؛ وأهم هذه الاتفاقيات:[23]

أ. الاتفاقية رقم 97 المتعلقة بالهجرة من أجل العمل: وهي اتفاقية دولية، معمول؛ بها لتنظيم حركة اليد العاملة على الصعيد الدولي، وقد أُصدِرت سنة 1939، وتم تعديلها سنة 1949، ثم أُدخلت مرحلة التطبيق في 22 كانون الثاني/ يناير عام 1952، وهي تضم 32 مادة و3 ملاحق.

ب. الاتفاقية رقم 143 المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية، والمساواة في الفرص، ومعاملة الأجانب لسنة 1975: وقد عقدها في مؤتمر عام في جنيف، مجلس إداري لمكتب العمل الدولي في تموز/ يوليو عام 1975، وتضمنت قسمين: الأول خاص بالهجرة في ظروف تعسفية، وقد طالبت خلاله الدول الأعضاء، باحترام حقوق العمال المهاجرين، والحد من التشغيل غير الشرعي، والحد من هجرة عمال، تتنافى وضعيتهم والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، أما القسم الثاني، فيستمد مقتضياته من الاتفاقية رقم 111 لسنة 1958، وهي التي فرضت على الدول الأعضاء، ضمان المساواة في المعاملة، في مجالات العمل، والضمان الاجتماعي، والحريات الفردية والجماعية.

كما عززت هذه الاتفاقية، ما جاء به البرنامج العالمي للعمل، والتوصية المتعلقة بسياسة العمل لعام 1964، آخذة في حسبانها، شروط سوق العمل التي تفضل أن تكون تحت مسؤولية الأجهزة الرسمية، بحسب الاتفاقيات الدولية والثنائية، كما أكدت - كذلك - أن التمييز الذي جاء في اتفاقية التمييز في العمل والمهنة لسنة 1958، لا يشمل بالضرورة التمييز بحسب الجنسية.

3. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

ولعل هذه الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة في الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 1990، بالقرار رقم 45/ 158،[24] هي أهم الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة المباشرة بالهجرة والمهاجرين، وهي التي طرحتها منظمة العمل الدولية؛ فقد فتحت فصلاً جديداً في تاريخ الجهود المبذولة لإقرار حقوق العمال المهاجرين، ولضمان

حماية تلك الحقوق واحترامها وفق المبادئ والمعايير الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وهي اتفاقية دولية شاملة، استلهمت الكثير من المفاهيم والمبادئ من الاتفاقيات القائمة الملزمة قانوناً، ومن دراسات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، واستنتاجات اجتماعات الخبراء، وتوصياتهم، والمناقشات التي أُجريت بشأن مسألة الهجرة والمهاجرين، في الكثير من المنتديات الدولية، خلال العقدين الماضيَين.

وتضع الاتفاقية - مثلها مثل جميع الاتفاقيات الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان - المعايير التي تبلور نموذجاً للقوانين والإجراءات القضائية والإدارية، لمختلف الدول، وتتضمن تعهد حكومات الدول التي تصدق الاتفاقية أو تنضم إليها، بتطبيق أحكامها، واتخاذ ما يلزم من تدابير؛ لمواءمة تشريعاتها الوطنية ونصوصها.

إن الزخم الأساسي لهذه الاتفاقية الدولية؛ لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، هو أنه يحق للأشخاص المؤهلين - بوصفهم عمالاً مهاجرين - بموجب أحكامها، التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم، بغض النظر عن مركزهم القانوني، وتأخذ الاتفاقية في حسبانها، معايير العمل الدولية ذات الصلة بذلك، فضلاً عن الاتفاقيات المتعلقة بالرق، كما تشير إلى اتفاقية مناهضة التمييز في ميدان التعليم، وهي التي أصدرتها منظمة اليونسكو، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو أنواع العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة الرابع؛ لمنع الجريمة، ومعاملة المجرمين، وغير ذلك من التشريعات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

ويفرض الجزء السادس من هذه الاتفاقية، سلسلة من الالتزامات على الدول الأطراف؛ لتعزيز "الظروف العادلة والإنسانية والمشروعة"، إزاء ما يتعلق بالهجرة الدولية

للعمال وأفراد أسرهم، وتشمل هذه الشروط وضع السياسات المتعلقة بالهجرة، وتبادل المعلومات والدول الأطراف الأخرى، وتوفير المعلومات بين أرباب العمل والعمال ومنظماتهم، بشأن السياسات والقوانين والنظم، وتقديم المساعدة إلى العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما تنصُّ الاتفاقية: حمايةَ المهاجرين من أي انتهاكات لحقهم في الحياة، وحمايتهم من التعرض للتعذيب، وسوء المعاملة، والعمل الجبري، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وممارسة الشعائر الدينية، بما يتفق وقوانين الدولة المضيفة، وأمنها القومي؛ ووفقاً للمادة (72) من هذه الاتفاقية، تنشأ لجنة دولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وقد نصت الاتفاقية عدم التمييز، بالنسبة إلى الحقوق الإنسانية للمهاجرين، بناء على العرق، واللون، والجنس، والوضع الاقتصادي، والوضع الاجتماعي، وعلى ضرورة الاهتمام بحقوق العمالة غير القانونية، وخاصة أن أفراد هذه الطائفة هم الأكثر تعرضاً لظروف عمل غير ملائمة.

ويمكن أن نقول: إن حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين إجمالاً، أصبحت جزءاً من العرف ومن القانون الدولي، وإن الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان، تضمنت معايير عالمية، ينبغي احترامها، ولو لم يصدق بعض الدول الاتفاقيةَ الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأسرهم؛ لأنها أصبحت تشكل ما يطلق عليه "إطار حقوق الإنسان ومكوناته"، وأصبح هناك حديث عما يسمى الحقوق النقابية، بل السياسية للوافدين، والمستقرين، في الدول المستوردة للعمالة.

ونجد – خارج هذا النطاق – أن المبادئ الدولية المتفق عليها أقل تطوراً، ومازالت لا تواكب المتغيرات المتلاحقة في حقائق الهجرة؛ وهناك ثلاثة أمثلة في هذا الشأن: لمّ شمل العائلات، وازدواج الجنسية، وتنظيم الوكالات الخاصة باستقدام العمال المهاجرين ومراقبتها، كما أن هناك مناطق رمادية، ترتبط بتباين أسس التعامل والحالات الإنسانية المرتبطة بمناطق الحروب الإقليمية والأهلية، والثورات، والكوارث الطبيعية والبيئية، كما أن المرحلة الانتقالية للمهاجر – قبل حصوله على الجنسية – يثير الكثير من

التساؤلات، ويشار أحياناً إلى بعض نصوص اتفاقية فينا عام 1961، وهي الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

وقد أصبح هناك دور متزايد للمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية المعنية بحقوق المهاجرين، ونود أن نشير إلى تعرض مؤتمر السكان الدولي الذي عُقد بالقاهرة عام 1994، لظاهرة الهجرة، وتفرعاتها، وحقوق المهاجرين؛[25] فقد تضمنت الفقرة A Conf. 171-13 (الصفحة 78 من النص العربي لقرارات هذا المؤتمر)، ما يأتي:

«من أجل تعزيز اندماج المهاجرين المسجلين الذين يتمتعون بالحق في الإقامة الطويلة الأمد، تحث حكومات البلدان المستقبلة على النظر في منحهم الحقوق والمسؤوليات المدنية والسياسية، بحسب الاقتضاء، وتيسير تجنسهم بجنسيات بلدانها، وينبغي بذل جهود خاصة لزيادة إدماج أبناء المهاجرين هجرة طويلة الأمد، بتزويدهم بفرص تعليمية وتدريبية مكافئة لما يتوافر للمواطنين، والسماح لهم بممارسة نشاط اقتصادي، وتيسير تجنس الذين نشأوا منهم في البلد المستقبل؛ ووفقاً للمادة (10) من اتفاقية حقوق الطفل وسائر وثائق الإنسان ذات الصلة المعترف بها عالمياً، يتعين على كل الحكومات، وخاصة حكومات البلدان المستقبلة، أن تعترف بالأهمية الحيوية للمّ شمل الأسرة، وأن تعمل على إدراجه في تشريعاتها الوطنية؛ لكي تكفل حماية أسر المهاجرين القانونيين، ويجب أن تكفل حكومات البلدان المستقبلة حماية المهاجرين وأسرهم، وأن تولي أولوية للبرامج والاستراتيجيات التي تناهض التعصب الديني، والعنصرية، والنعرة العرقية، وكراهية الأجانب، والتمييز على أساس الجنس، والتي تهيّئ الوعي العام الضروري في هذا الصدد».

وتملك الدول - رهناً بالالتزامات المنشأة بالمعاهدات وتلك المستمدة من القانون العرفي الدولي - الحق السيادي في تقرير من يدخلون أقاليمها، ومن يبقون فيها، ووفق أي شروط، وفضلاً عن ذلك، تعد الدول ملزمة، بالقانونين العرفي والتعاهدي الدوليَين،

بالتمسك بالحقوق الأساسية لجميع البشر، ويعد معظم الدول طرفاً في المعاهدات الدولية التي تؤسس لحقوق الفرد غير القابلة للتصرف، والتي تقتضي - بذلك - حماية تلك الحقوق واحترامها، وتملك الدول - بالطبع - خيار منح المهاجرين، قدراً أوسع من الحقوق، من تلك المدرجة في المعاهدات الدولية.

وهذه الاتفاقيات والقرارات، بدأت تأخذ طريقها في التنفيذ ببطء في دول عدة، كما أن مضمونها، أصبح يشكل جزءاً مهماً من أدبيات الهجرة، وسبل التعامل والمهاجرين وضوابطها، وأصبحت مخالفتها موضوع انتقاد دولي متزايد، بل التدخل - أحياناً - لتصحيح الأوضاع المخالفة،[26] ونظراً إلى قلة عدد الدول التي صدقت هذه الاتفاقيات الخاصة بالهجرة؛ بسبب المخاوف التي أثارتها حول مدى تأثيرها في سيادة الدول التي صدقتها، فقد قامت منظمة العمل الدولية بصوغ ما يُعرف باسم الإطار المتعدد الأطراف لهجرة العمالة، وهو المعروف باسم "المبادئ والقواعد غير الملزمة من أجل اقتراب حقوقي لقضية هجرة العمالة"، وهو الإطار الذي تم الاتفاق عليه في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005، وتمت الموافقة عليه من مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في آذار/ مارس عام 2006، ولا يقع هذا الاتفاق في دائرة الاتفاقيات أو التوصيات؛ ومن ثم فلا تنطبق عليه آليات الرقابة التابعة للمنظمة، ولكنه بمنزلة إطار للمبادئ والقواعد الخاصة بكيفية تنظيم عملية الهجرة؛ من أجل العمل، كما يحتوي هذا الإطار على ملحق بنماذج للممارسات المثلى الخاصة بتنظيم عملية الهجرة؛ من أجل العمل، والمحافظة على حقوق العمالة المهاجرة في مختلف الدول.[27]

4. منظمة الهجرة الدولية

منظمة الهجرة الدولية هي منظمة حكومية، يبلغ عدد أعضائها 112 دولة، بالإضافة إلى 24 دولة لها صفة المراقب، وهي لا تتبع الأمم المتحدة، ولكنها تعمل بشكل وثيق مع هيئاتها المختلفة، ومع البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ولها علاقات شراكة بالكثير من المنظمات الأخرى بين - الحكومية، وغير الحكومية أيضاً، وللمنظمة أكثر من 240 مكتباً في

مختلف أنحاء العالم، ولها أكثر من 1200 مشروع عامل في الوقت الحالي، وتعمل المنظمة على تذليل العقبات الإجرائية أمام الهجرة، ونشر الوعي بأهم القضايا المتعلقة بها، وتؤمن بأن الهجرة التي تتم بشكل مقنن وبصورة إنسانية، تفيد كلاً من المهاجرين والمجتمعات، وتسعى لتشجيع التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق الهجرة، والعمل على توفير الحماية والظروف الكريمة للمهاجرين.

وتنعكس المبادئ التي تنادي بها المنظمة على جميع نشاطاتها المتعلقة بالهجرة، وأهم العناصر المرتبطين بتنظيم عملية الهجرة، والنشاطات المتداخلة فيما بينهم، بما يسمى نموذج العناوين الأربعة Four Box Chart؛ وهذه العناوين؛ هي:[28]

1. الهجرة الاضطرارية: وهي تتضمن مشكلات اللاجئين وإعادة توطينهم، والمهجرين داخل بلادهم، وإعادة تأهيل المحاربين السابقين، والتعويضات.

2. تنظيم الهجرة: وهو يشمل نظم إصدار تأشيرات الدخول، وإدارة الحدود، واستخدام التكنولوجية في هذا الصدد، بالإضافة إلى مساعدة المهاجرين على العودة إلى أوطانهم، وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية، ومكافحة التهريب.

3. تسهيل الهجرة: تسهيل حركة العمال والمهنيين والطلاب المتمرنين، وتسهيل إلحاق أفراد العائلة بذويهم في بلد المهجر، وتأهيل المهاجرين لغوياً وثقافياً.

4. الهجرة والتنمية: وهما تشملان التعامل ومشكلة نزف العقول من البلاد النامية، والمساعدة على تبادل الخبرات، بين بلد المنبع والمهجر، وتنظيم تحويلات العاملين بالخارج.

ويلاحظ أن كثيراً من نشاطات المنظمة، يتداخل وهذه العناوين المختلفة؛ مثل: النشاطات المتعلقة بالتعاون التقني، وتطوير قانون الهجرة الدولي، وحماية حقوق المهاجرين، ونشر الوعي بقضايا الهجرة، وغيرها.

5. اللجنة العالمية للهجرة الدولية

شكل الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام 2003، "اللجنة العالمية للهجرة الدولية"، من نخبة متميزة من بعض الشخصيات العالمية؛ لوضع إطار يسمح ببلورة تعامل دولي متوازن ومتناسق ومتكامل؛ لإدارة الهجرة الدولية، بمختلف أبعادها؛ لتعزيز الإطار المعاييري، والقانون الحاكم والمنظم لها، وسبل تنفيذ القوانين القائمة بصورة فعالة وبطريقة غير تمييزية؛ وصولاً إلى حماية حقوق الإنسان، وتقديم توصيات فعالة بشأن سياسات الهجرة Coherent Policy Guidelines، وعلى الرغم من أن اللجنة تعد كياناً مستقلاً عن الحوار الدولي حول الهجرة الذي تنظمه منظمة الهجرة الدولية، وعن مبادرة "بيرن"، فإنها تعد – في الواقع – مكملة لها، وتضم اللجنة 19 خبيراً في شؤون الهجرة، من جميع مناطق العالم، وقد بدأت عملها أوائل عام 2004، بتفويض مدته 18 شهراً، وكلفت بالمهمات الآتية:[29]

- السعي لتنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأطراف الآخرين من المهتمين بشؤون الهجرة.
- تحليل أوجه النقص، في مناهج معالجة الهجرة الحالية، والروابط بين الهجرة الدولية، والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.
- تقديم توصياتها إلى المجتمع الدولي، حول كيفية تعزيز أشكال الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية، وتعظيم فوائد الهجرة، والتقليل من سلبياتها المحتملة.

وقد قامت اللجنة – خلال فترة عملها – بتنظيم اجتماعات إقليمية عدة؛ لمناقشة موضوعات الهجرة، وبعمل تحليلات وبرامج بحثية، واختتمت نشاطها، بتقديم تقرير في 5 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2005، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيه أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة الدولية، ولم يرتفع إلى مستوى الفرص والتحديات الكثيرة التي تمثلها، وطلب التقرير مزيداً من التنسيق،

والتعاون، ودعم القدرات؛ من أجل إدارة ذات فاعلية كبرى للهجرة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.[30]

كما تضمن التقرير استنتاجات اللجنة، وتوصياتها، ونتائج المشاورات الإقليمية التي أجرتها، واشتمل على تحليل قضايا الهجرة الرئيسية، وأكد أن الهجرة والسياسات الخاصة بها، يجب أن تقوم على أهداف ورؤى مشتركة، واقترح إطاراً شاملاً للعمل الدولي، يؤسس على ستة مبادئ للعمل، وعلى عدد من التوصيات ذات العلاقة بذلك، حول دور المهاجرين في سوق العمل الدولية التي تتجه نحو "العولمة"، والهجرة والتنمية، والهجرة غير القانونية، والمهاجرين في المجتمع الدولي، وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، وتنظيم الهجرة.

وأوضح التقرير أيضاً، أن عدد المهاجرين ارتفع من 75 مليوناً إلى حوالي 200 مليون خلال السنوات الثلاثين الماضية، وأنه من المتوقع أن تزداد الهجرة – من حيث الحجم والنطاق – في المستقبل المنظور، بل قد تتسارع؛ بسبب الفروق المتزايدة في مستويات السكان، والتنمية، والديمقراطية، بين مناطق العالم المختلفة، وقد تضمن هذا التقرير ستة مبادئ للتعامل وقضايا الهجرة؛ وهي:

1. أن يكون في استطاعة الأفراد الهجرة طواعية؛ لا بسبب الحاجة، وأن يتم ذلك بأسلوب آمن وطريقة قانونية؛ حيث يوجد التقدير والحاجة إلى مهاراتهم.

2. الاعتراف بدور المهاجرين، في تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية، وتخفيض مستوى الفقر، وتقدير هذا الدور، كما يجب أن تصبح الهجرة جزءاً لا يجتزأ، من استراتيجيات التنمية الدولية.

3. مع الاعتراف بحق الدولة في أن تقرر من تسمح له بدخول أراضيها ومن لا تسمح له، فإنه يجب عليها التعاون فيما بينها؛ للحد من الهجرة غير القانونية، وعليها – في

الوقت نفسه - أن تحترم حقوق المهاجرين واللاجئين احتراماً كاملاً، والسماح بدخول المهاجرين الذين يعودون إلى أوطانهم.

4. العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة، دمجاً فعالاً في المجتمعات التي استوطنوا فيها، وتقوية التنوع والتماسك الاجتماعيين.

5. أن يعرف المهاجرون حقوقهم، ويقوموا باحترام التزاماتهم القانونية، ويجب تنفيذ إطار حقوق الإنسان الذي يغطي المهاجرين الدوليين، بشكل أكثر فاعلية؛ لتحسين مستوى الحماية والمعايير العمالية المتاحة لهم.

6. ضرورة تعزيز سياسات الهجرة؛ بجعلها أكثر اتساقاً، وكذلك تعزيز الإمكانيات على المستوى الوطني، من خلال توثيق التعاون على المستوى الإقليمي، وتنظيم حوارات ومشاورات ذات فاعلية كبرى، بين الحكومات والمنظمات الدولية.

وقد أكد التقرير ضرورة التعامل الموضوعي وقضية الهجرة الدولية، وما تثيره من عواطف ومخاوف، تتعلق بالذاتية الوطنية للشعوب، إلا أنه لم يغفل مسؤولية دول المنشأ، وهي التي جعلت - في كثير من الأحيان - من الهجرة أمراً مفروضاً على مواطنيها؛ لإخفاقها في الوفاء بحاجاتهم الأساسية، وتطلعاتهم إلى حياة كريمة، كما لم يغفل التقرير أهمية تناول دول المهجر قضية الهجرة، بشكل أكثر عقلانية، وبصورة تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين، وتستثمر في سياسات واقعية؛ لتحقيق اندماجهم، وتكفل احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم، سواء أكانوا مهاجرين شرعيين أم كانوا غير شرعيين، بالتوازي وقيامها بواجبها في المحافظة على أمن مجتمعاتها وسلامتها.

ولا تضم منظومة الأمم المتحدة، أي كيان له ولاية تخوّله أن يعالج بصورة منهجية، المجموعة الكاملة من مسائل الهجرة الدولية، وتغطي مؤسسات الأمم المتحدة التي تشكل كلها، الفريق العالمي المعني بالهجرة، جوانب مختلفة - وأحياناً متداخلة - للهجرة

الدولية، والتنمية، ولكل منها مجلس إدارة خاص بها، ولا تنظر مجالس إدارة عدد من الأعضاء بالضرورة، في الفريق العالمي المعني بالهجرة، في مسائل الهجرة بصورة متواصلة؛ ففي إطار عملية الأمم المتحدة الحكومية الدولية، تواصل الجمعية العامة التركيز على مسائل الهجرة الدولية، من خلال عمل اثنتين من اللجان التابعة لها بها: الأولى تعالج مسائل الهجرة الدولية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، والثانية تناقش مسألة الهجرة الدولية، والتنمية.

ويفترض أن يراعى في الإدارة الدولية للهجرة، كفالة احترام الإطارَين المعاييري والقانوني الحاكمَين، وخاصة الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، إلا أنه يلاحظ – للأسف – وجود فجوة كبيرة بين الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقيات التي صدقتها الدول بصورة طوعية أولاً، وبين التنفيذ على أرض الواقع ثانياً، ومازالت الدول المتقدمة، ترفض الانضمام إلى اتفاقية "حماية العمال المهاجرين، وأسرهم، أو تصديقها".

وإذا كان من المفترض احترام المهاجرين ومواطني الدول المستضيفة، التزاماتِهم القانونية، وأن يقوموا بعملية تأقلم واندماج، تعزز التنوع الثقافي، وتدعم الانسجام الاجتماعي، ومساندة السلطات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، عملياتِ الاندماج، التي يجب أن تقوم على التزام عدم التمييز والمساواة بين الجنسين، في إطار يدعمه خطاب سياسي وخطاب إعلامي، يتسمان بالموضوعية، إلا أن الواقع يختلف عن ذلك.

وهناك أحزاب وروابط وكتاب، في عدد من الدول المضيفة، يعربون صراحة عن مواقف معادية متطرفة ضد المهاجرين، وبصفة خاصة من المسلمين منهم، وهم يترجمون مواقفهم أحياناً إلى حالات من عدم التسامح، وعدم الإنصاف الإعلامي، بل السلوك التمييزي، والنهج العدواني، وقد سجل المرصد الأوربي لمتابعة التمييز العنصري المتفرع عن منظمة الأمن والتعاون في أوربا، في إحدى دراساته عام 2006، بعض أشكال هذا التمييز، وأسبابها، ودوافعها.[31]

وقد لاحظ تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، وهو الذي سبق ذكره، وجود تناقضات، تعتري السياسات الدولية للهجرة، وأشار - في هذا الصدد - إلى أنه بينما تعتمد قطاعات كاملة من اقتصادات الدول المتقدمة على العمالة الأجنبية، إلا أن هذه الدول مازالت تشهد سلوكيات سلبية تجاه المهاجرين، وبرغم أنها صدقت اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، فإنها لا تنفذ ما تضمنته هذه الاتفاقيات من التزامات؛ الأمر الذي أدى إلى تعرض الكثير من المهاجرين للاستغلال، والتمييز، والعنف، والاستبعاد، كما انتقد التقرير عدم قيام الدول المعنية بالاستثمار المطلوب في سياسات الاندماج، وكذلك عدم التزام المهاجرين أحياناً، قوانينَ الدول التي تستضيفهم.

وفي الواقع، فإن الممارسات الغربية المتعددة في هذا المجال؛ تقود في أغلب الحالات، إلى تأكيد الهوية الغربية، مفهومَ حقوق الإنسان، وارتباطه بمرامٍ وغايات أيديولوجية؛ فهناك فجوة واسعة بين التوقيع على المواثيق المتعلقة بالهجرة والمهاجرين، والواقع الفعلي؛ فالخطاب الغربي لحقوق الإنسان، يتسم بازدواجية المعايير، ويبدو أنه لا مخلص منها - على الأقل - في المدى المنظور، استناداً إلى المستوى الحالي لعلاقات القوى على الصعيد العالمي.

وبرغم إثارة مبدأ مسؤولية الأسرة العالمية الأكثر تقدماً إزاء دول العالم الأخرى، فإنه يلاحظ تزايد إنكار مشاعر المسؤولية، عن المجتمعات الأقل نمواً، كما يلاحظ التراجع في المجالات والآفاق الجديدة، أو ما يسمى "الجيل الثالث" من حقوق الإنسان؛ مثل: الحقوق في التنمية والتضامن الدولي.

ونلاحظ تطور العولمة من دون الشمول الذي توحي به عبارتها؛ فهناك تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة من الدول المتقدمة، والتي تؤدي إلى آثار سلبية في الجهود التنموية للدول النامية؛ نتيجة سياسات الدعم الزراعي، والدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الدولية، من حيث هي قاطرة للنمو الاقتصادي، ولجهود مكافحة الفقر في الدول النامية، وزيادة قدراتها على خلق وظائف جديدة، وغير ذلك من سلبيات.

كما أن السرعة والحرية في تنقل الإنسان، مازالتا افتراضيتين، وتحول دونهما والواقع، ضرورات التأشيرة التي لا يحصل عليها الإنسان إلا بشق الأنفس، ولا يحصل عليها أحياناً كثيرة؛ ولئن كانت عولمة تنقل البضائع مقبولة، فإن عولمة تنقل الأفراد، أصبحت محدودة جداً، ويُفرض عليها بين الحين والآخر مزيد من القيود؛ وهذا أفسح المجال أمام المتاجرين بالبشر، وأصبحت الهجرة غير القانونية ظاهرة مستمرة، برغم كل أساليب مكافحتها، وعلاوة على ذلك، فإننا مازلنا نعيش تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وتبعاتها الأمنية، وما فرضته من قيود غير عادية على حركة الهجرة على مستوى العالم، بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية المزمنة التي تؤدي إلى زيادة ضغوط الهجرة القسرية.

ويلاحظ بصفة عامة – على المستوى التطبيقي – أن نسبة كبيرة من دول العالم، ترى أن العمالة المهاجرة، ليس لها حقوق تماثل حقوق المواطنين؛ فالقرارات المرتبطة بذلك، تبقى في إطار سيادة الدولة المعنية؛ لذا نجد أن العمالة المهاجرة – بتعريفها – في وضع أقل من وضع المواطنين؛ وهذا يثير مسألة المواءمة بين الحقوق القومية للدول، والحقوق الإنسانية الدولية لغير المواطنين، ومدى التزام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بذلك.

وخلاصة القول، هي أن الهجرة الدولية، أصبحت من الموضوعات المهمة والملحة، وهي تقتضي اهتماماً خاصاً على المستويين الوطني والدولي، ومن المتوقع أن تستمر؛ بوصفها أحد تحديات المستقبل، ولا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون الدولي، ويجب تنظيمها على أساس تحقيق النفع المتبادل، لكل من الدول المرسلة للمهاجرين والدول والمستقبلة إياهم معاً.[32]

خاتمة

لقد خاضت شعوب العالم - وستظل تخوض - تجربة الهجرة؛ سواء لتحسين ظروفها المعيشية أو أحوالها الأمنية وغير ذلك، ومازالت العوامل الدافعة إلى الهجرة في الماضي حاضرة، وإن اختلفت في أشكالها وتباينت في درجتها؛ ويؤدي تزايد الاختلافات والتباينات في مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي والضغوط الديمغرافية إلى جعل انتقال الأشخاص عبر الحدود "رداً بدهياً"، في عالم آخذ في العولمة.

وظاهرة الهجرة - كما رأينا - ثلاثية الأطراف، الطرف الأول فيها هو المهاجر نفسه بظروفه وأوضاعه ودوافعه، والطرف الثاني هو الدولة المضيفة أو المستقبلة له، ومدى ترحيب بيئتها الداخلية به، وتوفير سبل اندماجه في مجتمع الهجرة، والطرف الثالث هو الوطن الأم؛ أي الدولة المصدرة للهجرة، وعوامل الجذب والطرد فيها، ومفهومها الذي يحدد نظرتها إلى المهاجر، وإلى استراتيجيتها في الهجرة والقوانين التي تنظم علاقة المهاجر بوطنه الأم، ولقد أثبتت الهجرة عبر مراحلها التاريخية أنها ذات مردود إيجابي لمعظم المهاجرين، وكذلك بالنسبة إلى الدول المستقبلة، وإذا ما تمت إدارة هذه العلاقة الثلاثية الأبعاد بشكل جيد، وبالتفاهم المتبادل لمتطلبات كل طرف واحتياجاته فيها، فإن عائدها سيتزايد إيجابياً بالنسبة إلى جميع الأطراف، بيد أن الجهود التي تبذل لإقامة إطار متعدد الأطراف؛ لتنظيم حركات التنقل؛ بغية الحرص على أن تتمخض هجرة اليد العاملة عن ميزات متبادلة، لما تعطِ ثمار النجاح بعد.[1]

ولقد أدى اتساع ظاهرة العولمة، إلى جعل أمر الهجرة أسهل، ولكنه في الوقت نفسه أكثر تعقيداً؛ فقد أسهمت ثورة الاتصالات والمواصلات، في تسهيل حصول الأفراد على فرص عمل خارج أوطانهم، وزاد التنافس بينهم، وكادت تُحصَر فيما يسمى "الهجرة المنتقاة".

كما ستتزايد مستقبلاً أهمية الهجرة النسبية، من حيث هي عنصر موازن أو عنصر تعويضي في قارات عدة؛ فالقارة الأوربية مثلاً، تتزايد فيها أعداد المتقدمين في السن، وهي تعاني - في الوقت نفسه - تناقصاً في الشرائح العمرية في سن العمل، وقد أصبح نضوب اليد العاملة في بلد؛ كألمانيا، يشكل صعوبة حقيقية، وبخاصة في القطاعات التكنولوجية التي تؤمن القدرة التنافسية لها؛ وهو ما يتطلب حواراً مستمراً حول قضايا الهجرة بين الدول المصدرة لها والمستقبلة إياها؛ لوضع الأسس والمبادئ التي تسهم في إيجاد نوع من التكامل المثمر بين دول الفائض الديمغرافي ودول العجز.

وتؤثر أحداث وعوامل غير مرتبطة مباشرة بالهجرة سلبياً، في الاتساع أو الانحسار لمداها في شيوع أفكار وممارسات عنصرية، وتداول أفكار مغلوطة، حول ثقافات بذاتها أو دين بعينه، فضلاً عن سياسات معادية، مورست؛ لتنفيذ مصالح على حساب حقوق تاريخية لمجتمعات محددة؛ فقد أثرت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، في التدفق المعتاد لتيارات الهجرة - ولاسيما من الدول العربية والإسلامية - ووضعت المهاجرين والحكومات أمام تحديات جديدة، وخاصة بعد الربط المتعسف بين الهجرة والإرهاب، وغلبة المفاهيم الأمنية في التعامل وظاهرة الهجرة، برغم أنها ظاهرة اجتماعية بالأساس؛ الأمر الذي زاد معاناة المهاجرين العرب والمسلمين، وهم الذين يعانون أصلاً معاملة تمييزية وعنصرية في بعض المجتمعات.

إن الشرط الجوهري لنجاح عملية اندماج المهاجرين العرب والمسلمين، يُمثَّل بقدرة دول الاتحاد الأوربي على التعرف إلى حقيقة الإسلام، عوضاً عن الاستسلام للمقولات والمفاهيم المغلوطة؛ كالقول: إن المسلمين أحاديو الصفات ومتطابقون في كل شيء، وإن القواسم المشتركة بينهم هي الأصولية والتطرف؛ فهناك اختلافات بين سمات التجمعات الإسلامية في الدول الأوربية؛ فللتجمعات الإسلامية في بريطانيا طابع باكستاني- هندي غالب، وفي فرنسا طابع شمال إفريقي "مغاربي"، وفي ألمانيا طابع تركي، أما في السويد فيتميز الإسلام بلون بوسني واضح، غير أن هذا لا يمنعنا من الإشارة إلى أن على

المهاجرين المسلمين والعرب، تغيير بعض السلوكيات التي لا تتسق مع ما هو سائد في مجتمعات الهجرة.

ويلاحظ أن ما يعقد قضايا الهجرة بالنسبة إلى المهاجرين العرب المقيمين في دول الاتحاد الأوربي، هو عزلتهم النسبية عن المجتمعات الأوربية؛ الأمر الذي يقلل فاعليتهم فيها، وسهولة استقطاب الجماعات المتطرفة لهم، كما أن هذه الحالات تعود أيضاً - في جانب منها - إلى السياسات العنصرية التمييزية المتبعة تجاههم في الدول الأوربية، وفي جانب آخر إلى عدم تأهيلهم وتوعيتهم بشكل كافٍ - مسبقاً - بأوضاع الهجرة وتقاليد مجتمعاتها ومشكلاتها، وسبل التكيف معها، وغياب الوعي الكافي لدى هؤلاء المهاجرين بالآثار السلبية، للانفصال عن المجتمعات الأوربية، تحت دعاوى المحافظة على الهوية، وتبني فتاوى وآراء دينية متطرفة، واستغراقهم في مشكلات جلبوها معهم من أوطانهم، وسلوكياتهم المعيشية وتصرفاتهم الاجتماعية.

هذه العوامل كلها وغيرها، زادت صعوبة اندماج المهاجرين العرب في النُسُج الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الأوربية، وتتحمل هذه المجتمعات جزءاً كبيراً من المسؤولية؛ فهي لم تتمكن من استيعاب هؤلاء المهاجرين، ولم توفر لهم فرص الاندماج والترقي فيها، وتركوا على هامش الحياة وبعيداً عن المجتمع؛ وهذا أدى إلى تحول بعض هؤلاء المهاجرين إلى عناصر رفض وتمرد على هذه المجتمعات، وأثر ذلك سلبياً في توقعات الهجرة المستقبلية من الدول العربية، غير أن هذا الواقع لا ينبغي له أن ينسينا مسؤولية الدول العربية المصدرة للهجرة، في عدم قيامها مسبقاً بتقديم التأهيل، والتوعية، والخدمات اللازمة للمهاجر؛ لتيسير عمليات قبوله وتفاعله واندماجه في مجتمعات الهجرة.

لقد جمعت الهجرة تاريخياً بين مجموعات سكانية متباينة الثقافات والأعراق، ومختلفة العادات والتقاليد؛ وهو ما يجعل عملية اندماج المهاجرين في مجتمعات الهجرة، عملية صعبة، وهذا أمر بدهي؛ فعملية الاندماج هي بطبيعتها صيرورة اجتماعية، تتطلب وقتاً؛ لتنضج ولتؤتي ثمارها، وهي ثانياً، ذات اتجاهين، وترتبط نتائجها بمدى قدرات المهاجر

على التفاعل الإيجابي، ومدى تقبل مجتمع الهجرة له وتيسير اندماجه؛ وهنا يأتي دور المنظمات غير الحكومية والاتحادات العمالية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام في تذليل الصعاب التي تواجه عملية الاندماج.

ولا شك أن موضوع الهجرة يصعب التعامل وإياه، بمعزل عن إطاره العام اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، ويتطلب ذلك - من ثم - حواراً موازياً، ورؤية شاملة، للتداخل بين هذه الأبعاد؛ لإحداث توازن نسبي بين مصالح الأطراف المختلفين، وهو ما أصبح أيضاً، يتطلب حواراً مستمراً، سواء على الصعيد الثنائي أو الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي.

وليس من السهل رسم خريطة واضحة المعالم، للمصالح المتبادلة في علاقات الهجرة؛ فطبيعة العناصر المتداخلة في إطار الهجرة، هي من مكونات معنوية وإنسانية واقتصادية وسياسية يصعب تقديرها، وهي تجعل من غير اليسير قياس عائد كل طرف فيها، أو تقويمه بشكل محدد وطريقة واضحة، إلا أن وجود سياسات وأسس واضحة للهجرة، من الدول المستقبلة لها، وتحديد متطلباتها واحتياجاتها من المهاجرين، وتهيئة الدول المصدرة لمهاجريها وفق هذه الاحتياجات، كماً ونوعاً، سيسهم هو ذاته في تقريب مصالح الجانبين، فضلاً عن تكاملهما، وزيادة العائد المتبادل.

وإذا كانت هناك صعوبة، على هذا النحو، في التوصل مرحلياً إلى نوع من الفائدة المتكافئة أو الفائدة المتوازنة للهجرة، للأطراف المختلفين في إطار اتفاق ثنائي أو اتفاق جماعي للهجرة، فإنه لا ينبغي لنا أن نتوقع أن يكون هناك تماثل أو تساوٍ كاملان في المصالح بين الجانبين في هذا المجال، وكل ما نؤمله هو تهيئة الظروف لتوافق هذه المصالح ومراعاة ظروف الجانبين وأوضاعهما، وأن يتيح مثل هذا التوافق فرصاً مثلى، للمزيد من التقارب والتوازن، بين مصالح أطراف هذه العلاقة الثلاثة: المهاجر، والوطن الأم، والدول المستقبلة.

الهوامش

مقدمة

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، **الهجرة الدولية والتنمية**، رقم A/60/871، للجمعية العامة بتاريخ 18/ 5/ 2006 (النص العربي)، ص 5.

2. سوسن حسن، «حوار مع برونسون ماكينلي، مدير عام منظمة الهجرة الدولية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، ص 98 وما بعدها.

3. كوفي أنان، «لماذا يحتاج عالمنا إلى إدارة الهجرة بشكل أفضل»، **صحيفة الحياة** (لندن: 29/ 1/ 2004)، ص 9.

4. ورد ذلك في الدراسة التي أعدها رضا شحاتة، «ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلاد العربية إلى دول الاتحاد الأوربي»، بحث مقدم في الاجتماع الخاص بالوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين، 18 – 19 شباط/ فبراير 2008، ص 14.

5. نهاد الجوهري، «حقوق العمال المهاجرين في المواثيق الدولية»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165 (القاهرة: تموز/ يوليو 2006)، ص 85 – 100.

6. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2005** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005)، ص 7.

الفصل الأول

1. لجنة إدارة شؤون المجتمع الدولي، **جيران في عالم واحد**، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 201 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995)، ص 229.

2. هدى زريق، «عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة من لبنان»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 87 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 77 وما بعدها.

3. راوية توفيق، «هجرة أبناء الشمال الإفريقي إلى أوربا: تحليل الأسباب والدوافع»، بحث مقدم إلى ندوة: **المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون وبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 23 – 24 نيسان/ إبريل 2007.

4. انظر:

Report of Global Commission on International Migration to UN Secretary General, October 2005.

5. انظر:

Douglass S. Massey et al, "Principles of Operation: Theories of International Migration", in Marcelo M. Suarez- Orozco et al (eds), *The New Immigration: An Interdisciplinary Reader* (New York: Routledge, 2005), 23- 24.

6. انظر:

Philippe Fargues, "Management and Regulation of Human Resources: The Case of Arab Migration to Europe", in conference on *Arab Migration in a Globalized World*, International Organization for Migration (IOM), and League of Arab States, Cairo, September 2- 4, 2003, 135.

7. Robert Merton, S. Theory and S. Structure (New York: Macmillan, 1968), 18.

8. انظر:

European Commission, *Eurostat Project, Push and Pull Factors of International Migration: A Comparative Report* (2000), 6.

9. مسعود ضاهر، **الهجرة اللبنانية إلى مصر "هجرة الشوام"** (بيروت: المكتبة الشرقية، 1986)، ص9 - 10.

10. روجر أوين، «كتاب تاريخ العالم: حضرموت والهجرة»، صحيفة الحياة (لندن: 30/ 11/ 2006)، ص8.

11. انظر:

Michael Jandl, "Is Migration Supply- or Demand- Determined? Some Remarks on the Ideological use of Economic Language," *International Migration* Vol. xxxll, No. 3 (1994): 467- 68.

12. **راوية توفيق**، مرجع سابق.

13. زينب حفني، «الأوطان لم تقم لتهجر»، **صحيفة الشرق الأوسط**، (لندن: 8/ 4/ 2000).

14. بيار جورج، **جغرافية السكان**، ترجمة د. سموحي فوق العادة (باريس: منشورات عويدات، الطبعة الثالثة، 1985)، ص 12.

15. علي فاغور، **الهجرة للبحث عن وطن: دراسات ميدانية للمهاجرين اللبنانيين** (بيروت: المؤسسة الجغرافية، 1993)، ص 128.

16. خلال ندوة بعنوان **تحديات وفرص الهجرة الدولية** نظمتها منظمة الهجرة الدولية والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية المصرية خلال الفترة 25 – 26/ 3/ 2008. قدر فيليب فرج Philippe Fargues،

في مداخلته عدد النازحين من العراق ممن تدفقوا خارجه؛ إثر حرب عام 2003، بأربعة ملايين عراقي، فتدخلت موضحاً أن هذا العدد في الواقع يجب أن يضاف إليه عدد الوافدين الذين كانوا يعملون في العراق وقتئذٍ، واضطروا إلى مغادرته، وهم يقدرون بأربعة ملايين وافد، أغلبهم من العمال.

17. وليد الخالدي، **فلسطين ومنطق السيادات السياسية** (بيروت: منشورات دار الفجر الجديد، 1963)، ص 19.

18. انظر: محمود معايري، «التركيب السكاني في إسرائيل»، في: صبري جريس وأحمد خليفة (محرران)، **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977)، ص 39 وما بعدها.

19. كارم يحيى، **رهان المليون السابع** (بيروت: د. ن.، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص 131 وما بعدها.

20. للمزيد من المعطيات، انظر: المكتب الوطني للإحصاءات الإسرائيلية، المنشور على موقع المكتب على شبكة الإنترنت www.cbs.gov.il، ومقال يحيى دبوق، «الرقابة على الإعلام في إسرائيل»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 119 (بيروت: صيف 2005)، ص139.

21. لمزيد من التفصيلات حول نظرة إسرائيل إلى يهود العالم، انظر: مصطفى عبدالعزيز مرسي: **إسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية وقانونية** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، نيسان/ إبريل 1969).

22. لمزيد من التفصيلات عن الهجرة الأرمينية، انظر: هوري عزازيان، **الجاليات الأرمينية في البلاد العربية** (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1993)، ص20.

23. شارلس وليم مينيس، «الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين»، ترجمة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، **مسلسل أوراق شهرية**، العدد 19 (دمشق: 1999)، ص9 – 16.

24. يوسف كرباج، «خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين/ إسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 38 (بيروت: ربيع 1999)، ص 56.

25. يصدر صندوق السكان في الأمم المتحدة UNFPA، تقريراً دورياً عن أوضاع السكان في العالم، فضلاً عن تقرير فني Technical Report، يغطي أهم التطورات والمناقشات في مجالات السكان، والتخطيط الأسري، والصحة الإنجابية.

26. بيار جورج، مرجع سابق، ص 5 – 6.

27. انظر:

United Nations Population Division, *World Population Prospects: The 2002 Revision* (New York: United Nations, 2003)..

28. إسماعيل حسن عبد الباري، **الديموجرافيا الاجتماعية** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000)، ص 9.

29. المرجع السابق، ص 16.

30. عبدالمجيد عبدالرحيم، **علم الاجتماع السكاني** (القاهرة: مكتبة غريب، 1979)، ص 13.

31. روي كالن، **عالم يفيض بسكانه**، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 213 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، أيلول/ سبتمبر 1996).

32. إسماعيل حسن عبد الباري، مرجع سابق، ص 18.

33. محمد السيد غلاب وصبحي عبدالكريم، **السكان ديموجرافياً وجغرافياً** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 1978)، ص 9.

34. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 2000)، ص 90.

35. انظر:

R. Serge Denisoff & Ralph Wahranan, *An Introduction to Sociology* (New York: Macmillan, 1979), 420.

وانظر أيضاً، عن العلاقة بين حركة السكان ومدى توافر الطعام:

S. S. Madalgi, *Population and Food Supply in India* (New Delhi: Labvani Publishing House, 1966).

36. انظر: إسماعيل حسن عبد الباري، مرجع سابق، ص 9.

37. انظر:

Philippe Fargues, "Management and Regulation of Human Resources: The Case of Arab Migration to Europe", op. cit..

38. سمير عطا الله، «مناقصة الهجرة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 8/ 4/ 1998).

39. صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 27/ 6/ 2006).

40. باقر سلمان النجار، **حلم الهجرة والثروة والهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 108.

41. لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن، انظر: أحمد حجاج، «سكان إسرائيل: تحليل وتنبؤات»، دراسات فلسطينية، العدد 27 (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1968).

42. «الهجرة تفرغ لبنان من مستقبله»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 22/ 4/ 2007).

43. إيمان عارف، «موضوع الطفل الواحد في الصين»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 6/ 6/ 2007).

44. انظر:

Bichara Khader, "Expansion to the East and the Migration Impact on Arab and Mediterranean Countries," in conference on *Arab Migration in a Globalized World*, International Organization for Migration (IOM), and League of Arab States, Cairo, September 2- 4, 2003, 156.

45. انظر:

European Commission, Key Facts and Figures about Europe and Europeans, May 2005, p. 11-12, at: www.europa.eu.int/cmm/publications.

46. Ibid.

47. صحيفة الحياة (لندن: 24/ 5/ 2007).

48. انظر:

European Commission, communication-oc from the Commission to the Council and the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Third Annual Report on Migration and Integration- com (2007) 512 final (Brussels: European Commission, 2007).

49. European Commission, *Eurostat Project,* op. cit.، وبرغم أن رومانيا وبلغاريا لم تنضما إلى الاتحاد الأوربي إلا عام 2007، فإن مواطنيهما عدّوا في هذا التقرير كمواطني دول الاتحاد الأوربي.

50. Ibid.

51. بشارة خضر، «التوسع شرقاً وواقع الهجرة على الدول العربية المتوسطية»، بحث مقدم في المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الهجرة الدولية، القاهرة، 2 – 4/ 9/ 2003، ص 2 – 3.

52. United Nations Population Division, op. cit.

53. بشاره خضر، مرجع سابق، ص 8.

54. المرجع السابق.

55. لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن، انظر:
Philippe Fargues, "Explosion Démographique ou Rupture Sociale," in Ghassan Salamé (ed.) *Démocraties sans Démocrates* (Paris: Fayard, 1993); Youssef Courbage, "Nouveaux Horizons Démographiques en Méditerranée," (Paris: PUF, 2003), No. 282.

56. انظر أيضاً: عزيزة محمد علي بدر، «تيارات الهجرة إلى أوربا وملامح التركيب الديمغرافي للمغتربين: حالة شمال إفريقيا – الدلالة والنتائج»، في: إجلال رأفت (محررة)، **المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008)، ص 33 – 62.

57. صحيفة الحياة (لندن: 25/ 1/ 2007).

58. صحيفة الحياة (لندن: 14/ 9/ 2007).

الفصل الثاني

1. أحمد عباس صالح، «المغتربون»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 24/ 12/ 1999).

2. المرجع السابق.

3. لطيف زيتوني، «أدباء المهجر وأزمة الانشطار الروحي»، في (نخبة من الكتاب) **الغرب بعيون عربية**، كتاب العربي، العدد 60 (الكويت: وزارة الإعلام، نيسان/ إبريل 2005)، 131.

4. أحمد عباس صالح، مرجع سابق.

5. لطيف زيتوني، مرجع سابق، ص 133.

6. يعبر عبدالله باجبير، عن ذلك بقوله: «ولعله من المفيد أن نفرق بين الاغتراب، من حيث هو وعي بالذات والغربة، من حيث هي انتقال في المكان... وكثيراً ما نسمع تعبير "إنني في الغربة" من شخص يعيش مؤقتاً أو بشكل مستمر في موطن غير موطنه... وقد ينتاب هذا الشخص الشعور بالاغتراب أيضاً؛ لأنه منفصل – أو يشعر بالانفصال – عن البنية الاجتماعية التي يعيش فيها، وأكثر الكتاب والفنانين يعانون هذا الشعور، سواء داخل البنية الاجتماعية الأساسية "الموطن"، أو في مجتمع مختلف أو وطن آخر؛ فيمكن أن تترجم كلمة الاغتراب بكلمة أخرى معروفة هي اللامنتمي... فاللامنتمي هو مغترب يعاني الانفصال بينه وبين البنية الاجتماعية التي يعيش فيها»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 11/ 3/ 1996).

7. لطيف زيتوني، مرجع سابق، ص 135.

8. لمزيد من مطالعات كتابات وأشعار للمهاجرين العرب وأحاسيسهم ومعاناتهم، قد يكون من المفيد مطالعة دورية صدى المهجر، وهي معنية بأدب المهجر، أُصدِر العدد الأول منها في ربيع عام 2006، بولاية إنديانا الأمريكية، وللاطلاع على محتويات ما أُصدِر منها، يرجى الرجوع إلى الموقع:
www.lotfihadad.com/main
وانظر أيضاً: نخبة من الكتاب، في الجزء الثاني من كتاب **الغرب بعيون عربية**، مرجع سابق، وكذلك: هادية إحسان رمضان، **الفن القصصي في المهجر** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2008).

9. البهاء حسن، **قريباً من بهاء طاهر: محاورات وملامح** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004).

10. محمد عاشور مهدي، «الوجود اللبناني في إفريقيا: قضايا الماضي والواقع وآفاق المستقبل»، في ندوة **المغتربون العرب في المهجر الإفريقي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 14 - 15/ 6/ 2005.

11. خالد الحروب، «الجاليات العربية في الغرب: نحو تفكيك عقلية الجيتو الاختياري بعد أحداث سبتمبر 2001»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 109 (القاهرة: ربيع 2002)، ص 52 - 60، وانظر أيضاً: وجهة نظر تريفور فيليبس، رئيس لجنة المساواة بين الأجناس في بريطانيا، «المملكة في خطر... بريطانيا وخطر الانزلاق في هوة (الأبارتهايد)»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 26/ 9/ 2005)، ص 6.

12. خالد الحروب، المرجع السابق، ص 52.

13. انظر:
Lee Driedger, *The Ethnic Factor: Identity in Diversity*, Ryerson Series in Canadian Sociology (Toronto: McGraw Hill Ryerson, 1989), 329-331.

14. محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

15. بودون وف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986)، ص 50 وما بعدها.

16. انظر هذا التعريف الذي ورد في التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية:
International Organization for Migration (IOM), *World Migration Annual Report 2005*, 322- 324.

17. خميس طعمة الله، «الهجرة المغاربية في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأوربا: تجربة الجيلين الثاني والثالث»، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المعقودة بتونس في أيار/ مايو 1995.

18. محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 27.

19. Jeremy Paxyman, *The British* (London: Penguin Books, 1991), 5.

20. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 95 وما بعدها، فقرة رقم 266 – 267، وانظر أيضاً: أحمد الأشقر، **من الشرق والغرب** (القاهرة: مكتبة الآداب، 1992)، ص 174 – 175.

21. لمزيد من التفصيلات حول هذه المشكلة، انظر مقدمة دراسة:

R. E. Bilsborrow, Graeme Hirgo, A. S. Oberai and Hania Zlotnik, International Migration Statistics (Geneva: International Labor Office, 1997).

22. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2006** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006).

23. انظر: **تقرير التشغيل والبطالة في البلدان العربية: التحدي والمواجهة** (القاهرة: منظمة العمل العربية، آذار/ مارس 2008)، ص 84.

24. إنجمار كارلسون، **الإسلام وأوربا تعايش أم مجابهة؟**، ترجمة سمير بوتاني (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص 172.

25. المرجع السابق، ص 120.

26. انظر:

Philippe Fargues, "Management and Regulation of Human Resources: The Case of Arab Migration to Europe", op. cit. 135.

27. Ibid.، وانظر: منظمة العمل العربية، **التشغيل والبطالة في البلدان العربية: التحدي والمواجهة**، مرجع سابق، ص 84.

28. بالنسبة إلى التقدير الأول، انظر: إنجمار كارلسون، مرجع سابق، ص 172، وأما التقدير الثاني فانظر من أجله: سهى التاجي الفاروقي، «المسلمون في بريطانيا»، مجلة **المستقبل العربي** العدد 284 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 2002)، ص 45.

29. راوية توفيق، مرجع سابق، ص 15 – 17.

30. في هذا المعنى انظر أيضاً: عزيزة بدر، مرجع سابق، ص 34.

31. أحمد عباس صالح، مرجع سابق.

32. أنيس منصور، **الذين هاجروا** (القاهرة: دار الشروق، 1988).

33. محمد عودة، **التكيف والمقاومة: الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1995).

34. طلعت رضوان (إعداد وتقديم)، **أبعاد الشخصية المصرية بين الماضي والحاضر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

35. في هذا المعنى، انظر:

Miltom Myran Gordan, *Assimilation in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins* (New York: Oxford University Press, 1964), 132.

36. صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 16/ 7/ 2001).

37. أحمد الأشقر، مرجع سابق.

38. صحيفة **الحياة** (لندن: 15/ 9/ 2005).

39. سلامة أحمد سلامة، «التدين الجاهل»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 16/ 1/ 1994)، ص 8.

40. حسين شبكشي، «أهل الحل وأهل العقد»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 22/ 5/ 2007).

41. هالة مصطفى، «حادث الأزهر... والعودة للسؤال الأول، ماذا عن الحل السياسي؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 11/ 4/ 2005)، ص 11.

42. جابر عصفور، «خطاب التطرف»، صحيفة **الحياة** (لندن: 1/ 9/ 2005)، ص 10.

43. رضوان السيد، «مشاهد التطرف الإسلامي وشخصياته»، صحيفة **الحياة** (لندن: 13/ 8/ 2005)، ص 14، وجابر عصفور، مرجع سابق.

44. أمير طاهري، «الأحزاب الأوربية المتطرفة بعدائها للمهاجرين المسلمين تزكي الشعور بالإسلاموفوبيا»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 27/ 5/ 2002)، ص 30.

45. التجاني بولعوالي، «المسلمون في الغرب بين الحتمية والواقعية والتفسير الديني»، مجلة **التسامح**، العدد 20 (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، خريف 2007)، ص 349 – 355.

46. أحمد كمال أبو المجد، «الحوار بين الحضارات والظلال القاتمة لحوادث الحادي عشر من سبتمبر»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 109 (القاهرة: ربيع 2002)، ص 87.

47. عمرو الشويكي، «خبرة المسلمين في فرنسا بين التعايش والاندماج»، في نادية مصطفى (محررة)، **مسارات وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير** (القاهرة: جامعة القاهرة، 2004)، ص 161.

48. المرجع السابق، ص 163.

49. ورد في مقال مها عنتر، «طارق رمضان... نموذج للفكر الإسلامي الأوربي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004)، ص 85 وما بعدها.

50. رأينا من المناسب الأخذ بهذا الاقتباس المطول؛ لأهميته من حيث الموضوع، وصفة القائل به - وهو يوسف القرضاوي - في كتابه **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة** (القاهرة: دار الشروق، 2004).

51. «التسامح والتعايش في المنظور الإسلامي»، جريدة **الحياة** (لندن: 11/ 10/ 2007)، ص 8.

52. محمود حمدي زقزوق، **الحضارة فريضة إسلامية** (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001)، ص 98.

53. انظر في تفصيلات هذا الفقه: في يوسف القرضاوي، **فقه الأقليات المسلمة** (القاهرة: دار الشروق، 2001).

54. انظر:

Francis Fukuyama, "Identity, Immigration & Democracy", *Journal of Democracy*, (April 2006), 9-12.

55. أحمد كمال أبو المجد، مرجع سابق.

56. المرجع السابق.

57. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 99.

الفصل الثالث

1. انظر:

The European Commission, Green Paper on EU Approach to Managing Economic Migration, no. 811 (Brussels: January 11, 2005).

2. لمزيد من التفصيلات، انظر: الدراسة غير المنشورة التي أعدها فاروق غنيم ومصطفى عبدالعزيز، «تعريف ببعض سياسات ونظم الهجرة لدول الاتحاد الأوربي وما تمثله من فرص للقوى العاملة المصرية الراغبة في الهجرة»، في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، الأمانة التنسيقية

لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية، بالتعاون والمركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، نظمتها وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية، القاهرة: 2006، ص 17.

3. The European Commission, Green Paper, op. cit.

4. Ibid.

5. IOM, *World Migration Annual Report 2005*, op. cit. 170

6. حول العجز الديمغرافي، انظر: التقرير السادس لمكتب العمل الدولي، منظمة العمل الدولية، جنيف، وعنوانه: **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 92، 2004، ص 13.

7. حول هذا المعنى، انظر:

Philippe Fargues, "Arab migration to Europe: trends and policies," *Arab Migration in a Globalized World*, IOM, and league of Arab states, Cairo, May 2004, 40; European Commission: European Statistics office, Brussels http://epp.eurostat.cec.eu.int/portal/

8. انظر:

United Nations Population Division, *Replacement Migration: It is Ageing Population* (New York: United Nations, 2000).

9. كوفي أنان، مرجع سابق.

10. من المؤيدين لهذا الرأي بشارة خضر، مرجع سابق، وانظر أيضاً:

IOM, *World Migration Annual Report 2005*, op. cit., 146-153.

11. مصطفى عبدالعزيز مرسي، «سياسات ونظم الاتحاد الأوربي للتعامل مع قضايا الهجرة»، في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، مرجع سابق، ص 75 - 76.

12. لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع، انظر:

R. Baubock, *International Migration and Liberal Democracies: The Challenge of Integration, Research Unit for Institutional Change and European Integration* (Vienna: Austrian Institute of Sciences, 2005); Europe Gushier and Home Affairs, *A Dynamic Integration Policy of Bestowing Equal Rights and Obligations,* Documentation Center, October 12, 2005.

13. Ibid.

14. للمعلومات التفصيلية في هذا الشأن، انظر الوثائق الآتية:

- Brussels European Council, (PDF File) 4/5 November 2004. The conclusions of this European Council include the Hague program in the annex 1.
- The Saloniki European Council 19/20 June 2003 (24-27).
- Laeken European Councuil (PDF File) 14/15 December 2001 (38- 41).
- Tampere European Council 15/16 October 1999 (A). The conclusions of this European Council constitute the Tamper program.
- Vienna European Council 11/12 December 1998 (85): http://www.coe.int/t/e/human/rights/minorities/
- E EU Action Plan of the Council and the Commission, on how best to implement the provisions of the Treaty of Amsterdam on an area of freedom, security and justice, December 3, 1998. The official journal C 019, 23/1/1999.
- Council and Commission Action Plan Implementing the Hague Programme on Strengthening Freedom, Security and Justice in the European Union–10 June 2005. Official Journal C 198, 12/8/2005, P 0001-0022.
- Communication from the commission to the European parliament, the council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Reglons, Third Annual Report on Migration and Integration, 12.09.2007.
- Communication from the commission to the European parliament, the council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Reglons, 16.05.2007Com (2007) 248 final.

15. انظر:

Presidency Conclusions: "Tampere European Council, Tampere, 15- 16 October 1999, http://www.europal.eu.int/hummits/tom_en.htm

16. انظر:

European Commission, Communication from the Commission to the Council and the European Parliament on integrating migration issues in the Europeant Union relalions with hird countries, Brussels European Commission, 3.12.2002 com (2002) 703 final

17. Ibid.

18. لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن، انظر: دراسة فاروق غنيم «اندماج المهاجرين في الاتحاد الأوربي»، في ندوة واقع وآفاق العمالة العربية في ضوء المشاركة الأورومتوسطية، القاهرة، 30/ 10 – 1/ 11/ 2006.

19. سهى التاجي الفاروقي، مرجع سابق، ص 45.

20. وللتعرف إلى بعض حالات التمييز والتعصب ضد المهاجرين في دول الاتحاد الأوربي، انظر:

European Union Agency for Fundamental Rights, Report on Racism and Xenophobia in the Member States of the EU, TK- AK- 07- 002- En- C, 2007.

European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia, Agency for Fundamental Rights, May 2006.

21. انظر: صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 12/ 2/ 2009)، وكذلك:

http://www.aubergesdejeunesse.com;
http://www.rfi.fr/actufr/aricles/105y/article71956.asp

22. عبدالله الأشعل، «البعد الإسلامي في السياسات الخارجية الأوربية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004)، ص 65.

23. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص 142.

24. جيرهارد فولك، «كرة القدم والهوية القومية الأمريكية»، في: رغيد الصلح، «انتباه: أوربا على طريق التعريب والأسلمة!»، صحيفة **الحياة** (لندن: 30/ 8/ 2005)، ص 9.

25. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 141 وما بعدها.

26. انظر:

European Council Directive 2003/86/EC;http://europa.eu/rapid/pressreleaseactiondo?reference=ip/99/920&format=html.

27. انظر مثلاً، ما ورد بهذا المعنى في مقال:

Vgl. Z. B, *Sueddeutsche Zeitung Vom* (April 14, 1997).

28. انظر:

Hofsteede G., "Cultural Dimensions in Arab World," International Business Center Newsletter (April 2003), 1 – 5 .

وقد انتقد جاك سترو، رئيس مجلس العموم البريطاني ووزير الخارجية والداخلية السابق، لبس النقاب؛ لأنه يمثل حاجزاً بين النساء المنقبات والآخرين، ولأنه "تعبير واضح" عن الانفصال والاختلاف، بحسب قوله.

29. عبدالصمد بنكيران، «دور وخصائص مشكلات الأسرة المسلمة في البيئة الأوربية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 2/ 6/ 1997).

30. عبدالله الأشعل، مرجع سابق، ص 65.

31. عدنان نظام الدين، «الجاليات العربية بين السلبي والإيجابي»، صحيفة **الحياة** (لندن: 6/ 8/ 2007).

32. فاروق غنيم، «اندماج المهاجرين المسلمين في الاتحاد الأوربي»، مجلة **الدبلوماسي** (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 64 – 67.

33. لقاء مع تزفيتان تودروف، ملحق صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 5/ 5/ 2007)، ص 3.

34. خالد الحروب، مرجع سابق، ص 56 – 57.

35. انظر: محمد خشاني، «وقع الهجرة المغربية في أوربا على اقتصاديات الدول المصدرة» بحث مقدم في **المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة**، مرجع سابق.

36. حسن البدراوي، «مصر وتحديات الهجرة إلى أوربا بين مد المقتضيات التنموية وجزر الاعتبارات الأمنية»، في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، مرجع سابق، ص 128 – 129.

37. وليد محمود عبد الناصر، «التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 124 (القاهرة: نيسان/ إبريل 1996)، ص 111 – 112.

38. أنيسة مخالدي، «سوبر ساركو يحمي الهوية الوطنية من المهاجرين»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 5/ 6/ 2007).

39. حول بعض أمثلة التمييز العنصري ضد المهاجرين العرب والأفارقة، انظر: دراسة مصطفى أبو شنيف، «أوضاع القوى العاملة داخل وخارج الوطن العربي في ضوء الأحداث والمستجدات الدولية»، في ورشة عمل **توطين الوظائف وتنقل الأيدي العاملة العربية**، وهي التي نظمتها منظمة العمل العربية بالقاهرة، 20 – 22/ 11/ 2005، وبصفة خاصة الملحق رقم 4، ص 27 – 30.

40. مصطفى عبدالعزيز مرسي، «سياسات دول الاتحاد الأوربي»، مرجع سابق، ص 81.

41. لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن، انظر: مقال عبدالنور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 160 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2005)، ص 56 وما بعدها.

42. صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 11/ 1/ 2007).

43. طرحت الولايات المتحدة وثيقة على قمة الدول الثماني، المعقودة في الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو عام 2004، تضمنت أن: الشرق الأوسط الكبير يمثل تحدياً، وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وقد انطلقت هذه الوثيقة من "النقص" في أمور ثلاثة: (الحرية – المعرفة – تمكين النساء)، التي حددها المحررون العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003، وهي التي ترى أنها تُوجد الظروف المهددة للمصالح الوطنية لكل أعضاء المجموعة، وإذا

تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، فهي ستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة؛ ومن ثم فإن البديل هو الطريق إلى الإصلاح، وتمثل أولويات الإصلاح السبيل إلى تنمية المنطقة؛ ومثل هذا المضمون يؤدي بالضرورة إلى الحد من الهجرة القادمة من هذه المنطقة (الموبوءة). انظر: نص هذه الوثيقة:

Text of the "Working Paper" circulated by United States in Preparation for the G8 Summit June 2004.

44. لمزيد من المعلومات والتفصيلات، انظر:

Full details on the EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP) can be found at http://www.eumap.org; Full details on the Open Society Institute (OSI) can be found at http://www. soros.org; the full report, as well as previous EUMAP reports on the situation of Muslims in France and Italy, can be found at http://www.eumap.org/ topics/minority/reports/britishmusilms

45. لمزيد من التفصيلات، انظر:

EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP) of the Open Society Institute (OSI), Muslims in UK, 2007, at http://www.eumap.org/topics/minority/reports/britishmusilms

وشريف الغمري، «المسلمون في بريطانيا... من هم؟»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 17/ 9/ 2005)، ص 4.

46. EUMAP,.Ibid.، وانظر أيضاً: سهى التاجي الفاروقي، مرجع سابق، ص 45، وشريف الغمري، المرجع السابق.

47. المرجع السابق.

48. تيم نبلوك، «المسلمون في بريطانيا: الهوية والدولة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 283 (بيروت: أيلول/ سبتمبر 2002)، ص 114.

49. عادل درويش، «اليسار البريطاني شريك في مسؤولية (حارة المسلمين)»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 6/ 8/ 2005).

50. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 141 وما بعدها.

51. سهى التاجي الفاروقي، مرجع سابق، وانظر أيضاً:

Prospectus (Muslim College, London) (January 2002).

52. وشعار هذه المنظمة هو: Promoting a Multi – faith, Multi – ethnic Britain، انظر: www.fairuk.org.

ولمناقشة الاتجاهات العقائدية الإسلامية المختلفة في شبه قارة جنوب آسيا وأثرها في بريطانيا، انظر:
Francis Robinson, "Varieties of South Asian Islam," Research Paper, no. 8, (University of Warwick, Centre for Research in Ethnic Relation, September 1988); Philip Lewis, *Islamic Britain, Politics and Identity among British Muslims: Bradford in the 1990s* (London; New York: I.B. Tauris, 1994), chap. 2.

53. انظر:

Stephen Vertorec, "Muslims, the State and the Public Sphere in Britain," in Gerd Nonneman, Tim Niblock and Bogdan Szajkowski (eds), *Muslim Communities in the New Europe* (Reading, Berkshire, UK: Ithaca Press, 1996); Philip Lewis, op. cit., 153–164.

54. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 147.

55. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **المسلمون في الغرب: بريطانيا دراسة حالة** (القاهرة: آب/ أغسطس 2004)، ص 60.

56. انظر:

Pnina Werbner, "Islamic Radicalism and the Gulf War: Preachers and Political Dissent among British Pakistanis," in Bernard Lewis and Dominique Schnapper (eds), *Muslims in Europe, Social Change in Western Europe* (London; New York: Pinter, 1994), chap. 7.

57. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **المسلمون في الغرب: بريطانيا دراسة حالة**، مرجع سابق، ص 53 – 60.

58. سعيد اللاوندي، «موسم طرد «أئمة» التطرف من أوربا»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 14/ 8/ 2005).

59. سيريل تاونسند، «العرب واليهود في بريطانيا»، صحيفة **الحياة** (لندن: 6/ 7/ 1998)، ص 17.

60. عبدالله عبدالسلام، «أوضاع العرب في مرحلة ما بعد تفجيرات لندن»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 127 (القاهرة: تموز/ يوليو 2005)، ص 73 – 74.

61. عمرو الشويكي، «المسلمون والدولة العلمانية في فرنسا: علمانية متشددة أم عداء للإسلام»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004)، ص 58.

62. عدنان عزام، «مشوار مع السياسة من السويداء إلى باريس»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 25/ 5/ 1997).

63. عمرو الشويكي، مرجع سابق، ص 60.

64. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 149.

65. عمرو الشويكي، مرجع سابق.

66. عبدالرحمن الراشد، «عرب أوربا والغلطة القاتلة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 16/ 5/ 2002)، ص 21.

67. طارق البشري، **عن الإسلام والعروبة** (القاهرة: دار الشروق، د.ت)، ص 55.

68. محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب** (بيروت: نيسان/ إبريل 1995)، ص 136 - 137.

69. صحيفة **الحياة** (لندن: 25/ 4/ 2004).

70. عمرو الشويكي، مرجع سابق، ص 61.

71. المرجع السابق.

72. «شهادة خاصة للأئمة من جامعة السربون»، صحيفة **الحياة** (لندن: 9/ 4/ 2005).

73. صحيفة **الحياة** (لندن: 23/ 12/ 2004).

74. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 150.

75. ورد هذا التصريح في صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 14/ 9/ 2005)، ص 4.

76. انظر في هذا الشأن:

EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP) of the Open Society Institute (OSI), Cities Report, France, 2007, p5, http://www.eumap.org

77. ورد ذلك في مقال حسونة الصباحي، «معطيات جديدة حول الإسلام في فرنسا»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 24/ 2/ 2000).

78. (EUMAP), France, op. cit., p. 6.

79. انظر تفصيلات ذلك: في مقال فهمي هويدي، «إنجاز مهم لمسلمي فرنسا»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 6/ 5/ 2002).

80. (EUMAP), France, op. cit., p. 8.

81. انظر:

EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP) of the Open Society Institute (OSI), Cities Report, Germany, 2007, p5, http://www.eumap.org

82. سامية بيبرس، «المسلمون في ألمانيا... بين الإطار القانوني والواقع الاجتماعي والثقافي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004)، ص 74.

83. (EUMAP), Germany, op. cit.

84. (EUMAP), Germany, op. cit., p. 6.

85. Ibid.، أشار هذا المرجع بصفة خاصة إلى دراسة:

Mathias Rohe, "The Legal Treatment of Muslims in Germany," Friedrich- Alexander- Univesitat- Erlangen, International and European Forum on Research, Turin, June 19-20, 2003, 1–4 .

86. سامية بيبرس، مرجع سابق، ص 75.

87. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 152 .

88. سامية بيبرس، مرجع سابق، ص 76.

89. **صحيفة الحياة** (لندن: 29/ 5/ 2005).

90. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005**، مرجع سابق، ص 133 .

91. المرجع السابق.

92. **صحيفة الأهرام** (القاهرة: 10/ 9/ 2005).

93. مازن حسان، «مخاوف الجاليات المسلمة في ألمانيا من حكومة مسيحية ديمقراطية»، **صحيفة الأهرام** (القاهرة: 10/ 9/ 2005)، ص 6.

الفصل الرابع

1. نصر حامد، «إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوربي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2005)، ص 189.

2. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2006** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006)، ص 5.

3. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/60/871.

4. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165 (القاهرة: تموز/ يوليو 2006)، ص 88.

5. تعاني دول شمال إفريقيا حالات التوسع في الالتحاق بالجامعات، وعدم التوافق بين تخصصات الخريجين وحاجات أسواق العمل، وعدم توافر تقنية حديثة للمهن، إضافة إلى تركز السكان في عدد ضئيل من المدن الكبرى، وعدم التوازن والإنصاف في تخصيص موارد التنمية، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لالتماس فرص جديدة في الحياة، (لمزيد من التفصيلات عن مثل هذه الأوضاع في دول الجنوب، انظر: المؤتمر الدولي للسكان، القاهرة، 1994، الفصل التاسع المعنون «التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية»، وثيقة رقم A/Conf. 171/13).

6. وردت في بحث نسمة أحمد البطريق المعنون: «دوافع الهجرة غير القانونية والتوعية بمخاطرها»، المقدم في ندوة **الهجرة في إطار اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية: المفاهيم والضوابط وتوازن المصالح**، التي نظمها المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، القاهرة 31/ 3 – 1/ 4/ 2003.

7. عبدالرحمن الراشد، «تفاقم البطالة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 8/ 6/ 1995).

8. تقول هذه الفتوى: «إننا نعد هؤلاء المهاجرين آثمين، وكل من ينساق وراء شبكات الهجرة عبر القوارب، حكم على نفسه بالدخول في دائرة الحرام؛ لأن هؤلاء خالفوا الطرائق المشروعة للسفر، وعرضوا أنفسهم للخطر، ومات الكثير منهم». لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن، انظر: التحقيق الصحفي المعنون «أحفاد طارق بن زياد وليمة لأسماك البحر: "الحراقة" أخطر الطوائف الانتحارية في الجزائر»، المنتدى الثقافي، ملحق صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 7/ 3/ 2007)، ص 3.

9. عدنان ياسين، «مهاجرون زادهم الوهم... وقدرهم قوارب الموت»، صحيفة **الحياة** (لندن: 15/ 8/ 2005)، ص 15.

10. ستيفن كاليا، «موجات لاجئي القوارب تدق أبواب أوربا المحصنة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 7/ 8/ 1998)، ص 8.

11. بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة عبدالسلام رضوان، وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، 2002)، ص 224.

12. انظر:

Philippe Fargues, "Management and Regulation of Human Resources: The Case of Arab Migration to Europe", op. cit., 146.

13. هذا التعبير إسباني في الأصل، ويشار به إلى هؤلاء المهاجرين الأفارقة والمغاربة الذين يسعون للهجرة إلى إسبانيا بطريقة غير مشروعة، وكثيراً ما يلاقون حتفهم غرقاً في البحر أو المحيط، وقد نقلت تعبير "الظهور المبللة" عن معروفي عبداللطيف، «الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوربية: النموذج الهولندي»، في **الهجرة السرية: الرهانات والآفاق** (أكدال، المغرب: الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، 1999)، ص 15.

14. المرجع السابق.

15. يوسف كرباج، مرجع سابق، ص 56.

16. صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 19/ 1/ 2006).

17. يوسف كرباج، مرجع سابق، ص 56.

18. انظر:

European Commission 2005, Communication from the Commission to the Council and the European Parliament, A strategy on the external dimension of the area of Freedom, Security, Justice, Brussels 12/2.10.2005 com (2005) 491 final

19. انظر:

The Council of the European Union, Council Regulation (EC) No 2007/2004 of 26 October 2004 establishing a European Agency for the management of operational cooperation at the external border of the member states of the European Union, Official Journal of European Union L349

20. صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 3/ 4/ 2006).

21. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/60/871، بتاريخ 18/ 5/ 2006، ص 104.

22. نصر حامد، مرجع سابق.

23. علا الخواجة، «الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال إفريقيا»، في ندوة **المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي**، مرجع سابق.

24. محمد إبراهيم السقا، «تحويلات العمال من الدول العربية النفطية وخيارات السياسة»، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 88 (الكويت: 1999)، ص 135.

25. المرجع السابق، ص 139.

26. المرجع السابق، ص 140.

27. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 72.

28. هبة نصار، «تحويلات المصريين في الخارج»، في **الندوة الإقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء المشاركة الأورومتوسطية**، التي نظمتها منظمة العمل العربية ووزارة القوى العاملة والهجرة، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، ص 3 - 5.

29. انظر:

Taylor, J. E. J. Mora, R. Adams, and A. Lopez- Feldman (2005), "Remittances inequality and poverty: Evidence from rural Mexico", selected papers, annual meeting of the American Agricultural Economics Association, Providene, Rhode Island, 24-27 July 2005.

30. انظر: التقرير الذي أعده مكتب العمل الدولي في منظمة العمل الدولية، **نحو نهج عادل للمهاجرين في الاقتصاد العالمي**، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، الدورة 92، 2004، ص 24.

31. انظر:

Woodruff Christopher and Rene M. Zenteno, *Remittance and micro- enterprises in Mexico* (San Diego: University of California, 2001).

32. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 74.

33. تصريحات برونسون ماكنيلي لصحيفة الأهرام (القاهرة: 17/ 2/ 2007)، ص 6.

34. علا الخواجة، مرجع سابق، ص 25.

35. انظر في هذا الشأن:

Kachani Mohamed, "Maroc Migration Transfers, Development," in *CARIM: Migration Mediterranean Report 2005*, Robert Schuman Centre, European University Institute, www.carim.org; Gallina Andrea, Th*e Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean*, United Nations Export Group, Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, United Nations, Beirut, May 2004.

36. تصريحات رياض سلام حاكم مصرف لبنان المركزي، في ندوة عقدها البنك الأوربي للاستثمار في باريس في 23/ 3/ 2007، بعنوان «التحويلات المالية بين بلدان الاتحاد الأوربي وبلدان حوض المتوسط، أداة من أدوات التنمية»، صحيفة **الحياة** (لندن: 24/ 3/ 2007)، ص 11.

37. جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، الجزء الثالث (القاهرة: عالم الكتب، 1984).

38. نادر فرجاني، «الهجرة للعمل والتنمية في الوطن العربي»، في ندوة آفاق المستقبل أمام العمالة المصرية المهاجرة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ومنظمة العمل الدولية، القاهرة، حزيران/ يونيو 1995.

39. نادر فرجاني، «الهجرة داخل الوطن العربي: بين المغانم والمغارم»، مجلة المستقبل العربي، العدد 57 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 1983)، ص 12.

40. جلال أمين، ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 - 1995 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997).

41. باقر سلمان النجار، مرجع سابق، ص 177.

42. إبراهيم محمد، «توظيف أموال المهاجرين في مرحلة الإنتاج أيضاً»، صحيفة الحياة (لندن: 19/ 11/ 2005)، ص 13.

43. المرجع السابق.

44. نادر فرجاني، «الهجرة للعمل والتنمية في الوطن العربي»، مرجع سابق، ص 13 - 15.

45. محمد خشاني، مرجع سابق.

46. إبراهيم محمد، مرجع سابق.

47. انظر:

Stevan Dedijer, "Early Migration, the Brain Drain," in Walter Adams (ed.), *Brain Drain* (New York: Macmillan, 1968), 9- 28.

48. فيفيان محمد طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا: دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).

49. أنطوان زحلان، «هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 159 (بيروت: أيار/ مايو 1992)، ص 4 - 5.

50. حنان يوسف، «هجرة العقول العربية»، الندوة الإقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء المشاركة الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص 25.

51. انظر: دراسة السيد صدقي عابدين، «الهجرة الدولية للكفاءات العلمية»، التقرير الاستراتيجي العربي 1996 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996)، ص 45 - 65، وكذلك:

Siegfried Kaempf and Swaran Singh, *The Brain Drain Problem: Its Causes, Consequences Remedies and Role of UNESCO in this Regard* (Paris: UNESCO, Executive board, Hundred and Twenty Seventh session, special Committee, 1987), 2.

52. فيفيان محمد طاهر، مرجع سابق.

53. كايتانو بادراجنا، وزير التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالفلبين، في لقاء توكتن الدولي بمانيلا، 1991، وقد ورد في مؤلف محمد بهاء الدين فايز، **قضية هجرة العقول والكفاءات في مصر وتحويلها إلى إيجابية ينتفع بها** (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي، 1995)، ص 55.

54. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، واستناداً إلى دراسات كل من:

Docquier Fréderic and Abdeslam Marfouk, "International Migration by education attainment," in Cagta Orden and Maurice Schiff (eds), *International Migration Remittances and Brain Drains* (New York: Alorld Banter and Palgrave Macmillan, 2006).

55. عزت السيد أحمد، «الكفاءات العربية المهاجرة: نزيف واستنزاف يفرضهما الواقع العربي»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 166 (القاهرة: شتاء 2003)، ص 120.

56. ياسين رفاعة، «خسائر العرب العقلية 200 مليار دولار»، صحيفة **المحور العربي**، العدد 297 (لندن: 1/ 6/ 2001)، ص 24، ولمزيد من التفصيلات، انظر: عزت السيد أحمد، مرجع سابق، ص 116 – 131.

57. عزت السيد أحمد، المرجع السابق، ص 124 – 125.

58. انظر:

Ake G.Blomqvist, "International Migration of Educated Manpower and Social Rates to Education in LDCs," *International Economic Review* no. 27 (1986), 165- 174.

59. السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 50.

60. أنطوان زحلان، مرجع سابق، ص 16.

61. السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 50 – 51.

62. أحمد بهاء الدين، **المثقفون والسلطة في العالم العربي** (الكويت: كتاب العربي، الكتاب الثامن والثلاثون، 1999)، ص 16.

63. المرجع السابق، ص 16 – 17.

64. فيفيان محمد طاهر، مرجع سابق، ص 193.

65. أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، تشرين الثاني/ نوفمبر 1982).

66. فيفيان محمد طاهر، مرجع سابق، ص 194.

67. أنطوان زحلان، مرجع سابق، ص 8 – 9.

68. أنطوان زحلان، «احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية»، سعد الدين إبراهيم (منسق)، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، 1990)، وأنطوان زحلان (إشراف)، هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لغربي آسيا (أكوا) الأمم المتحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، وأنطوان زحلان، حيازة القدرة التكنولوجية: دراسة المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

69. فيفيان محمد طاهر، مرجع سابق، ص 202.

70. حسن الشريف، «العوامل التي تساعد على استعادة واستبقاء الأخصائيين العرب في العلوم والتكنولوجيا»، في مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، 1975، ص 8 – 10.

71. حنان يوسف، مرجع سابق، ص 14.

72. فيفيان محمد طاهر، مرجع سابق، ص 190 – 191.

73. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق.

74. المرجع السابق.

75. المرجع السابق.

76. انظر في هذا الشأن:

Bhagwait Jagdish and Wilson John Douglas (eds) *Income Taxation and International Mobility* (Cambridge: Massachusetts Institute of Technology Press, 1989); Kapur Devesh and Mchale John, *Give Us your Best and Brightest: A Global Hunt for Talent and its Impact on the Developing World* (Washington, D.C: Centre for Global Development, 2005).

77. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 85.

78. محمد بهاء الدين فايز، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها.

79. المرجع السابق، ص 58.

80. صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 26/ 5/ 2007)، ص 8.

81. انظر:

American Association for Advancement of Science, "Science and Technology in Vulnerable World," Washingtion. D.C., (February 2003), 15-29

82. Ibid.

83. السيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص 59.

الفصل الخامس

1. تركي الحمد، «العولمة: في البحث عن تعريف»، في **دول الخليج والعولمة**، اللقاء السنوي الحادي والعشرين لمنتدى التنمية المعقود في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، 3 – 4/ 2/ 2000 (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000)، ص 26.

2. انظر: كلاً من: حازم الببلاوي، «العرب والعولمة»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 30/ 12/ 1997)، ص 11، وندوة **الحوار الوطني المصري: الأبعاد الاجتماعية للعولمة**، التي نظمتها منظمة العمل الدولية، مكتب القاهرة، في إطار نشاطات اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، 21 – 22/ 12/ 2002، وأحلام السعدي فرهود، «العولمة والدولة القومية: أطروحات البقاء والزوال»، في ندوة **الدولة والعولمة**، المعقودة بجامعة حلوان، 15/ 4/ 2002، ومحسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001).

3. يلاحظ أن هناك تراجعاً نسبياً متفاوتاً في معدلات المواليد في بعض دول المنطقة منذ الثمانينيات؛ لانخفاض معدل الخصوبة وتنظيم النسل، أو لأسباب اجتماعية وثقافية أخرى (كما هي الحال في تونس ولبنان ومصر).

4. انظر: تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، آذار/ مارس 2008، ص 49، ونادر فرجاني، **البطالة: الخطر المتنامي في البلدان العربية** (القاهرة: د. ن.، تموز/ يوليو 1995).

5. سيد محمد عبد المقصود، **نحو استراتيجية لهجرة العمالة للخارج لتحقيق التوازن في سوق العمل المصرية** (القاهرة: د. ن.، 1997)، ص 21.

6. ففي مصر مثلاً، أصدر البنك المركزي سندات الاستثمار الدولارية للعاملين بالخارج عام 1978، وتم إقرار إعفاء عائداتها من الضرائب؛ فأسفر ذلك عن تدفق العائدات والإيداعات في البنوك التجارية؛ حيث بلغت الزيادة فيها عام 1990، ما يقارب 750 مليون دولار، ولكن في مرحلة لاحقة قامت وزارة المالية بفرض ضريبة على العاملين بالخارج، ثم أُصدِر حكم قضائي بعدم دستوريتها، ويمنح بعض دول المغرب العربي أسعار صرف مميزة لتحويلات المهاجرين إليها، ثم تم التراجع عن ذلك؛ لاعتراض المنظمات المالية الدولية على تعدد أسعار الصرف.

7. منها ما أصدرته الأمم المتحدة؛ كالاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأسرهم، وهي التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20/ 2/ 1991، ومنها ما أصدرته منظمة العمل الدولية، وآخرها الاتفاقية رقم 143 المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية والمساواة في الفرص ومعاملة الأجانب عام 1975، إضافة إلى الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان عام 1950، والميثاق الاجتماعي الأوربي، وتوجد آليات عدة، تتعلق بحماية حقوق المهاجرين؛ كالمحاكم الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ وفي مقدمتها: المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الأوربية، واللجنة الأوربية لحقوق الإنسان.

8. فيليب فرج، «إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوربا»، بحث مقدم في **المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص 8، وقد خصص **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2005**، مرجع سابق، الفصل الثاني فيه عن الهجرة في المشرق العربي، والفصل الثالث عن الهجرة المغاربية.

9. **صحيفة الشرق الأوسط** (لندن: 13/ 10/ 2006).

10. فيليب فرج، مرجع سابق.

11. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية**، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006، ص 30 و48 – 50.

12. بلغ متوسط نسبة تحويلات المصريين من أوربا قرابة نسبة 14.9٪، من إجمالي التحويلات عام 2003، وقدرت عام 2004/ 2005 بـ 425.3 مليون دولار.

13. هدى زريق، مرجع سابق، ص 77.

14. طبقاً لتقديرات شبكة الهجرة اللبنانية.

15. هدى زريق، مرجع سابق، ص 82.

16. المرجع السابق، ص 83.

17. فيليب فرج، مرجع سابق.

18. كوفي أنان، مرجع سابق.

19. انظر:

Beine Michel, Docquier Frédéric and Rapoport Hillel, "Brain Drain and LDCs Growth: Winners and Losers," Bonn Institute for the Study of Labor, *Discussion Paper* No. 819 (July 2003).

20. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية، الجمعية العامة، الدورة الستون، البند 54 (ج) من جدول الأعمال، بتاريخ 18/ 5/ 2006، النسخة العربية، ص 27.

21. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 12.

22. المرجع السابق، ص 105.

23. نصوص هذه الاتفاقيات منشورة كاملة في التقرير السادس لمكتب العمل الدولي، جنيف، الدورة 92، 2004، ص 149 وما بعدها.

24. http://www.unhchz.ch/htm1/menu3/b/m_mwctoc.htm.

25. توجت المؤتمرات الدولية للسكان بمؤتمر القاهرة الذي عقد في أيلول/ سبتمبر عام 1994، وقد ضمت وثيقة المؤتمر ستة عشر فصلاً، وقد تناول الفصل العاشر منها: أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد، والهجرة الداخلية، والهجرة الدولية، وبرغم أن توصيات هذا الفصل غير ملزمة، فقد تضمن فقرات تتعلق باندماج المهاجرين ومنع التمييز.

26. نهاد الجوهري، مرجع سابق، ص 55.

27. إن نظرية التدخل الإنساني تحولت إلى نظرية "حق التدخل" Droit d'ingérence، وخطورة هذا الحق تتضح حينما تستخدمه إحدى القوى الدولية؛ لاستهداف هوية شعب معين وقيمه الدينية والثقافية والأخلاقية، أو بحجة حماية أقليات دينية أو إثنية من سوء المعاملة والاضطهاد.

28. لمزيد من المعلومات عن دور منظمة الهجرة الدولية واختصاصاتها، انظر:

IOM, World Migration 2003, pp 4-24; http://www.iom.int

29. مبادرة بيرن تُمثل عملية استشارية حكومية، أصدرت خطة دولية لإدارة الهجرة الدولية، انظر: وثيقة الأمم المتحدة رقم A/60/871، بتاريخ 18/ 5/ 2006.

30. نص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية، الدورة الستون البند 54 (ج) من جدول الأعمال، وثيقة رقم A/60/871، بتاريخ 18 /5 /2006.

31. انظر:

Office for Democratic Institutions and Human Rights, OSCE Annual Report 2006, 52-73.

32. فاروق غنيم، «الأبعاد الدولية والوطنية لقضايا الهجرة»، دراسة مقدمة لندوة المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة، مرجع سابق، ص 36.

خاتمة

1. التقرير السادس لمكتب العمل الدولي بجنيف، المعنون: **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الثانية والتسعون، 2004، ص 15، وانظر كذلك:

Office for Democratic Institutions and Human Rights, op. cit.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الوثائق

1. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/60/871، بتاريخ 18/ 5/ 2006.
2. المؤتمر الدولي للسكان، وثيقة A/Conf. 171/13، الفصل التاسع: «التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية»، القاهرة، 1994.

ثانياً: الكتب

1. أحمد الأشقر، **من الشرق والغرب** (القاهرة: مكتبة الآداب، 1992).
2. أحمد بهاء الدين، **المثقفون والسلطة في العالم العربي** (الكويت: كتاب العربي، الكتاب الثامن والثلاثون، 1999).
3. إجلال رأفت (محررة)، **المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008).
4. إسماعيل حسن عبد الباري، **الديموجرافيا الاجتماعية** (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2000)، 2000.
5. البهاء حسن، **قريباً من بهاء طاهر: محاورات وملامح** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004).
6. إنجمار كارلسون، **الإسلام وأوربا تعايش أم مجابهة؟**، ترجمة سمير بوتاني (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).
7. أنطوان زحلان، «احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية»، في سعد الدين إبراهيم (منسق)، **مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، 1990).
8. أنطوان زحلان (إشراف)، **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لغربي آسيا** (أكوا) الأمم المتحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981).

9. أنطوان زحلان، **حيازة القدرة التكنولوجية: دراسة المؤسسات الاستشارية ومؤسسات المقاولات العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

10. أنطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، تشرين الثاني/ نوفمبر 1982).

11. أنيس منصور، **الذين هاجروا** (القاهرة: دار الشروق، 1988).

12. باقر سلمان النجار، **حلم الهجرة والثروة والهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

13. بيار جورج، **جغرافية السكان**، ترجمة د. سموحي فوق العادة (باريس: منشورات عويدات، الطبعة الثالثة، 1985).

14. بودون وف. بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

15. بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، ترجمة عبدالسلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، 2002).

16. جلال أمين، **ماذا حدث للمصريين؟ تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 - 1995** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997).

17. جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**(القاهرة: عالم الكتب، الجزء الثالث، 1984).

18. روي كالن، **عالم يفيض بسكانه**، ترجمة ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 213 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، أيلول/ سبتمبر 1996).

19. سعد الدين إبراهيم (منسق)، **مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، 1990).

20. سيد محمد عبد المقصود، **نحو استراتيجية لهجرة العمالة للخارج لتحقيق التوازن في سوق العمل المصرية** (القاهرة: د.ن.، 1997).

21. طارق البشري، **عن الإسلام والعروبة** (القاهرة: دار الشروق، د.ت).

22. طلعت رضوان (إعداد وتقديم)، **أبعاد الشخصية المصرية بين الماضي والحاضر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999).

23. علي فاغور، **الهجرة للبحث عن وطن: دراسات ميدانية للمهاجرين اللبنانيين** (بيروت: المؤسسة الجغرافية، 1993).

24. عبدالمجيد عبدالرحيم، **علم الاجتماع السكاني** (القاهرة: مكتبة غريب، 1979).

25. عمرو الشويكي، «خبرة المسلمين في فرنسا بين التعايش والاندماج»، في نادية مصطفى (محررة)، **مسارات وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير** (القاهرة: برنامج حوار الحضارات والدراسات الحضارية، جامعة القاهرة، 2004).

26. فيفيان محمد طاهر، **مشكلة نقل التكنولوجيا: دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).

27. كارم يحيى، **رهان المليون السابع** (بيروت: د. ن.، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002).

28. محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية** (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001).

29. محمد السيد غلاب وصبحي عبدالكريم، **السكان ديموجرافياً وجغرافياً** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 1978).

30. محمد بهاء الدين فايز، **قضية هجرة العقول والكفاءات في مصر وتحويلها إلى إيجابية ينتفع بها** (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي، 1995).

31. محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

32. محمد عودة، **التكيف والمقاومة: الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1995).

33. محمود حمدي زقزوق، **الحضارة فريضة إسلامية** (القاهرة: مكتبة الشروق،2001).

34. محمود معايري، «التركيب السكاني في إسرائيل»، في: صبري جريس وأحمد خليفة (محرران)، **دليل إسرائيل العام** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1977).

35. مسعود ضاهر، **الهجرة اللبنانية إلى مصر "هجرة الشوام"** (بيروت: المكتبة الشرقية، 1986).

36. مصطفى عبدالعزيز مرسي: **إسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية وقانونية** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، نيسان/ إبريل 1969).

37. نادر فرجاني، **البطالة: الخطر المتنامي في البلدان العربية** (القاهرة: د. ن.، تموز/ يوليو 1995).

38. (نخبة من الكتاب) **الغرب بعيون عربية**، كتاب العربي، العدد 60 (الكويت: وزارة الإعلام، نيسان/ إبريل 2005).

39. هادية إحسان رمضان، **الفن القصصي في المهجر** (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2008).

40. هوري عزازيان، **الجاليات الأرمينية في البلاد العربية** (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1993).

41. وليد الخالدي، **فلسطين ومنطق السيادات السياسية** (بيروت: منشورات دار الفجر الجديد، 1963).

42. يوسف القرضاوي، **فقه الأقليات المسلمة** (القاهرة: دار الشروق، 2001).

43. يوسف القرضاوي، **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة** (القاهرة: دار الشروق، 2004).

ثالثاً: التقارير

1. **التقرير الاستراتيجي العربي 1996** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996).

2. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/ 2005** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005).

3. التقرير السادس لمكتب العمل الدولي بجنيف، المعنون: **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة الثانية والتسعون، 2004.

4. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2005** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2005).

5. **التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية 2006** (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2006).

6. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، **الهجرة الدولية والتنمية**، رقم A/60/871، للجمعية العامة بتاريخ 18/ 5/ 2006 (النص العربي).

7. **التشغيل والبطالة في البلدان العربية: التحدي والمواجهة** (القاهرة: منظمة العمل العربية آذار/ مارس 2008).

رابعاً: الأبحاث وأوراق العمل

1. أحلام السعدي فرهود، «العولمة والدولة القومية: أطروحات البقاء والزوال»، في **ندوة الدولة والعولمة**، المعقودة بجامعة حلوان، 15/ 4/ 2002.

2. ندوة الحوار الوطني المصري: **الأبعاد الاجتماعية للعولمة**، التي نظمتها منظمة العمل الدولية، مكتب القاهرة، في إطار نشاطات اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، 21 – 22/ 12/ 2002.

3. بشارة خضر، «التوسع شرقاً وواقع الهجرة على الدول العربية المتوسطية»، بحث مقدم في **المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الهجرة الدولية، القاهرة، 2 – 4/ 9/ 2003.

4. تركي الحمد، «العولمة: في البحث عن تعريف»، في **دول الخليج والعولمة**، اللقاء السنوي الحادي والعشرين لمنتدى التنمية المعقود في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، 3 – 4/ 2/ 2000 (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000).

5. حسن البدراوي، «مصر وتحديات الهجرة إلى أوربا بين مد المقتضيات التنموية وجزر الاعتبارات الأمنية»، في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، الأمانة التنسيقية لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية – الأوربية، بالتعاون والمركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، نظمتها وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية، القاهرة: 2006.

6. حسن الشريف، «العوامل التي تساعد على استعادة واستبقاء الأخصائيين العرب في العلوم والتكنولوجيا»، في **مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي**، الكويت، 1975.

7. حنان يوسف، «هجرة العقول العربية»، **الندوة الإقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء المشاركة الأورومتوسطية**، التي نظمتها منظمة العمل العربية ووزارة القوى العاملة والهجرة، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

8. خميس طعمة الله، «الهجرة المغاربية في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأوربا: تجربة الجيلين الثاني والثالث»، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المعقودة بتونس في أيار/ مايو 1995.

9. رضا شحاتة، «ظاهرة الهجرة غير النظامية من البلاد العربية إلى دول الاتحاد الأوربي»، بحث مقدم في الاجتماع الخاص بالوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين، 18 - 19 شباط/ فبراير 2008.

10. فاروق غنيم، «الأبعاد الدولية والوطنية لقضايا الهجرة»، بحث مقدم في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، الأمانة التنسيقية لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية، بالتعاون والمركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، نظمتها وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية، القاهرة: 2006.

11. فاروق غنيم «اندماج المهاجرين في الاتحاد الأوربي»، في ندوة **واقع وآفاق العمالة العربية في ضوء المشاركة الأورومتوسطية**، القاهرة، 30/ 10 - 1/ 11/ 2006.

12. فاروق غنيم ومصطفى عبدالعزيز، «تعريف ببعض سياسات ونظم الهجرة لدول الاتحاد الأوربي وما تمثله من فرص للقوى العاملة المصرية الراغبة في الهجرة»، في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، الأمانة التنسيقية لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية، بالتعاون والمركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، نظمتها وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية، القاهرة: 2006.

13. فيليب فرج، «إدارة وتنظيم الموارد البشرية: حالة الهجرة العربية إلى أوربا»، بحث مقدم في **المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة**، 2 - 4/ 9/ 2004،القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، منظمة الهجرة الدولية، القاهرة، 2004.

14. محمد عاشور مهدي، «الوجود اللبناني في إفريقيا: قضايا الماضي والواقع وآفاق المستقبل»، في ندوة **المغتربون العرب في المهجر الإفريقي**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 14 - 15/ 6/ 2005.

15. محمد خشاني، «وقع الهجرة المغربية في أوربا على اقتصاديات الدول المصدرة»، بحث مقدم في **المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة**، 2 - 4/ 9/ 2004، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، منظمة الهجرة الدولية، 2004.

16. مصطفى أبو شنيف، «أوضاع القوى العاملة داخل وخارج الوطن العربي في ضوء الأحداث والمستجدات الدولية»"، في ورشة عمل **توطين الوظائف وتنقل الأيدي العاملة العربية**، نظمتها منظمة العمل العربية بالقاهرة، 20 - 22/ 11/ 2005.

17. مصطفى عبدالعزيز مرسي، «سياسات ونظم الاتحاد الأوربي للتعامل مع قضايا الهجرة»، بحث مقدم في ندوة **المشاركة المصرية الأوربية وقضايا الهجرة**، الأمانة التنسيقية لتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية، بالتعاون والمركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، نظمتها وزارة القوى العاملة والهجرة ووزارة الخارجية، القاهرة: 2006.

18. معروفي عبداللطيف، «الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوربية: النموذج الهولندي»، في **الهجرة السرية: الرهانات والآفاق** (أكدال، المغرب: الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، 1999).

19. نسمة أحمد البطريق، «دوافع الهجرة غير القانونية والتوعية بمخاطرها»، بحث مقدم في ندوة **الهجرة في إطار اتفاق المشاركة المصرية الأوربية: المفاهيم والضوابط وتوازن المصالح**، التي نظمها المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، القاهرة 31/ 3 - 1/ 4/ 2003.

20. نادر فرجاني، «الهجرة للعمل والتنمية في الوطن العربي»، في ندوة **آفاق المستقبل أمام العمالة المصرية المهاجرة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**، نظمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ومنظمة العمل الدولية، القاهرة، حزيران/ يونيو 1995.

21. هبة نصار، «تحويلات المصريين في الخارج»، في **الندوة الإقليمية حول واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في ضوء المشاركة الأورومتوسطية**، التي نظمتها منظمة العمل العربية ووزارة القوى العاملة والهجرة، القاهرة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

خامساً: الدوريات

1. أحمد حجاج، «سكان إسرائيل: تحليل وتنبؤات»، **دراسات فلسطينية**، العدد 27 (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1968).

2. أحمد كمال أبو المجد، «الحوار بين الحضارات والظلال القاتمة لحوادث الحادي عشر من سبتمبر»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 109 (القاهرة: ربيع 2002).

3. التجاني بولعوالي، «المسلمون في الغرب بين الحتمية والواقعية والتفسير الديني»، **التسامح**، العدد 20 (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، خريف 2007).

4. أنطوان زحلان، «هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 159 (بيروت: أيار/ مايو 1992).

5. تيم نبلوك، «المسلمون في بريطانيا: الهوية والدولة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 283 (بيروت: أيلول/ سبتمبر 2002).

6. خالد الحروب، «الجاليات العربية في الغرب: نحو تفكيك عقلية الجيتو الاختياري بعد أحداث سبتمبر 2001»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 109 (القاهرة: ربيع 2002).

7. سامية بيبرس، «المسلمون في ألمانيا... بين الإطار القانوني والواقع الاجتماعي والثقافي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004).

8. سهى التاجي الفاروقي، «المسلمون في بريطانيا»، مجلة **المستقبل العربي** العدد 12 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 2002).

9. سوسن حسن، «حوار مع برونسون ماكينلي، مدير عام منظمة الهجرة الدولية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 162 (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

10. شارلس وليم مينيس، «الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين»، ترجمة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مسلسل **أوراق شهرية**، العدد 19 (دمشق: 1999).

11. عبدالله الأشعل، «البعد الإسلامي في السياسات الخارجية الأوربية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004).

12. عبدالله عبدالسلام، «أوضاع العرب في مرحلة ما بعد تفجيرات لندن»، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 127 (القاهرة: تموز/ يوليو 2005).

13. عبدالنور بن عنتر، «تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 160 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2005).

14. عزت السيد أحمد، «الكفاءات العربية المهاجرة: نزيف واستنزاف يفرضهما الواقع العربي»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 166 (القاهرة: شتاء 2003).

15. عمرو الشويكي، «المسلمون والدولة العلمانية في فرنسا: علمانية متشددة أم عداء للإسلام»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004).

16. فاروق غنيم، «اندماج المهاجرين المسلمين في الاتحاد الأوربي»، مجلة **الدبلوماسي** (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2007).

17. محمد إبراهيم السقا، «تحويلات العمال من الدول العربية النفطية وخيارات السياسة»، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 88 (الكويت: 1999).

18. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 2000).

19. مها عنتر، «طارق رمضان... نموذج للفكر الإسلامي الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 156 (القاهرة: نيسان/ إبريل 2004).

20. نادر فرجاني، «الهجرة داخل الوطن العربي: بين المغانم والمغارم»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 57 (بيروت: تشرين الأول/ أكتوبر 1983).

21. نصر حامد، «إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوربي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 159 (القاهرة: كانون الثاني/ يناير 2005).

22. نهاد الجوهري، «حقوق العمال المهاجرين في المواثيق الدولية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 165 (القاهرة: تموز/ يوليو 2006).

23. هدى زريق، «عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة من لبنان»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 87 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

24. وليد محمود عبد الناصر، «التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 124 (القاهرة: نيسان/ إبريل 1996).

25. يحيى دبوق، «الرقابة على الإعلام في إسرائيل»، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 119 (بيروت: صيف 2005).

26. يوسف كرباج، «خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديمغرافي لمنطقة فلسطين/ إسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 38 (بيروت: ربيع 1999).

سادساً: المقالات الصحفية

1. أنيسة مخالدي، «سوبر ساركو يحمي الهوية الوطنية من المهاجرين»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 5/ 6/ 2007).

2. أمير طاهري، «الأحزاب الأوربية المتطرفة بعدائها للمهاجرين المسلمين تزكي الشعور بالإسلاموفوبيا»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 27/ 5/ 2002).

3. إبراهيم محمد، «توظيف أموال المهاجرين في مرحلة الإنتاج أيضاً»، صحيفة الحياة (لندن: 19/ 11/ 2005).

4. إيمان عارف، «موضوع الطفل الواحد في الصين»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 6/ 6/ 2007).

5. جابر عصفور، «خطاب التطرف»، صحيفة الحياة (لندن: 1/ 9/ 2005).

6. جيرهارد فولك، «كرة القدم والهوية القومية الأمريكية»، في: رغيد الصلح، «انتباه: أوربا على طريق التعريب والأسلمة!»، صحيفة الحياة (لندن: 30/ 8/ 2005).

7. حازم الببلاوي، «العرب والعولمة»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 30/ 12/ 1997).

8. حسونة الصباحي، «معطيات جديدة حول الإسلام في فرنسا»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 24/ 2/ 2000).

9. حسين شبكشي، «أهل الحل وأهل العقد»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 22/ 5/ 2007).

10. أحمد عباس صالح، «المغتربون»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 24/ 12/ 1999).

11. رضوان السيد، «مشاهد التطرف الإسلامي وشخصياته»، صحيفة الحياة (لندن: 13/ 8/ 2005).

12. روجر أوين، «كتاب تاريخ العالم: حضرموت والهجرة»، صحيفة الحياة (لندن: 30/ 11/ 2006).

13. زينب حفني، «الأوطان لم تقم لتهجر»، صحيفة الشرق الأوسط، (لندن: 8/ 4/ 2000).

14. ستيفن كاليا، «موجات لاجئي القوارب تدق أبواب أوربا المحصنة»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 7/ 8/ 1998).

15. سعيد اللاوندي، «موسم طرد «أئمة» التطرف من أوربا»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 14/ 8/ 2005).

16. سلامة أحمد سلامة، «التدين الجاهل»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 16/ 1/ 1994).

17. سمير عطا الله، «مناقصة الهجرة»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 8/ 4/ 1998).

18. سيريل تاونسند، «العرب واليهود في بريطانيا»، صحيفة الحياة (لندن: 6/ 7/ 1998).

19. شريف الغمري، «المسلمون في بريطانيا... من هم؟»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 17/ 9/ 2005).

20. عادل درويش، «اليسار البريطاني شريك في مسؤولية (حارة المسلمين)»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 6/ 8/ 2005).

21. عبدالرحمن الراشد، «عرب أوربا والغلطة القاتلة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 16/ 5/ 2002).

22. عبدالرحمن الراشد، «تفاقم البطالة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 8/ 6/ 1995).

23. عبدالصمد بنكيران، «دور وخصائص مشكلات الأسرة المسلمة في البيئة الأوربية»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 2/ 6/ 1997).

24. عدنان نظام الدين، «الجاليات العربية بين السلبي والإيجابي»، صحيفة **الحياة** (لندن: 6/ 8/ 2007).

25. عدنان ياسين، «مهاجرون زادهم الوهم... وقدرهم قوارب الموت»، صحيفة **الحياة** (لندن: 15/ 8/ 2005).

26. فهمي هويدي، «إنجاز مهم لمسلمي فرنسا»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 6/ 5/ 2002).

27. كوفي أنان، «لماذا يحتاج عالمنا إلى إدارة الهجرة بشكل أفضل؟»، صحيفة **الحياة** (لندن: 29/ 1/ 2004).

28. مازن حسان، «مخاوف الجاليات المسلمة في ألمانيا من حكومة مسيحية ديمقراطية»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 10/ 9/ 2005).

29. هالة مصطفى، «حادث الأزهر... والعودة للسؤال الأول، ماذا عن الحل السياسي؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 11/ 4/ 2005).

30. ياسين رفاعة، «خسائر العرب العقلية 200 مليار دولار»، صحيفة **المحور العربي**، العدد 297 (لندن: 1/ 6/ 2001).

سابعاً: المواقع الإلكترونية

1. المكتب الوطني للإحصاءات الإسرائيلية: www.cbs.gov.il

2. دورية صدى المهجر: www.lotfihadad.com/main

المراجع الأجنبية

A. Documents

1- European Council, Vienna, 11/12 December 1998, http://www.coe.int/t/e/human/rights/minorities/

2- EU Action Plan of the Council and the Commission, on how best to implement the provisions of the Treaty of Amsterdam on an area of freedom, security and justice, December 3, 1998. The official journal C 019, 23/1/1999.

3- European Council, The Conclusions of the European Council Constitute the Tampere programme, 15/16 October 1999.

4- European Commission, Action Plan on illegal immigration (part 111, points 4.1 to 4.8) Communication from the commission to the Council and the European Parliament on a common policy on illegal immigration Com (2001) 672 final (Brussels: European Commission 2001)

5- European Commission, communication from the Commission to the Council and the European parliament, in view of the European Council of Thessalonica, on the development of a common policy on illegal immigration, smuggling and trafficking of human lieges, external borders, and return of illegal residents (Brussels: European Commission, 2003).

6- The Council of the European Union Council Regulation (EC) No 2004/2007, establishing a European Agency for the management of Operation Cooperation at the External Borders of the member states of the E.U., official journal of the European Union L349 .

7- The European Commission, Green Paper on EU Approach to Managing Economic Migration, no. 811 (Brussels: January 11, 2005).

8- Council and Commission Action Plan Implementing the Hague Programme on Strengthening Freedom, Security and Justice in the European Union–10 June 2005. Official Journal C 198, 12/8/2005, P 0001-0022.

9- Europe Gushier and Home Affairs, *A Dynamic Integration Policy of Bestowing Equal Rights and Obligations*, Documentation Center, October 12, 2005.

B. Books

1. Bhagwait Jagdish and Wilson John Douglas (eds) *Income Taxation and International Mobility* (Cambridge: Massachusetts Institute of Technology Press, 1989).

2. Docquier Fréderic and Abdeslam Marfouk, "International Migration by education attainment," in Cagta Orden and Maurice Schiff (eds), *International Migration Remittances and Brain Drains* (New York: Alorld Banter and Palgrave Macmillan, 2006).

3. Douglass S. Massey et al, "Principles of Operation: Theories of International Migration", in Marcelo M. Suarez- Orozco et al (eds), *The New Immigration: An Interdisciplinary Reader* (New York: Routledge, 2005), 23- 24.

4. Jeremy Paxyman, *The British* (London: Penguin Books, 1991).

5. Kapur Devesh and Mchale John, *Give Us Your Best and Brightest: A Global Hunt for Talent and its Impact on the Developing World* (Washington, D.C: Centre for Global Development, 2005).

6. Miltom Myran Gordan, *Assimilation in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins* (New York: Oxford University Press, 1964).

7. Philippe Fargues, "Explosion Démographique ou Rupture Sociale," in Ghassan Salamé (ed.) *Démocraties sans Démocrates* (Paris: Fayard, 1993).

8. Philip Lewis, *Islamic Britain, Politics and Identity among British Muslims: Bradford in the 1990s* (London; New York: I.B. Tauris, 1994).

9. Pnina Werbner, "Islamic Radicalism and the Gulf War: Preachers and Political Dissent among British Pakistanis," in Bernard Lewis and Dominique Schnapper (eds), *Muslims in Europe, Social Change in Western Europe* (London; New York: Pinter, 1994).

10. R. Baubock, *International Migration and Liberal Democracies: The Challenge of Integration, Research Unit for Institutional Change and European Integration* (Vienna: Austrian Institute of Sciences, 2005).

11. Robert Merton, S. Theory and S. Structure (New York: Macmillan, 1968).

12. R. Serge Denisoff & Ralph Wahranan, *An Introduction to Sociology* (New York: Macmillan, 1979).

13. S. S. Madalgi, Population and Food Supply in India (New Delhi: Labvani Publishing House, 1966).

14. Stephen Vertorec, "Muslims, the State and the Public Sphere in Britain," in Gerd Nonneman, Tim Niblock and Bogdan Szajkowski (eds), *Muslim Communities in the New Europe* (Reading, Berkshire, UK: Ithaca Press, 1996).

15. Stevan Dedijer, "Early Migration, the Brain Drain," in Walter Adams (ed.), *Brain Drain* (New York: Macmillan, 1968).

16. Woodruff Christopher and Rene M. Zenteno, *Remittance and micro- enterprises in Mexico* (San Diego: University of California, 2001).

C.Reports

1. European Commission, *Eurostat Project, Push and Pull Factors of International Migration: A Comparative Report* (2000).

2. United Nations Population Division, *Replacement Migration: It is Ageing Population* (New York: United Nations, 2000).

3. United Nations Population Division, *World Population Prospects: The 2002 Revision* (New York: United Nations, 2003).

4. UN Secretary General, Report of Global Commission on International Migration, October 2005.

5. International Organization for Migration (IOM), *World Migration Annual Report 2005.*

6. Kachani Mohamed, "Maroc Migration Transfers, Development," in *CARIM: Migration Mediterranean Report 2005*, Robert Shuman Centre, European University Institute, www.carim.org.

7. European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia (EUMC), Muslims in the European Union: Discrimination and Islamophobia, Agency for Fundamental Rights, May 2006.

8. Office for Democratic Institutions and Human Rights, OSCE Annual Report 2006.

9. European Commission, communication from the Commission to the Council and the European Parliament, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions, Third Annual Report on Migration and Integration- com (2007) 512 final (Brussels: European Commission, 2007).

10. European Union Agency for Fundamental Rights, Report on Racism and Xenophobia in the Member States of the EU, TK- AK- 07- 002- En- C, 2007.

11. Communication from the commission to the European parliament, the council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Reglons, Third Annual Report on Migration and Integration, 12.09.2007.

12. EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP) of the Open Society Institute (OSI), Cities Report, France, 2007.

13. EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP) of the Open Society Institute (OSI), Cities Report, Germany, 2007.

14. R. E. Bilsborrow, Graeme Hirgo, A. S. Oberai and Hania Zlotnik, International Migration Statistics (Geneva: International Labor Office, 1997).

D. Periodicals

1. Ake G.Blomqvist, "International Migration of Educated Manpower and Social Rates to Education in LDCs," *International Economic Review* no. 27 (1986).

2. Francis Fukuyama, "Identity, Immigration & Democracy", *Journal of Democracy*, (April 2006).

3. Lee Driedger, *The Ethnic Factor: Identity in Diversity*, Ryerson Series in Canadian Sociology (Toronto: McGraw Hill Ryerson, 1989).

4. Michael Jandl, "Is Migration Supply- or Demand- Determined? Some Remarks on the Ideological use of Economic Language," *International Migration* Vol. xxxll, No. 3 (1994).

5. Courbage, "Nouveaux Horizons Démographiques en Méditerranée," (Paris: PUF, 2003), No. 282.

E. Research papers

1. Bichara Khader, "Expansion to the East and the Migration Impact on Arab and Mediterranean Countries," in conference on *Arab Migration in a Globalized World*, International Organization for Migration (IOM), and League of Arab States, Cairo, September 2- 4, 2003.

2. Beine Michel, Docquier Frédéric and Rapoport Hillel, "Brain Drain and LDCs Growth: Winners and Losers," Bonn Institute for the Study of Labor, *Discussion Paper* No. 819 (July 2003).

3. Francis Robinson, "Varieties of South Asian Islam," Research Paper, no. 8, (University of Warwick, Centre for Research in Ethnic Relation, September 1988).

4. Gallina Andrea, The *Impact of International Migration on the Economic Development of Countries in the Mediterranean*, United Nations Export Group, Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, United Nations, Beirut, May 2004.

5. Mathias Rohe, "The Legal Treatment of Muslims in Germany," Friedrich- Alexander-Univesitat- Erlangen, International and European Forum on Research, Turin, June 19-20, 2003.

6. Philippe Fargues, "Management and Regulation of Human Resources: The Case of Arab Migration to Europe", in conference on *Arab Migration in a Globalized World*, International Organization for Migration (IOM), and League of Arab States, Cairo, September 2- 4, 2003.

7. Siegfried Kaempf and Swaran Singh, *The Brain Drain Problem: Its Causes, Consequences Remedies and Role of UNESCO in this Regard* (Paris: UNESCO, Executive board, Hundred and Twenty Seventh session, special Committee, 1987).

8. Taylor, J. E. J. Mora, R. Adams, and A. Lopez- Feldman (2005), "Remittances inequality and poverty: Evidence from rural Mexico", selected papers, annual meeting of the American Agricultural Economics Association, Providene, Rhode Island, 24-27 July 2005.

F. Internet Recourses

1. European Commission, Key Facts and Figures about Europe and Europeans, May 2005, www.europa.eu.int/cmm/publications
2. Full details on the EU Monitoring and Advocacy Program (EUMAP), http://www.eumap.org
3. Full details on the Open Society Institute (OSI), http://www.soros.org
4. EUMAP reports on the situation of Muslims in France and Italy, http://www.eumap.org/topics/minority/reports/britishmusilms
5. European Council Directive 2003/86/EC, http://europa.eu/rapid/pressreleaseactiondo?reference=ip/99/920&format=html
6. www.aubergesdejeunesse.com
7. http://www.rfi.fr/actufr/aricles/105y/article71956.asp.
8. www.fairuk.org .

G. Other Resources

1. Vgl. Z. B, *Sueddeutsche Zeitung Vom* (April 14, 1997).
2. Prospectus (Muslim College), London, January 2002.
3. Hofsteede G., "Cultural Dimensions in Arab World," International Business Center Newsletter (April 2003).

نبذة عن المؤلف

مصطفى عبدالعزيز مرسي: حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بروكسل عام 1973.

يعمل حالياً مديراً للمركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة، وكان قد عمل مديراً لمكتب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري، وسفيراً لمصر في سورية، ومساعداً لوزير الخارجية، وشغل مناصب دبلوماسية أخرى، وقام بالتدريس في جامعتي القاهرة والكويت، وعمل مستشاراً لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، وعضواً بالمجلس المصري للعلاقات الخارجية.

نشر له كتب ودراسات؛ أهمها: **التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة** (بيروت: 1967)، و(بالاشتراك) **العلاقات العربية الإفريقية** (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 1975)، و**العرب في مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي** (القاهرة: دار الشروق، 1996)، و**المصريون في الخليج** (القاهرة: دار الشروق، 2002)، و«التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة: مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية»، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الرسالة رقم 201 (الكويت: جامعة الكويت، 2003)، و«تنسيق السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي: المفهوم والآليات»، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد 18 (الرياض: المعهد الدبلوماسي السعودي، نيسان/ إبريل عام 2004)، و**الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومتطلبات التكامل**، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 96 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).

قواعد نشر الكتب

لدى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث التي تتناول القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية أو الإعلامية أو المعلوماتية المتصلة بمنطقة الخليج العربي خصوصاً، والعالم العربي عموماً، والتي تتناول أهم المستجدات على الساحة الدولية.

2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً، وأن يكون مستوفياً للشروط العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.

4. يتراوح حجم الكتاب بين 50 – 60 ألف كلمة (250 –300 صفحة مطبوعة)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم مؤلف الكتاب نسخة واحدة من نص الكتاب، مطبوعة ومدققة وخالية من الأخطاء الإملائية والطباعية.

6. يرفق المؤلف بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل.

7. يرفق المؤلف موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه (إن وجدت).

8. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً ألفبائياً.

9. يتم وضع الجداول والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.

10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب الآتي:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: سنة النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الكتاب أو مضمونه.

12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 (خمسة آلاف) دولار أمريكي وعشر نسخ كإهداء من الكتاب عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم نص كتابه خلال شهر من تاريخ تسلم النص.

2. تخضع نصوص الكتب لمراجعة هيئة التحرير بالمركز خلال ستة أسابيع.

3. إذا حاز الكتاب الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل الكتاب إلى محكمين اثنين من ذوي الاختصاص في موضوعه.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، على أن يقوم بذلك خلال مدة أقصاها شهران.

6. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً، أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - من دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير ملزم بإرجاع نصوص الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة تعذر نشرها.

قضايا
المهاجرين العرب في أوربا

ظاهرة الهجرة ليست حديثة، بل ارتبطت بوجود الإنسان على الأرض، ولازمته في حياته؛ فهي تشكل جزءاً أساسياً من تاريخ البشرية. وقد أسهمت ظاهرة الهجرة في تطوير مختلف جوانب الحياة الإنسانية وإثرائها بروافد متجددة من فكر المهاجرين وإضافاتهم وابتكاراتهم إلى دولهم الجديدة، ولم يعد الاهتمام بقضايا الهجرة والمهاجرين مقصوراً على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي فحسب، بل تزايد هذا الاهتمام على المستوى الدولي، ولاسيما إزاء ما يتعلق بحقوق المهاجرين وشرعيتهم في الهجرة وواجباتهم ومشكلات اندماجهم في المجتمعات التي انتقلوا إليها.

وقد شكلت الهجرة ما يمكن تسميته العولمة الإنسانية المبكرة، وهي التي أغنت الإنسانية، من خلال إسهامها في تلاقح الحضارات والثقافات، وزيادة عطائها المتبادل، وتوسيع نطاق المعرفة والتكنولوجيا والمهارات بين الشعوب، كما أسهمت في نهضة الكثير من الدول وتقدمها، بل في تأسيس بعضها.

يركز هذا الكتاب على هجرة العرب والمسلمين إلى دول الاتحاد الأوربي، ويتناول دوافع الهجرة، وأهم المشكلات المتعلقة باندماج المهاجرين العرب والمسلمين بصفة خاصة في مجتمعات الهجرة الأوربية، وهي التي يتبع أغلبها سياسات بشأن المهاجرين، تعتمد إما مفهوم "الاندماج"، أو مفهوم "الاستيعاب". ويدرس القضايا الجديدة للهجرة التي أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001؛ كالربط بين الهجرة والمهاجرين و الإرهاب، وفرض قيود على الهجرة الطبيعية من منطقة إلى أخرى في العالم، ويبحث المهاجرين، بين ضغوط العولمة والتطور الدولي سياسياً وتشريعياً لحمايتها.

